

فريد الزمان
علامة العصر عصام الدينك علم معانيه من تصنيف وتأليف
المديكي شرح التلخيص اطول اسميه مسمى
اولان كتابك طبع وتمثيله حاوي
نسخه سيدر

(* فهرست الجلد الثاني من الاطول *)

٢	الفصل والوصل	٣٠	وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ
٢	الفصل عطف بعض الجمل		ضمير ذي الحال
٣	والوصل تركه	٣١	ويحسن الترك
٣	فشرط كونه مقبولا بالواو	٣٢	واخرى لوقوع الجملة
٧	فان كان بينهما كماله الانقطاع	٣٢	الايجاز والاطناب والمساواة
٨	واما كمال الاتصال	٣٢	فالايجاز اداء المقصود باقل
٩	والمراد بكماله	٣٢	والاطناب اداؤه باكثر
١٠	والمقام يقتضى اعتناء بشائه	٣٥	المساواة
١٢	واما كونه كالتقطعة عنها	٣٥	والايجاز ضرر بان يجار القصر
١٣	واما كونه كالتصلة بها	٣٧	وايجاز الحذف
١٤	فيزل منزلة السؤال الواقع	٣٧	اما جزء جملة
١٤	لان السؤال اما عن سبب الحكم	٣٨	واما جملة مسببة
	مطلقا	٣٩	واما اكثر
١٤	واما عن سبب خاص	٣٩	وادائه كثيرة منها ان يدل العقل
١٥	واما عن غيرهما		عليه
١٦	ومنه ما بين على صفته	٣٩	ومنها ان يدل العقل عليهما
١٧	واما الوصل لدفع الابهام	٤٠	ومنها الشروع في الفعل
٢٠	الجامع بين الشبثين اما على	٤٠	والاطناب اما بالايضاح بعد
٢٠	او تماثل		الابهام
٢١	او تضاد	٤١	ومنه باب نعم
٢٢	او تضاد	٤٢	ووجه حسنه سوى ما ذكر
٢٣	او خيالي	٤٢	ومنه التوشيع
٢٣	ومن محسنات الوصل تناسب	٤٣	واما بذكر الخاص بعد
	الجمتين		العام
٢٤	تذنيب اصل الحال المتغلة	٤٣	واما بالتركير انكته
٢٥	فبجتهج الى ما يربطها	٤٤	واما بالايغال
٢٥	فالجملة ان خلت عن ضمير	٤٤	وتحقيقه التشبيه
٢٦	فان كانت فعلية	٤٥	واما بالتذليل
٢٧	اما الحصول فلكونه فعلا مثنيا	٤٥	واما لكيد مفهوم
٢٧	واما المقارنة فلكونه مضارعا	٤٦	واما لكيد منطوق
٢٨	وكذا ان كان ماضيا	٤٦	واما بالتكميل
٢٨	اما المثبت فللدلالته على الحصول	٤٧	واما بالتقييم
٢٩	واما المنفي فللدلالته على المقارنة	٤٧	واما بالاعتراض
٢٩	اما لاول فلان لما للاستغراق	٤٨	والدعاء في قوله ان الثمانين
٣٠	واما الثاني فلكونه متغيا	٤٨	والتشبيه في قوله واعلم

٤٩	واما بغير ذلك	٠٩١	وهذه الاربعة تقتضى
٤٩	واعلم انه قد يوصف الكلام	٠٩٣	واما عند حضور المشبه
	بالابجاز والاطناب	٠٩٤	احدهما اليهام
٥٠	الفن الثانى علم البيان	٠٩٤	والثانى بيان الاهتمام به
٥٢	ودلالة اللفظ	٠٩٥	ويجوز التشبيه ايضا
٥٦	وشرطه المزوم الذهنى	٠٩٦	اما تشبيه مفرد بمفرد
٥٩	ويتأدى بالعقلية	٠٩٦	واما تشبيه مركب بمركب
٦٢	فانحصر فى الثلاثة	٠٩٩	وباعتبار وجهه اما تمثيل
٦٣	التشبيه	١٠٠	واما غير تمثيل
٦٣	الدلالة	١٠٠	وايضا اما مجمل
٦٥	والنظاره هنا فى اركانها	١٠٢	واما مفصل
٦٦	واقسامه طرفا اما احسبان	١٠٢	وايضا اما قريب متبذل
	او عقليان	١٠٤	واما بعيد غريب
٦٧	او مختلفان	١٠٤	اما الكثرة التفصيل
٦٧	والمراد بالحسى	١٠٤	او اقله تكرره
٦٨	وبالعقلى	١٠٤	فالغرابه فيه من وجهين
٦٩	وما يدرك بالوجدان	١٠٦	وقد يتصرف فى التشبيه
٧١	فان وجد الشبه	٠٠٠	القريب
٧٣	اما حسية كالكيفيات	١٠٦	وباعتبار ادائه اما مؤكد
	الجسمانية	١٠٧	وباعتبار الغرض اما مقبول
٧٦	او عقلية كالكيفيات	١٠٧	خاتمة
	النفسانية	١٠٨	واعلى مراتب التشبيه
٧٧	واما اضافية	١١١	الحقيقة والمجاز
٧٧	وايضا اما واحد	١١٢	الحقيقة الكلمة المستعملة
٧٨	واما متعدد	١١٣	والوضع تعيين اللفظ
٧٨	والعقلى اعم	١١٧	والمجاز مفرد ومركب اما
٨٠	والمركب الحسى فيما طرفاه	٠٠٠	المفرد فهو
	مفردان	١١٨	وكل منهما
٨١	وفيما طرفاه مركبان	١١٨	والمجاز مرسل
٨٣	وفيما طرفاه مختلفان	١١٩	والافاستعارة
٨٣	والحركة السريعة المتصلة	١٢٠	ومنه تسمية الشئ بجزؤه
٨٤	وقد يقع التركيب فى هيئة	١٢١	او آله
	السكون	١٢١	والاستعارة قد تفيد بالحقيقية
٨٥	والعقلى كحرمان الانتفاع	١٢٦	واما التعجب والذهى عنه فللبناء
٨٥	واعلم انه قد ينتزع من متعدد	١٢٨	وقربته اما امر واحد
٨٨	والاصل فى نحو الكاف	١٢٨	او معان
٩٠	وقد يذكّر فعل نبى عنه	١٢٩	وهى باعتبار الطرفين قسمان

ومنهما التهكمية والتعليجية	١٣٠	الثلاثة	١٧٤
وباعتبار الجامع قسمان	١٣٠	والموصوف في هذين القسمين	١٧٥
اما داخل	٠٠٠	والكناية تتفاوت الى تعريض الخ	١٧٦
واما غير داخل كما مر وايضا	١٣١	والتعريض قد يكون مجازا	١٧٧
اما عامة او خاصة	٠٠٠	فصل اطبق الباء على ان المجاز	١٧٨
وباعتبار الثلاثة ستة اقسام	١٣٢	والكناية ابلغ من الحقيقة	٠٠٠
فالجامع اما محسى واما عقلى	١٣٣	الفن الثالث علم البديع	١٨٠
واما مختلف	١٣٥	اما المعنوى	١٨١
وباعتبار اللفظ قسمان	١٣٦	ويكون بلفظين	١٨٢
فالتشبيه في الاولين	١٣٩	طباق الایجاز كما مر وطباق السلب	١٨٣
ومدار قرينتها في الاولين	١٤١	وبالحق به	١٨٥
وباعتبار آخر ثلاثة اقسام	١٤١	ويسمى الثاني ايهام التضاد	١٨٦
وفد يحتمعان	١٤٣	وزاد السكاكى	١٨٦
والترشح ابلغ	١٤٤	ومنه مراعاة النظر	١٨٧
واما المركب فهو اللفظ المستعمل	١٤٥	ومنه اما يسميه بعضهم	١٨٨
فيما شبه	٠٠٠	ومنه الارصاد	١٩٠
فصل قد يضمر التشبيه في النفس	١٤٨	ومنه المشاكلة	١٩١
فيسمى التشبيه استعارة	١٤٩	ومنه المزاوجة	١٩٢
فصل عرف السكاكى الحقيقة	١٥١	ومنه العكس	١٩٣
وعرف المجاز اللغوى	١٥٢	ومنها ان يقع بين احد طرفي جملة	١٩٣
وقسم المجاز الى الاستعارة	١٥٤	ومنها ان يقع بين متعلق	١٩٣
وفسر التحقيقية	١٥٤	فعلين	٠٠٠
وفسر التخيلية	١٥٨	ومنها ان يقع بين لفظين	١٩٤
وفيه تعسف	١٥٩	ومنها الرجوع	١٩٤
ويقتضى ان يكون الترشيح	١٦٠	ومنه التورية	١٩٤
تخييلية	٠٠٠	ومنه الاستخدام	١٩٥
ورد بان لفظ المشبه	١٦١	ومنه اللف والنشر	١٩٦
واختار لرد التبعية انى المكنى عنها	١٦٢	ومنه الجمع	١٩٩
فصل حسن كل من التحقيقية	١٦٤	ومنه التفريق	٢٠٠
والتمثيل	٠٠٠	ومنه التقسيم	٢٠٠
وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا	١٦٦	ومنه الجمع مع التفريق	٢٠١
فصل وقد يطلق المجاز على كلمة تغير	١٦٦	ومنه الجمع مع التقسيم	٢٠١
حكم اعرابها	٠٠٠	ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم	٢٠٢
الكناية لفظا ريد به لازم معناه	١٦٩	وقدم طاق التقسيم على امرين	٢٠٣
ورد بان اللازم	١٧١	اخرين	
وهي ثلاثة اقسام الاولى	١٧١	ومنه التجريد	٢٠٤
الثانية	١٧٢	ومنه المبالغة المقبولة	٢٠٧

٢٠٨	والمقبول منه اصناف منها	٢٣٥	ومن السجع على هذا القول
	ما اخل عليه		ما يسمى التشطير
٢٠٨	ومنها ما تضمن نوعا حسنا	٢٣٥	ومنه الموازنة
٢٠٩	ومنها ما اخرج مخرج الهزل	٢٣٦	ومنه القلب
٢٠٩	ومنه المذهب الكلامي	٢٣٧	ومنه التشريع
٢١٠	ومنه حسن التعليل	٢٣٧	ومنه لزوم ما لا يلزم
٢١٣	ومنه التفريع	٢٣٩	واصل الحسن في ذلك كله
٢١٣	ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم	٢٣٩	خاتمة
٢١٦	ومنه ضرب آخر	٢٤٠	في السرقات الشعرية
٢١٧	ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح	٢٤٢	فالسرقعة والاخذ نوعان ظاهر
٢١٧	ومنه الاستنباع		وغير ظاهرا اما الظاهر
٢١٩	ومنه التوجيه ومثله متشابهات	٢٤٢	فان اخذ اللفظ كله
	القرآن	٢٤٣	او اخذ بعض اللفظ
٢١٩	ومنه الهزل ومثله تجاهل العارف	٢٤٦	وان اخذ المعين وحده
٢١٩	والمبالغة في المدح او في الذم	٢٤٧	واما غير الظاهر فانه ان يشابه
٢٢٠	والتدله في الحب		المعنيين
٢٢٠	ومنه القول في الموجب	٢٤٧	ومنه ان ينقل المعين الى محل اخر
٢٢١	واما اللفظي فانه الجنس بين	٢٤٧	ومنه ان يكون معين الثاني اشمل
	اللفظيين		ومنه القلب وهو ان يكون معين
٢٢٣	فان كانا من نوع واحد كاسمين سمي	٢٤٨	الثاني تقيض معنى الاول
	بمثالا	٢٤٨	ومنه ان يؤخذ بعض المعنى
٢٢٣	وان كانا من نوعين سمي مستوفى	٢٤٨	ويضاف اليه ما يحسنه
٢٢٤	وان اتفقا في الخط خاص باسم	٢٤٩	واكثر هذه الانواع ونحوها
	المتشابه		مقبولة
٢٢٤	وان اختلفا في هيئات الحروف	٢٥٠	وبما يتصل بهذا القول في الاقتباس
	فقط مسمى محرزا	٢٥٠	اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام
٢٢٥	وان اختلفا في اعدادها يسمى ناقصا	٢٥١	واما التضمن فهو ان يضمن الشعر
٢٢٦	وربما يسمى مطرفا	٢٥٣	واما القعد فهو ان ينظم نثر
٢٢٦	وربما يسمى مذيلا وان اختلفا	٢٥٤	واما الحل فهو ان ينثر نظم
	في انواعها فيشترط ان لا يقع	٢٥٤	واما التلميح فهو ان يشار الى قصد
٢٢٧	وان اختلفا في ترتيبها يسمى بجناس		او شعر
	القلب	٢٥٦	فصل ينبغي للشكلم ان يتأني
٢٢٨	ويحقق بالجناس شيان		في ثلاثة مواضع
٢٢٨	ومنه رد الجوز على الصدر وهو	٢٥٦	احدها الابتداء
	في النثر او في النظم	٢٥٧	وثانيها التخليص
٢٣٢	ومنه السجع	٢٥٩	وثالثها الانتهاء
٢٣٣	فيل واحسن السجع ما تساوت	٢٦٠	واحسنه ما آذن باتهاء الكلام
	قراينه		

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الفصل والوصل) اورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية قال الشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه والوجه ما ذكرنا وهذا الوجه للتقديم في التفصيل لافي هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام (الوصل عطف بعض الجمل على بعض) قدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما وعلى خلاف الافتتاح لانه وجودى سابق على العدمى في المعرفة ولا يبعد ان يقال يقدم الفصل تارة ويؤخر اخرى مثلا يتوهم بالترام تقديم احدهما ان له منزلة في باب البلاغة على الآخر وعبارته مشعرة بان الوصل والفصل يختصان اصطلاحا بالجل والمقتضيات لهما تجارية في المفردات ايضا فلا ينبغي التخصيص اصطلاحا ونحن نفهم من عبارة الافتتاح عدم اختصاصهما بها وانما هما الاصل في الجمل حيث قال تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الاصل في هذا الفن وان جله السيد السند على ان المراد ان بحث الحال خارج عن الاصل منفرع على الفصل والوصل وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظها في المفردات ايضا لئلا يكون بمنزل عن البلاغة وكيف يظن ان عطف الجمل التي هي اخبار لمبتدأ او احوال لصاحب اوصفات لمنوعات وتركه مبنيات على احوال دون ما في المفردات كذلك وقد وفقني في ذلك السيد السند حيث تكلم في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح الطالع وقد اختار الجملة على الكلام ليشمل ماله محل من الاعراب والصلة بلا كلام ولم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا يتناسب حل اربع مترتبة بحيث يعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الاثنان الاوليان والاثنان الاخران فيعطف في كل اثنين اولاولا ويعطف الاخران على الاوليان لان مجموع الاخرين يناسب مجموع الاولين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اول الاخر على الاول والباطن على الظاهر يجامع التضاد ثم عطف مجموع

لانه في الاصل والوصل في هذا
المقام نسخة

تكلف نسخة

هذا ما زدناه على الشرح لانها
ايضا عند البعض جملة وليس
بكلام لان اسناده ليس مقصودا
لذاته

الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجل
ما فوق الواحد ليشمل عطف احدى الجمتين على الاخرى وجل الجمل على جل يكون
في العالم لا يلحق بالعالم (والفصل تركه) اى ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شأنه
العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شأن
الحال العطف على ما هي قبله ثم انه رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة
الحكم بعد معرفة الشيء فقال (فاذا انت) ورتب العطف ثلث مراتب مرتبتان منها
قربتان التساؤل ومرتبة بعيدة على طبق ما في الافتتاح الا انه جعل المرتبة الاولى مالا محل
للجملة من الاعراب والمفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو والحق مع الافتتاح لان العطف بغير
الواو لا يطلب شرطاً فهو اقرب تناولا على الاطلاق وماله محل من الاعراب يجتمع فيه حين
العطف بغير الواو وجهتا قرب او اتفقا في جعل احدى المرتبتين بالجملة محل من الاعراب
ولا ينحصر فيه اذ الوصل في جملة انت بعد جملة هي صلة موصول اسمى او حر في وقصد
تشريك الثانية الاولى عطف على الاول كالاتية بعدما له محل من الاعراب لا تفاوت فتقول
الذي ضرب وقتل وعجت من ان ضربت واكرمت فحين تقول فاذا انت (جملة بعد جملة فاما
ان يكون لها محل من الاعراب) او تكون صلة (اولا) ولقد ضمن بيانه وجوب تقديم الموطوف
عليه (وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه) اى في حكم الاعراب بان تكون
مشاركة للاولى في جهة الاعراب ويكون اعرابهما من جهة واحدة واس الخبر انشائي
والحال الثانية ولا الصفة الثانية مشاركة للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب في كل منهما
ما فيه لا ما في سابقه بخلاف التابع فلا يشكل انه قصد تشريك انشائي الاول في الاخبار
المتعددة ونظائرهما مع انه ترك العطف (عطف عليهما كالمفرد) اى كعطف المفرد على المفرد
وفي هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اى كان العطف في مقام قصد تشريك المفرد مقبول
كذلك في هذه الجملة لان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد ولما كان عطف
المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله (فشرط كونه مقبولا
بالواو ونحوه) مما لا يدل الاعلى مطلق الجمع وهل هي متحققة في كلام العرب لم توجد على
سبيل الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل ان ثم في قوله عدل ووصف وتأنيت ومعرفة
ومجتمعة ثم جمع ثم تركيب بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او في قوله تعالى
الى مائة الف او يزيدون بمعنى الواو وكما قال المصنف في التذنيب من الايضاح ان الفاء بمعنى
بمعنى الواو وجعله منه واقعة امر على اللزيم بسبب فضيت ثم قلت لا يعنى واشتد عليه بنحو
عبد الله بن عتيك فان اردته فارجع اليه ويؤيدان ما ذكر نحوه لمراعاة ما في معناه تجوزا انه قال
فما بعد ان قصد ربطها بهما على معنى عاطف سوى الواو ولم يقل على عاطف سوى
الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل في معناه الحقيقي حتى يدخل الواو بمعنى او في غير
الواو ولما لم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو تجوزا في كلام البلغاء لم يبال
المفتاح بالاحتمال ولم يذكر قوله تعالى ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوبا
عطفا على مقبولا ومجرورا عطفا على الضير المجرور على المذهب الضعيف وفسر
النصوب بنحو المقبول من المستحسن والقريب من الطبع وهو كاترى وفسر المجرور بنحو
عطف الجملة من عطف المفرد ولا ظك في رتبة مما لهما به ولا يخفى ان هذا الاشتراط على
مذهب من لم يجعل الواو للترتيب (ان تكون بينهما جهة جامعة) فهذا الوصل انما ينسب
بعد معرفة الجهة الجامعة كالقسم الثالث الان في القسم الثالث امورا اخر لا بد
من ضبطها لم يشترط في هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكال الانقطاع وشبه احدهما

لقوله كالمراد اذ لا ان آخر ان
احدهما ان يكون مشبه به
للموطوف اى عطفت كما عطف
المفرد سواء عطف على المفرد
او الجملة والثاني ان يكون مشبه به
للموطوف عليه اى عليها كالمفرد
سواء عطف عليها المفرد او الجملة
ولما كان الاعذب ان يجعل
مشبه به بعطف الجملة على الجملة
وبه يشهد ما في الايضاح اختراؤه
سجد

انما قال كما قيل لانه صحيحه بمعناه
في شرحه على الكافية سجد

فلذا عد قريب التناول دون التنازل (نحو زيد يكتب) اى ينشىء النثر كذا سمعت
من النفاة (و بشعر) من حد نصير وكرم بمعنى يقول الشعر او الشاعى بمعنى يجيد الشعر كذا
في القاموس لما بين الكتابة والشعر من المناسبة (او يعطى ويمنع) لما بينهما من التضاد
(ولهذا) اى لكون شرط قبول عطف الجملة بالواو وجود الجامع لا كون شرط قبول
العطف بالواو مفردا كذا او جملة اذ جعل الشرط في المفرد جملة مسلما حتى فرع عليه اشتراط
القبول في الجملة فلا يحسن تعليل الشرط المفرد بعد تسليمه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف
المفرد على المفرد قلت ان المفتوحة بعد العلم في حكم المكسورة لكون ما بعدها منزلة مقعولى
علمت فلو لم يكن وجود الجامع شرطا في الجملة ايضا لم يعيب على الشاعر لجمال المعطوف والمعطوف
عليه بمنزلة الجملة (عيب على ابي تمام قوله زعت) اى الجيبة هو الكيانفس عفا الغداة اى ادرس
في عداة الهجرة كما عفا عنها اى عن اللوى وهو موضع طلال باللوى ورسوم (لا) اى ليس
الامر كما زعت (والذي هو عالم ان النوى صبر) اى مر في الصحاح الصبر ككتف هذا
الدواء المر ولا يسكن الا للضرورة هذا وفيه نظر اذ لغات ككتف لا يختص الشعر
(وان ابا الحسين كرم) لازلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسى على الف سواك تحوم
جواب القسم لا وابتدأ آخر مؤكدا وهو جواب القسم كما ذكره الشارح وعيب البلغاء
على ابي تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه اذ لا مناسبة بين مرارة النوى
وكرم ابي الحسين دليل تام على الاشتراط وان يمكن الجواب عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة
النوى وكرم ابي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حواله علم الشيء الى الله
وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انها مما لا يحيط بهما
علم احد فتم امل (والا) اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها (فصلت عنها)
الاولى ان يقابل فصلت بوصلت او عطفت بل يعطف (نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزون الله يستهزى بهم لم يعطف الله يستهزى بهم على انا معكم)
الاولى لم يعطف الله يستهزى بهم على انا معكم انما نحن مستهزون لثلاثهم ان كلامه في مجرد
انامكم لافى المجموع كما وهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لانه ما حكاها الحاسى
هو المجموع وقصد تعاقب القول به لا بكل من قوله انا معكم وقوله انما نحن مستهزون
فلا نصيب بالقول الا للمجموع كما انه لا نصيب هو اذ قيل قلت زيد الا للمجموع زيد ولا نصيب
بشيء من انا معكم وانما نحن مستهزون في النصيب كما لا نصيب لزيد ففي هذه الحكاية كل
من انا معكم وانما نحن مستهزون جملة لا محل لها من الاعراب ووجه الفصل عن كل منهما
ليس لعدم قصد التشريك في حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطف على ما هو بجزءه
كلمة وهو بهذا الاعتبار داخل في قوله وعلى الشاعى وليس الفصل فيه بشيء مما مضى بل
لما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فاحفظه عنه ما قرت به ولا تتبع اهلهم فانه ليس لهم
الا بذل ما رزقوا والله يرزق من يشاء وقوله (لانه ليس من مقولهم) علة لمحذوف كانه قيل
لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من مقولهم قال الشارح وانما قال على انا معكم
دون انما نحن مستهزون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وقد عرفت ما فيه وانكر السيد
السند كونه بيانا لاضوح انا معكم ومباغرتهم في المعنى وجعل الحق كونه تأكيدا
ون معنى انا معكم شباالت على اليهودية وانما نحن مستهزون تحقير ضد اليهودية ودفع
الا اعتداد به ودفع تقيض الشيء تأكيد له اولان معنى انا معكم المعية قلبنا وهو
يستلزم مخالفة اصحاب محمد معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيؤكد

هو نسخة

بكل نسخة

انما نحن مستهزون اوجعله استينافا في جواب ما بالكم ان صح انكم معنا توافقون
اهل الاسلام قال وعلى اى تقدير لا يصح عطفه على انما نحن مستهزون لانه
ليس مقولا لهم ولا يصلح ان يكون تأكيذا او تنجية الجواب عن سؤالهم ومن المباحث
التفسيه التى خفيت الى الآن ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله انما معكم لا ينبغي
ان يكون من هذا الفن لانه لا حراز عن ضعف التأليف لان عدم قصد
التشريك هنا لا يقصد اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة
التشريك فالتثليل به خال عن التحصيل ومثال ما نحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف
ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى في قصد التشريك ولا يخالف قاعدة النحو
المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق في انقصر (وعلى الثانى) اى على تقدير ان لا يكون
الاولى محل من الاعراب (ان قصد بطها به على معنى عاطف) لم يقل على عاطف (سوى
الواو) وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او ويخرج ثم واو بمعنى الواو (عطف)
به لا بد من اشتراط ان لا يكون للاولى حكم لا يجرى فى الثانية فتأمل من (نحو دخل زيد
فخرج عمرو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة) الصواب اذا قصد التعقيب بلا مهلة
او مهلة والعاطف الذى يقصد به عطف جل لا محل لها من الاعراب مما سوى الواو
ماسوى لا وحتي فانهما مختصان بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارع على المضارع
فيقال اقوم لا افعل مضارعة الاسم كذا فى الرضى وقال السيد السند ان وجه اختصاص
حتى بالمفردات امتناع وجود شرطها وهو كون ما بعدها جزءا مما قبلها اضعف وااقوى
ولا تحق له فى الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا فى قوله تعالى اممكم بما تعملون اممكم
بانعام وبنين وجنات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال
وظاهر المفتاح يشعر بوقوع حتى فى عطف الجمل حيث قال فى بحث العطف ولا بدق حتى
من التدرج لما ينبنى عنه قوله وكيف فتى من جند ابليس فارتضى فى الحال حتى صار ابليس
من جندي اذا الظاهر انه مثال لحتى العاطفة وحيث توجب الشرط المذكور مخصوصا
بحتى العاطفة للمفردات هذا وفيه انك عرفت انه يجرى الشرط فى الجمل وتفصيله فى البيت
انه اندرج فى ارتضى فى الحال صار كذا وصار كذا فيصح حتى صار ابليس من جندي وانما
قال الظاهر لا انه يجوز ان يكون نظير الافادة تدرج حتى العاطفة وله فى المفتاح غير نظير
ويحمل قوله ولا بدق حتى على حتى مطلقا مساع ومعنى البيت على ما هو المشهور انه صار
بمتابعة ابليس متقبلا فى الشرارة الى ان تبعه ابليس متباعدة الجندي للسلطان فقيه
تخذير عن ارتكاب الصغائر فانه يقضى الى الجراءة على اكبر الكبار ويحتمل ان يكون المراد
ان صرت بالتوبة الى ان انقاد ابليس ولا يزا حتى فى الطاعة فقيه ترغيب فى العبادة
والجديف وازالة الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يدفع بالشبات
على الخير وانما شاع العطف بما سوى الواو وحتى والان لها معنى محصلا وفائدة يعتد بها
بجمل لاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك الجملةين فى التحقق ولا توجه للنفس الى الاشتراك
فى التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يعجب انفس وانما يعجبها ويجهلها طالبا له
بشرائط لا يتسر معرفتها الا الاوحدى بعدا وحدى فلذا ترى المهرة يوحون بمحصر
البلاغة فيه مبالغة فى كونه مدارا لها لا تقول لولم تعطف الجملةان لاوهم ان الجملة الثانية
رجوع عن الاول لا نقول لا كلام فى صحة العطف فى مقام التوهم وهو عطف لدفع
الابهام وسياق نظيره لكن لا يغنى عن الشرائط فى مقام لا مجال فيه للايهام لوضوح

الامر من غير شائبة الابهام ونحن لم تفصل كل معاني الواو مع ان العطف لا يأتي
لا بعد معرفتها لان المتكلم لم يعلم آخر وقد فصلناه لك قبل ان تأتي هذا المقام في شرح
الكافية بما لا مزيد عليه (والا) اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عطف
سوى الواو (فان كان الاولى حكما لم يقصد اعطاؤه للنسبة) من تقييد بحال او ظرف
او غير ذلك (فالفصل) متعين كذا في الايضاح لا يقال الملازمة ممنوعة لانه قال السكاكي
ان هذا القطع يأتي اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق
كلام غير مشتق على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فقطع
لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد لا نأقول المراد فان كان الاولى
حكما لم يقصد اعطاؤها للنسبة ولم يسبق على الاولى ما يصح العطف عليه بقرينة
انه تأتي بيان هذا القسم وهو الذي جعلته كالمقطعة ونسب الفصل له قطعاً (نحو
واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قائلوا السلا يشارك في الاختصاص)
اي في اختصاصه باعتبار حكم المتكلم لا باعتبار مضمونه (بالظرف لماسر) من ان المنعول
ونحوه مقيدات للحكم فلا يراد اننا لانسلم وجوب المشاركة في الاختصاص بالظرف
لماسر من ان التقديم بقيد تخصيص لا نأسلم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانما
يفيده ظرف لم يتضمن ما يوجب صدر الكلام لانك عرفت ان المراد اختصاص الحكم
لامضون الجملة والتقدير يخص حكم المتكلم لا محالة وعرفت ان مامر ليس معناه كون التقديم
للتخصيص بل كون الظرف للتفيد فان قلت عبارة الايضاح لا يساعد ما ذكرت لانه
قال السلا يشارك في الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالتقدم يشعر بان
للتقدم مدخلا في المشاركة في الاختصاص والتقدير بالظرف لا مدخل فيه للتقدم قلت
قده به لان العطف على المتقدم يفيد المشاركة في التقديم المتقدم دون المتوسط او المتأخر
يدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان في الآية ثلاثة امثلة لانه لا ريب في صحة عطف الله
يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزاء اذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس
كبير والجامع ايضا تحقيق اذ نقولهم بهذه المقالات ينسب الاستهزاء بل عين الاستهزاء والمسند
اليه في كل منهما مستهزئ بالآخر لان استهزاءهم بالمؤمنين في احكام الله فوجه ترك العطف عليها
ان عطفتها على يدهم عطفتها على الجزاء فاقطع لدفع الوهم وهو حينئذ مشال للفصل
ان يكون كالمقطعة وكان المصنف دخل عنه فاقصر على جعله مثالا لفصلين دون الثالث قال
الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شيء على جواب ان شرط فهو على ضربين
احدهما ان يستقل بكل الجزائية نحو ان تأتي اعطتك واكسك والثاني ان يكون
المعطوف عليه ويكون بحيث يتوقف على المعطوف الشرط سببا فيه
بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي
اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم يجوز ان يكون عطف الله على يستهزئ بهم
على قائلوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ بصير واذا قائلوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير
مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم
عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الامحاز قلت اول دليل الشيخ مدخول لان
المراد بالقول ان قول عن اعتقاد كما لا يخفى فترتيب الاستهزاء على هذا القول الخصوص
لا على القول المطلق ولا يتم ما ذكره دليل على عدم ترتيب الاستهزاء على القول الخصوص
وثاني انه اورده على الشيخ ان العطف على جواب الشرط له احتمال ثالث وهو ان لا يستقل

بشيء بالحزائية بل يكون الجواب بمجموع الشرط والجزاء ويدفعه ان العطف حينئذ ليس على
الجزاء بل العطف مقدم على الجمل جزاء وثالثا ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو بحاله
بعد لان القول يختص بوقت الخلو والاستهزاء بوقت القول والمختص بالمختص بالشيء يختص به
والأعجب من ذلك انه ان منع كون العطف موجبا للتقييد لا يضر لان المقصود بيان إمكانية
الفصل يجعل المراد من الآية ما لا يستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزاء الله مطلقا ولو
عطف على الجزاء لفات الاطلاق لفادته الاختصاص بوقت الخلو فالمنافسة بانه يحتمل
الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد
الطرفين لا بحالة على ان الاظهر الاشيع الاحتمال الاول وان المصنف لم يعين الطرف وان
يتبادر منه وقت الخلو وكان مهابة الشيخ شغلت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله
يختص من يشاء بانعامه (والا) عطف على قوله (فان كان لاولى حكم) اى ان لم يكن الاول
حكم (لم يقصد اعطاؤه للثانية) وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل ويفوت
الحكم قلت لا يفحص الاعطاء في حكم العطف فليصرح بالحكم في المعطوف فان قلت من المتع
ان لا يكون الاول حكم زائد على مفهوم الجملة اذ الكلام البالغ لا يخاو عن معنى مراد قلت
المراد حكم زائد على مفهوم الجملة يمكن اعطاؤه للثانية باعطف (فان كان بينهما) اى بين
الجمتين (كالم الانقطاع بلايهام) من الاقسام العقلية كالم الاتصال مع ايهام وشبه
كالم الاتصال معه ولم يتعرضوا له فكأنهم ما لم يوجد (او كالم الاتصال او شبه
احدسما فذلك) بتعين الفصل وفيه انه مع شبه كالم الانقطاع لا يتعين الفصل بل
الفصل اولى للاحتياط على ما سمعته مما نقلناه من المفتاح الا ان يقال فرق بين
المتعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البالغ (والا) اى وان لم يكن بينهما واحد
من الثلاثة وذلك بان يكون توسط بين الكماليين او ايهام مع كالم الانقطاع
(فالوصل) متعين اما في الاول فلتحقق المناسبة والمناسبة واما في الثانى
فلا ضرورة ووجه تعيين الفصل مع شبه كالم الانقطاع عدم المناسبة لان المناسبة مع المنافع
عن رعايتها كعدم ومع كالم الانقطاع بلايهام ظاهر ومع كالم الاتصال عدم المغيرة
ومع شبه كالم الاتصال عدم المغيرة المحوجة الى العاطف في الربط بطا الجواب بالسؤال
من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغيرة محوجة الى العاطف في الربط فالمقامات ستة
اخذا لمص في تفصيلها على ترتيب ادى اليه التقسيم لكن لم يتعرض في التقسيم الاول لعدم
اليهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله (اما كالم الانقطاع فلا خلافا فهما خبرا وانشاء)
اى في الخبرية والانشائية والاولى خبرية وانشائية ولو اكتفى بقوله خبرا او انشاء لكفاه
لان اختلاف الجمليين في الخبرية ان يكون احدهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا
فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية (لفظا ومعنى) مصدر ان للاختلاف اى اختلاف
لفظيا او معنويا بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء كذلك وهو الشايع
او يكون احدهما خبرا لفظا انشاء معنى والاخرى بعكس ذلك وهو مما لم يعثر عليه
(نحو وقال رائد هم ارسوا ناولها) فكل حنف امرئ يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا من ارسيت السفينة حبستها بالرساة والمراد امرهم بحبس
انفسهم في مكانهم عن الذهاب ناولها اى يحاول الحرب ونعالجها وكون الارساء
حبس السفينة او هم البعض ان الضمير للسفينة ومنهم من جعلها الحمر والوجه الاول

٨ (قال فصل نحو واذا خلوا
الآية لم يعطف الله يستهزئ
بهم على قالوا اثلا يشاركه في
الاختصاص بالطرف لمصر)
نسخه في المتن

الجر نسخة

كما شهد به ثمة البيت ومعنى قوله كل حنف امرئ الخ ان اى حنف يرد على المرتبة قد بر الله
 سواء كان حنف انفه او موتا اخر فلا يرد اثنائى الجبن ولا الاول الاقدام و فرق بينه وبين
 حنف كل امرئ وكان الشارح غفل فقل في تقرير معنى البيت فان موت كل نفس يجرى
 بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجبن نجيه ولا الاقدام يرد به والمنسأل هو المحكى لا من حيث انه
 في الحكاية فان الفصل فيه لحفظ المحكى على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا الاختلاف
 خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك في كلام الراى ولم يهطف الراى بتزاولها على ارسوا لاختلاف
 الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى وليس عدم صحة جعله مثالا من حيث انه في الحكاية
 لان المثل الفصل بين جملتين لا محل لهما من الاعراب وهما في كلام الحاكى في محل النصب
 بالقول كما ذكره السيد السند لان القول بمجموعهما وهو المنصوب ولا نصب بشئ من الجزئين
 في النصب وبهذا تضاعف ضعف ما ذكره الشارح من انه مثال لجرد الاختلاف
 لا اختلاف جملتين لا محل لهما من الاعراب اذا الجملتان هاتمتان منصوبتا المحل ولا تراحم بين كمال
 الانقطاع وشبهه كمال الاتصال فلا يردان تزاولها اما تعليل للطلب كما قيل لا الارساء
 والا لا يجزم كافي اسم يدخل الجنة فهو جواب لسؤال مقدر اى ما بالك يا مرننا بالارساء
 فليس الفصل لكمال الانقطاع بل شبهه كمال الاتصال واما حال كما تقول اى اقيموا في حال
 مزاوله الحرب ولا يخافوا الخلف فان حنف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة
 في حال المزاوله اشد تأكيدا للمزاوله فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور انما الحال
 لا تعطف على الجملة المفيدة بها حتى يكون تركه فصلا مبنيا على نكته واعلم ان الاختلاف
 خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيما له محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث
 لم يشترط فيما له محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع في التنزيل وقالوا حسبنا الله
 ونعم الوكيل وصرح العلامة الزنجشیری على جوازه في سورة نوح (او معنى) اى (فقط)
 واما الاختلاف لفظا فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه (نحو مات فلان
 رحمه الله) اى ليرحمه الله ففصل رحمه الله عما قبله لاختلافهما خبرا وانشاء معنى ويحتمل
 ان يكون الفصل للتبديد على الاختلاف وهذا موجب سانح فاحفظه (اولا انه) عنق على قوله
 لاختلافهما (لا جامع بينهما كما سأتى) من ان الاعتبار الجامع باعتبار المستند اليه والمستند
 جعيما وان الجامع اى شئ هو (واما كمال الاتصال) فتبذير الجملة الثانية بمنزلة تابع
 من التوابع سوى العطف لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة التبع الاولى وبنى الشارح
 ذلك على ان التبع دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل
 وشبه السيد السند بنيانه بانه يستلزم كون الجملة من حيث هي جملة محكوما عليها ولك
 ان تقول ومحكوما به والجملة من حيث هي لا تصلح لشيء منهما ونحن نقول ليس التنزيل
 الامقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوص صاحب المنزلة في المنزل والا
 يصلح التنزيل بمنزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح
 لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جلسته كان تقول زيد قائم علمت بفصل علمت عن زيد
 قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة التبع (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) موافقة
 اللفظ والمعنى نحو زيد قائم زيد قائم وقعد زيد قعد زيد وكانهم اظهروه لم يتعرضوا له او مخالفة
 اللفظ متاربة المعنى جدا فهو بمنزلة التأكيد بالكررا ومخالفة المعنى مقررة الاولى فهو بمنزلة
 التأكيد المعنوى كما سنقصه لهما وكلاهما (ادفع توهم تجوز او غلط) كالنا كيد (نحو لارب
 فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب على تقدير كونهما جملتين لا محل لهما من الاعراب وهو المختار

بصح نسخة

كاتبين في محله افاته لمسا بولغ في وصفه يابوغه) متعلق بوصفه (اندرجته لفصوى في الكمال
بجمل) متعلق ببولغ (المبتدأ ذلك) المسر: كمال الهداية تميزه ويعد درجته لعظمته عن الافهام
(وتعريف الخبر بالام) الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضي جعل غيره من الكتب لقصانه
بانتسبه اليه كانه ليس كتابا والشيخ لم يجعل ذلك مبتدأ بل جعله في تقدير هو ذلك الكتاب وجعله
فعالي لاررب فيه بمنزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب على ما في دلائل الانحياز وكانه شيء
عن تنزيل كتاب الله بمنزلة العدم لما فيه من سوء الادب وجعل لاررب فيه بمنزلة انما يد
اللفظ لا ز دعوى عدم الرب في كمال الهداية بمنزلة دعوى الهداية يقينا (جار) جواب
لما (اريتهم اناس مع قبل التأمل) في كالات الكتاب (انه مما يرمى به) اي مما يتفوه به (جراما)
هي مثلثة بمعنى ما يدل بلا تأمل ولا ينبغي انه كناية عن كونه غاط على القول بلا تأمل في عريضة
الغاط دون الجوز وجعله بمنزلة جاءني زيد نفسه يدعى ان لا يدفع به الغاط على ما ذهب
اليه الشارح المحقق والسيد السند كن خالفا لما وشيدنا صحة دفع الغاط به في بحث
التأكيد وايضا التلام المؤكده محاز عن الكمال حقيقة في نفي غيره من الكتاب وانما كيد
المعنى يدفع الجوز فلا يصح اتساع المجاز فلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود
ودفع الجوز انما يتحقق لو ارد بلا رب فيه نفي الرب في الكمال اما واريد نفي الرب في
كونه من عند الله كما هو المشهور المنسادر لا يدفع به الجوز لان غيره من الكتب يساركة
في ذلك الشئ (فاتبعه) اي ذلك الكتاب (ايه) اي لاررب فيه (نفي ذلك) التوهيم (توازنه)
اي عدله من وزنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وزنته ووزانه كذا في القاموس فعلم ان
(وزان نفسه في جاء زيد نفسه) يريد فيه لفظ اوزان اذ يقال هو وزانه لا وزانه وزانه على
ما عرفت ولا يصلح قول الشارح في المختصر اى وزان لاررب فيه مع ذلك الكتاب وزان
نفسه مع زيد فلا يكون الوزن زائدا كما وهم اذ لا يوازن لاررب فيه بمتوعد بل بما يعرف
به حاله من نظيره الواضح الخال (وتحو هدى للتين) عطف على قوله نحو لاررب فيه
واشارة الى حلة مؤكدة مقارنة المعنى لسانتها بمنزلة التكرير (فان معناه انه)
اي الكتاب (في الهداية) متعلق بما بعده (بالغ درجة لا يدرك كنهها) اي نهايتها (حتى
كانه هداية محضة) الاولى حتى انه هداية محضة اذ في حل الشئ على الشئ في مقام الجافة
دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للعظيم
فالمبالغة في جعل الهدى المتون خبرا له وليس معنى البلوغ تلك الدرجة معنى التنوين وكونه
الهداية لمحضة معنى التعبير كما يستفاد من اشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهداية بل
الهداية قاله غ المبالغ فيه تمامه مستند الى حل الهدى المتون عليه وجعله عين الهدى المعظم
(وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر ان الكتاب الكامل والمراد بكماله كانه في الهداية لان
الكتاب السماوية بحسبها) اي بقدرها ووسبها (يتفاوت في درجات الكمال) لا بحسب
غيرها فتقدم الجار والمجرور للحصر مبالغة في الاعتناء بشأن هذا التفاوت فلا يرد مع الحصر
بستدائه قد يتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع
المع بان هذا التفاوت ايضا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما
يندفع به لو كان السند مساويا لكان ان تجعل هدى للمتقين في تقدير فيه هدى للمتقين مراد به
حصر الهداية بكونها فيه فيكون كذلك الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة اتم وبالنسبة
اللفظي اقرب (فوزانه وزان زيد الشئ في جاءني زيد زيد) الاولى فوزانه وزان زيد قائم
الثاني في زيد قائم زيد قائم الا انه اراد رعا المناسبة بين وزاني قسمي الجملة المؤكدة قل

في مثله نسخة

المتعارف نسخة

السيد السند اذا كان كل من لاريب فيه وهدى للمتقين تأكيد ذلك الكتاب فلا يظهر وجه الفصل هدى للمتقين من لاريب فيه اذ المتع عطف المؤكد على المؤكد لا عطف تأكيد على تأكيد بل العطف فيه انساب وكأنه لهذا لم يلفت الزمخشري الى هذا الاحتمال الذي اختاره المفتاح والاص وجعل لاريب فيه تأكيد ذلك الكتاب وهدى للمتقين تأكيد لاريب فيه وجبئذ فصل الجملة متجه بلا اشكال هذا ونقول والله المستعان وباللهكوة من اشجع الفرسان فيما هو المستوى عن الميدان ولو افاضل الله فالانسان هو الانسان انما عدل المفتاح عن توجيه الزمخشري لانه لا يوجد لنا كيدا لنا كيد نظير في المفردات عند الجمهور فانهم نصوا على ان التأكيدات المجتمعة كلها المؤكد كالأصناف المتتالية بموصوف نعم ابن برهان على ان التأكيد بعد التأكيد تأكيد لنا كيد وهي القيس عليه للجمل وكان الزمخشري تبع مذهب ابن برهان وكما لا يعطف المؤكد على المؤكد لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جائي القوم كلهم واجمعون على انه يكفي في فصل التأكيد عن التأكيدات إيهام العطف على المؤكد هذا ولكن زيد في اسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيدتين لشيء فاحفظه وانظمه مع ما ذكرنا (أو بدلائنها) عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثاني من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى ابدلت من الاولى (لانها غير وافية تمام المراد) وان وفيت بعض منه بخلاف الثانية فانها وافية به (أو) لكون الثانية (كغير الوافية) تمام المراد لكونه جملة او خفي الدلالة (بخلاف الثانية) فانها وافية لا تشبه غير الوافية لكونها مفصلة او واضحة الدلالة هكذا ينبغي ان يفهم المراد لا كما ذكره الشارح من ان البديل مطلقا يجب ان يكون وافيا لا يشبه غير الوافي اذ واف يشبه غير الوافي يصلح لجملة بدلا مما لا ينبغي (والمقام يقتضي اعتناء بشائه) اى بشأن تمام المراد وجعل الضمير راجعا الى المراد يوجب قوت تمام المراد قال الشارح لان الغرض من الايدال ان يكون الكلام وافيا تمام المراد وهذا انما يكون فيما يعنى بشائه اقول لا يد في كل كلام ان يكون وافيا تمام المراد والبلاغة في قوت بعض المراد فكون المقام مقتضيا للاعتناء بشائه لم يعتبر لا يراد ما نفي تمام المراد بل لا يراد ما لا ينبغي من البديل منه فانه مع وجود البديل يشبه ان يكون البديل منه لا غيا مهروبا عنه للبليغ فاشار الى وجه ايراده بان المقام يقتضي اعتناء بشأن تمام المراد فيذكر او لا غير الوافي لتبصر النفس طالبا لتامة متشوقا اليه فيمكن في نفس المخاطب حين ذكره في فصل يمكن (لكنه) انكته هي المقام والعبارة تشعر بانها غير فالاولى وهو اى المقام كونه الى اخره وكأنه اراد بالمقام غير ما يتعارف من الحال بل مكان التكلم (ككونه مطلوبا في نفسه) الاولى ترك قوله في نفسه فانه يكفي كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره (او فظيما) هائلا لو ذكر اول مرة من غير سبق البديل ربما لا يحيط به الذهن ويذهل عن ضبطه لفظا عنه (او مجييا) يمنع التعجب منه حرزه في اول السماع من غير تقدمه ونوطه (او لطيفا) لا يمكن في البصيرة للطفاته بدون المكث في طلبه وتعلقه زمانا فينزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض ارا الاشتغال ويسمى في هذا الفن بدلا ويسان المصنف ناظر الى انه لم يعتبر بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن امثلة المفتاح للبديل قوله تعالى بل قالوا اشل ما قال الاولون قالوا انذا متشا وكنتا ربا وعظما ما انشا لمبعوثون قال فصل قالوا انذا متسا عن قالوا اشل ما قال الاولون لقصد البديل ومنها قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون قال لم يعطف اتبعوا من لا يسألكم للبديل وجزم الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح ان المثال الثاني

بدل الكل مع ان المص صرح بانه من بدل الاشتغال وجعل السيد المثال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح في الشرح اقتداء بالايضاح ولا يعتبر بدل الكل لانه لا يتغير عن التأ كيد الابان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دون خلاف التأ كيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وايدى السيد السند بان الجملة التي تعتبر مؤكدة وان ناسبت التأ كيد لفوت القصد بالنسبة مع ان استيفاف القصد الذي في الجمل بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالغايرة في اللفظ والاتحاد في المعنى لم يجعل بدل الكل لان العدة في البديل هو الكون مقصودا بالنسبة وقد فانت اقول فيما ذكره الشارح نظر من وجوه احدها انه لا ينحصر الامتياز عن التأ كيد فيما ذكره بل منه الامتياز بان البديل في حكم تكرير العامل نعم انه ايضا منتف في جمل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه لا يتجزأ عن مطلق التأ كيد بان لفظهما يغاير الجملة الاولى اذ من التأ كيد ما يغاير لفظه افظ المؤكد وهو التأ كيد المعنوي وربما ينزل الجملة منزلة التأ كيد المعنوي كما عرفت وثالثها ان ما ذكره جاز في البيان اذ البيان لا يتجزأ عن التأ كيد الا بان لفظه غير لفظ الاول فينبغي ان لا يعتبر ولا يخفى ان اسقاط بدل الكل عن الاعتبار لا يغناء البيان عنه اولى بالاعتبار اذ التباس البيان بالبديل مشتهر وقد تصدى الحاجة بنصب علامة للتمييز بينهما دون البديل والتأ كيد فالتمسك في عدم اعتباره بعدم تمييزه عن التأ كيد دون البيان ينفي عن الغفلة (نحو امدكم بما تعلمون امدكم بالنعام وبنيين وجنات وعيون) مثال المنزل منزلة بدل البعض كانه عليه (فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والساني او في تأديته) لان الاولى وان كانت اشمل لكن الثانية او في ذلك البعض (لدلالته عليها بالتفصيل من غير حاجة على علم المخاطبين المعاندين) الاولى ترك المعاندين لان الاظهر ان التنبيه ليس مخصوصا بهم بل يشمل المعترفين ليريدوا في الشكر ويتمكنوا في الاعتراف (فوزاته وزان وجهه في الحجني زيد وجهه لدخول الساني في الاول) كما لا يخفى لان الاول يشمل على ما لا يخصى ولا ية احتمال آخر في غاية الدقة والحسن وهو ان ما في قوله ما تعلمون مصدرية اي امدكم بعلمكم وتمييزكم من بين الحيوانات الشهوية بانكم من ذوى العلم امدكم بالنعام الآية تنبه على الامداد في العالم الروحاني وعلى الامداد في العالم الجسماني ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الجملتين تزيلا للتباين منزلة عدم التماسب ولو جعل ما موصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام لشرفه في نظر المخاطبين المعاندين لكمال شفقتهم بها والشايع فيه عطف الخاص على العام ولما اعاد العامل استغنى به عن العاطف فهذه من جهات الفصل جرية بان يجعلها نصب العين وان اهلوه من البين وما ينزل منزلة بدل الاشتغال ما اشار اليه بقوله (نحو اقول له ارحل لا تقمين عندنا والا) اي وان لم ترحل (فكن في السر والجهر مسلما) اي منقادا والاسلام الانقيادا وفي الشرح اي كن كالمسلم في استواء حالته في الدين على خلاف المنافق المتدين في الملاء غير المتدين في الخلاء (فان المراد) اي المقصود (به) والغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ (كإظهار الكراهة) اي كإظهار الكراهة (لأقامته) اي إقامة المخاطب (وقوله لا تقمين عندنا او في تأديته) اي تأدية الغرض من الاستعمال (لدلالته عليه) اي على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كإلزام على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكراهة (بالمطابقة) اي بالدلالة الواضحة التي صارت في الوضوح كالمطابقة والافعى لا يقيم النهي عن الإقامة وهو ليس

عن الكراهة ويوجب الكراهة قوله عندنا فإنه يدل على أنه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة
ويستحسن رأيه وقال الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للأقامة من غير
طلب الكف عن الأقامة مع التأيد (مع أياً كيد) الظاهر جداً في الكراهة الشديدة
(فوزانه وزان حسنها في العجني اندارجها لان عدم الأقامة مغاير للارصال) فلا يكون
أأ كيد اولايانا (وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملازمة) والملازمة ووجه كونه مثالا
لجل لا محصل لها من الاعراب قد عرف (اويانا) أي القسم الثالث من كمال الانصال
بان تكون الجملة الثانية بيانا (لها) لا ولي فينزل منزلة عطف البيان من
متبوعه في إقادة الايضاح فلا يعطف عليها كما لا يعطف موضع الشيء
عليه فاما ان يذكر في كذا بعد كذا أي او بدونها وبعد ان جعل المفتاح أي المسيرة
من الحروف العاطفة لا يصح منه جمعا كون الثانية بيانا لاولى من موجبات الفصل
(لحسانها) يعني يتوقف البيان على كون الاولى خفيا وفيه بحث لانه ربما ينزله
من د الايضاح دون ازالة الخفاء (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك
على شجرة الخلد وملاك لا يلي) وتشبه ان يكون الآية من بدل البعض لان وسوسة
الشيطان كالآية ما ذكر فما ذكره بعض بمقتضى (فان وزانه وزان عمر في اسم الله
ابو حفص عمر) الملايم لما سبق فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا لاولى اعم من ان يكون
تأ مهابيا التمام الاول او تكون تأ مهابيا لجزء الاول او تكون جزءا منها بيانا
لجزء الاول فان قوله قال يا آدم بيان لوسوس اليه ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتقييد
الوسوسة به في البيان وما قال الشارح المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان
لم يصلح تفسير القوله وسوس لانها القول الثاني لاضلال وقال اعم فلا بد من تقييده
بالفعل حتى يصلح تفسيره لانه بالتقييد بالشيطان يتفهم كونه الاضلال وكونه خفيا
لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه مقيدا بوضوح مع انه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل
من اجتماعهما مزيد ايضاح كما قرر في النحو وكذا ما قال السيد السند حيث قال
يا قول لا بد في الثاني من ملاحظة التعاقب بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا لاولى ولا شبهة
ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا للمفعول الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان
بل الوسوسة لا آدم عليه السلام فالنسبة بالبيان إنما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين
فيه ضعف لانه يصح بيان المطابق بالخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بالمفعولية بيانا
لوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات لمستند فلا يلزم
ان تكون النسبة بالبيان بين الجملتين فان قلت او كان البيانية من موجبات القطع
كيف جاء قوله تعالى يسوءكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة وفي اخرى
ويذبحون ابناءكم قلت اريد مع الفصل بقوله يسوءكم سوء العذاب مطلق العذاب سواء
كان باعتبار انفسهم او محبو بهم فجاء يذبحون ابناءكم بيانه ومع الوصل عذابا كان واردا
على انفسهم وحيث يذبحون ابناءكم مغاير مستحق للعطف لالبيان وقال الشارح
المحقق ربما ينزل فرد الشيء لان فيه زيادة ظاهرة على باقي افراد الجنس منزلة
انه من جنس آخر فيعطف عليه لادعائى المغارة فالعطف انما ورد على خلاف
مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر انفصل وانت تعرف ماله انفصل (رأما كونها)
أي الثانية (كالمقطعة عنها) أي عن الاولى (فندون عطفها عليها وهما لعطفها
على غيرها) مما يؤدي الى فساد المعنى وانما قيدناه به لان قولنا زيد قائم وعمر
قائم وبكر ذاهب مما بوجه فيه عطف الجملة الثالثة على جملتين سابقتين

نسخه

محبوسهم

عطفها على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا تفاوت المعنى فلا يقال يهـذا لا يهـام
وابضالو كان مطلقا يهـام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع اليهام غير المقصود
مع انه مع الفصل يحتمل الاستيناف وفيه يهـام الاستيناف الغير المقصود والمراد بالايهـام
اما الدلالة الضعيفة فحيث يتبادر العطف على الغير او التثنية فيه ويكون معلوما بطريق
الاولى واما التغير بالايهـام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحيث يشتمل الكل قال اسارح
الحقيق وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع العطف كان المختلفين انشاء وجها
والمختلفين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي لا يترك
دفعه بنصب قرينة اقول ما ذكر من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكال الانقطاع
ومخرج الى التمسك بانه يمكن اتجه له طريقان فالاولى ان يقال وجه الشبه تغير الجملتين
مع الاشتغال على مانع العطف ونحن نقول وجه الشبهان فيه ايها خلاف المقصود كان في
عطف الجملتين المختلفتين خبرا وانشاء ايها اتفاقهما معنى لانه الشايع وفي عطف غير المتماثلين
على الجامع ايها الجامع والادق ان يقال لمعارضة ايها خلاف المقصود وجود اليه مع
الحق الجامع بالعدم وشبه الجملتين الغير المنقطعتين الجملتين المنقطعتين بعدم اليه مع (وهـي
النصل اذ لك قطعا) لان الجملتين كانتا متصلتين بوجود التناسب والجامع فقطع المانع فالتصا
فيه كانه قطع متصل (مثله وتظن سلى اني ابغى بها) اي بدلها (بدلا اراها) على صيغة المجهول
شاع في الظن اي اظنها (في الضلال) اي في سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب (هم) اي
تخيروا انما جعل ضلالا لها مظهرنا مع ان المناسب دعوى اليقين تحرزا عن دعوى التيقن في
ضلالها واشعارا بان غاية الجراءة دعوى الظن اولاه لايروج منه دعوى اليقين في براءة
ذمته عن مظهرنا سلى يعني فصل اراها عن قوله تظن سلى مع اتفاقهما خبرا واتحاد
المستند فيهما وتناسب المستند اليه لهما لان الاول محبوب والثاني محب فيهما نصا يف
او تقارن في الخيال لان العطف يهـم خلاف المقصود وهو عطف اراها على ابغى وهو
اقرب ولكونه كالمفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال لامتناسبه بين
مستند ابغى واراها وكفي ذلك في نفي التوهم لا نأقول كفي للمناسبة كونه متعلق الظن وفيه
ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتجنى لولم يكن في الفصل ايضا ايها خلاف
المقصود ولا خفاء في احتمال كون اراها حالا عن فاعل ابغى وخبر بعد خبر لان الا ان يقل
الاصل في الجملة ان لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع عن اراض
الذي هو العطف يختار الاصل بمرجح الاصل وان لم يخل عن مانع كان مع العطف
فليتأمل في المفتاح ولا يصح جعل الفصل رعاية الوزن لانه ليس هناك اي ليس في
مرتبة الداعي المعنوي فمع وجوده لا يستند صنع البليغ الى الامر اللفظي ويعلم منه ان من
نكتات الفصل رعاية الوزن (ويحتمل الاستيناف) كانه قبل كيف يراها في هذا الظن فقال
اراها تخير في اودية الضلال (واما كونها) اي الثانية (كالتصلة بها) بالاولى (فلكونها)
اي الثانية (جوابا لسؤال افتضته الاول فتزل) الاول (مزلته) اي مزلته السؤل لانه
كلفظ السؤال في افادة معناه (فتفصل) الثانية (عنها كما يفصل الجواب عن السؤال) لما
بينهما من الاتصال كذا في الشرح فقوله كالتصلة معناه كالتصلة الكاملة والا
فيلتزل يحصل الاتصال ولهذا قيد الاتصال سابقا بالكمال او كمال الاتصال عبارة عن
الاتصال الحقيقي ولم يقتصر على الاتصال وادرج لفظ الكمال لحسن مقابلة الاتصال بسببه
الاتصال لان الاتصال التزيلي اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال

خلاف معنى نسخة

قال السيد السند ان المناسبة
كون الظن سبب البغى عهد

ولك ان تنزل الاولى منزلة
السائل فيترك لان السائل عمالا
يعطف عليه الكلام عهد

ان تخرج نسخة

تراها نسخة

كون الجلسين سوألا وجوابا وانما لم يعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب ابدأ ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يخرج الى اعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا يمكن ان يكون وجه قوله في فصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل عنها لكونها ابتداء كلام ولكن لا يلزم ذلك جعل هذا القسم كالتصلة بل ينبغي تسميتها كالمبتدأ والامر فيه بين هين ولك ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم او بيانها لان الجواب بيان مبهم السؤال ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السؤال انه كاليان له لا نهين به لانهما تضمنت السؤال ومنهم من جعل هذا القسم كالتقطعة وادعى ان فصل الجواب عن السؤال اكمال الا تقطاع بينهما لاختلافهما خبرا وانشاء ولهذا لم يعد الجواب والسؤال عن مواقع الفصل لا ندرا جهما تحت كمال الا تقطاع وليس بشئ لا تقاضه بقولك اضرب زيدا في جواب من اضرب لان الفصل فيه ليس لاختلافهما خبرا وانشاء واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السؤال من تصرفات المصنف واما غيره فاكتمى بمجرد تضمنها السؤال ولا يخفى ان ما اعتبره بجعل الدواعى الى الفصل اقوى فقول الشارح انه لا حاجة الى ذلك التنزيل تزييف لما هو الاخرى ورفض لما اعتبره في نظير البليغ اولى ولا يذهب عليك ان ما ذكره السكاكى من نكات التنزيل منزلة الواقع من نكات التنزيل منزلة السؤال ولا يعد ان يكون قصد المصنف من نقله الاشارة الى نكات ذلك التنزيل ايضا (قال السكاكى في نكت ذلك) السؤال المدلول عليه (منزلة السؤال الواقع لنكتة كإغناء السائل عن ان يسأل او) لان (لا يسمع عند شيء) كراهة سماع كلامه وان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا يتفك عن اتصاله ونظامه او القصد الى افادة كثير بلفظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكى بيان انه جعل الفصل لجمل المقدّر كالمقدّر كور ففصل الجواب عنه عن السؤال المقدّر لاعتبار الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره المصنف حيث نزل الجملة السابقة منزلة السؤال فان الفصل عنها وهذا انسب بعبارة كالتصلة بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما (ويسمى الفصل لذلك استينافا) وهذه التسمية تشعر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عاياه لا لاتصاله بالسابق (وكذا) الجملة (الثانية) فالاستيناف لفظ مشترك والمختص بالثانية المستأنفة (وهو) اى الاستيناف بالبعنى الاول لان الكلام في الفصل والوصل ظاهر او ان كان مرجع البحث الى اللفظ فافهم (على ثلاثة اضرب) اختصاره على ضروب لان المختار في تميز العدد جمع القسمة اذا وجد ليطابق اللفظ والمعنى والاضرب النوع وتنوع الاستيناف لتنوع السؤال المقدّر (لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا) لاعتبار خصوص سبب فيجاب باى سبب كان سواء كان سببا بحسب التصور كالتأديب للضرب او سببا بحسب الخارج (نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحرزن طويل اى ما سبب عللك او ما بانك) اى ما شأنك (عليل) اى مع اى سبب انت فانه يشاء من صدر البيت السؤال عن سبب الالة فان العادة التفحص عن سبب عللة العليل ولك ان تجعل السؤال عن حاله لتستدل به على سبب علته فيكون من القسم الثالث والاظهر ان قوله سهر دائم خبر بعد خبر ووصف لنفسه بالمرض والسهر الدائم والحزن الطويل وتنبه على ان مرضه مما لا يرجى فيه الصحة ولا يخفى ان هذا القسم يقتضى عدم التأكيد لما مر من ان الكلام الابتدائي لا يؤكد ولا وجه لاهماله هنا وبيانه في القسم الثاني (واما عن سبب خاص)

للحكم (نحو وما يرى نفسه ان النفس لامارة بالسوء كانه قبل هل النفس اماراة بالسوء) فقل
نعم ان النفس لامارة بالسوء (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كأمري) في الايضاح
في باب احوال الاسناد الجبرى في الشرح من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبه
حسن تقويته بمؤكد فعمل ان المراد بالافتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب هذا والنكتة
في التعبير بالافتضاء ان المستحسن في باب البلاغة كالواجب ولا يتأتى للبلغ تركه ونحن نقول
معنى قوله كأمري انه ان كان سؤال السائل مع الشك حسن المؤكد وان كان مع الانكار
وجب التأكيد بحسنه الا ان يجرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر ان المثال
للمكر انكارين حيث اكذب باللام وان كان احدا لانكارين انكار امر بعض النفوس بالسوء
والاخر كون البعض كثيرا لأمري به وهذا كله على طبق ما تقرر فيما بينهم ان المقدر هل
النفس اماراة بالسوء والحق ان الناشئ من السابق ليس الا انه ماسبب عدم تبرئك اما ان السبب
انها اماراة او انها منقادة لمن يأمر بالسوء وانك تخاف من المخالفين تكذيبك فلا يخطر
بالبال فتقدير هل النفس اماراة بالسوء تكلف والظاهر تقدير ماسبب عدم تبرئك الا انه
أكد الجواب لانه في مرض انكار على ما بين فالكلام مع خالي الذهن المنزل منزلة المنكر
انكارين وفي الشرح فان قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن سبب
خاص اى هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب
ووصل ظاهر لحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديرى
والاستيفاء جواب لسؤال عن مطلق السبب اى لم يأمرنا بالعبادة له وهذا يبلغ الوصفين
واقواما فتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصل ظاهر
يحرف موضوع للوصل ربط ظاهر لا الوصل الذى نحن فيه لان الفاء في قوله فالعبادة
حق له للتعليل لا عاطفة ولا يخفى ان الاول ايضا وصل خفي تقديرى لا تفاوت بينه وبين
الثالث في ذلك (واما عن غيرهما) اما مطلقا فلا يقتضى تأكيدا واما عن غير خاص
فيقتضى التأكيد على ما مر وكانه اكتفى باسباق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار
الى القسمين بالمثالين الا انه اورد من الخاص مثلا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغي ان يأتى بمثال
يقتضى التأكيد وستر عرف حقيقة الحال في المثال الثانى (نحو قالوا سلاما قال سلام اى فاذا قال
ابراهيم) فاجاب بانه حياهم بحية احسن من تحيتهم عارية عن الثبات والدوام
لفعليتها وتحية دالة عليه لاسميتها (وقوله زعم) اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد
يستعمل في الحق على ما في القاموس (العواذل) اى الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر
صدقوا او الرجال والنساء فصدقوا تغليب (انى في غرة) اى شدة (صدقوا) قال زعم استعمال
في الاعتقاد الحق قال الشارح ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما استكشف
كما هو شأن اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله (ولكن غمرتى لا تبلى) ففصل قوله
صدقوا عما قبله لكونه استنسا فاجوبا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا
الزعم ام كذبوا فقل صدقوا هذا وهكذا في المفتاح فح وجه عدم التأكيد ان السؤال
عن التصور والتصور لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند في كون الهرة وام سؤال عن
التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد وقد حققنا انه طالب التصور فتذكر لكن نقول اذا
دار الكلام بين النفي والاثبات لامعنى للسؤال بالهرة وام اذ لامعنى لاظهار حصول
التصديق باحدهما لانه مفروغ عنه يعرفه كل احد الا ترى انه لا يقال ان يدقام ام
لم يقم والتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال اصدقوا وحينئذ يجب التأكيد

للمتردد فيه ويكون تركا تائيدا لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه ان المراد
 زعم العواذل انني في غمرة ينكشف لان العذل يدفع الغمرة فلو لا زعم الانكشاف لم يتحقق
 فالزعم حينئذ في معناه المشهور ولما كان زعمهم مركبا سأل انهم هل صدقوا فاجاب
 بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في
 الغمرة وقوله ولكن غرقى لا تجلي اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء مكذابيني ان
 تحقق المقام وهذا شان من ليس في رتبة التقليد في غاية الاستحكام (وايضاً) انه به
 على انه تقسيم مستأنف وليس من دواخل التقسيم السابق ونبه بقوله (منه) على انه لم
 يتصد فيه لحصر الاقسام اذ منه ما يأتي بصفته التي لا يترتب عليه الحكم ومنه ما يأتي باسمه
 مع الوصف الذي يترتب عليه الحكم لانقول الاول داخل فيما بيني على صفته والثاني فيما
 يأتي باعادة الاسم لان المراد بالوصف ما يترتب عليه الحكم وبلاسم مجرد الاسم بقرينة قوله
 وهذا ابلغ منه ولم يستوف الاقسام لان بعض ما ياتي ملحق بالاول والبعض ملحق بالثاني
 في الاحكام الخافيا لا يخفى على ذوي الافهام (ما يأتي باعادة اسم) المراد بالاسم ما يقابل
 الصفة اي لفظ دال على ذات في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود (ما استأنف)
 اي ابتدأ (عنه) وكان من معنى من والمراد بمفعوله الذي بلا واسطة هنا الكلام حذف
 على ما قاله الشارح لظهور المرام والمفعول بواسطة نائب عن الفاعل وليس التقدير
 اوقع الاستئناف عنه فيكون من قبيل حيل بين العبر والنزوان كما يوهمه كلام الشارح لانه لا داعي
 اليه بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى مارجع اليه ضمير منه اي ما استأنف
 الاستئناف منه اذ مفعوله الاول يكون الحديث والاستئناف حديث (نحو احسن) على
 صيغة الخطاب على ما ذكره الشارح المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر لما اذا احسن
 ايده اما على صيغة المتكلم او الماضي المجهول فيكون مخاطب سائلا عن سبب احسنه مع انه
 اعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل منياعا على النسيان او امتحان الخبر هل
 يعرف السبب اولا وهو بعيد وليس لك ان تقدر السؤال من قبيل السامع دون مخاطب
 لانه ياباه قوله صديقك وكان الواجب حينئذ صديقه القديم فلذا قال السيد السند فالواجب
 ان يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان لانه اذا اخبر باحسنه اتجه السؤال عن انه
 هل وقع موقعه اولا وحينئذ يجب التأكد فقبل صديقك القديم حقيق بالاحسان مؤكدا
 بتدليل الحكم بالصفة هذا لكنه لا يجري في زيد حقيق بالاحسان فلا بد فيه من تنزيل السائل
 منزلة غيره لما يقتضيه المقام ويرد عليه ايضا انه اعلم بانه صديقه القديم فيكون اعلم بانه حقيق
 فلا بد من البناء على النسيان او الامتحان ولك ان تجعل احسنت على صيغة التكلم فيكون
 السؤال من مخاطب الغير المحسن فينتجه بلا خفاء (الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما بيني
 على صفته) عدل عن عبارة الكشف ومنه ما يأتي باعادة صفته لان المراد بالاعادة في
 عبارته ذكر صفته عبر عنه بالاعادة بطريق المشاكلة لوقوعه في صحته اعادة اسمية فاحترز
 عن خفاء ابيان لكنه جعل البيان قاصرا لان البناء لا يشمل تأخير المنسند اليه بظاهره
 فيخرج عنه احسنت الى زيد يستحق صديقك القديم الاحسان (نحو احسنت الى زيد صديقك
 القديم هل لذلك وهذا) اي الاستئناف المبني على الصفة (اباغ) لاشتماله على بيان سبب
 الحكم الذي في الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب وبين بيان سبب الحكم
 المنضم للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لا يشمل
 على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح انه ان كان السؤال

ان تقرر نسخته

في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاستئناف عليه اذا הכל يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاستئنافه على بيان السبب وقد اجاب بانه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه شتم في لهذا الحكم واهله فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب الحكم كونه حقيقيا وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف فليتأمل هذا كلامه ولا يخفى ان جوابه يخص القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان في الجميع ولو لا ذلك ينبغي ان يذكر اقل السؤال عن غيرهما ويخصهما بما يكون الجواب بالاستئناف مع انه يجري في غيره كما يقال احسنت الى زيد زيد يدفع اعدائي او كامل الشجاعة يدفع اعدائي والشارح المحقق جعل الاظهر ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثاني لانه في معنى الصفة وان كان اسما ولهذا صح الحكم على الثاني بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير الراجع الى الصفة ليس كالصفة لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة في احضار الموصوف وبين الضمير ولا حاجة للتغير الى التذكير (وقد يحذف صدر الاستئناف) الاظهر وقد يحذف بعض الاستئناف لانه لا يخص الحذف صدره (نحو قوله) تعالى (يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال) لانه في تقدير يسبحه رجال في جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله (كانه قيل من يسبحه) ولا يخفى ان المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والظرف ايضا (وعليه) نبهه على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في احدهما المستند وفي الاخر المسند اليه وكون الحذف في الاول جازا وفي الثاني واجبا وله وجه اخر يكشف عنه قوله على قول (نعم الزيد على قول) اي قول من يحمله في تقدير هو زيد لا على قول من يحمله مبتدأ نعم ارجل (وقد يحذف كلما مع قيام شيء مقامه نحو) قول الخماسي: محبوبني اسد (زعتم ان اخوانكم قريش) المراد الاخوة في الشرف وال نسب (اهم الف) اي ايلاف مع القبائل لا يعرضهم قبيلة في رحلتهم المعروفتين في التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يجرون آمنين مكرمين (وليس لهم الف) اي مؤلفة كالقتال بمعنى القتلة والمراد نفي مطلق الالف عنهم فتفسير الشارح بقوله اي مؤلفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي وبعده اولئك امنوا وجوعا وخوفا وقد جاءت بنوا سد وخافوا وهو يدل على ما ذكرنا من ان المراد نفي مطلق الالف فافهم كانهم قالوا اصدقائي هذا الزعم فاجيبوا بكذبهم واقيم ما يدل على كذبهم مقامه وجوز المصنف كونه جوابا لسؤال آخر كانه لما اجيبوا بكذبهم سئل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله لهم الف في البيت استئنافا قال الشارح فان قلت في الوجه الاول ايضا لا بد من جعل لهم الف جوابا لسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تأكيذا للكذب اويضا لما لوجه مبنى على احد الاحتمالين فافتقر الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام الشيء وهو ادلى مما ذكره كما لا يخفى ولك ان تجعل الزعم متضمنا لدعوى الكذب وتجعل المقدر سؤالا عن سبب الكذب فلا يكون استئنافا محذوفا ولو قيل بالتقدير فتقدير ما علامة كذبنا هو الجدير (او بدون ذلك) اي بدون قيام شيء مقامه (نحو فعم الماهدون اي نحن على قول) الاولى اي هم نحن على قول اذ تقدير نحن متفق انما الاختلاف في تقدير مبتدأ له والاولى على القول ثلثا يتوهم من ينكر قول مخالفته للقول السابق (واما الوصول لدفع الابهام فكقولهم لا وايدك الله) فقولهم لا اخبار رد خبر سابق فمؤخر وايدك الله جملة انشائية دعائية فيبينها كمال الانقطاع وانما عطف مع كمال الانقطاع ادفع الابهام لان لا وايدك الله ظهري في الدعاء على

لا ينبغي نسخة

المخاطب يمنع التأييد عند قننه بالعطف على ان لا جملة مستقلة فدفع الابهام علة مشتركة بين الفصل والوصل لا يقال لا الداخلة على الماضي يلزمه التكرير فلا يهاجم مع عدم التكرير لاننا نقول ذلك اذا لم يدخل في الدعاء كما تقرر في محله وقد يعطف للتوسط مع دفع الابهام كما اذا قيل لك هل اضرب زيدا فتقول لا وايدك الله فان لا هنا انشائية بمنزلة لا تضرب فاعطف للتوسط ودفع الابهام ولا تراحم ولك ان تعطف مع عدم الجامع لدفع الابهام الرجوع عن الحكم السابق فنقول فلان يكتب ويقعد فيعطف لئلا يوهم ترك العطف ان يقعد رجوع واضرب عن يكتب قال الشارح لارد للكلام السابق فكأنه قيل هل الامر كذلك فقيل لا قلت جعل لاردا للسابق لا يستدعي تقدير استفهام ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل او زائدة لدفع الوهم كما زيد في ريبنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع انه لا يهاجم او واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما في قوله ان الثمانين وبلغتهالى فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الابهام توقف فتأمل (واما للتوسط) اي اما الوصل للتوسط وجزاءه فاذا اتفقتا واقسامه عقلا اثني عشر والمكرر منها اربعة والمحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الابهام ومعنى الوصل للتوسط مفروغ عنها هناك وانما ذكرهما للتيسير فقوله واما للتوسط (فاذا اتفقتا) اي الجملتان (خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط) وهو ستة اقسام ليس لتعيين التوسط بل لتقسيمه لثلاثة اقسام ليأتى بامثلة ثلثة لها فلا يرد انه تعين بالاعم اذ يدخل فيه مواقع للفصل من كون الجملتين المذكورتين فيما بينهما كمال الاتصال او كمال الانفصال او شبه احدهما ولا بد من قيود اتم التعيين فقول الشارح ولا بد من التقييد بوجود الجامع الا انه ترك القيد اعتمادا على ما سبق من انه مع عدم الجامع بينهما كمال الاتصال قطع فيه اثار الابهام فلا اتفاق فيه لفظا ومعنى في الخبرية مع الاختلاف في الفعلية والاسمية (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم) ومع الاتفاق فيهما مثل (قوله تعالى ان الابرار في نعيم وان الفجار في جحيم) في الانشائية مثل (قوله كلاوا واشربوا ولا تسرفوا) وكأنه لم يمثله من المختلفين في الاسمية والفعلية لعدم وجدانه والاتفاق معنى لم يذكره الامثالا محتملا لتعيين من اقسامه الستة وبين الاحتمالين فكأنه مثل بمثالين وتنبه على انه مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل لا صرح بإعادة الجار فقال (وكقوله تعالى واخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما خبرا وانشاء لفظا لاتفاقهما معنى لان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا نهيا عدل اليه للبالغة في النهي كأنه شورة للامثال فيخبر عنه ولا بد لقوله وبالوالدين من متعلق اشار اليه قوله (اي لا تعبدوا وتحسنوا بمعنى احسنوا) ليصح عطفه على تعبدون بمعنى لا تعبدوا فيكون مثالا للتعدين لفظا ومعنى بقوله (واحسنوا) تقديرا لما هو الظاهر فيكون مثالا للمختلفين لفظا متفقين معنى ويكون في قوله وقولوا تكرر لهذا المثال لو كان معطوفا على لا تعبدون تمثيل للقسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى في سورة العصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة نجيبكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا على ما في الكشف وذلك لان المعارف في السدالة والتعليم الامر لا الخبر وكأنه عدل الى لفظ الخبر للتنبيه على ان المراد استمرار الايمان لكن 1 فتاح اشار الى تزييفه وبينه المصنف في الايضاح اولابان عطف فعل مخاطب على فعل مخاطب آخر غير مرضي والمخاطب بتؤمنون هم المؤمنون خاه برسوله والثاني

هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيد الشارح بأنه اذا لم يصرح بالسنداء كما في الآية فلا يقال واقعد بدون يزيد ويا عمرو وقال السيد السند قبل لانه فيج و قبل غير جائز وثانيان تؤمنون بيان لما قبله بطريق الاستئناف كانهم قالوا كيف تفعل فقبل تؤمنون أي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه لانه لا مدخل له في البيان وفيه بحث لا نالا نم ان المخاطب بالاول المؤمنون خاصة بل النبي والامة والنبي ايضا يجب الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد برسوله كل من رساله فتكون التجارة العامة الايمان والمخاصة بالرسول التبشير وان السنداء لا يصلح العطف مع تعدد المخاطب الابرغع الالتباس والالتباس في الآية مرقة بتعين الرسول للتبشير فكانه قبل بشر يا محمد وكفى شاهدا على جوازه عدم تحاشي العلامة عنه ونعم مؤيدا انهم لم يجعلوا من جهات الفصل امتياز كل فعل عن الآخر بمخاطب مع انتفاء النداء وجعل المشاح بشر عطف على قل محد وفا قبل يا ايها الذين آمنوا وحذف القول سيما في القرآن في غاية الكثرة وجعل المصنف تقديرا بشرا قرب مما اعتبره ولما لم يكن رجحان ما ذكره على ما اعتبره السكاكي سوى الشارح بينهما (والجامع بينهما يجب ان يكون باعتبار السند اليهما) في الجملتين (والمستدين) كذلك (جميعا نحو شعر) كينصر (زيد ويكتب) للناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتعارفهما في خيال اصحابهما (ويعطى ويمنع) تضاد الاعطاء والمنع وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المستدين والسند اليهما لانه ربما يتحد ان السند ان او السند اليهما وفي اعتبار الجامع بينهما مزيد تكلف وفيه تردد وتخطئة لما يفهم من كلام السكاكي حيث قال والجامع العقلي بين الجملتين ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما فانه يفهم منه كفاية الجامع في تصور واحد فرد المصنف لم يفهم من غير هذا الموضع من كلامه انه لا يكتفي بالاتحاد في السند حيث لم يجوز خفي ضيق وخاتمي ضيق مع اتحاد السند والجامع يتفاوت بحسب المقامات قرب جامع في مقام لا يصلح جامعا في مقام آخر فاذا كنت في دعوى ان الموجودات متفاوتة تقبل منك قولك الشجر طويل والمخلة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكدة ومجرد الشبهة يكتفي جامعا للسند اليهما بمجرد اكون مفيدا للتفاوت في المستدين فليكن هذا ذخراك فان لها منافع جليلة * وموئنة ضبط قليلة * وبه يندفع ما اورده السيد السند على المصنف ان التعويل على ما ذكره السكاكي من كفاية الاتحاد في تصور فان الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع ولا يدفع كونه جامعا انه يمنع عن الالتفات اليه ومقام وخفي ضيق وخاتمي ضيق مقبول في مقام تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة بالتكلم لا يلبق في مقام تعداد ضيقات العالم ووجه الدفع ان السند اليه في الجملتين متناسبان في هذا المقام لان النظر في التعلق بالتكلم (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة) اي وقت مناسبة (بينهما) معتبرة في المقام كما عرفت فربما كانت اخوة او صداقة او مجرد انسانية او حيوانية او جسمية او شبيهة فتفسيرهما بمجرد الاخوة او الصداقة وان وافق الا بضاح تضيق للمسالك الرحيب * ولا يلبق بمن له في معرفة الاساليب * عظم التصيب * (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) اي بدون تلك المناسبة (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) سواء كانت بين السند اليهما مناسبة معتبرة او لا فوات المناسبة بين الشعر والطول وقد عرفت ان فوات المناسبة بين الشعر والطول بعيد عن حيز القبول نعم في اغلب الاستعمالات كذلك ولا يخفى

وهو ان يقال الجامع بين المستدين
مثلا في الجملتين عند اتحادهما
اتحادهما في التصور واتعدد
الذي يقتضيه الجامع اعتباري
ما من من اضافته اليهما اولك
ان يجعل الجامع ذات السند
والشارح زعم ان مراد المصنف
ذلك ولذلك فصل الجامع بقوله
والجامع بين الشئيين دون الجملتين
ونحن اجريتنا الكلام هنا على
ظاهرة احتراز عن التكلف

ان رعاية المناسبة بين الفصلات ايضا كما لا بد منها وكما تستبعد الفعل جمع جملتين متباعدتين في السند والسند اليه يستبعد جمعهما في تباعد قيد من قيودهما وان كان تفاوت بين الفصلة وبينهما في الركنية اذ لا يرى النظر البليغ فرق بينهما في جعل الجملتين متباعدتين ولا يبعد ان يقال ما سوى السند والسند اليه من لواحقهما فالتباعد فيه تباعد في احدهما (السكاكي الجامع بين الشئيين) ذكر السكاكي الجامع بين الجملتين وعدل عنه المصنف الى الجامع بين الشئيين لان الجامع يجب في الفرات ايضا فبه على ان ما ذكره لا يخص الجملتين (اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور) عدل عن عبارة السكاكي في التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ولا ينافي ما سبق من اشتراط الاتحاد في السند والسند اليه الا انه لا يجري في المفردين المعطوفين الاتحاد في التصور اذ لا يعطف المتحد ان والمثائل واتصايف والتضاد في المفردات باعتبار انفسهما وفي الجمل باعتبار السند والسند اليه وتفصل لك اولا الجامع العقلي والوهمي والخيالي فانهما من منال السالكين ولا يكف بيان الحق المبين ولا تعرض عن بيان ضلال المتباعدتين عن مرتبة التمكن فانه طول بلا طول ليس الا مجرد قول فاعلم ان العقل قوة للنفس الناطقة بها يدرك المفاهيم والكلية والخيال قوة لها خزنة تصور المحسوسات والوهم قوة يدرك بها معان جزئية منتزعة عن المحسوسات وللنفس قوة اخرى تتصرف في مدركاتهما تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند اعمال العقل اياها وتخليلة عند اعمال مجرد الوهم اياها وهو المدار للفصل والوصل فالمراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي ما لا يكون سببا لاختيال الوهم وبراذه في نظر الله في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل والخيالي ما يكون سببا بتقارن امور في الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه عما فلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقي الجمع بين امرين سببيه انتقارن في الحافظة التي هي خزنة الوهم والتقارن في خزنة العقل وهي المبدأ الفياض على ما زعموا لالف وعاد فالالف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات تكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاختلف السند بالسند بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا في الاجتماع اذ يجمع فيه الصور التي منها ينتزع المعاني الجزئية والكلية اطاق الخيال على الخزانة مطلقا والا قرب ان يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا بالخيالي متروكا بالمقايضة اذ جل ما يستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيال فاقصر على بيانه وان اردت القصص فالجامع اما التقارن في الخزانة مطلقا فهو الخيالي والملحق به والثاني اما ان يكون بسبب امر يناسب الجمع ويقضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي (او تماثل) وهو في اصطلاح الكلامي الاتحاد في النوع والتجانس الاتحاد في الجنس والتشابه الاتحاد في العرضي وأشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد في التصور بقوله (فان العقل يجريده المثلين عن الشخص في الخارج ترع التعسدد بينهما) وهذا التماثل بين الجامع بين قولنا زيد قائم وعمر وقاعد اما في بيان الجامع بين قولنا ابيض والحشي اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحشي بالتجريد عن الشخص بل عن وصف الرومية والحشية اللتين هما كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود فيما هو اكثر دولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تعييد الشخص بالخارجي للمساقل الشارح

والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل الحاصل فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهن كنسبته الى الخارج حتى يبقى ان التجانس عن التشابه ايضا يصير جامعا عقليا او يصح الانسان كذا والخارج كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان و يصح زيد الكريم كذا وعمر الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم قال الشارح الحق المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما ويستتبع ذلك في باب التشبيه وكأنه اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بالنظر الى الغرض من التشبيه قلت ضابط الاختصاص هنا ان يكون نظر المقام على ذلك الوصف ولا يخفى عليك ان جعل الامر بين المتعبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم الاثنان في صورة الواحد و ابراز له في معرضه ويلقى بان يجعل من الوهمى قال الشارح انما يكفي التجريد عن الشخص في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية كانتفاوت بالجمرة والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة في الوصف الكلى والتمايز بالوصف الكلى في الواقع لاني تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كفى تجويز العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية اتعاد في النوع لتجويز العقل دخول الكلى تحت نوع الانسان مثلا فالوجه ان العقل قد يرفع التعدد بالتجريد عن الشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبل الشخص فتأمل (او تضاييف) وهو كون السببين بحيث لا يمكن شئ منهما بدون الآخر تحققا وتعللا ولا يخفى انه سبب لجمع الامرين في المفكرة ولا يخفى ان استلزام عقل احدهما الآخر يكفي في سببية الجمع في المفكرة فلا تحتاج الى اشتراط التضاييف فان قلت كما ان التضاييف يكون في التصور يكون في التصديق فيصح ان يجعل التضاييف بين نفس الجملتين جامعا بينهما من غير ان يتوصل الى التضاييف بين مستديهما والمسند اليه لهما بل هو جامع اقوى وقد فات القوم قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لان الجملتين المتضايفتين كذلك تعني احديهما عن ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما البليغ فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما (كما) اي كـ تضاييف (بين العلة) وهو ما يتوقف عليه اشئ (والمعلول) وهو ما يتوقف على الشئ وفي المقاسح والسبب والمسبب وهما يراد فان العلة والمعلول فلذا اسقطهما لئلا يحتاج الى تخصيص العلة والمعلول بالفاعل والمفعول والسبب والمسبب والغاية والمغبا و حل السبب على الاخص من العلة وهو ما يقتضى الى الشئ في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلية والعاولية (والاقل والاكثر) ليكون احدهما من التضاييف الحقيقي والاخر من المشهورى والاقل عدد يعنى قبل الآخر عند عددهما بشئ واحد بان يسقط ذلك الشئ منهما حتى يفتيا والاكثر ما يضافه وكون الاول مثلا لما يخص بالمعقول والثاني لما يعم المحسوس والمعقول وهم من العلامة فان ماديهما معقولتان لا غير وانفسهما شاملتان بلا تفاوت (او وهمى بان يكون بين تصوريهما) الصواب بان يكون بينهما (شبه تماثل) بان يكون احدهما شبيها بفرد من نوع الاخر (كأوتى رياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثليين) تعالما للتخييل او توحيد لكون هذا القسم وهما وعلى كل ضمير يبرزهما مرجع آخر فعليك بارازهما ان كنت من البارزين (ولذلك) اي للجامع الوهمى اوللا باراز المذكور (حسب) من الحسن وفاعله الجمع او من الحسين وفاعله ضمير الوهم (الجمع بين الثلاثة التى في قوله ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وابواسحق والقمر) قال الشارح فان الوهم يبرزهما في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض

يعنى احدهما نسخة

والشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلامهما من نوع على حدة وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا بهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز هذا وفيه نظر لانه قد حقق ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا الاضائة وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما تماثلان حقيقة بل نقول المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسى وبالعقل الذي هو النور المعنوى عبر عن الكل بالاشراق تغليباً فبين الثلاثة تماثل لكونها تحت المصلح فـأمل ولك ان تجعل القدر المشترك بينهما الهجعة (او تضاد) وهو كون الامرين الوجود بين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن تواردهما على محل واحد وحينئذ لا يصح تمثله بما يتصف بالسواد والبياض فالمراد بالتضاد ما يحتوى على هذا المعنى ما يتصف بالضد الحقيقي بطريق عوم المجاز ولك ان لا تتكلف في التضاد وتفسر قوله بينهما بما يعبر بين نفسيهما اوجز بينهما قال الشارح التضاد هو التقابل بين امرين وجوديين يتماثلان على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والتعاقب ان يلزم التضاد ان المحل كالصحة والمرض وقد ذكر الاصفهاني انه معتبر في التضاد الحقيقي كأن يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتباره واقتصر بغاية الخلاف ولا يخفى ان تعريف التقابل على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض فعليك بحمله على المشهورى كما ذكرنا او بعدم اعتباره هذا القيد في تعريف الحقيقي (كالسواد والبياض والايمان والكفر) قال الشارح الحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك والاذعان له من غير وجود وباء مع الاقراره باللسان والكفر عدم الايمان عن من شانه ان يكون مؤمناً هذا يريد ان الاولى جعله في شبه التضاد (وما يتصف بهما) اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر (او شبه تضاد كالسواء والارض) فانهما يشبهان الاسود والابيض في الاتصاف المعقول عند تعقلهما بالتضادين وهو غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانما اقتراب دخول الوصف في الاسود والابيض وخروجه عنهما فالاولى ان يقول وما يشق منها مكان قوله وما يتصف بهما (والاول والثاني) الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق به والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والابيض بان السلب جزء مفهومي وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهومي الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهومي الثاني وفرق الشارح وجه آخر ايضا وهو ان المتضادين يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الاول والثاني فان خلاف الثالث معه اكثر منه وقال السيد السند ان هذا القيد لم يعتبره من اعتبره الا في التضاد الحقيقي دون التضاد المشهور وبهذا الاعتبار انحصر التقابل في الاقسام الاربعة وكانه اعتبره الشارح في تعريف التضاد ليمكن من هذا الفرق والاولى تركه والاكتفاء بالفرق الاخر هذا اقول انما اعتبر الشارح قد غاية الخلاف ليخرج لوني بياض وصفرة عن حد التضاد ويصح جعلهما من شبه التماثل دون التضاد كما فعله المصنف الا ان يقال قد يكون للضدين شبه تماثل فلون بياض وصفرة من الوهمي من جهتين (فان الوهمي بينهما منزلة التضادين) قال الشارح المحقق فانه لا ينحصر احد الشبهين او المتضادين الا وينحصر الاخر هذا وفيه انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهمي

لا يصلح
ان تكلف
نسخه
نسخه

٨ في العزمرة

٢ لا فائدة فيه الا تأكيد
الاذعان

منزلة المتضايفين (ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد منه) مع غير الضد
فخطورا السواد مع البياض اقرب من حضوره مع الخلاوة وههنا نظر وهو انه اذا عمل
تنزيل الوهم اياه منزلة تضاييف بانه يخطر بالبال الضد مع الضد كالتضاييف مع
المضاييف لا يصح تعليل كونه اقرب خطورا بالبال مع الضد بتنزيل الوهم اياه منزلة
التضاييف وكان الوجه في خطور الضد مع الضد ان العقل يتوجه حين تصور الضد
الى تمييزه وتعيينه واول ما يميز عنه هو الضد الاخر لان التمييز عنه اكل اعلم ان التضاييف
مشتل على تقابل فلو جمعهما التخييلة باعتبار التقابل فالجامع وهمي ولو جمعهما باعتبار
التضاييف فالجامع عقلي (او خيالي) عطف على عقلي او وهمي (بان يكون بين تصورهما)
الصواب بينهما (تقارن في الخيال سابق) على العطف اذ لا يكتفى مطلق التقارن والا فالعطف
لا ينفك عن التقارن والمراد خيال المخاطب وليس التقارن بان يكونا ثابتين في الخيال
اذ الصور التفارئة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا والخيال خزائنها بل المراد تقارنهما
عند التذكر والاحضار (واسبابه مختلفة) متكررة جدا (ولذلك اختلفت الصور الثابتة
في الخيالات ترتيبا) بمعنى انه يترتب صورة على صورة بسرعة او بطؤ والاولى اجتماعا
يشمل الصورتين الحاضرتين مع الكمال تقارنهما من غير ترتيب (ووضوحا) فتما يتذكر بادي
توجه ومنها ما يذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف الى الاختلاف في الذكاء
والغبابة ويدفعه ظهور اختلاف الاذكياء والاشقياء في ذلك من غير تفاوت الذكاء والغبابة
(واصاحب علم المعاني) الاحسن ان يجعل تحت التعليل اى لاختلاف اسبابه بكون لصاحب
علم المعاني اى لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير عنه بعلم المعاني تلويح الى
ما اشتهر فيما بينهم من دعوى حصر البلاغة في الفصل والوصل كما سمعت ولا يليق بك
ان تظن ان كان اللائق والطالب علم المعاني (فضل احتياج الى معرفة الجامع) فيقع
في الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاوت للطالب لان المراد بالجامع جزئياته
الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل يرشك اليه المعرفة فلا تجهل (لا سيما
الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة) ولا يخفى ان الناس فيهما على انحاء شتى لا يكاد
يحيط بها الجهد والطاقة والشارح المحقق حل علم المعاني على حقيقة فاحتاج في اثبات
الدعوى الى دعوى ان يعظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع وفي الدعوى
خفاء لا يدفعه الا انه ادعاء (ومن محسنات الوصل) فيه اشعار بان للعطف غير ما ذكر
من المحسنات ايضا قال الشارح ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات قلت
الظاهر انه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني
دون البديع فهو ايضا من المجوزات التي لا بد للبليغ منه (تناسب الجملتين في الاسمية
والفعلية) لم يقل اسمية الجملتين وفعليتهما مع انه اخصر الاشعار بوجه التحسين
(والفاعليتين في المضي والمضارعة) والمضارعتين في الحالية والاستقبالية قال صاحب
المفتاح اذا اردت مجرد نسبة الخبر الى الخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالجدد والتبوت
وغير ذلك لزم ان يرأى ذلك فنقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وفيه
اشكال وهو انه كيف يجامع ايراد الماضي عدم ارادة التجدد ويدفع بان المراد مجرد تبوت
المستدام الماضوي من غير زائد من الحدوث في الماضي وكذا لا ينبغي زيد قام وقام عمرو مع ان
كليهما ماضوي للتفاوت بالاسمية والفعلية ولذا يختار النصب في قام زيد وعمرو اكرمه
ويختلف المعطوف عليه في زيد قام وعمرو اكرمه وزيد قام وعمرو اكرمه وزعم الشيخ

من خطوره نسخة

اجتماعي نسخة

فلا تجعل نسخة

ابن الخاجب انه يختلف الاعتبار في المعطوف عليه في النصب يعتبر فعليتها وفي الرفع اسميتها
والجملة ذات وجهين ولهذا لم يحتج النصب الى غير راجع الى المبتدأ لانه ليس عطف على
الخبر وتوجيه الشيخ هذا شاهد بكمال دقة نظره الا انه لا بد له من بيان وجه استواء النصب
مع الرفع مع غناء الرفع عن الحذف ولا يجري فيه ما ذكره من قرب المعطوف عليه باعتبار
العطف على الخبر الا ان يقل فعليتها اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذي هو محط الفائدة
(اللائع) وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما
فاللزام حينئذ عدم التماس وبسبب عدم مذكوره ان من محسنات الفصل عدم تناسب
الجمتين في العفوية والاسمية وما شاكل ذلك فانه يقوى مقتضى الفصل ويريه فافهم وهذا
اخر مباحث الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل فان البحث
في هذا الباب عن الحل بالتبعية لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم بالصواب
(تذييل) في القاموس ذنبه يذنبه كضرب وينصرتلاه ولم يفارق فعله على هذا التذييل جعل
الشيء تالياً للشيء غير مغاير عنه وهل هو عربي او مصنوع اهل التدوين لم نجده في كتب
اللغة وفي عبارة الصحاح ذنب غماته اذا جعل له علامة وهو ايضا يناسب المقام والذاتبة
بالضم التابع وفي تسمية البحث تذييلاً لذاتبة اشارة الى ان ايراد بحث الحال في بحث الفصل
والوصل لا يخلو عن تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره وانه ليس مانعاً للفصل والوصل في
حد ذاته انما صار تابعا لجعل للقوم وتصرف منهم وتنزيله منزلة ما هم فيه في هذا البحث
(اصل الحال المتقلة) وهي ما لا يكون لصاحبها غالباً او دائماً وتقبلها الدائمة والمؤكد
على رأى وخصت المؤكدة بما تقرر مضمون الجملة الاسمية على رأى وقيل ليس ذاك التقرير
شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب حذف عاملها وكونه شرطاً لها انما هو ظاهر
العبارة والحق تأويلها وفي المفتاح ان الحال المعلق هي المتقلة وما يقابلها بقيد بالمؤكد
(ان يكون يقروا) وانما يقيد بها بالمتقلة لان المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو هو الحق
لا شبهة فيه على ما صرح به المفتاح وتبعه الباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان
الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لا يقيد الحال بالمتقلة لان اصل
الحال مطلقاً ذلك لانه وجب هذا الاصل في المؤكدة لانه لا يقدح في ترك الواو بكونه مؤكداً
ولا بحال الواو بين المؤكد والمؤكد ولا ينافي الوجوب الاصاله اذا الاصل في الفاعل التقديم
على معمولات الفعل وربما يجب تقديمه وله غير نظيران يكون غير وارد في المفتاح لانها معربة
بالاصالة لا بالتبعية ولا بحال الواو في المعرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال
على تعلق معنى للمعرب بشيء في الكلام فوجود الاعراب بالواو يكفي في افادة التعلق ويثني
عنه هذا الكلام الا انه عبره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعاني الطارئة
على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل فانجبه عليه انه لا يتم في المعرب العامل المعنوي اذ لا تركيب
فيه مع العامل ومن ادلة المفتاح ما اشار اليه بقوله (لانها في المعنى حكم على صاحبها
كالخبر) لانك تقيد بها ثبوت امر لصاحبها ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماع الحال وقوله
(او وصف له) اي في المعنى وصف له (كانت) زيادة على المفتاح من المصنف فهي ذات
جهتين لها شبه بالخبر في انه ربما يقيد حكماً كما لا يلزمه المخاطب وشبه بالاعتدال لانها على معنى
في الصاحب وكونها بحيث اداسقط لم يختل الكلام ولم يخرج عن التماس ويرد على
تلك الوجوه الثلاثة دخول الواو في الخبر في قوله فلما صرح السرفامسي وهو عريان وفي
قوله ما احداً لوله نفس امارة وفي التعت كتوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى

فعلينهما نسخة

لها نسخة

تابعا نسخة

لا يعلمها
وجهين له نسخة

وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب بعد تسليم ان مدخول الواو في هذه الامثلة كلها خبر او صفاته لا يثنى في اصاله عدم الواو وتدورها وخروجه عن الاصل ونحن نزيد لك وجهار اربعاً وهو ان الحال في المعنى ظرف للعامله ولا واو في الظروف ويرد عليه شيء من تلك الحروف (وكي خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جمله) في الجملة لانه لم يخالف في جملة فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل الرجحان وتارة على سبيل التساوي قال الشارح المحقق وانما ساجاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد للعاملها ويصح التقييد بمضمون الجملة ونحن نقول لانها في المعنى خبر ونعت ويصح كونها جملة (فانها) تعين للخالفة (من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فيحتاج الى ما يربطها بصاحبها) وايضا الاصل في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الا لوجب (وكل من الضمير والواو صالح للربيع والاصل الضمير بدليل المفردة) من الاحوال (والخبر والنعت) والصلة وتجه عليه ان المتبادر منه ان المفردة رتبة لصاحبها بالضمير مع انه كالجهد يرتبط بنفسها كما يحكم به الوجدان واعتبار الضمير لانه لا بد له من فاعل ويمكن دفعه بان المراد المفردة التي مستندة الى متعلق صاحب نحو جاء زيد قائماً ابوه والمراد ان الاصل الضمير فقط فالمدول في الحال الى ضمنية الواو او مجرد ما لداع وذلك ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت الى مزيد رابط وهو الواو الدالة على الربط من اول الامر ولا ينفذ بانعت لان النعت كثير اما لا يتم ما قبله بدونه كافي رجل يعلم فعل كذا قال الشارح المحقق الواو اشد في الربط من الضمير لانها الموضوعية له وتوضيحه ان الضمير يترك في الكلام لغرض اخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والمستفاد من هذا الكلام ان الواو في الحال ازيد الربط لكن في المقاسح ان الواو في الحال ادعى الوصل بين الجزئين التي اس بينهما كمال الاتصال وشبهة ولا كمال الانقطاع وشبهة مع وجود الجامع (فالجملة) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو) فلا يجوز خرجت زيدا على ابيات سراً كان الام في قوله الباب له يد حتى يكون في قوة يأتى او اللحن اعدم الضمير هذا مقتضى طاهر يسانهم والقياس على الخبر الجملة يحكم بان المراد بالضمير العائد قال الشارح وجوز به البعض عند ظهور الملازمة قلت جعل اصحاب مثله يتدبر الواو ومن مواضع وجوب الواو ما في المقاسح من نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذ لو لم يذكر الواو لاتبى بالصفة ولما وهم هذا الكلام وجوب الواو في جازيد ويتكلم عمر عقه بقوله (وكل جملة خاتمة بن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع حالا بالواو الا المصدرة بالمضارع المذبذب نحو جاء زيد ويكلم عمر ولمساياتي) من وجه الامتناع في المضارع اغير الحال عن ذلك الضمير لظهور اشتراك الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حال الفاعل والمفعول المعرفان والمنكران الخصوصان قلت المكران الخصوص شرط نصب الحال المؤخر عن صاحبها الا شرط نصب الحال مطلقاً فانكرة المحضة ايضا ما يجوز ان ينتصب عنه حال فان كان يجوز ان ينتصب عنها الحال التي هي جملة مؤخرة مع الواو كافي المتناسح فلا يصح اخراجه ويمتنع تقييد النكرة بالخصوص وان لم يجوز نصب الحال عنهما مع آخرها كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتن فاسدة اذ لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديم اعلى النكرة ولا يتقدم الحال مع الواو لانه كتقديم المعطوف على المعطوف عليه وانما يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز ان ينتصب عنه حال اعم من صاحبها فربما يصير صاحبها يجعل الجملة حالا بالواو وربما يمتنع ان يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كافي المصدرة بالمضارع المثلث ووجهه الشارح المحقق شاهد عن شذوذه

معجبة حيث قال انما يقل عن ضمير صاحب الحال لانه خبر المبتدأ هو قوله يصح ان يقع حالا عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا بحجاز فانه يشعر بانه يصح صاحب الحال بحجاز والمصنف اجتنب عنه تحرزا عن الجوز وقد عرفت انه لا يصح تجوزا اضافي نحو جاز زيد ويتكلم عمرو وانما قال يجوز ان ينصب عنه حال ولم يقل يجوز ان ينصب تلك الجملة حالا عنه لتدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع لمثبت حتى يصح الاستثناء لانه لا يجوز نصب تلك الجملة حالا عنه لكن يجوز نصب حال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر بالماضي الخلى عن قد لفظا او تقدير ايضا والمراد بقوله كل جملة غير دائمة بقرينة ان الكلام في الحال المتفلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها مؤكدة ولا استنادا بآيها م عباره جواز وقوع المصدرة بالمضارع للمثبت حالا مع ضميرها عن الضمير بلا والله لم يخرج الا عن الحكم بصحة وقوعها حالا بالواو لاجل صحة وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع هذا الوهيم بحجاب الواو في الخالية عن الضمير والمراد كل جملة صح ان يقع حالا في الجملة بمعنى يصح من نوعها وقوعه حالا والاورد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز ان ينصب عنه حال قال الشارح المحقق القرينة عليه سوق الكلام وبوجه عليه ان السوق يقتضي ارادة جملة صح ان يقع حالا لان يقع نوعها حالا الا ان يقال السوق يقتضيها لاستثناء ويتكلم عمرو عنها والخاص اراظهار تقييد الجملة بصحة وقوعها حالا والاستثناء صرفها عن صحة وقوع خصوصها حالا في اشتراط صحة وقوع نوعها لكن لا يخفى انه تكلف وكان الاخصر الاوضح ان يقول بدل قوله وكل جملة الخ ويمتنع دخول الواو على المضارع المثبت لما ساقى ومما لا يصح وقوعها حالا عند الحاجة الجملة الشرطية لانهم ان حرف الشرط اطلبه صدر الالام بمتنع ارتباط جملة الذي الحال بخلاف المبتدأ لان اقتضاء الخبر اقوى من اقتضاء ذي الحال فلا تقع الشرطية في موقع الحال الا اذا جعل خبرا عن ضمير ذي الحال نحو جاء زيد وهو ان يسأل تعطوما ذكر وامتنع من المكسورة فان الجملة المصدرة بها تقع حالا بالصفة فان اقتضاء الموصوف ليس اشده من اقتضاء ذي الحال وان ادعوه يستد من اشتباك التعت بالمعوت لان مزيد الاشتباك خفي الا ان يقال انعت مخصوص يتعلق بالمعوت بخلاف الحال فانه تعلقا بالعامل وتعلقا بصاحبها واقتضاء المقتضى لما اختص به اشد من المشترك بانه وبين غيره وما ذكر من ان المصدرة بالمضارع المثبت لا يقع حالا بالواو وان الشرطية لا تقع حالا بمتنع حرف الشرط انما يصح في غير مضارع بعد حرف شرط حذف جوابه الذي يكون ضد الشرط اولى بكونه ملزوما لذلك الجزاء نحو اكرمك وان تشمتني فان صاحب الكشف ذهب الى ان الواو في مثل هذا الشرط للحال وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو والخالية الا ان يكون تابعا للخبر حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اي ان لم تشمتني وان تشمتني اولما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معترضة (والا) اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا او مضارعا اما ان يكون مبنيا او منقيا فاما ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنها ما يستوى فيه الامر ان ومنها ما يترجع فيه احدهما فاشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله (فان كانت فعلية والتعل مضارع مثبت امتنع دخولها) اي دخول الواو (نحو ولا تثبت تستكثر) اي لا تعطوا الحال انك لا تدمه كثيرا والنهي راجع الى الحال والا فالعطاء غير ممنوع (لا الاصل) في الحال هي الحال (المفردة) قال الشارح المحقق بعرفة المفردة في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهذا يوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المثبتة اذ لا عرافة لها في الاعراب والحكم باعرابه لوقوعه في محل او وقع فيه معرب لا عرب فالاولى ان يبين عرافته في الحالية بالعرافة في الارتباط فان

نوعها نسخة

يقع نسخة

المفردة ترتبط بذاتها والجملة انما ترتبط بتأويلها بالمفردة (وهي تدل على حصول صفة) عارية
عن شائبة التي اذ نهج الحال ان يقال جاء زيد راكباً ولا يقال ماشياً وان يقال جاء زيد ماشياً
لاراكبا صرح به المفتاح وقال السيد السند في شرح المفتاح يمنع عن قوانا لاراكبا انظر البنغ
وان لا ينافي فيه النحوي فلا يرد ان ثبوت صفة يوجد مع النفي لان النفي ايضا صفة الا انه صفة
غير محصلة (غير ثابتة بمقارن) ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتصل
زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لا جل (فيداله) من عامله (وهو كذلك) اي المضارع المنبث
كالمفردة في جميع هذه الصفات فكما لا تدخل الواو والمفردة لا تدخله وانما جعلنا ضمير وهو
كذلك راجعاً الى المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك ودلالة المضارع يستلزم دلالة
الجملة الحالية وبهذا الاعتبار يتم التعليل والا فلا مطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية
عنايتها المفردة فلا يندب مشابهاً للمضارع ولك ان تجعل ضمير وهو راجعاً الى هذا
القسم من الفاعلية التي فعلها مضارع وتجعل قوله (اما الحصول فلكونه فعلًا مثبتًا)
في تقدير فلكون فعله فعلًا مثبتًا وقوله (واما المقارنة فلكونه مضارعاً) في تقدير
فلكون فعله مضارعاً وهكذا الحال في نظائره في الحال والصرف عن ظاهره ووجه
دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن
زمان عامله وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان استقبال وبين ما نحن
فيه وانما ركن المصنف اليه لانه شاع في هذا البحث هذه المغالطة فلاح له انهم بنوا
هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف والفتقار مساكاً آخر وهو ان المشارك للمفردة
في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت يأبى عن الواو وهو المضارع فقط اذا الماضي المنبث
لمقارنة قد لفظاً او تقديرًا كالنفي فانه قد سلب الاحتمال عن الماضي كيف والماضي قبل
دخول قد عابه احتمال كل جزء من اجزاء الماضي وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان النفي
جعله مستغرقاً غير محتمل لكل جزء والشارح قال الاول ان يتسك بدلالة على المقارنة
بانه يوازن اسم الفاعل وبتقديره معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول
المضارع يشارك اسم الفاعل في الاعراب ولما جاء في النظم والنثر الواو مع ما يظن به انه
حال وجب عليه الذاب عن قاعدته المهمة من امتناع دخول الواو على المضارع المنبث
فقال (واما ما جاء من نحو) وأشار بادراج لفظ نحو الى انه غير مقتصر على ما ذكر (قول
بعض العرب قت واصك وجهه وقوله) اي عبدالله بن همام السلولي (فلما خشيت اظفيرهم)
اي اسلحتهم كذا في الشرح ولك ان تريد قوتهم على عكس ما شاغ من التعبير عن الضعف
بقلم الاظفار (نجوت وارهنهم مالكا فقبل على حذف المبتدأ اي انا اصك وانا ارهنهم)
وهو بعيد اذ لا ينبغي لليلع ان يبرز تركيبيه بالحذف في معرض الممتنع (وقبل الاول
شاذ) مخالف للقياس (واشأن ضرورة وقال عبدالقاهر هي) اي الواو (فيهما للعطف
والاصل قت وصككت ونجوت ورهنت عدل) من لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكايه للحال
الماضية) واحضار الها في صورة الكائن المتحقق في الحال لغرابتها (وان كان) الفعل مضارعا
(منفيا فالامر ان) الظاهر الامر ان بدون الفاء ليكون بتقدير جاز الامر ان في مقابلة
امتنع دخولها وكانه اشار بذكر الفاء الى تقدير الماضي مع قد للتخفيف المناسب لمقام المخالفة
مع الفتحة حيث جعل الامر بن م توين وقد رجح الفتحة ترك الواو ولم يجعل استواء
الامر بن الا في الظرف الذي يحتمل الاسمية والفعلية ورأيت على كتفه سيف يحتمل
تقدير سيف على كتفه وتقدير يكون على كتفه سيف (كقراءة ابن ذكوان) كعطشان

راوى ابن عامر (فاستسما ولا تتبعان يا خفيف) اى تخفيف النون فان لا حيثد للننى دون
 انتهى فيكون اخبارا فلا يصح العطف فتعين ان يكون حالا كذا في الشرع وفيه انه
 فليكن نغيا في معنى النهى عبر عنه بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا للقراءة العامة نهيا ونغيا
 ونأ كيدا (وتخو وماتنا لا نؤمن بالله) اى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين وبمجموع الآيتين
 مثال جواز الامر ين والشارح جعلهما مثالين للواو ولتركه بطريق الملف والنشر
 واعادة النحو في قوله وتخو مائنا يرجع نحوه وأشار الى وجه جواز الامر ين بقوله (لدلالة
 على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول) اى الثبوت والتجديد فان كلا منهما متنف اما
 الثبوت فلاننى واما الحدوث فلان التنى ازل واليهما اشار بقوله (لكونه متفيا) وما ينبغي
 ان يعلم ان التنى بان لا تقع حالا لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا
 خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وان وتخو هما وعلة النخبة بتنا في الحال والاستقبال
 وهذه العلامة ظاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين
 ما يقابل الاستقبال ولما كان هذا غلطاً فاحشا اراد الرضى ان يبريهم عن طمان يجعل
 كلامهم بيان سر نحوى صار دأ بهم فيه القناعة بما هو اوهم عن يئد
 فقال معنى كلامهم انهم لم يرضوا بتقدير الحال بما هوهم التنى بينه وبين الحال بناء
 على ان له منافاة بمعنى آخر للحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما يتلقى الاستقبال
 وبين الجملة الحالية الغير المنافية له لا يقتضى كراهة تصدر الجملة الحالية بعم الاستقبال
 فهذا أوجد مستبعد جدا وقد عرفت ان الكراهة لا يهتكم التنافى وهو ما يقتضيه في
 الاستعمالات نعم هنا امر آخر ينبغي ان يغفل عنه هؤلاء الفحول عنه وهو ان
 ان وضع الحال للجملة الحالية استعمالا نحوى حدث بعد وضع اللغة بمدد مديدة فكيف
 يجعل الايهام الناشئ من قبله داعيا لاستعمال العرب وتحريمهم فيه عما هوهم التنافى بعد
 هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التحرز عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل
 لما شاركته لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ما هو
 بترانه وانما رضوا بدخول لم ولا لانهما يخرجانه الى المضى فلا يكون كاسم الفاعل معنى
 وزعم بعض النحاة ان التنى لم يظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد
 يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وهذا مبنى على
 ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو وظهوره في الحال واما على ما ذكره المصنف
 فغير متجه لفوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان التنى في الحال لا يتلقى الاستمرار
 فالجواب عما ذكره منع كون العلة ما ذكره لان الدلالة على الحصول قد فاتت كما ذكره
 الشارح وجعل ما ذكره راجعا الى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من رضى
 في مقام اتوجه باخراج البيهقي عن نظامه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما
 (وكذا) اى كالمضارع التنى (ان كان) الفعل في الجملة الحالية (ماضيا لفظا او معنى)
 بان يكون مضارعا متفيا بل اولى جواز الامر ين على السواء واستوى في امثلة الاقسام
 الاما لامع الواو وقال الشارح لانه لم يجدد وحكمه بجواز الامر ين فيه بمقتضى القياس
 (كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد لمعنى الكبر وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم)
 واستدل به ح من يوجب قد فى الماضى المثلث (وقوله وانى يكون لى غلام ولم يمسنى بشر وقوله
 فانقلوا بعمه من الله وفضل لم يمسنى سوء وقوله ارحسبتم ان تدخلوا الجنة ولديا لكم مثل
 الذين خلوا من قبلكم اما المثلث فللدلالة على الحصول) لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة

الظاهر نسخة

لكونه ماضيا والماضي لا يقرن الحال وفيه ماضى من المفارقة وكذا في قوله (واماذا)
 اى اعدم دلالة على المقارنة (شرط) الماضى المثبت (بان يكون مع قد ظاهرا او مقدر)
 وقال الشارح التقدير شرط في الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرا او مقدر
 لان قد تقرب الماضى من الحال ودفع الرضى المفارقة بمثل ما سمعت وتعقبه السيد بمثل
 ما تعقب به سابقا فتذكر ما سمعت منا وبما زاد الشارح في هذا المقام انه قال لو كان المعتبر
 هو المقارنة للحال التى هى زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان
 العامل مستقبلا كقولنا سيحى الامير تغاد الخياط بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع
 ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا لا وجوب الواو التى
 هو فرع الوقوع حالا وثانياته بانتفاء الدلالة على المنة بفتحة استواء الامرين دون وجوب
 الواو ويمكن دفع الثاني بزيادة تكلف تركناه لمن لا يبره عنه وقال السيد السند ان الحق
 ان امتناع تصدير الحال يعلم الاستقبال ووجوب قد في الماضى لان المضارع في الحال
 يستعمل في الحال بالنسبة الى العامل يعنى في حال العامل والماضى قيد بقدر لتقريبه من الحال
 بالنسبة الى عامله يعنى لتقريبه زمان العامل واوقيد المضارع يعلم الاستقبال لا وهم الاستقبال
 بالنسبة الى العامل والحاصل انه كما يكون المراد بالاستقبال حقيقة او بالنسبة الى
 ما قبله كذلك الحال والماضى وهو المعتبر في الحال وهذا المقال نعم المقال لو ثبت ان المراد
 بصيغة المضارع ابدأ معنى الحال بمعنى حامل العامل وبالماضى مع قد المقرب من زمان
 العامل ولا وثوق على هذه الدعوى بمجرد ان الدعوى ادعى التزام قد فليكن الحق مع
 من لم يجعله ملتزما فربما يكون الحال مع قد لتقريب الماضى من زمان الحال وحيث
 يكون هي وعاملها مقربين بالحال وتارة تكون على مضبها فلا تكون مع قد لهذا ثم يردانه
 لما قربها قد من زمان الحال وحصلت المقارنة يجب ان يمتنع الواو الا ان يقال فرق بين ما هو
 عارض وبين ما هو لذاته فان قلت قول ابى العلاء صدقه في مربة وقد امترت صحابة
 موسى بعد اياته السبع يشهد على اشتراط المقارنة في الحال وكذلك قوله تعالى كيف
 تكفرون بالله وكنتم امواتا قلت يتكلف في امناهما لتحصيل المقارنة بتأويل الحال
 بقولنا والقصة هذه والقصة قصة ازلا وابدا او بقولنا ومعلوم ذلك والعامل
 مقارن بزمان العلم (واما المضى ولد لانه على المقارنة دون الحصول اما
 الاول فلان لما استغراق اى لامتداد التنى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
 ندم زيد ولما نفعه اندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم (وغيره) اى غير لما مثل
 ما ولم (لانتفاء ندم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار الانتفاء لاستمرار
 الانتفاء المتقدم كما يستفاد من اشرح لان تحقيقه يؤدى الى ان الاصل استمرار التنى مطلقا
 (فيحصل به) اى بان الاصل استمراره كما في الشرح لاستمراره ليعلم لما (لانه مخصوص
 بغير لما) بقرينة قوله الدلالة عليها عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرج عنه
 الاستمرار ينصرف اليه والفرق بين لما ولم كما بين لالتنى الجنس ولا بمعنى ليس في ان الاول
 نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لارجل بل رجلا لان الثاني ظاهر فيه
 وبجتماع الاثبات في البعض فكذا لا يصح لما يضرب زيد امس بل ضرب الان ويصح لم
 يضرب امس بل ضرب الان بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
 الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد منه الا الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضى
 (تحقيقه) اى تحقيق ان الاصل استمرار التنى (ان استمراره لا يفتقر الى سبب) اى الى وجود

منها نسخة

بضم لم يضرب نسخة

سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يقتر
عدمه الى سبب هو المتع لاذاته (بخلاف استمرار الوجود) قال الشارح ولكون الاصل استمرار
العدم دون الوجود كان انتهى موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي الدوام الاثبات كما
فيما زال واخواته واورد عليه ان نفي الدوام النفي دوام النفي ونفي الدوام لا يقتضي الثبوت
دائما فدوام الاثبات فيما زال لا بد له من مقتضى سوى ورود النفي وجوابه ان النفي حين ورود
النفي عليه خارج عن اصله لانه او استمراره بالنفي عليه والنفي الوارد على اصله فنفي النفي دوام
العدم لنفي الجملة فيفيد دوام الثبوت وقيل تزل النفي المدخول بمنزلة الثبوت ليكون النفي
والثبوت في طرفي يقتضي (اما الثاني فلا يكون منفيا) يفي ما قد عرفته غير مرة (وان كانت) الجملة
اسمية (فالشهور جواز تركها لعكس ما مر في الماضي المنبث) اي للدلالة على المقارنة بحكم الاستمرار
لا على حصول صفة غير ثابتة اما المذهب فللثبات واما النفي فلعدم الحصول وانما لم يكتب
بقوله (وان دخولها الاولى) لاختصاص جواز الترك بتمليل (لعدم دلالتها) اي الاسمية على
عدم اثبوت هذا على جواز الترك ومدار الاولوية على قوله (مع ظهور الاستيناف فيها)
فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستيناف فيها دون الفعلية ان الفعلية قريب من الصفة
فكونها حالا اقرب من الاسمية (فحسن زيادة رابطة نحو فلا تتجأوا والله انداد او انتم تعلمون)
في الشرح اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت هذا ونحن
نقول والله اعلم وانتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فعمل تعدلون من الله تعالى الى من دونكم
في الرضى ان الجملة المصدرة بليس في حكم الاسمية لان ليس في معنى النفي بخلاف ما كان وما
يكون (وقال عبد القاهر ان كالمبتداء) في الجملة الاسمية (ضمير ذي الحال وجبت الواو)
سواء كل الخبر فعلا او اسما كما اشار اليه بقوله (نحو جاء زيد وهو يسرع او هو يسرع) ونسبه
الرضي الى الانداسي وقال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال المفردة بحسب المالك فنبه بالواو
على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بالتأويل كما يدعيه مسأواته بالمفرد وقال الشيخ وذلك
لان الجملة اي الحالية لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل اي عامل الحال وينضم اليه
في الاثبات ويقدر بتقدير المفرد في ان لا تستأنف بها الاثبات فترك الواو في جاء زيد يسرع
بجمله في قوة مسرعا في عدم القصد الى الاثبات فيه وهذا مما يستغنى في جاء زيد وهو يسرع
او هو يسرع لانك اذا عدت ذكر زيد وجبت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه
صريحاً في انك لا تجد سبيلاً ان يدخل يسرع في صلة المجيء وتضمنه اليه في الاثبات من
غير استيناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكانت
تركت المبتدأ بمضيئه وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاء زيد وعمر يسرع
بايراد جملة مخالفة الاولى في المسند اليه والمستند ثم تزعم انك لم تستأنف كلاماً ولم تبدى
للسرعة اثباتاً وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء
بدونه فسيبيله سبيل الشيء الخارج عن القياس والاصل يضرب من التأويل ونوع من التشبيه
وذلك لان معنى كلمته فوه الى في مشافها وجاء زيد حاضرا الجود والكرم بمنزلة حاضره
الجود والكرم بسبب تقديم الخبر اي حاضرا عنده الجود والكرم ويجوز ان يكون جميع ذلك
على ارادة الواو كما جاء الماسني على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه
الشارح ان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو والوجوب في جملة مبتدأها اسم صريح
اكد حيث جعلت مشبهاً بها وان الجملة الاسمية مطلقا لا يترك فيها الواو الا بالتأويل بالمفرد
وقال وافقه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعل نقل المصنف بخلافه في تخصيص

وجوب الواو بالضمير وقال السيد الخلق ان الظاهر الموضوع موضع المضمير في حكمه فلا تفاوت بين جاء زيد وهو يسرع او زيد يسرع اقول اولم يكن الحكم مختصا بالضمير لم يكن تخصيص الحكم بالضمير معنى فاحكم على خصوص الضمير من الشيخ يبنى عن تخصيصه به واما تنسيبه الضمير في استيناف الحكم بالظاهر فلان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع النظر حيث لم يذكر مقتضاه من الضمير وايضا استيناف الحكم في جاء زيد وعمر ويسرع اظهر من وهو يسرع فلذا جعل مشبهها به له في استيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل فيه المبتدأ اسما ظاهرا عن التأويل بالمفردة اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لا وجه لذكر الضمير في نحو جاء زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذا كرر الظاهر وجهه واو كان في موضع الضمير لان الهمداعيا لا محالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف في المبتدأ الضمير فلا بد من الواو ولربط بخلاف المبتدأ الظاهر فانه يحتمل الابراد لداع مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة الى الواو وتزيله منزلة المفردة وبهذا يتبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الحالية مما يقصده استيناف الاثبات وان الجملة التي في محل الاعراب لا يجب تأويلها بالمفردة وترتبط بغيرها مع انها جملة كما زعم الرضى على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالمفردة ومما يستفاد من الكشف ان الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرفي عطف لان واو الحال واو عطف في الاصل ثم قال الشيخ مقوله كل ما ذكر الى اخر التذنيب (وان جعل نحو وعلى كتفه سيف حالا كثير فيها تركها) نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها (نحو خرجت مع البارى على سواد) ثم قال الشيخ الوجه في مثل هذا ان يكون الاسم فاعلا لا ظرفا لاعتماده على ذى الحال لا مبدءا أو يبنى ان يقدر ههنا خصوصان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف اعلم انما اختار تقديره باسم الفاعل رجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثرت فيها ترك الواو وانما يجوز التقدير بالفعل الماضى لمجيئها بالواو قليلا وانما يجوز التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لا منع الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضى اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولا تالام ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو وكيف لا وجوز التقدير بالمفرد لا يوجب امتناعها اذ يمكن لجوازاها امكان تقدير الماضى وجعل الجملة اسمية والحق جواز تقدير الجملة اسمية وفعالية ماضوية ومضارعية فكثرة ترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية ومضى الواو لاحتمال الاسمية والمضارعية هذا ونحن نقول يمكن اتمام ما ذكره المصنف بضميمة ان المبتدأ والنعت ادعى للخبر والنعت من ذى الحال للحال ولذا كان احتياج الجملة الحالية الى الربط اشد فاصالة الافراد فيها اكدم مع ذلك يحتاج في تقديرها اسمية الى خلاف اصل هو تقديم الخبر فتقدير الظرف فيها جملة يحتاج الى مزيد مؤنة فالوجه تقديره مفردا ولا لا محبة قليلا بالواو لم بقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف الاصل لتصحيح الواو وتقدير الماضى مع قد مر على جعل الجملة اسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير ترجيح الذكرو من خبر ارتكاب تقديم الخبر (ويحسن الترك) ولقد اعجب حيث ختم بحث التذنيب بمحسن الترك كما ختم بحث الاصل بمحسن الوصل اى يحسن ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف) من نواسخ المبتدأ (على المبتدأ كقوله) اى الفرزدق (فقلت عسى ان تبصرنى كأنما فى حوالى الاسود الحوارد) اى القواضب من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية

وقعت حالا من مفعول تبصرتني ولولا دخول كان عليهما لم يحسن ترك الواو وحوالى بمعنى
 فى انما فى حان من بنى لساقى حرف التثنية من معنى اقبل وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة
 فى معنى مشبهائى بالاسود والحوارد (وتارة لوفوع الجملة) الاسمية الحالية (تعب مفرد)
 الاولى مفردة لخص الحال ولا يشكل بحسبى زيد وابوه قائم وينبغى ان يقيد او قوع بان
 يكون لا بطريق العطف لان ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف (كقوله) اى قول
 ابن الرومى (الله يقيقك لتاسلما برداك تيجيل وتعتظيم) الشاهد غيب منصوص به لاحتمل
 ان يكون برداك فاعلا ساسما ويكون تيجيل بدلا من برداك اذ وصف البدل النكرة من المعرفة
 لا يجب بل يحسن واذا سلم تيجيل الرجل وتعتظيمه فقد سلم الرجل لان سلامة التيجيل فرع
 السلامة فأمل وايضا انما تكون الحال الجملة عقيب حال مفردة لولا تكن الحال الجملة معمولا
 ساسما لانه حينئذ لم تعدد الحل حتى تكون الجملة عقيب مفردة فساد ذكره الشارح من انه
 يجوز ان يكونا حالين متادفتين وان يكونا متداخلتين فاعل غرضه التثنية على ما ذكرنا من عدم
 كونه منصوصا والا لكان مختلفا فأمل * الهى محامدا اجل من الاحراز * وغاية الاطناب
 فيها نهاية الایجاز * تذيل كل حامد محامدا غره محامدا غير ما خال عن التكيل والقيم وكائنات
 الازل الى الابد فى جنب قدرتك تخصيص بعد التميم * اجتهاد المجتهدين فى عبادتك لايا من
 الاعتراض بالتقصير * ولذا لذا كرين لاسمائك الحسنى تريد بانكر بر بعد التكرير * فكيف نوفي
 حق جديك بالافعال وغاية المنى فيه الاجتناب عن الاهمال (الایجاز والاطناب والمساواة)
 (قال السكاكى) فى اول باب الایجاز والاطناب (اما الایجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) اى
 من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ اخر فان الموجز انما يكون موجزا
 بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه (لا يفسر
 الكلام فيهما الا بترك التحقيق) والتعيين يعنى لا يمكن ان يقال على العين ان الانسان
 بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذرب موجز هو مطنب بالنسبة الى كلامين (والبناء
 على امر عرقى) ان تتعارف بين اهل العرف فى اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية
 (هو متعارف الاوساط) الذين يكفون باداء اصل المعانى على ما ينبغي (اى كلامهم فى
 مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) وربما يشتمل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى
 اختصارا ولا ايجازا لانه متعارفهم فان عرفهم فى طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفى
 التحذير اياك والاسد وامرا ونفسه وحدا وسقيا (وهو لا يحمدا فى باب البلاغة) من
 الاوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولا يحمدا ايضا من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم
 بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا وبذلك يرتقى عن اصوات الحوانات (ولا يذم) ايضا
 لامتهم ولا من البليغ معهم واما التكلم بمتعارفهم اذ اعربى عن المزية فلا يحمدا من البليغ معهم
 ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التى هم غافلون عنها كافي اياك والاسد فمعهم لا يحمدا
 من البليغ ولا يذم ومن البليغ يحمدا لان البليغ قصده من اياته على الایجازات التى فيها (فالايجاز
 اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف) الاولى من المتعارف لان المتعارف هو العبارة
 (والاطناب ادائه باكثر منها) ثم قال فى اخر الباب الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه اى المرجع
 فى معرفته (تارة الى ما سبق) اى كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير انسب من تفسير
 الشارح حيث قال اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لما سبق ما ذكرناه الا
 ان الشارح راضى المناسبة بقوله (واخرى الى كون المقام اى ظاهر المقام خليا باسطما
 ذكر) اى ذكر فى المقام للاختصار من بيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما

مطلب باب الایجاز
والاطناب

يقتضيه ظاهر المقام هل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحاً نعم يفهم من قوله في ذكر امثلة الايجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله نعم الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الايجاز انه لا يفرق بين العبارتين (وفيه نظر) فديقصر نظر المصنف وفات عنه امر ان ظاهر ان احدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة الاوساط غيره وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل (لان كون الشيء امر انسياً لا يقتضي تعسر تحقيق معناه) لان كثير من النسيات يعرف تعريفات جامعة مانعة وقد عرفت ان مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر تحقيق مقدار الايجاز والاطناب لا تعسر تعيين مفهومهما قال الشارح كيف وقد تبين مفهومهما في كلام السكاكي وفيه انه تبين بالبناء على امر عرقي على طبق دعواه انه لا يتيسر الا بالبناء عليه (ثم البناء على المعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة) واجاب عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبلغ وغيره فتعين الايجاز والاطناب به نافع لكل واما البناء على البسط الموصوف فانما يتفع للبلغ لانهم يعرفون ان كل مقام يقتضي اى مقدار من البسط وفيه بحث لان متعارف اوساط العرب لا يتيسر للتعريف لا يتفع الا بمتبع لغت العرب والتضييف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطالبى البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغاء رد الى الجهالة نعم انما يتفع التعريف لان معرفة ما سبق في الابواب السابقة يكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللابى بالمقام (والاقرى) الى الصواب والى الفهم (ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد) احتراز عن غير المقبول من الاخلال والتطويل والحشو تأدية اصله الاولى تأديته لان المراد بالمراد اصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن اصل المراد تأديته (بلفظ مساو له) اى لا اصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف) بلفظ (زيد عليه لفائدة) واعتد في معرفة ان الاول مساواة والثاني ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى وههنا اباحت الاول انه اراد بالمقبول المقبول مطلقاً سواء كان من البليغ او من الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانها خروج عن طريقتهما لاداع وان اراد المقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الواف مقبولين مطلقاً بل اذا كان الاداع والثاني ان قولنا جاءنى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية اصل المراد بلفظ مساو له فينبغى ان لا يكون احدهما اطناباً والاخر ايجاز او بالجملة لا يشمل تعريف الايجاز ايجاز القصير والثالث ان قولنا هذا لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجاز بتعريفه فتزاعده مع السكاكى في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوى ولو قيل المراد المساوى بحسب عرف الاوساط (فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى) ويرد عليه ما اورد عليه الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد باللاغة لجواز ان يكون الناقص الواف غير فصيح وكذا الزائد لفائدة (واحتراز بواف عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصاً عن اصل المراد غير واف ببيانه وانما احتراز عنه لئلا يتم التعريف المشار اليه للايجاز ولئلا يكذب وصفه بالمقبول وهكذا الاحتراز بقوله لفائدة (كقوله) اى الحارث بن خلدنا لبشكرى والبشكر قبيلتان من العرب على ما فى القاموس بنو يشكر بن على بن بكر بن وائل وهو يشكر بن مبشر ابن صعب (والعيش خير فى ظلال النوك) بالغنم والفتح احق (ممن عاش كذا) قال الشارح اى من عيش من عاش مكثوداً متعوباً والاعذب ان يراد بالعيش ذو العيش كانه صار فى ظلال

وغاب عنه نسخة

الجاهل عين العيش وحينئذ يستفاد نعومة عيشه من جملة عين العيش ولا يكون اخلا لا
 (اي الناعم في ظلال التوك) ففيه اخلا لا حيث فأت وصف النعومة (خير من الشاق في ظلال
 العقل) ففيه اخلا لا لقوت التقييد بظلال العقل ولا يخفى انه يلايم تقييد العيش الشاق بكونه في
 ظلال العقل ويخفى ان يقول في شدة احراق اشرافات العقل وكأنه اوقعه في التعبير بظلال العقل
 المشاكلة وقال الشارح لا اخلا لا اذ قد اشتهر ان عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغنى به
 عن تقييد العيش في ظلال التوك بالناعم مع ان لفظ الظلال لا يخلو عن اشعاره واطاق العيش
 الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون الا للعاقل حتى انه اوقيد ان كان التقييد تكرارا (ولفائدة)
 اي وبقوله ولفائدة (عن التطويل) وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة (بحو) قول
 عدى بن الابرش يذكر غدر زباء كفراء ملكة الحيرة لجذيمة الابرش بالجيم والذال ككريمة
 حيث انتظم سلطتها حيث كتبت اليه ان ملك النساء ضعيف لا يحسن في نظر الرعايا ولا تقي
 سلطنتي فرأيت مصلحتي ان انكحك ويكون ملكي ايضا لك وكانت تهاب من الجذيمة
 فارادت ان تاخذه بهذا الغدر وتدفعه فذهب اليها من غير عسدة مغرور ابو عدها
 فاخذته وامرت بقطع راسه وترك دمه يذهب الى ان مات وجذيمة الابرش كان ابرص
 فهابت العرب وصفه بالابرص فبدلوه بالابرش والبرشة بالضم في شعر الفرس نكت صغار
 يخالف سائر لونه والفرس ابرش وقد تدت الاديم راهشيه التقديد التقطع والاديم الجلد
 والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه والتي لجذيمة وفي قد تدت وقولها
 الرزباء (والتي قولها كذبا ومينا) الكذب يرادف المين ولا فائدة في الجمع بينهما ولا يبعد
 ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف المين يفيد المغايرة وهي باطلة (وعن الحشو المفسد
 كالنسي في قوله) ابي الطيب (ولا فضل فيها) اي في الدنيا (للاشجاعة والندى وصبر الفتى
 لولا لقاء شعوب) شعوب بالفتح علم المنية سمي لها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف
 للعلمية والتأنيث كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر
 بالكسر يحصل للجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف
 بالانفصال فجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الا نصراف فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا
 للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا يصح في الشجاعة
 والصبر دون العطاء فان الخلود يزيد الحاجة الى المال فزيد فضل العطاء مع الخلود وقيل
 المراد بالندى بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ الندى
 وبانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الا ان يؤول بعدم التعرض عن الهلاك
 وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الشارح انما يتم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما
 يشعر به عبارة المصنف في الايضاح اما لو كان المناقشة في كونه حشوا مفسدا فلا لانه
 على مقتضى رده الاول يكون ابجازا محلا وعلى مقتضى رده الثاني يكون تطويلا لا
 ان يقال يتعين الثاني للزيادة لابهامه ومفسد لابهامه خلاف المقصود فان قلت الحشو
 المفسد ما يكون زائدا غير محتاج اليه في اداء المقصود ويكون مفسدا ولا شبهة في ان
 الشاعر قصد ترتيب عدم الفضل للندى على انتفاء لقاء شعوب ولا بد منه في اداء هذا
 المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفسد قلت هذا اشكال قوى وغاية
 ما يمكن ان يقال في دفعه ان مراده انه لا فضل لمجموع هذه السلاثة لولا الموت لانه
 مع فضل الندى لا فضل للآخرين فيصح انه لا فضل للسلاثة والسال في الفضل
 عن الشجاعة والصبر فذكر الندى زائدا موهم لخلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا

ويمكن ان يقال ذكره استطراد لما جرى ذكر اثنين مما استهر بالفضل على لسانه
 جرى الثالث الذي يذكر معهما في مقام بيان الفضائل وذكر ابن جني في تصحيح البيت
 ان في الخلود وتنقل الاحوال من يسير الى عسير ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس
 ويسهل البؤس فلا يظهر للبذل كثير فضل والا قرب ان اجل فضائل المال واعلى
 ما يقدر به الهيم في حرزه ان ينسب به الى دفع المهالك وفي ويتوقى به عن القضاء فلو لا لقاء
 شعوب لم يكن له هذا الفضل فالتنبيه على عظم هذا الفضل نفي جنس الفضل كانه
 لا فضل له سوى ذلك (وغير المفسد وكقوله واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكنني عن علم
 ما في غدي على قوله قبله صفة الامس بتقدير الكائن قبله وهو الوصف للتأكيد وانما صار
 حشوا لانه لا فائدة للتأكيد فيه بخلاف ما ابصرته بعيني وسمعت به باذني وضر به يدي فانه
 يدفع الجوز بالا بصرار والسماع عن العلم بلا شبهة وبالضرب عن الامر به ولك
 ان تقول اللام الاستغراق اي كل امس ووصفه بالقلبية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد
 تبيننا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى وما من دابة يدب على الارض ولا طائر
 يطير بجناحيه (المساواة) قدمها مع تأخيرها عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لقلة
 مباحثها فاراد ان الشغل بمباحث كثيرة لا وجوبها بعد الفراغ عنها واما في مقام التصوير فراعى
 علوشا فلهما في باب البلاغة وقال الشرح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه
 للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (نحو قوله تعالى ولا يحق المكر
 السى الاباهله) اي قول النابتة يخاطب اياها بوس معرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب
 (فالك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المتناهي) اسم موضع من انتهى عنه اي بعد
 (عنك واسع) شبهه بالليل في حال سخطه وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدركه لا محالة
 كما هو شان الليل وانه لا يخص ادراكه به بل يشمل الجميع وتخصيصه به في الذكر اداع وانه
 كان في غابة البعد يصل اليه ويتجاوز ولا ينتهي بمكان هو فيه وان الليلة سخطه نهار
 لطيف ولا دوام لسخطه ومن اطاييف البيان انه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ثم
 ذكره متاخرا متباعدا عنه تصورا لوصوله اليه مع بعده وتجاوزه عنه وذكر نفسه
 بصورتين تصورا وتخميلا لا نه يبدل صورته من هو له قال السارح المحقق فان قيل
 لا يطابق شيء من المثالب لظهور الايجاز فيهما واما في الآية فلحذف المستثنى منه واما
 في البيت فلحذف الجزاء ونحن نقول ولحذف المعطوف عليه للشرط قلنا اعتبار ذلك امر لفظي
 ورعاية للقوانين الكونية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى اوضحح بذلك
 ان كان اطنابا بل بما كان تطويلا وبالجملة كون اللفظ البيت والآية ناقصا عن اصل المراد على
 انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء
 هذا ولا يخفى عليك ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وانه يسكل كون البيت
 مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا وليس لك ان تجيب بانه رعاية لامر
 لفظي ولا حذف عن التحقيق لانه يتنافى ما قد سبق منهم من ان النكتة في جعل الخبر جملة
 ظرفية اختصارا لفعلية فانه يشعر بانهم جعلوه ايجازا الا ان يقال التحقيق انه لا حذف
 والتقدير لامر لفظي كما يقتضيه التمثيل بالبيت وما سبق كلام ظاهري حتى ان ذكر متعلق الخبر
 الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد اعم من ان يكون افسادا لقا عدة
 اللفظ والمعنى فاذا ذكره الشارح من انه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوقا عليه (والايجاز ضربان
 ايجاز القصير وهو ما لبس بحذف) اي بحذف حذف او بسلب حذف (نحو ولكم في القصص

انثلاثة نسخة

يعقد نسخة

ان تجعل نسخة

سبب نسخة

حيوة) قال صاحب المفتاح هو علم في الایجاز ووجهه انه رجع على ما هو اوجز كلام فيما بين البقاء على ما ينه المصنف (فان معناه كثير ولفظه يسير) اوضح المصنف كثرة معناه بقوله في الايضاح لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعياله قويا الى ان لا تقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة ا لهم وفيه بحث لان ما ذكره دليل على دعوى ان في القصاص حيوة والدليل لا يراد بلفظ الدعوى حتى يقال معناه كثير باعتباره واو كان الدليل موجبا لكثرة معنى الدعوى لكان كل دعوى نظري ايجازا (ولا حذف فيه) اورد عليه ان ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد ان الحيوة في شرع القصاص او العلم به فيه حذف ويدفعه ان معنى النظم ان القصاص منشأ الحيوة وغايته ان منشأته مبنية بان العلم به او شرعه يوجب الحيوة والمراد بنفي الحذف نفي حذف الكلمة اذ هو المعترف في ايجاز الحذف فلا يرد حذف كلمة في (وفضله) اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة (على ما كان عندهم) اي في اعتقادهم (اوجز كلام في هذا المعنى) وهو القتل اني للقتل اي في معنى في القصاص حيوة ونبه بلفظ عندهم على انه ليس كذلك في الواقع كما افاده بيانه ومن قصور نظرهم انهم لم يشبهوا ان قولنا القتل انني له اخصر منه (بقلة حروف ما يتأخره) اي اللفظ الذي ينظر قولهم القتل انني للقتل (منه) اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما ينظر منه ما سوى لكم لكونه زائدا على معنى القتل انني للقتل فالخروف اللازمة وقفا ووصلا في النظم عشرة مط وفي قولهم اربعة عشر (والنص على المطلوب) الذي هو الحيوة اذ اتقاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل يطلب للعبوة والنص على المطلوب اعون على القبول (وما يفيد تذكير حيوة من التعظيم) ولا يخفى ما في التعظيم او النوعية في مقام الثقة على العباد شرع القصاص من اعانته على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله (لانه) عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالمراد بكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة ولك ان تريد بتعظيم الحيوة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس (او النوعية وهي الحيوة الخاصة له للقتل والمقتول بالارتداد) لا وجه تخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح ان يكون وجهها الكل منها وفي كون التعظيم او النوعية خارجا عن المطلوب نظر اذ المطلوب الحيوة العظيمة او نوع من الحيوة فافادة التعظيم او النوعية داخلية في النص على المطلوب (واطراد) الجريان الحكم في كل قصاص بخلاف حكم القتل فانه لا يجري في القتل الذي هو ليس بقصاص لانه ادعى للقتل وفيه ان مقصودهم بالقتل القتل في مقابلة القتل فيكون مطردا ويمكن دفعه بان القتل في المقابلة يجوز ان يكون قتل جماعة بواحد نعم لو اريد قتل واحد او واحد كان مطردا لكنه ليس مقصودهم ويرد ان الكلام في الفضل بحسب البلاغة وعدم الاطراد بنا في الصدق ولا بنا في البلاغة فالاولى وبالنص على المقصود لان مرادهم القتل في مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نصا فيه بخلاف القصاص فانه نص فيما قصده (او خلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والخلو من التكرار فضيلة واورد عليه ان فيه رد العجز على الصدر وهو يوجب حسنا ودفعه الشارح ان التكرار من حيث هو تكرر منقصة وفضيلة من حيث انه رد العجز على الصدر وليس بشيء لانه يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر فلا يصير سببا للترجيح لوجود المعارض نعم في كونه رد العجز على الصدر بحيث وهو انه في التثان يكون احد اللفظين في اول الفقرة والاخر في اخرها وفي كون قولهم فقرة بحث (واستغناء عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير المفضل عليه قال المصنف اي القتل انني

من تركه ولا يخفى أن البرك لا ينفي القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلاً عليه فالمراد أنني
من كل زاجر وبقيته عليه احتياج في القصاص إلى متعلق فلا يستغنى عن الحذف والجواب
ما عرفته (والمطابقة) أي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين عن القصاص
والحياة وفيه أن القتل ونفيه أيضاً متضادان ومنهم من زاد في وجوه الترجيح ما فيه من الغرابة
من جعل القصاص الذي ينافي الحياة منشأ لها ولا يلتفت إليه المصنف ولقد أحسن
وان ذكره في الإيضاح لانه مشترك لأن في قولهم أيضاً جعل القتل سبباً لا تنفاه ورجح أيضاً بما فيه
من السلاسة لسلامته عن توالي الأسباب الخفيفة لتوالي متحركين فيه كثيراً بخلاف قولهم
فانه لم يتوال المتحركان فيه الأمر ورجح أيضاً بتقديم المسند للاختصاص مبالغة ورده
الشارح بأن التقديم على المبدأ المنكر لا يفيده ويرد نصهم على التخصيص في قوله تعالى
لا فيها غول الآن يقال أراد المنكر الصرف وبعد فيه أنه لا تراحم في التكات فليكن تقديم
الخبر الصحيح المبدأ والاختصاص أيضاً (والمجاز الحذف) عطف على إيجاز القصر
قدم إيجاز القصر لقلة مباحته وعلو درجته (والمحذوف) أما جزمه كلة فضله كان أو عدة
مفرداً كان أو مركباً (مضاف) خبر مبتدأ محذوف أي هو مضاف والجملة صفة جزء
جملة وقيل بدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) أي أهل القرية (أو موصوف نحو) قول
العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الشاعر والعرج كعاس بالمهملتين والجميع منزل
بطريق مكة سمي به لتولده فيه (أنا ابن جلا) في القاموس ابن جلا واضح الأمر كابن اجلي
ورجل معروف ثمته وطلاع الشيا من أضع العمامة تعرفوني طلاع الشيا يراد به ركاب
لصعاب الأمور بقهرها بغير فته وبحاربه وجوده رأيه أو قاصده ما في الأمور كذا في القاموس
(أي رجل جلا) تقدير الموصوف باعتبار أصل التركيب ولا فقد عرفت أن هذا التركيب
يعني واضح الأمر وجلا في الأصل بمعنى انكشف أمره لا بمعنى كشف الأمور على ما جوزه
الشارح كما لا يخفى عليك قال الشارح المحقق وقيل إن الصفة إذا كانت جملة لا يحذف موصوفها
إلا إذا كان بعضها مما قبله ومجروراً بمن أو في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وما في القوم
دون هذا أي رجل دون هذا وفي غيره نادر سيما إذا لزم إضافة غير الزمان إلى الجملة فلفظ
جلا ههنا علم لم ينون لحكاية مع الضمير إذا لوجعل مجرد الفعل علماً لثون لأن الوزن غير
مخصص ولا ينافي أوله زيادة كزيادة الفعل فيصرف هذا ولا يخفى عليك أنه لا يساعد ما نقل عن
القاموس وأيضاً لا يوافق ما ذكره الشارح في البديع أن الشعر ليس بمن وثيل إلا أن يجعل قوله أنا ابن
جلا تشبيهاً بليغاً (أو صفة نحو) وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي صحبة أو نحوها
من الألفاظ المقاربة لها من سالة وغيره عيبة (بدليل ما قبله) وهو قوله فاردت أن أعينهم فانه يدل
على أن الملك كان لا يأخذ إلا الصحبة (أو شرط كما مر) في إخر باب الإنشاء (أو جواب شرط)
لا يخفى أنه لو كان الحكم في جزء الشرط وكان الشرط قيداً كما دل عليه كلام المصنف في أول بحث
أحوال المسند وشرحه الشارح المحقق والسيد السند في أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان
حذف جزء الشرط من حذف الجملة وإبقاء بقية كما في قوله ليعق الحق فانه لا فرق بينهما
في حذف أصل الجملة وإبقاء متعلقه (أما مجرد الاختصار نحو) وإذا قبل لهم اتقوا ما بين
أيديكم وما خلفكم لعنكم ترجون أي اعرضوا بدليل ما بعده (وهو قوله تعالى وما تأتنيهم
من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين) أول دلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف
فلا تنصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما أشار إليه بقوله (أولذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن) وفيه غاية تفخيم الجزاء في المسرة او المساءة لانه لا يتصور شيئا الا ويجوز ان يكون فوقه وفي التعيين ينتهي تفخيمه الى حد اوفيه ابقاء ذهن السامع فيه على مكث بخلاف ما لو عين فانه يعرض عنه بعد التعيين ويذهل عنه بسرعة لتوطين نفسه عليه اول جاء دفعه بما يظنه دافعا فان قلت هل يقدر في النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة المشكك بما لا يفهم ولا يقدر فيكون الغاء الشرط الغاء ما لا يصح السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى واظن انه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فانتقدرا فعل شيئا هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لنذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه حتى يفر الجزاء عليه ويكون بعد ذلك شاملا في تعيينه من عند نفسه اول يفهم ان الجزاء ذلك حذف للمبالغة في علوه بتخيل ان ترك ذكره للدلالة على انه لا يحيط به الوصف (مثاله ما ولو ترى اذ وقفوا على النار) وقوله تعالى حتى اذا جاءوها وفكت ابوابها ولا اظن بك ان تقتصر في نكات حذف جواب الشرط على ما ذكر بل ترى فيه ما سمعت سابقا سر يع الجريان كاختيار تنبيه السامع او مقدار تنبيهه او الاحتمار عن البحث بناء على الظاهر او تخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ او تعيينه او ادعاءه تعيينه وكان تخصيص هؤلاء بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها في هذا الحذف ولهذا لم يتعرض لنكتة الحذف في سائر المحذوفات (او غير ذلك) عطف على قوله او جواب الشرط لا مجرور ويرشدك اليه (نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل) والمراد بغير ذلك المستند اليه والمستند والفعل والمفعول والحال نحو البرالكر بستين اى منه والمستثنى للمستثنى منه لما عرفت انه لم يجعل حذفه موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين ذراعى وجهه الاسد ونحو يارب يا غلام قال الشارح وجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما ولا شبهة في ان جواب القسم جملة فادخله تحت قوله او غير ذلك وهم وما ذكره في المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزءا من كلام آخر ولذا عد جواب الشرط جزء الجملة بقتضى يجعل قوله ليحقق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء جملة اخرى هي مجموع الجملة ومتعلقه والاظهر ان جواب لما داخل تحت قول المصنف او جواب شرط قال سبويه لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كما (اى ومن انفق من بعده وقاتل) بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف (بدليل ما بعده) وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا ويحتمل الآية والله اعلم ان لا يكون فيه حذف وتفسير بانه لا يستوى منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل الفتح متفاوتون متفاوتهم في الانفاق والا خلاص فيه ويكون قوله اولئك اعظم درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا بعد من وقاتلوا (واما جملة) عطف على قوله اما جزء جملة (مسببة عن مذكور نحو ليحقق الحق ويبتل الباطل) اى فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه في سببته فسرهم واتبناء على الهرم اى فسانا (او سبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت اى قدر فضر به بها ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) قال الشارح فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط قلت جزء من الجزاء ايضا هو كلمة قد وهذه الغاء التى يطلبها محذوف يسمى فاء فصيحة ففيل على تقدير ان يكون المقدر الشرط وهو ظاهر كلام الكشاف وقيل على تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح انها فصيحة وقيل على التقديرين قال الشارح والمشهور في تمثيلها قوله قالوا اخراسا ان اقصى ما يراد بنا ثم العقول فقد جئنا

خراسانا وكأنه اراد به تأييد ما ذكره الكشف لان المقدر فيه الشرط
كما قال في شرح المفتاح اى ان صح ما قالوا فقد آن لانا جئنا خراسانا ويحتمل ان يقدر
جمله مستقلة اى امتكنا ما قصد بنا او قضينا ما قصد بنا فقد جئنا خراسانا (ا و غيرهما)
اى غير المذهب والسبب (نحو قوله فنعلم الماهدون على ما مر) في بحث الاستيناف من ان
التقدير هم نحن على قول (واما اكثر من جملة نحو انا ابشركم تأويله فارسلون يوسف اى الى يوسف
لاستعبه الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف) ومما ينهك عليه البصرة الوفاة اما المراد
بالاكثر من جملة جلتان او اكثر لاجلة وبمعناها ايضا كما يوهمه ما ذكره في بيان تقدير الآية
لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتثليل حذف ففعله فواته وقاله ولا يخفى
ان التقدير اكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبه الرؤيا واخبركم بتعبيره
ففعلوا الخ (والحذف على وجهين) احدهما (ان لا يقام شئ بمقام المحذوف كما مر) يشتر
كلامه بان ما مر من الامثلة كانه مما يقيم فيه شئ بمقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف
في قوله واسئل القرينة مقام فيه القرينة مقام المحذوف فثالث القسمين من اكن مثال
القسم الثانى مر على المصنف (و) الثانى (ان يقام) شئ بمقام المحذوف (نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر) والظاهر ان التقدير فلا يقدر
في رسالتك فانه قد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزاء المحذوف لان
تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الجزاء
والصبر فان البلية اذا عمت طابت ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عام لها
لجعل القصة حالاً ولا يخفى انه جاز في هذا المقام ولا يذهب عليك ان الحذف ليس نفس
قيام شئ بمقام المحذوف ولا عدمه ففى جعلها قسم الحذف تسامح والتقدير ذو ان يقام
وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال في قوله ومنها ان يدل العقل تسامح
وكانه على حذف مضاف (واداته) اى ادلة لا بد للحذف منه اما للتنبيه على اصل الحذف
واما للتنبيه على خصوص المحذوف (كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف
(والمقصود الاظهر) فيه مسامحة اى كون المحذوف مقصود الاظهر (على تعيين المحذوف)
فيه مسامحة اى على خصوص المحذوف فبذلك الدلالة يحصل تعيين المحذوف والخفاء
المستحقين خفيًا على الشارح المحقق فلا يكرها لعدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة
في قوله ومنها ان يدل وكن تابعاً للدلالة العقل الرشيد ولا تكن في عقاب التقليد كالبيد (نحو
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اى تناولها) هو الاخذ على ما فى القاموس فان العقل دل
على ان الاحكام الشرعية متعلقة بالافعال المكلفين دون ما ليس فى قدرة المكلفين فلا بد ههنا
من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستضاءة بادها نهارها وبيعها وشراها والمقصود
الاظهر ما يعنى الكل (ومنها ان يدل العقل عليهما) اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو
(وجاء ربك اى امره او عذابه) فان العقل يدل على امتناع المحجى على الله اذا لم يحجى يتوقف
على الانتقال من مكان الى اخر وما يعذب به الرب ربما ينتقل من مكان الى اخر كالطير والنار
وكذا ما يامر بالمحجى فالامر بمعنى ما امر والعذاب بمعنى ما يعذب به فلا يرد ان الامر والعذاب
امر ان معنويان لا محجى لهما وترديد المحذوف بين الامر والعذاب لا ينافى تعيين المحذوف
فانه اشارة الى ان جاء ربك لو وقع فى مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف
فالعذاب يقدر ذلك الخصوص ولو وقع فى مقام لا يرشد العقل الى مخصوص يقدر العام
وقد اشكل التزديد على الشارح فقال اى يدل على تعيين هذا المحذوف بانه احدهما وليس

اى غفل عنه المصنف

جعلهما نسخة

عقاد نسخة

المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فلينأمل وفهم ما ذكره كان اصعب من فهم ما ذكره المصنف فاخترنا شرح كلامه على التأمل في حق مراده فاعرف وانصف ولا يخفى ان العقل لا يقي بتقدير الامر او العذاب بل لا بد من زائد على العقل من الاقتران وغيره يعين شيئاً ثم العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف في هذا المثال بل على احد الامرين فانه ربما يجعل تمثيلاً في ظهور ايات الرب وهيبته كما يظهر عند مجيء السلطان فلا حذف حيث (ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذا كن الذي لمتني فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافاً محذوفاً اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص لان اللوم للانتهاك عما لا ينبغي فهو ينبغي ان يكون مقدوراً واما تعيين المحذوف (فانه) بالفتح بتقدير فبانه بمعنى ملاحظة انه (يحمل تقدير في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا) اي حرق شغاف قابها (و) تقدير (في مرادته لقوله تعالى راودتها عن نفسه) (و) تقدير (في شأنه حتى يشلهما) اي الحب والمراد (و) والعادة دلت على الثاني (اي مرادته) لان الحب المفرط لا يلازم في صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لعلبة الحب المفرط على صاحبه فلا يقدر على الانتهاء وفيه انه لا يلازم عليه الشيء لا يلام على ما يارمه ايضا لان مغلوب الشيء مغلوب لازمه فالاولى ان يقال لا عيب في الحب المفرط فلا يلام عليه بل في المراد (وتعين تقديرها فان قلت فليقدر الشأن ويصرفه الاضافة العهدية الى المرادة قلت هي بعينها المرادة والدال لا يكون معتبرا الا في حق المعنى واما العبارة فوكولة الى المخاطب فليقدر ما شاء (ومنها) اي من ادلة الحذف لتعيين المحذوف (الشروع في الفعل) لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على اصل الحذف فانما هي من جهة ان الجارو المجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به كما يشهد به القوانين النحوية كذا في الشرح وفيه ان المخاطب لما يكون نحوياً فلا معنى لجعل طلب الجارو المجرور فعلاً متعلقاً بمعرفة القرانين بل ينبغي ان يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف الجرلة بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجارو المجرور رعاية القواعد النحوية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يجعل في القصص حيوة ايجاز الحذف مع ان حرف الجر يقتضي المحذوف على قاعدة النحوية وبهذا علم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل ايضا ضعيف بل انما يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه في (نحو بسم الله الرحمن الرحيم فيقدر ما جعلت التسمية مبتدأ له) حتى اوقبل قرأتى بسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليلاً على الحذف (ومنها الاقتران) اي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلاً للشروع والا فالشروع ايضا اقتران (كقولهم للمعرس) على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ الونيمة والبناء على الادل والمراد الثاني (بالرافع والنين اي اعزست) فان كون هذا الكلام مقارناً للاعراس دل على ان المحذوف هو اعزست والباء للملابسة والمراد بالرافع الملايكة والاتفاق واصله الاصلاح ومن ادلة الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف كما في بسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله (والا طنب اما بالابضاح بعد الابهام) وند ما فاتهم ولم يضبطوه وهو كعكس ذلك ولنسمه اجبالا بعد التفصيل لا ابهاما بعد الابضاح اذ لا يصير ما يعقب الابضاح بها كقوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ليري المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمه والاخرى موضحة ولا خفا في ان تلك الاراء كعرض الحسنة في لباسين وفيه توجه العقل الى المعنى ومشاهدته بعين الرغبة ما لا يخفى وقال الشارح فيها علان والعلان خير من علم واحد هذا وقولهم علان خير من علم واحد مثل بضرب في مدح المشورة والبحث قال الميداني اصل

قولهم علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استبحث لنا طريقا
فقال اني عالم قال بابني علمان خير من علم واحد يضرب في مدح المنشورة والبحث كذا ذكره في شرحه
للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح
بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ المبهم اوجازه اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى
الفهم وفي كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا الجمع بين المبهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بين
بيانيين واغوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما يتكفله ما ذكره بعد ذلك من قوله (اولا يمكن
في النفس فضل يمكن) وما يعقبه فعليهما التعويل وانما يوجب فضل الممكن لان ورود المبهم
يوجب توجه النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في ان ذلك التوجه اتمام فيحفظ
كل الحفظ فلا حاجة الى ما قال الشارح من ان النفس جبلت على ان يكون المبين بعد الابهام
اوقع فيهما من المبين اولا (وان يكمل لذة العلم به) قال المصنف وذلك لانه يكون الايضاح علما ولذة
عقيب المجهل الذي في الابهام لان الابهام علم مخلوط بجهل تألم النفس منه وتسعى في النجاة
عنه فاذا علم غير مترج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم وفيه انه لا معنى لا بلام
النفس قبل اراد اللذة عليها ليكون مع اللذة لذة النجاة عن الالم فالوجه ان هنالك لذتين لذة
العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لك ان تقول كمال لذة العلم باعتبار
ان العلم بالايضاح غير مشوب بالجهل كالعالم مع الابهام لانه لا يوجب اراد المبهم
بل يقتضي الاكتفاء بالايضاح وفي الايضاح اول تفخيم الامر وتعظيمه وكان وجهه
ان لا طريق الى ادراك العظمة دفعه بل لا بد في الوصول اليهم من التدرج وذكر في تمثله
قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وزاد الشارح
واذ رفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (نحور ب اشرح لي
صدرى) فقال الايضاح بعد الابهام للتكات التلة وفيه تنبيه على انه لا تراحم في التكات
(فان اشرح لي صدرى يفيد طلب شرح شيء ماله) لان لي صفة نكرة مقدرة اى اشرح
شيئاً لي وصدرى يدل لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لي اى
لاجلى ان المط شرح شيء ماله من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام المقدر والمفهوم
فان قلت في فهم شيء ماله نظر لجواز ان يقال اشرح لاجلى صدر معلى قلت لا خفاء
في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكره محتملا فان قلت يكفى في فهم المبهم الفعل ولا حاجة
الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شيء ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل
والا لكان كل فعل منع مفعوله التأخر اياهما وتفسيهما ثم نقول لا اطناب في ذكر الظرف
فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازاً عن الشرح بما يضربه (ومنه) اى من الايضاح
بعد الابهام كذا في الايضاح والانطب اى من الاطناب بالايضاح بعد الابهام (باب نعم)
ادرج الباب ليشتمل الافعال الاربعة (على احد القولين) في الخصوص وهو انه خير مبتدأ
مخذوف بخلاف القول بانه مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام بل الواضح
مبتدأ هو المقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدأ بتأخير يوضح الخبر المقدم فهو عكس
باب خبر الشان اذ فيه الخبر موضح المبتدأ ولا يخفى ان عد باب نعم منه على ما هو الاغلب
والا فقد تقدم الخصوص (اذلوار بدا الاختصار كفى نعم زيد) فيه بحثان احدهما انه لا يصح
نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت في النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه
او مضمير ميم نكرة منصوبة او بما وناؤه ما انه لو قيل نعم زيد لكان اخلا لان نعم المارح
العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فعنى نعم الرجل زيدان زيدا جيد في جميع ما يتعلق

بالعالية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا في جنس وقد امكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقرينة الا انه التزم فيه الاطناب للترام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو البالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد اشار الى هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فن وجوه حسنة سوى ما ذكرنا اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر ان المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقالا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعجز الابهام دون الاطناب موافقا لاصطلاح السكاكي وكيف لا وقولنا نعم زيد في افادة مدح زيد بالرجولية اختصارا لمساواة على ان في اثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة اذا ما تمسك به السيد السند هذه العبارة وقال لا شك ان نعم زيد من قيل المساواة وقوله وقد تلئت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل في الاطناب قال السيد السند فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل والظاهر تناوله للمساواة ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به وانه يحتمل ان لا يكون متعرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشأنه ولذا اكتفى في ذكر الباب بالابهام والاطناب ولو كان السكوت عن المساواة موجبا لدخوله في مقابل الاطناب لثبت اطلاق الابهام ايضا على المساواة بقى ان نعم الرجل زيد مدح عام زيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما (ووجه حسنة) اى حسن باب نعم (سوى ما ذكر) في صحة استعمال سوى هنا نظرا لانه حرف استثناء ولا معنى للاستثناء هنا والعبارة الصحيحة غير ما ذكر بجعله حالا عن المبتدأ وتماوقع فيه من تغيير عبارة المفتاح وهى صحيحة حيث قال ولولم يكن فيه اى في باب نعم شئ سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجهه والى اختصاره من اخره وابهامه الجمع بين المتنافيين مثله في الجمع قديين الاجمال والتفصيل لكن (ايراز الكلام في معرض الاعتدال) وقد عرفت وجهه (وابهام الجمع بين المتنافيين) من الابهام بحدف المبتدأ والاطناب بذكر الرجل والاجمال والتفصيل والايضاح والابهام والاخبار والانشاء وابهام الجمع بين المتنافيين يوجب استطراف البيان واستغرابه وفيه ظهور سلطان البلاغة في ملك البيان يجمع حيث بين الذنب والقيم وانما قال ابهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات حسنة سوى ما ذكر اجتماع جهتي البلاغة فيه من الابهام والاطناب (ومنه التوشيع) قال الشارح التوشيع لف القطن بعد التدف فكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد التدف وفيه انه بمنزلة التدف بعد اللف لان الثنى اشبه باللف والتفسير بالتدف فالوجه انه من قبيل التسمية بالضدور بما يقال الثنى بجمعه المتعدد يشبه التدف الذى يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا وتفصيله يشبه تقسيم المتدوف باللف ولك ان تجعله من قبيل التوشيع بمعنى اعلام الثوب اذ فيه تزيين البيان الذى هو ثوب للمعنى (وهو ان يأتى في عجز الكلام بمعنى مفسر باسمين ثابتهما معطوف على الاول) لا يظهر فرق بين الثنى المفسر باسمين وبين الجمع المفسر باسماء ولعلمهم ذكروا اقل ما يكون وكذا لا يظهر فرق بين الثنى في عجز الكلام وفي اثباته كان يقال يشيب ابن آدم وخصلته يشبان الحرص وطول الامل فالأظهر ان يحذف العجز عن التعريف (بحو) يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل) وكقوله سقنتى في ابل شبيه بشعرها شبيهة خديها بغير رقيب فازلت في ابلين شعر وظلمة وشمسين من حر ووجه

تعبير المفتاح نسخة

خصلتان نسخة

حبيب ونخرج عن التوشيع بقوله ثابتهما معطوف على الاول مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخر طول الامل ان اللائق جعله منه فتأمل (واما بذكر الخاص بعد العام) هذا بظاهره يصدق على التوشيع وباب نعم ودفعه ان يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا بمجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص الذي هو صفة او بدل من العام قال الشارح المحقق يعني بذكره بعد ان يكون معطوفا عليه فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال من قيل ذكر الخاص بعد العام بالاشبهة مع ان جبريل وميكال عطوفان على الله على ما هو الامح فلا يصح ان يقال واما بعطف الخاص على العام ويستفاد من الكشف في تفسير قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون مندرجا تحته بحكمه بل لوميز عن العام واخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون من هذا القسم حيث قال فان قلت لم اخرج الشمس والقمر قلت اخرهما ليعطفهما على الكوكب على طريق الاختصاص بيانا لفضلهما واستدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع كالآخر جبريل وميكال من الملائكة ثم عطفهما عليهما كذلك هذا كلامه وحيث لا ينمى ما وجهناه كلام المتق (للتنبية على فضله) اي على منزلة الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اي من جنس العام (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الفاضلة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام مباين له ولا يشمله العام ومما لا يبعد عن الاعتبار ان يعطف الخاص على العام تنبيهها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات (محو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اي الفضلى من غيره من الصلوات من قولهم للا فضل الا وسط قال الشارح هي صلاة العصر على قول الاكثرين وفي القاموس الصلوة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح او الظهر او العصر او المغرب او العشاء او الوتر او الفطر او الاضحى او الضحى او الجماعة او جميع الصلوات المفروضة او الصبح والعصر معا او صلوة غير معينة او العشاء والصبح معا او صلوة الخوف او صلوة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر او التوسط بين الطول والقصر او كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيدة من قال هي غير صلوة الجمعة فقد اخطأ الا ان بقوله برواية مسندة الى النبي صلى الله عليه وسلم قيل لا يريد عليه شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر لانه ليس المراد بها في الحديث المذكور في التنزيل هذا وينبغي ان يعلم على انه تفسير الوسطى بالتوسط بين الطول والقصر او بصلوة الخوف لا اطناب لان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على وضعها ومنه قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (واما بالتركير لئلا يكون اطنابا لا تطويلا ولهذا قيد كل ما ذكر اطنابا بنكات الا انه اجل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات التأكيذ الا انه قد تكون فيه النكتة غير ما سبق منه التنبيه على ما في النكتة كما قال تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد * يا قوم انما هذه الحياة الدنيا مناع فان في تكرار يا قوم التنبيه على مزيد الشفقة ودفع تهمة عدم الشفقة ومنه زيادة التوجع والحسرة نحو قوله * فيا قبر معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * ويا قبر معن كيف داريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا * ولا يبعد ان يجعل نكتة التأكيذ في مات زيد زيد

ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء اخوك اخوك وقد يكون لمجرد احضار اللفظ ليرتبط به المتعلق ولا يلتبس لبعده المتعلق عن المتعلق اما مجردا عن رابط كافي قوله تعالى ثم انريك للذين هاجروا من بعد ما قتلوا ثم جاهدوا وصبروا انريك من بعدها لغفور رحيم واما مع رابطة كافي قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب اليم (كنا كيدا لا نذار) لنكتة من نكات عرف في التاكيد (في كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف يعلمون) ولما استشعر ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالشئ غير الاول قال لدفعه (وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول) يعني ان ثم مستعار عن التراخي الزماني الى التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج فان قلت اذا كان الانذار الثاني ابلغ لم يكن تكريرا قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لابطائه زاد في المفهوم شئ وجعل قوله وفي ثم الحبياتا لما خفي من نكتة الطناب في ذكر ثم محال (واما بالايغال) من اوغل في البلاد اذا بعد واختلف في تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها) لا يخفى ان تمام الكلام بدونها لا يخص الايغال بل كذلك جميع اقسام الاطناب وان تعرف الايغال يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل غيرها ايضا من اقسام الاطناب اذا كان كذلك (كزيادة المبالغة في قولها) اي قول الحنساء من مريية اخيها صخر (وان صخر التاتم) اي تقسدي (الهداية به) يريد الهداية بذلك الاقتداء (كانه علم) في القاموس هو الجبل الطويل او عام وفي الشرح جبل مرتفع (في رأسه نار) فان قوله كانه علم واف بالمقصود وهو المبالغة في هدايته وقوله في رأسه نار زيادة المبالغة في هدايته هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية به في ظلمات الجهل فهو ليس من الاطناب في شئ بل لا بد منه في اصل المقصود (وتحقيق) اي وكيفية (التشبيه في قوله) اي امرى القيس (كان عيون الوحش حول خبائثا وارحلتنا الحزاع الذي لم يقب) شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالحزاع وهو باقح والسكران الحزاع اليماني الذي فيه سواد وياض تشبهه عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يقب لتحقيق التشبيه لان غير المثقوب احق بان يجعل مشبها به لا ثقبه في العين قال الاصمعي الطي والبقرة اذا كانا حين فعيونهما كلها سواد فاذا ما تابدا يياضها فشابت الحزاع وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اراد انه من كثرة اقامتهم في المغاور انت الوحش رحالهم واخبثهم والمراد كثرة الصيد فان قلت لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول خبائثهم وارحلتهم كثرة الحزاع وظاهره ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة قال الشارح المحقق وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط * فسقا الكس من قم مثل خاتم * من الدر لم يهجم بتقبيلة خال * فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره وقال السيد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في ثغرها خال اي شامة تغير لونه والثاني ما ذكره ودفع توهم غير المقصود انما اتى على الثاني دون الاول قلت لما شبهه بالخاتم والخاتم ربما يسود بالخبر بما يتوهم ان يكون في ثغره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولك ان تريد به لدفع توهم ذكره الشارح اخام الرجل فيكون مبالغة في نفي تقبيله لانه اذا لم يتسرع ذلك لحاله فكيف لغيره (وقيل لا يختص بالشعر) وهل يختص في الشعر باخرا لبيت كافي القول الاول وهل يختص في الشعر باخرا الفقرة (ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم

اجرا وهم مهتدون) لان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
وذكر زيادة الحث على الاتباع والترغيب في الرسل اي ولا تخسرون معهم شيئا من دنياكم
وترجون صحة دينكم فينظم لكم خير الدنيا والآخرة كذا في الشرح قلت المثال
اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد
الحث كما ذكره فامل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تشتمل) تلك الجملة الثانية
(على معناها) اي معنى الجملة الاولى (للتوكيد) علة للتعقيب ولا يخفى انه يشمل الجملة المؤكدة
نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فينه وبين التكرير عموم من وجه (وهو
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
كذا في شرح ولا بد فيه من قيود اخر نظرا الى ما فسر به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون
حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب
المقابل له ينبغي ان يتحقق بان لا يستقل او يكون حكما جزئيا او كليا لم يفش استعماله وكان
حسن الترتيب ان يقدم الضرب الثاني لانه ثبوتى الا ان يقال الضرب الاول اشد ارتباطا
بالقصود من الثاني فلذا قدم (نحو ذلك جزئيا هم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على
وجه) وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
لانه لحصره في الكفور و اشار بقوله على وجه ان هناك وجه اخر ليس مما نحن فيه وهو
مانعه عن الزمخشري في الايضاح من ان الجزاء عام لكل مسكافاة يستعمل تارة في معنى
المعاقبة وتارة في معنى الاثابة فلما استعمل في قوله جزئيا هم بما كفروا بمعنى عاقبتهم بكفرهم
قليل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب الا الكفور قال المصنف فعلى هذا يكون
من الضرب الثاني فان قلت اولا ان جزئيا هم بمعنى عاقبتهم لا يحمل وهل يجازى على
معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقه قلت التوقف افهم المراد فلا احتياج يفهم باعتبار دلالة
اللفظ وهو لا ينافي الاستقلال انما المنافى ان يكون نفس الحكم متوقفا على ما قبله بى انه لا يصح
نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور فانه المبالغة في الكفور وبكى في المعاقبة الكفر فعلى هذا
ايضا لا بد ان يحمل النظم على انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا
يكون من الضرب الاول مطلقا الا ان يقال حصر العقاب ادعائى فلا يحتاج الى التقييد والاولى
ان يجعل من الضرب الاول مطلقا ويستغنى عن اعتبار الادعاء ويمكن ان يحمل الجزاء
على المطلق ويخرج مخرج المثل بان يقال لاجزاء الا لكفر واما الاثابة فمحض فضل لان
الشاكرك لا يبق عمله بما وجده عاجلا واس ما يسمى جزاء الا بارزا في معرضه من غير
ان يكون على حقيقة الجزاء (وضرب اخر مخرج المثل) بان تكون الجملة الثانية حكما
كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء
الحق وزهق) اي اضمحل (الباطل ان الباطل كان زهوقا) في الايضاح وقد اجتمع
الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخ الا ان مت فهم الخالدون كل
نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس
ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وفي تقريره اشعار بان تذييل
يطلق على الجملة الثانية ايضا ولا يبعد ان يكون التذييلان بجملة واحدة (وهو ايضا) اي
عاد التقسيم عودا فنه تصریح بان التقسيم لطلاق التذييل لا بقسمة الثاني كما توهمه بعض
من المثاليين المذكورين اذ تقسيم القسم ليس عود القسمة الا بتأويل بعيد من جعل
تقسيم قسم الشيء تقسيما له (امانا كيد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق

(وامانا كيد مفهوم كقوله) اى التابعة الذيبانى (ولست بمستيق اخا لائله) اى لا تصلحه حال من اخا لعمومه بالثنى وليس حالا عن ضمير المخاطب فى لست او مستيق لان ما يصلح حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاخلان المعنى على انك لست بمستيق اخا لان لا يصلح تفرق حاله وذميم خصاله والحال اقرب من معنى الشرط من الصفة لانه قيد للعامل دون الصفة (على شئت) اى تفرق حال وذميم خصال (اى الرجال المهذب) اى المتقن الفعال المرضي الخصال (واما بالتكبير ويسمى الاحتراس ايضا) وهو التحفظ سمي به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان الابهام فتاسب التسمية بالتكبير (وهو ان يؤتى فى كلام) ان اريد بكلمة فى الجزئية بشكل تكبير لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد الطريقة لا يشمل ما اخر الكلام فتأمل (يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) اى بمثابة احدى اوجهما للواقع فى الوسط والاخر للواقع فى الاخر هذا على طبق ما فى الايضاح ونحن نقول احد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه والاخر لدفعه بعده (كقوله) اى قول طرفه كسودة (فيسقى ديارك غير مفسدها) مفعول به او مطلق اى سقيا غير مفسد الديار وجعله الشارح حالا بما بعده (صوب الربيع) اى نزول المطر فى الربيع (وديمة) اى مطر فى الربيع (تسمى) اى تسيل قيد السقى لغير المفسد لان نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا وسببا لخراب الديار كذا فى الشرح ولك ان تقول صوب الربيع مصلح فى اوله مفسد فى اخره لانه يضرب المحصولات فاحترز عنه بقوله غير مفسدها ويحتمل ان يراد بالديار اهلها ويجعل غير مفسد هاهنا بمعنى الامفسد هاهنا يكون الاستثناء من الاهل فيكون من اصل الكلام لا للتكبير (ونحو) قوله تعالى (اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين) فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فأتى على سبيل التكبير بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين واذ لك غدى يعلى لتضعين معنى العطف ويجوز ان يكون من قبيل تضمين الشرف والعلو اى اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا فى الايضاح والشرح ونحن نقول الآية لتغيرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود انكم لو ترجعون عن الايمان سيأتى الله بقوم اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فيقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم الى كونكم اذلة لهم ولا بد فى افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعزة على الكافرين فهو داخل فى اصل المقصود وليس فى الاطناب من شئ والله اعلم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد القنوى حلیم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لا وهم ان ذلك له من عجزه عند القدرة فا زال هذا الوهم بان جملة انما هو فى وقت تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والالم يكن زينا واما المصراع الثانى فيزعم المصنف انه كيد لمفهوم قوله اذا ما الحلم زين اهله مع انه غير حلیم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان لا يكون حلما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لا بحالة فيكون هذا تذيلا لتأكيد المفهوم لا تكبيلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكبير تكبير كمالا يخفى فهذا الاعتبار جعله هذا البعض تكبيلا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لاننا لانم ان من لا يكون حلما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعابه ويمكن اثبات ما نعت به اذالم يكن حلمه مع العدو حسنا لا بحالة يكون غضبه مهيبا والالكان حلمه حسنا اذ لا نفع لغضبه قال الشارح والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطيف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكبير وذلك لان كونه حلما فى حال يحسن فيه الحلم

الغنى نسخة

يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لمابه من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب
والمهابة ففى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهبه
العدو ليتكبر مهابة في ضميره فكيف في غير تلك الحالة (واما التميم وهو ان يؤتى في كلام
لا يوهم خلاف المقصود) يخرج عنه تميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التميم
والتكميل بان انكته في التميم غير دفع وهم خلاف المقي لانيه لا يكون في كلام يوهم خلاف
المقي اذ لا مانع من اجتماع التميم والتكميل (بفضلة) انكته المعارف فيما بين علماء العربية كون
الفضلة بمعنى يقابل العمدة فالشارح المحقق حفظ المعارف ومنهم من جلة على ما يزيد على اصل
المراد ولا يفتون بحذفه فرد الشارح المحقق في المختصر بانه لا تخصيص بذلك للتميم وبانه
كذبه بذلك كلام المصنف في الايضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المصنف غير متحاش
عن ذكر ما لا يخص بقسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الايضاح بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
واما الثاني فلان المصنف لم يزد في هذا المقام في الايضاح على ما في التلخيص الا تكميلا لأمثلة معاته
لم يمثل بغير الفضلة نعم ما ذكره في بحث الاعتراض ان من اشترط في الاعتراض كونه
بين كلامين او في اثناء كلام وجوز كونه غير جلة يشمل الاعتراض عنده بعض صور
التميم يتأهيه فانه لو لم يكن التميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض
صوره على تجوز كونه غير جلة بل يشمل عند من لم يجوزه ايضا لانه يبعد ان يكون مراده
هذا الموضوع لانه مذكور في نفس الكتاب فلامعنى الاحالة بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة
يوجب ان لا يكون قوائمه يقاسى مشقة الجوع ويطعم الطعام من التميم مع انه كقولنا
زيد بطعم الطعام مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا (كالمبالغة
نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجهه اى مع حبه) من وجهين ذكر في تأويل النظم وهو
كون ضمير حبه للطعام اما على توجيه اخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطناب لانه تأدية اصل
المراد لا تقول على الوجه الاول ايضا هو لاصل المعنى لانه لا بد منه في اداء انهم يطعمون
الطعام مع حب الطعام لاننا نقول لولا المبالغة في الاطعام لم يكن لافادة ان الاطعام مع
حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اى يطعمون
الطعام ببناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخا خلقا لهم فلا يكون
ايضا مما نحن فيه قال الشارح المحقق وكتفيل المدة في قوله تعالى سبحان الذى اسرى
بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض الليل
قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة
من التكميل هي الكون في بعض الافراد لا الكون في بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة
الاصول ان الظرف المنسوب هو المعتاد فلا بد ان يستوفي المظروف جميعه الا ان الابه ترد
قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان في بعض الليل ولك ان تقول اراد بقوله
في بعض الليل في بعض افراده لكنه بعيد في ان افاد ان الاسراء كان في بعض الليل ليس زائدا
على اصل المراد (واما الاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او اكثر لا محل لها) اى الجملة او اكثر (من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام)
قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيد او بدلا
منه هذا وقد فاته ان يكون الثاني معطوفا على الاول كما في قوله تعالى انى وضعتها انى والله
اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم اعتراض فان ما بين قوله انى وضعتها
انى وانى سميتها مريم اعتراض ايضا كما اعترف به والظاهر ان الصفة المقطوعة مما يتصل

معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأت من الجملة السابقة وقد دخل في التعريف
تذييل وتكميل لا يحل له من الاعراب اذا وقعا بين جلتين متصلتين معنى ولا يخص شمول
الاعتراض بعض صور التكميل بما اذا جاوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل
الاعتراض كما يوشى به ماسياتى وينتقض التعريف بمطوف لا يحل له من الاعراب بين
المعطوف والمعطوف عليه نحو قولك الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قولك ويؤمنون به جملة لا يحل لها
من الاعراب وقع بين جلتين متصلتين معنى مع انه لا يسمى اعتراضا كما لا يرب فيه (كالتزييه
في قوله تعالى ويحملون الله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فان قوله سبحانه جملة لا يحل لها
بتقدير اسبحه سبحانه وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معمولان للجعل معطوفان
على مفعوليه اعنى الله والبنات وليس لله ظرفا لغوا للجعل والالكان الجعل بمعنى الخلق
ولا معنى له وقيل والالكان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشئ واحد وهذا يجوز في غير
افعال القلب ورد بان هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو هزى اليك ومعنى الجعل لله البنات
جعله مستحقا للبنات ومعنى الجعل لانفسهم البنين استحقاقهم له ولو جعل قوله ولهم
ما يشتهون حالا لم يكن تصریح بالتوبيخ بجعلهم مستحقين ما يشتهون (والدعاء في قوله)
اى في قول عوف بن محلم بن ذهل بن شيبان يشكو كبره وضعفه (ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعى الى ترجمان) اى الى مفسر وهو كنفقوان وزعفران وربهم فان
على ما في القاسموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ومن لم يعرف الواو
الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
الحال والغرفى دقيق (والتنبيه في قوله واعلم فعمل المرء ينفعه) جعل المخاطب
بقوله فعمل المرء ينفعه متنبها متوجها الى معرفة مآل عقبيه عن قلب حاضر ومن لم يعرفه فسر
بالتنبيه على امر يناسب المقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون بالقاء (ان سوف
ياتى كل ما قدرا) من التقدير والالف الاطلاق وان هى الخففة واسمه ضمير شان مقدر يعنى
ان المقدرات لا محالة (ومما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا) يعنى ان فيه تمثيلين
تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم) لاختفاء في ان الاعتراض هنا
جملة واحدة وخبره جلتان وليس اكثر من جملة لا يحل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب
انى وضعتها اثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكركا لاثى واثى سميتها امرى ولمسا كان
اتصال قوله نساؤكم حرث لكم بقوله فاتوهن خفيائته بقوله (فان قوله نساؤكم حرث لكم
بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله) يعنى ان الماتى هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى
من شرع النكاح هو التاسل وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خالق الشهوة لذلك والنكحة
في هذا الاعتراض الترغيب في التوبة لمن خالف الماتى والتفكير عن غير الماتى لما فيه من الاذى
والقدرانذى الاجتناب عن الحيض لاجله والاعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد
المذكورين بمزيد التأكيد في شأنه نحو ووصينا الانسان بوالديه جلته امه وهنا على وهن
وفصالة في عامين ان اشكرى ولو اليك فقوله ان اشكرى تفسير لو وصيتا وقوله جلته اعتراض
ايحيا بالتوصية بالام خصوصاً ومنها الاستعطاف في قول ابى الطيب وخفوق قلب لورأيت
لهيه * يا جنى رأيت جهنما * وجعل المصنف والشارح من نكت الاعتراض في البيت
صنعة الطبايع وفيه انها من البديع ومنها دفع ما يضر ربه كما في هذا البيت فانه دفع ضرر جهنم

القلب بنداء المحبوبة التي هي الجنة ويحتمل ان يكون المقصود التنبيه على ان شفاء هذا الداء المحبوبة كان النجاة عن جهنم بالجنة ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كافي قوله فلا هجره يبدو وفي البأس راحة * ولا وصله بصفولنا فيه فتكلمه * فان كون هجر الحبيب مطلوباً بام غريب فبين سببه وهذا لا ينافي ما قيل انه جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال المقدّر (وقال قوم قد تكون الكثرة فيه غير ما ذكر) الاوضح دفع الابهام (ثم) افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه اخر جلة) لافى اثناء جلة (لاتليها جلة متصلة بها) فلا يكون بين كلامين ايضاً وقد تبعهم الكشاف في مواضع (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذيل) كلها (وبعض صور التكميل) وهو ان يكون لجملة لا محل لها من الاعراب كافي قول الخداسي ومآلات مناسيد في فرأشه ولا تطل مناسيد كان قتل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل لهم او هم ذلك ضعفهم فاذا له بوصفهم بالانتقام من قاتليهم وشمول الاعتراض جميع صور التذيل يوجب ان يعتبر فيه ان لا يكون له محل من الاعراب فتفسيره كان فاعسرا (وبعضهم) عطف على فاعل جوز كان (كونه غير جلة) عطف على مفعوله وهل جوز وان يكون جلة لا محل لها من الاعراب الظاهر نعم ولو قال كونه غير الجملة بلام العهد لشل جلة لا محل لها من الاعراب بلا خفاً فامل (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التثنية) (بعض صور) (التكميل) وهو ما كان بين الكلام او الكلامين المتصلين معنى وفي الايضاح انه يشمل ما كان كذلك من التثنية والتكميل ولا يكون له محل من الاعراب جلة كان اقل من جلة واكثر قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عندهؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجوز كونه غير جلة لان المفرد لا يبدله في الكلام من الاعراب ولم يشمل ششامن التثنية لانه اما يكون بفضلة ولا يبدله من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتيقيد التكميل بما لا محل له من الاعراب هذا ويمكن اختيار الاشتراط قوله المفرد لا يبدله في الكلام من الاعراب فيه ان المفرد يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتان الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب قوله لا يشمل التثنية اصلاً فيه انه مبنى على تفسيره الفضلة بما فسره وقد فسره البعض بما يزيد على اصل المراد وامل متمسكه في تفسير ما ذكره المصنف هنا (واما بتفسير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم) فلا حاجة الى الاخبار به اكونه معلوماً (وحسن ذكره) اى سبب حسن ذكره ولك ان تجعله ماضياً من التحسين وفاعله (اظهار شرف الايمان) او من الحسن وينصب اظهارة شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب من لا يشترط لنصبه اتحاد فاعله وفاعل عامله (ترغيباً فيه) اى في الايمان لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لانكار تسبيحهم وحدهم فهو ايضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والحد لاناقول يجوز ان لا يكون عبادتهم التسبيح والحمد ولا بد من التأمل في مقام بيان غير ما ذكر ثلثاً يوقع في التباس ماسبق اغبر ما ذكر كما وقع للمصنف في الايضاح فاورد امثلة هي من التكميل والتثنية لما هو غير ذلك (واعلم) ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز والاطاب بمعنى عرفت (وانه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطاب باعتبار كثرة حروفه عليها بالنسبة الى كلام آخر مساو له) اى اذلك في الكلام (في اصل المعنى) وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة في تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطاب وبالعكس ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار

اذ ليس المساواة بهذا الاعتبار بما يدعوا اليه المقام بخلاف الایجاز والاطناب (كقوله) اى قول ابى تمام (نصد عن الدنيا) اى نعرض عنها (اذ عن سودد) تمامه ولو برزت فى زى عذراءنا هذ الزى الهیئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى ارتفع تدبها ولا یخفى ان السيادة ایضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غیر السودد الا ان يراد سيادة الاخرة والاول اظهر (وكقول الشاعر الاخر) ولست بنظر الى جانب الغنى اذا كانت العلیاء فى جانب الفقر (والعلیاء كالجراء الفعلة العالیة على ما فى قاموس قال الشارح المحقق اراد بالغنى مسیبه اعنى الراحة وبالفقر اعنى المحنة یعنى السیادة مع التعب مر جمع عندى من الراحة مع عدم السیادة ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر فصرع ابى تمام ایجازا بالنسبة الى البيت مساواة له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والمساواة انما یتحقق اذا حل النفى على المبالغة فى نفى النظر لاعلى نفى المبالغة فى النظر كما یفیده اول النظر وهذا الایجاز قد یتكون ایجازا بالتفسیر السابق وقد یتكون اطنابا وقد یتكون مساواة وكذا هذ الاطناب (وبقرب منه) اى من المصراع والبيت مع التفاوت فى كونهما نظمین وكون ذلك نظما ونثرا قوله تعالى (لا یسأل عما یفعل وهم یستلون وقول الحماسی ونكر ان شیا على الناس قولهم ولا یتكرون القول حین یقول) اى نغیر ما شئنا من قول غیرنا ولا یحسر واحد على نغیر ما نقول وقال الشارح المحقق انما قال وبقرب لاختصاص البيت بالقول وعموم الایة كل فعل ولك ان تقول الشعر مختص بالناس والایة تشتمل كل فاعل ولا یخفى ما فى ختم المعانى بهذا البيت من القرابة والابتداع حین اعترض المصنف على السكاكى وغیره والحمد لله الذى انعم علينا نعمة البیان فوفقنا لتوفیة المعانى للحاضرين والغائبین من الاخوان الهی هب لنا معرفة واحد لا تعدد فیه بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبیه والتقویة ونجتنا بظهور الحقیقة عن الاطمینان بالیجاز ونجتنا بايضاح کنایات البیان وتلخیصها عما یحول ینتابین المغاز واجعل وجودنا المستعارة قران البقاء فى الزمان ووفقنا للتمیز بسم الله الرحمن الرحیم من الاسماء الحسنی (الفن) لغة الضرب والتزیین ولكل منهما مناسبة بالمصطلح علیه مستغنیة عن التبیین (الثانى) اى ثانى الاول فانه جعل الفن الاول اثنين وثنائى الفنون الثلاثة فانه فى المرتبة الثانية لان التعمیر فرع ترتیب المعانى فى انفس وما هو داخل فى البلاغة اصل بالنسبة الى ما هو تابع لها فلذا اخر عن المعانى وقدم عن البدیع واما ما قال السید السند انه اخر عن علم المعانى لان علم المعانى یبحث عن افادة التركيب لحواصها وعلم البیان عن کیفیة تلك الافادة فتمثل منه منزلة المركب من المفرد الشعبة من الاصل ففیه ان علم البیان یبحث عن الدلالات العقلیة على اصل المعنى لاعلى الحواصص على ان تأخر کیفیة الافادة عن الافادة تفید رجحان تأخیر البیان من غیر حاجة الى تنزیله من المعانى منزلة المركب من المفرد قال الشارح فى المختصر قدمه على البدیع للاحتیاج الیه فى نفس البلاغة وتعلق البدیع بالتوابع یردانه یتحتاج الیه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لا یتیم بلاغة كلام بدون اعمال علم البیان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا یتحتاج فى تحویل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لا حاجة الى البیان للدلالات المطابقة كما ستعرف وبهذا التحقیق ظهر وجه اخر لقدم علم المعانى اذ لا بد منه فى بلاغة الكلام اصلا بخلاف البیان (علم البیان) نعنى یقابل علم المعانى والبدیع (وهو علم) اى مسائل معلومة عن الادلة او تصدیقات بها حاصلة عن الادلة او ملكة هذه التصدیقات اعنى کیفیة راسخة یتكمن بها من التصدیق بمسئلة مسألة تفصیلا من غیر حاجة الى تجشم کسب جدید وانما قیدنا معانى العلم بالحصول عن الدلیل وان اطلقها الناظرون فى هذا المقام لمبا حقت ان من جمع مسائل العلم بالتقلید

مطلب
الفن الثانى

لا يسمى عالما وتصديقاتها لها لا يسمى علما واستعمال لفظ العلم في التعريف محتمل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من ان استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح اي معنى يراد بها لا يعاب بخلافه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود محتمل لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يحتمل عن تحير السامع انه ماذا يريد (يعرف به) شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات تصورا كان او تصديقا واستعمال العلم في ادراك الكلبيات كذلك فالمعنى علم يعرف به (ايراد) كل واحد يدخل في قصد المتكلم على ان اللام في (المعنى الواحد) للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو العرف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها قال الشارح فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان اقول بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعرب المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واعترض عليه الشارح بانه مما لا يفهم من العبارة وكلامهم في مباحث البيان لا يساعد لان المفرد باسره وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية اتماهي مفردات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتهار ان موضوع الفن اللفظ البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه في النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء وهذا هو الوحدة المعبرة في نظر البليغ واما المجاز المفرد وامثاله فالبحث عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ قال الشارح وتقييد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغرافية فانه في معنى ايراد كل معنى دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الدلالة وقد احتراز به عن ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العاري عن الترتيب الذي يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانه ليس من علم البيان وهذه الفائدة اقوى مما ذكره السيد السند من ان فيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فان هذه كالاصل في المقصودية وتلك فرع وتمتع لها فالاولى ان يراعى المطابقة والاثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر لازما هذا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم البيان قال الشارح والتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والقضفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية هذا الكلام وفيه ان تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالاباء المذكور او لا لان المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة في الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء (بطرق) اي في طرق واراد بالطرق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق في ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب او في ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى والاول انسب بسوق التعريف لان سلوك المعنى فسر به كما يفيد ايراد وقد سلك في التعبير بالمعنى الواحد عما قصد به وهو من قبيل ذكر العام واردة الخاص بقرينة دقيقة وفي التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطابق الدلالة في وجه

كما يظهر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافاً لرعاية لراحة الاستهلال وتأسيساً للدخيل في الفن قبل الاستهلال ويستفاد منه انه لا بد في البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى طرق ثلاثة على ما هو ادنى الجمع ولا بد فيه لان المعنى الواحد الذي نحن فيه مستند ومستند اليه ونسبة لكل منها والا يجرى فيه المجاز سيما باعتبار معنى الالتزامى معتبر في هذا الفن فيحصل للتركب طرق ثلاثة لا محالة ولا يشكلك عليك انه وان يتحقق الطرق الثلاثة بهذا الاعتبار وارىد كيف تجزم بتحقيق الاختلاف في الوضوح وهو خفى جداً لانه حين على المسير لما خلق له بتيسير ملهم كل احد ما يشاء فان الاختلاف في الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى ويكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فلا محالة يتحقق المعانى المختلفة وضوحاً وخفاءً ولو باعتبار القرائن التى نصبها في تصرف البليغ فتقييد اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقرير ان يكون لها طرق مختلفة مما لا حاجة اليه نعم بجعله علمه انه كان الاقدار على اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بين من ايا البلاغة كذلك الاقدار على اراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثانى الا ان يقال قصد تعريف البيان بخاصة شاملة للعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ما يغير هذه الخاصية خارجاً عن وظائف البيان (مختلفة) تشمل المختلفة في الكلمات التى هى اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح الدلالة والاراد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان فى شئ فاخرجه بقوله (في وضوح الدلالة) اما لانه اراد بالدلالة العقلية وبه حكم الشارح بنسكاً بما سيأتى من ان الاختلاف المذكور لا يجرى الا في الدلالات العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاجراخ الطرق المختلفة بالعبارة وقد وقيماً بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وترك في التعريف ما يقابل في وضوح الدلالة اعني وخفائها وان ذكر في المفتاح ما يفيد لعله تطويلاً للقوم فجرد كتابه عنه لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء (عليه) اى على المعنى الواحد وسيأتى تمهيد ما يتعلق بالتعريف ويتضح به في بيان قوله والاراد المذكور لا يتأتى في الوضعية الخفائه المحل اللائق به ولما اراد توضيح التعريف بتحقيق ان اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجاً الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال (ودلالة اللفظ) واكتفى بلام العهد عن التقييد بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذى به يفسد ويستفاد فيما هو المعتاد وغيره خارج عن حبطة الاعتداد وفيه نظر لان دلالة الهيئة ايضا وضعية معتبرة في الافادة والاستفادة ويجرى فيها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك التحقيق وان يكنى فيه التقسيم البيانى من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره ويسمى الاول وضعية والثانى عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع لانه زيادة تمكين المتعلم المبتدى من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ما جرى عليه الشارح مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحبه علم البيان فضل احتياج الى معرفة الدلالات اذ بها يتميز الحقيقة عن المجاز ويعرف ان يحصل المجاز باى طريق والى هذا يؤدى تفصيل مقدمة اوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل يتأدى وليث شعري ما افعلهم عنه وهنا دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة

في قوله بعده تطويلاً دون ان يقول لكونه تطويلاً لانه ليس كما عده لان فيه اشارة الى ان البليغ ربما يلاحظ كمال الخطاب جلب البيان الخفى منسطقاً له وربما يكون نظره الى توسط حاله فيطلب واضحاً فكل من الخفاء والوضوح من مطالب البليغ

٧ التزام التجريد نسخة

وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي سر التكلم بالجواز والعدول عن الحقيقة من غير ضيق اليان والاعوان وهذا ولم يعرف الدلالة لاشتغال امرها فنقول الدلالة هي ككون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشئ آخر واوفى وقت لان المعتبر عند ائمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل الميزان فان المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية مما لا يليق به على انه في نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالدلول والتحقيق ان يقال هو ككون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر عند العلم بالملافة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء دالا على شئ ومدلوله باعترارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلوله فاعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المعنى لطبع المحدث للدال فهي طبيعة والافتقار كدلالة الاثر على المؤثر وكل منها ان كان الدال فيها لفظا فهي دالة لفظية والافتقار لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية متبوض بحمرة الخجل وصفرة الوجع فلا اعتداده وان اتى به من يعتد به كل اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واعتراض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة للفظ فلا يصدق التعريف على دلالة ما غيره البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق ففهم المعنى للعلم بوضعه وغيره البعض الاخر بان استصعاب الاشكال ليست بمثابة يحوج الى التغيير بل الدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع وتلك النسبة مبدأ وصف للفظ هي كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو ان فهمه من اللفظ للعلم به وكلا الوضعين لازمان لتلك الاضافة فكما جاز تعريفهما بالاول جاز بالثاني ورد التغيير بانه تغيير التعريف الى ما هو الاول وليس الاستصعاب وفيه ان الاولوية ممنوع اذا المقدر انهما لازمان للدلالة سواء وليس شئ منهما الدلالة اذا الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض اطرف نعم ليس الجواب جوابا عند التحقيق بل يستويه المعبر والمعبر اليه في عدم صحة التعريف احدهما على ان كون الدلالة صفة للطرفين مبدأ وصف للفظ من غير كونها صفة له لكذبه اشتقاق الدال منها للفظ واسنادها واضافتها الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة للفظ ولا يصدق عليها فهم السامع ولا ان فهم المعنى ولكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وان فهم المعنى منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ بتعلقه به بواسطة الجار لا نأقول لاحقا في ان فهم السامع ليس صفة للفظ ولا ان فهم المعنى فاذا قيد بقولنا من اللفظ لا يمكن ان يصير صفة للفظ لان المطلق اذا لم يكن صفة لشيء لا يمكن ان يكون المقيد صفة له لا نأقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة غير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ اى كونه بحيث يفهم منه المعنى وله نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجد برفع وجهه ولا يمكن جعل حسن خيرا عن زيد ولا نعتاله فاذا قلنا زيد الحسن وجهه منه صح جعله خيرا منه نعتا بلا كلنة لانه غير معنى العبارة من نسبة الحسن الى الوجه الى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه الى زيد وبهذا اندفع ما قيل ان صحة التعريف يفهم المعنى منه وهم اذ لا يصح صدق الفهم على الدلالة لانه صفة السامع ولا صدق تعلقه بالمعنى او اللفظ عليها لانهما صفتان للفهم ولا صدق المجموع المركب على ان المتبادر من التعريف ان النهم المقيد وظهر ضعف ما

قيل ان لا يختص الا ان يقال تسامحوا في التعريف واعتمدوا على ظهور عدم صحة الجمل
 ووجوب قصد ما يصح حله وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم
 منه المعنى لان كونه معنى عرفيا للوصف بحال المتعلق بغنى عن مثله نعم كون اللفظ بحيث
 يفهم منه المعنى العالم بالوضع اوضح في المقصود فالتغير اليه حسن وعدول الى ما هو الاولى
 بقي ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه
 المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء كان بسماعة او بمشاهدة الحفظ الخط
 الدال عليه او بتذكره فالصحيح الاخصر ان يقال هو فهم العالم بالوضع المعنى
 من اللفظ ولا ينبغي ان يطلق الدلالة الوضعية (اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على خارج
 عنه) الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية
 على الجزء او الخارج في مقام الافادة غير مقصودة في العادة لانه لا يستعمل الاشارة ولا العقد
 ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط على ان اجزاء الخط موضوعات بازاء جزء
 ما وضع له الكل لا بحالة ولفظ التمام انما ذكر لان العادة في البيان ان يذكر التمام في مقابلة
 الجزء حتى كانه لا يحسن المقابلة بدونه فناعترض عليه بان ذكر التمام لغو يستحق
 ان يحذف غفل عن البيان الاعرف (ويسمى) الاظهر ان يقول ونسبى على صيغة المتكلم
 ليكون تلييها على ان هذه تسمية بيانية على خلاف تسمية الميراثين وهو السدى قد مناه
 ليس لك ان يقول عبارته للتكلم لانه ينطبق بفساده رفع كل من الاخرين (الاولى) اى
 الدلالة على تمام ما وضع له دلالة (وضعية) لان مناه الوضع فقط بخلاف الاخرين فانه
 انضم فيهما الى الوضع امران عقليان هي توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم
 الملزوم عن اللازم (و) لهذا يسمى (كل من الاخرين) دلالة (عقلية) وفيه مسامحة
 اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخرين بل المسمى بهما يصدق عليهما اى
 الدلالة على غير ما وضع اللفظ عليه ولو جعل عقلية مرفوعة خبر القوله وكل من الاخرين
 لخلص من المسامحة وصح كونه يسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يتبادر من فظ
 كلامه فالدلالة الوضعية لهما معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا والدلالة العقلية لهما
 معنيان متباينان قال الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع
 اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وكل من الاخرين
 عقلية لان دلالة عايتها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن
 يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم وينجبه عليه ان لا نسلم
 ان الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا
 الا انه اوجب قصد الاول من اللفظ بلا قرينة اذ لا يمكن اشتراك والاخرين مع القرينة
 وافادتهما باللفظ واستعمالهما فيهما شاعدا لان الدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع
 واوردا ايضا ان الدلالة ايضا متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكلام حصول
 الجزء واستلزام حصول الملزوم وحصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل
 الحكم بالقوة القرينة من العقل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل
 من جهة الاستلزام المذكور ولا ينبغي انه كان الاولى ان تبين اسماء الاقسام الثلاثة بين
 اجتماع القسمين الاخرين في اسم الا ان الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه الى تقديم
 ما يخص الفن فاخر قوله (و يفيد الاولى بالمطابقة والثانية بالضمن والثالثة بالالتزام)
 ولا ينبغي ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له او الدلالة الوضعية

الكلية نسخة

لان منشاءه نسخة

الاخيرين نسخة

الاخيرين نسخة

بالمطابقة قبل تقييد الدلالة المطابقة لاجل الاولى وتحصيلا للاسماء فاستناد الفعل الى
السبب والمتبادر من التقييد التقييد الوضعي حتى حصر البعض التركيب التقييدي في المركب
من الموصوف والصفة على ان التسمية السابقة يجعل التقييد ظاهرا في الوضعي والمراد
التقييد الاضافي لا الوضعي وايضا يوهم العبارة ان السابق من قبل التسمية وهذا
من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويرد على التقسيم ان اللفظ قديقه صدبه نفسه كما
يقال زيد علم وحيث يصدق على دلالة على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالاته
على جزئه دلالة على جزء ما وضع له وعلى دلالاته على لازمه دلالاته على الخارج عنه مع انها
لا تسمى مطابقة ولا تضمنان ولا التزاما فلا يكون شيء من التعريفات الحاصلة من التقسيم
مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنا والمتبادر من اطلاقه
الوضع القصدي ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا استعماله فيه ووضع له وهو
التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات
المشتمل هو عليها غير مانعة فانه يدخل في تعريف المطابقة التضمني الذي مدلوله تمام الموضوع له
وفي تعريف التضمني المطابقة التي مدلولها جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد
تمام الموضوع له للفظ بوضع وجزء بوضع آخر بان يكون اللفظ مشتركين الكل والجزء
فيكون دلالاته التضمنية على الجزء دلالة على الجزء وعلى تمام ما وضع له
وكذا دلالاته المطابقة عليه ويدخل في تعريف الالتزام الدلالة المطابقة التي
مدلولها خارج عما وضع اللفظ له ايضا بان يكون اللفظ مشتركين اللازم والمزوم
ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والمزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل
من الدلالات الثلاث الاخرى وان اجاب عنه الشارح بان قيد الحيثية معتبرا اي المطابقة دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن دلالة اللفظ على جزئه
من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لازمه ولا بأس بترك
القيود اعتمادا على شهرتها لان التعريفات امور ضمنية ولا يجب رعاية الامر الضمني
بل الواجب حفظ التقسيم الذي هو المقصود واختلال التعريفات لا يتخلل بالمقصود
من التقسيم أي ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بهذا الاختلال شيء من الدلالات
وذكر في المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات
وكثيرا ما يترك كون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسباق الذهن اليه وفيما
ذكره في الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اولا فلان المقصود من التقسيم تعيين
الدلالة المعبرة في الفن او الدلالة المأخوذة في التعريف كما ذهب اليه وباختلال التعريفات
يتخلل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المتخالفة الى المقسم فاذا لم يراع تخالف
تلك القيود على ما ينبغي اختل التقسيم والمقصود من التعريف اظهار خلل التقسيم
من هذا الوجه لانه انما يتضح بالتعرض بالتعريف وفيما ذكره في المختصر ان قيد الحيثية المعبرة
في الامور الاضافية الحيثية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعبرة في مفهوم
الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات واما ما اورده من كلام القوم
من تقييد التعريفات فهو وان يدفع خلل التعريف لكن يخيل بهما اشتغال بينهما ان تقسيم
الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلاث تقسيم عقلي يجزئ العقل بمجرد ملا خطة مفهوم
القسم بالانحصار ولا يجوز قسما آخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع له بمجموع المتضايفين على
احدهما بواسطة انه لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم

جزء آخر فلا يكون تضمناً ولا التزاماً لانه ليس بخارج فخرجت القسمة عن ان يكون عقلية بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما ويخل ايضا بيان اشتراط اللزوم الذهني لان اعتبار اللزوم في مفهوم يجعل هذا الاشتراط لغوا محضاً فان قلت المتعبر في مفهومه مطلق اللزوم والبيان لاشتراط اللزوم الذهني قلت يجب ان يعتبر في المفهوم اللزوم الذهني لان مطلق اللزوم لا يصلح ان يكون سبب لدلالة اللفظ على الخارج والا لكان اللازم الخارجى مدلولاً لهذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اذ المعنى الوضعى باعتبار الوضع الواحد لا يمكن ان يكون الا احد هما فالحصر عقلى والتعريفات تامة والاشتراط مفيد فهذا مراد القوم في مقام التقسيم ولم يبعثه المتأخرون فظن التعريفات مختلفة فاصلحوها بزيادة قيودوا خلوا خلا لا كثيراً ولا يستبعد فان هذا ليس اول قارورة كسرت في الاسلام وكثيراً ما ينجبر المكسورة من العظام * بايدي اضعف الانام * اذا تأيد بانعام الحق والاكرام * ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلائل ان اذا توقف الدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعنيين مع اللفظ ولم هذا لا يدل اسم الاشارة واخواته على الموضوع اما ابدا لانها وضعت ليستعمل في فرد معين ابدا على ما زعموا وايد بها الموضوعه هي لها لم يفهم اذ ليست الاشارة على قانون الوضع فاللفظ ابدا يدل على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له مطابقة وان كان جزؤه فتضمن وان كان الخارج فالترام لان توقف الدلالة على الارادة باطل لاننا نقاطعون باننا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع يتعقل معناه سواء اراده اللفظ او لا ولا نغنى بالدلالة سوى هذا اذا توقف حق لان دلالة اللفظ الوضعية انما هو يتذكر الوضع ويعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهومنا لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا لفهمه من حيث انه مراد المتكلم والتفات النفس اليه بهذا الوجه نعم الارادة التي هي شرط اعلم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة بحسب الظاهر ومن هاتين ان الدلالة لتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمناً والزاماً وجعل المطابقة مخصوصة به تصرف من القاصر اسوء فهمه بل لان انتفاض بعض التعريفات ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدلائل ان اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له يصدق على دلالة عايدته دلالة اللفظ على جزء ما وضع له اذا كان ذلك اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء ويكون ذلك المعنى جزءاً مع انها مطابقة ولان ارادة المعنيين باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كافي الكناية فانه يراد به الموضوع له للانتقال الى لازمه المراد به او جزئه المراد به فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا يجتمع المطابقة والتضمن والالتزام مثلاً وقد نقرر فيما يتهم اذا تضمن والالتزام يستلزمان المطابقة قلت يمكن انقصى عنه بان هذا اكلاً واشتهر من قبل عدم التضمن لتوقف الدلالة على الارادة على ان ما ذكرنا مبنى على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته (وشرطه) اى الالتزام (اللزوم الذهني) لا الاعم الشامل للخارجى اذ اللزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهني من المسمى الى اللازم حتى يترجع به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه ولما كان اللزوم الذهني مشتركاً بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع الازمان وبالنسبة الى جميع الازمان وكان اعتباره منافياً لنظر هذا الفن بخروج كثير من المعاني المجازية والكنائية عن كونه مدلولاً للزام حتى يختلف

ولم يثبت
فظنوا
نسخه
نسخه

في اعتبار الزوم الذهني نبيه المصنف على ان الزوم الذهني المشتهر غير معتبر وان من اعتبره الزوم الذهني اعتبره بمعنى آخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشتهر فالتراع لفظي فقال (ولو لا اعتقاد المخاطب) اذا يوجب الانتقال (يعرف) اي بسبب عرف عامة لان المتبادر من اطلاق العرف (او غيره) اي غير العرف العام من الشرع والاصطلاحات والتأمل في القرينة وتخصيص غيره بما سوى القرينة على ما في الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف في قوله وشرطه الزوم الذهني اعم مما يكون على الفور ومما يكون بعد التأمل في القرينة ويوجب عدم صحة كلمة الوصل اعني قوله ولو لا اعتقاد المخاطب الخ لان معنادان نقيض الشرط اولى باستلزام الجزاء والجزاء اشتراط الزوم الذهني والاشتراط ليس باولى على تقدير عدم كونه لا اعتقاد المخاطب بسبب عرف او غيره اذ من جملة الزوم على هذا التقدير الزوم بعد التأمل في القرينة وهو ليس باولى من الزوم لا اعتقاد المخاطب بعرف عام او بعرف خاص او ما يجري مجراه على ما حل قوله او غيره عليه بخلاف ما ذكرنا فان نقيض الشرط حينئذ ليس الا الزوم لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره شرط الدلالة الالتزامية اذ يوجد مع كل منهما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما اولى بكونه شرطاً من الشرط الاخر بل الشرط مطلق الزوم الذهني ولا مدفع له لولم يتحمل بان قوله ولو لا اعتقاد المخاطب اوصول بجزء معنى الشرط اي يجعل الدلالة الالتزامية بالزوم الذهني ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره قال الشارح ولم يشترط في الالتزام الزوم الذهني لنفس المسمى مطلقاً لانه لو اشترط ذلك لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولاً التزامياً بل لم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والحقاً قال السيد السند فيه بحث لان لازم الشيء وان كان لازماً له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه لان الذهني ينقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم او لا الى ملاحظة اللازم ثانياً الى ملاحظة لازم اللازم ثانياً فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا فان قلت ما ذكره من الترتيب بين اللوازم انما يتم لولم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما في العمى فان تصور المسمى يتوقف على تصور البصر واما اذا توقف فالترتب على عكس ما ذكره قلت هذا لا يضره فيما هو بصده لانه يكفيه ترتب المعاني في تأني الوضوح والحقاً ولا حاجة له الى ترتب ذكره ولو حفظ الترتيب المذكور لكفى بتحقيقه في بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتي فانتظر (والايراد المذكور لا يتأتى) اي لا يتهيأ (بالوضعية لان السامع اذا كان عالماً بوضع الالفاظ) اي بوضع جميع الالفاظ التي هي الطرق المختلفة في الوضوح للمعنى الواحد الذي هو للكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال (لم يكن بعضها) اوضح لاستواء الجميع في الدلالة (والا) اي وان لم يكن عالماً بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالماً بوضع البعض او لا (لم يكن كل واحد اعلية) لانه لا بد في العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعية علم الوضع او لا وثانيهما ان عدم كون البعض اوضح لازم لشيء الترتيب فانه اذا لم يكن كل واحد اوضح لا يمكن بعضها اوضح لان كون الشيء اوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطؤه والثاني بانه نبيه ما ذكره على من شأن عدم كون البعض اوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال والام لم يكن كل واحد اوضح فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع

تحصل نسخة

الالفاظ لا يكتفى في العلم بالمعنى اذ لابد من العلم بوضع الهيئة ايضا فالتعرض بوضع الالفاظ لا يكتفى في اثبات ان الايراد المذكور لا يتأتى في الوضعية لجواز ان يتأتى في دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما ينته لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتأمل ولو قال ان كان عالما بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم ينتج شيء فان قلت قوله والالم يمكن كل واحد منها والاى ان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ لم يكن كل واحد منها والاى العموم في الشرط والجزاء مع بقاء الاصل لان التقي اذا دخل على ما فيه قيد رجع اليه مع بقاء الاصل فبقى احتمال ان لا يكون عالما بوضع شيء من الالفاظ ولا يكون الترد يدحاصر قلت استعمل قوله والاى نفي صدق العلم بوضع جميع الالفاظ وقوله لم يكن كل واحد دالاى رفع الالجباب الكلى وانتفاء صدق الالجباب الكلى يكون بوجهين وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال ما تبقى يكشف عن حال ما ذكر ولا يلتبس ويمكن اشكال الشق الثانى بان يقال دالاى لم يكن مالا يعلمه من ظرف المعنى الواحد لان طريقا يفرد فيه المعنى ما يعلمه السامع وللمل كلام المصنف عليه مسامحا فتأمل وانما قال والالم يمكن كل واحد منها الا ولم يقل والاى لم يكن واحدا لا تنبيه على ان الشرط رفع الالجباب الكلى ولو قال ان كان عالما بوضع كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه واوردته لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم النسبتين واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول هذا وفى الاول نظر لان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها ينتج العلم بالمعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم به فيها فتأمل ويمكن الدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لامن هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع ولا يخفى ان هذا الشك مع من يحاط به جارية في اشتراط مطلق العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية بل لاقى اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول يتوقف العلم بها على العلم بهما لما بيننا ذلك في بيان اشتراط الدلالة بالارادة وبعد فنتج انه حين اطلاق اللفظ وبذكر الوضع فهم المعنى لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ لانه تحصيل الحاصل فالتحقيق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف على فهم المعنى لامن حيث انه مراد وينع الملازمة الاولى مستندا بجواز التفاوت بين المعاني الوضعية في حضورها عند العقل سرعة وبطؤا بان يكون الانس ببعض الالفاظ أكثر والعهد بها اقرب ويحتاج نذكر وضع البعض الى تفكر وتأمل لقلة تكرره على الحسن وتدره تكرره معناه صلى العقل واجاب عنه الشارح بان المراد بالاختلاف في الوضع والحفا ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور و بطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع و بطؤه ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والاقوات هذا وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى المبحر من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة و بطؤا اختلافا لدات الدلالة دون

الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك يحكم على انه يقتضى ان لا يعتبر اختلاف الطرق في الوصوح والحقا باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف الذات الدلالة بل من جهة سرعة النسبة للقرينة و بطؤه لاختلاف القرائن وضوحا وخفا وكذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الأشخاص فالوجه ان يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر و بطؤه بمستوى فيه العمامة والخاصة على انه لا يبعد ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف فيه في الكلام البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بالفاظ كثيرة الدوران على السنتهم ولا يتجه عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العلم قديمتفاوت لانه قديكون جاز ما قد يكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشتركا بين العامة والخاصة على ان التفاوت في العلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والحقا لان التفاوت في الوضوح بسرعة الفهم و بطؤه والظن بالوضع لا يوجب بطؤه الانتقال بل ينتقل من الظن بسرعة الى المدلول الا ان الانتقال قديكون الى ظنه فتأمل نعم يتجه على هذا الوجه ما نتجه على ما ذكره من ان عدم جريان الطرق المختلفة في الدلالة الوضعية لا يوجب اسقاطه عن بطئها البياني فانه يمكن جريانها في جميع الدلالات فليكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة فالوجه الذي لا يتأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذي يدفع به التعقيد المعنوي علم البيان فلا يتأتى الايراد المذكور في الدلالات المطابقة وانما خص بحث البيان بتلك الطرق لان ما عداها مفروع عنه فيما عداه من علوم العربية كما مر نبذ منه في المقدمة (ويأتى بالعقلية) قال المصنف انما يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان يكون الشيء لوازم بعضها اوضح لزوما من بعض فاراد باللوازم ما يعجز الجزء والامليف بيانه بالدلالات العقلية مطلقا وسيسلك في هذا الكتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللازم ما يمكن ملزوما لا ينتقل منه كما صرح هو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان يكون للشيء ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه لبعض وبالجملة بيانه اما في الالتزام فبان يكون البعض ملزوما بذاته والبعض يسرف او اصطلاح او قرينة واضحة او خفية وان يكون البعض ملزوما بلا واسطة والبعض بواسطة يفهم اللازم من الملزوم بلا واسطة اوضح من فهمه من الملزوم بواسطة لان الانتقال من الملزوم اولا الى لازمه ثم الى لازم لازمه واما في النظم فبان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لان الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه واعترض عليه الشارح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالفهم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان متساوي الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان الفهم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالاته المطابقة ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من دلالاته المطابقة والواضح من الاوضح من ذلك الشيء اوضح من ذلك الشيء لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء اوضح من الدلالة المطابقة له لان الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يثيب المطلوب ولا يضر فلا طائل نجتسه ولا اختصاص

الاشكال يبين التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز ان يكون
 فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم واجاب بان القوم صرحوا بان التضمن تابع
 للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل الذهن اليه من الموضوع له وكأنهم بنو ذلك على
 ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات
 الى الاجزاء هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد الكل لم يكن
 المطابقة في ما تركب معناه مستلزما للتضمن كما صرحوا به وقد فسروا قولهم التضمن تابع
 للمطابقة بانه تابع له في القصد لان الواضع لم يقصد بالاصالة الافهم المعنى المطابقي
 وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابقي الى التضمني فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم
 والجواب المطابقي بقوا عد هم ان يقال اللفظ اذا وضع للكل لا باعتبار تفاصيل اجزائه
 كافي اللفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بمجملة اجزائه انهم كل جزء
 اجبا لا تضمن لازمه للمطابقة فيما تركب معناه وهو مقدم على فهم الكل
 والاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الاجزائين في ضمن ارادة الكل
 بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى
 ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجالا انما هي بطريق التحليل فيتعلق
 اولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه
 ملاحظته ممتاز متأخر من فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظية توقف على ملاحظته
 المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف
 في المدلولات التضمنية وضوحا وخفاً من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون هو فهم
 المراد لا التهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان الفهم التفصيلي اذا لم يكن
 تضمنيا لم يكن الاختلاف في الوضوح والخفاً باعتباره اختلافا في الدلالات العقلية لان
 الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام واما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقة التضمني
 فيما تركب معناه وباطال الانتقال من الموضوع له الى الجزء كلام اهل الميراث فلا ينافي
 ما ذكره الشارح في توجيه كلام ارباب البيان واما ثالثا فلان الدلالة التفصيلية على الجزء
 ليست دلالة عند اهل الميراث لانها ليست دائمة بخلاف علماء البيان فان الدلالة في الجملة
 عندهم معتبرة فينبغي ان يكون دلالة تضمنية ويكون التضمن عندهم اعم فيكون توجيه
 كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ان التضمن
 المعتبر عند القوم لان المعتبر عندهم من الدلالة على المراد ولا يخفى عليك ان الدلالة
 على الجزء من حيث هو مراد انما هو باقرينة باختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاً
 لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون يتفاوت
 القرائن وضوحا وخفاً وما ينبغي ان لا يفوت واورد الشارح انه يخرج من تعريف البيان
 البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من اقسام الكناية لانها في المعاني
 الافرادية اذ قد مر ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى
 الحال واجاب عن بيان تفاوت الكلام في الوضوح والخفاً بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها
 فالاراد المذكور لا يتأتى الا بمعرفة المفردات ولك ان تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي
 روى فيه المطابقة لمقتضى الحال اعم من المعنى المطابقي والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي
 فيثبت مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات لا بالتبع ويراد المذكور في الدلالات العقلية
 لا يتوقف على ما ارتكبه من المؤن حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلاثة والاجزاء كلها

في مرتبة من الوضوح لكفى في اختلاف مراتب الوضوح في الدلالات العقلية تفاوت الدلالات
 الالتزامية العرفية او الاصطلاحية او المتبعة على التأمل في القرائن الا انهم ارادوا تحقيق
 الحق في الغاية ان تأتي (ثم اللفظ المراد به) اشارة بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى اخر فانه
 انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه في الفن واشار الى
 ان ماسبق مقدمة لتعيين الكناية والمجاز واكتفى هنا بإيراد اثنين من الثلاثة التي اشتهرت
 من مقدمات العلم اعني بيان التهيئة والموضوع والقائدة لانه قد تبين في اوائل الكتاب
 ان فائدة علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوي (لازم) يعني باللازم ما لا ينفك عما وضع له
 في الجملة تعقلا سواء كان داخلا او خارجا (ما وضع له) الاولى ما وضع هوله على ما لا يخفى
 على نحو ان كنت ذالبا (ان قامت قرينة على عدم ارادته) يعني ما وضع له ولم يقل ان اقيمت
 قرينة ليخرج ما قامت قرينة على عدم ارادته من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه
 فجعل القيام دليل الاقامة (فجاءوا بالكنائية) لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضع له
 مع جواز ارادته فلا تقام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة عليه لاسيما الى جواز
 الارادة وبهذا يبين ذهول من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان مبنى الكناية
 على جواز ارادته لا على ارادته وجعل المجاز والكنائية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضع له
 مع انه قبل ان المراد بالكنائية الملزوم لان الموضوع له ما لم يكن ملزوما لغيره لا ينتقل منه اليه
 فالاستعمال ايدا في اللفظ وما في الشرح من ان هذا مبنى على ان الانتقال في المجاز
 والكنائية من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان المراد بالكنائية الملزوم وفي المجاز
 اللازم لا يصح اذ لا دلالة لللازم من حيث انه لازم على الملزوم فينتج عنه عليه انه مع صحة
 كلام السكاكي ايضا ينمى ان اللفظ مستعمل فيهما في اللازم لان كون الانتقال في الكناية
 من التابع على ما هو مراد السكاكي باللازم لا ينافي تلك المقدمة الحقة الحاكمة بان الانتقال
 من الموضوع له ابدالا لللازم بمعنى ما يمنع انفكاكه عن الموضوع له في الجملة ثم من القرائن القائمة
 على عدم ارادة الموضوع له استحالة فعل من يجوز كون المعنى الحقيقي في الكناية مستجيلا
 كجاء الله لم يفرق بين المجاز والكنائية بذلك ويكتمل انه جعل الفرق بان المراد بالمجاز المتنوع
 وبالكنائية التابع ولا يربك في كون المجاز مطلقا مما اريد به اللازم ان بعضه مما اريد به المشبه به
 او الجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بمعنى السالف بقي ههنا انه فاته
 قيدان لا بد منهما ما يودونهما يختل تعريف كل من المجاز والكنائية احدهما قيد اصطلاح
 التخاطب حتى ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح
 التخاطب وهو غير ما وضع له في اصطلاح اخر فانه لا ينصب هنا قرينة على عدم ارادة
 ذلك الموضوع له ووجد المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه علم اذا استعمل
 في احدهما مع انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن
 ان يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيهما قيد
 على وجه يصح لتلايد دخل في تعريفهما ذكر الاب و ارادة الابن فانه لا يصح مع الملزوم
 منهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له بعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم
 ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس
 المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا الكناية (وقدم) اي المجاز (عليها)
 اي على الكناية (لان معناه كجزء معناها) المقصود وجد التقديم في البحث لافي التقسيم
 فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهومه اعمى وانما قال
 كجزء معناها لانه لم يرد بالكنائية المعين بل تجاوز الاراء فنزل الجواز منزلة الوقوع وبهذا

في اللازم نسجه

التنزيل صار جزءاً فهو كالجزء فيه ولأن معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزءاً
مدلول الكناية من حيث هي مدلول الكناية ومن وجوه تقديمه أنه أهم لكثرة مباحثه ومزيد
دقائقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه ويبني عليه وأنه أبعد عن الحقيقة التي لا يبحث عنها من يد
في الفن بخلاف الكناية فإن له شبهها بالحقيقة فأعرفه (تم) أشار بكلمة ثم إلى التفاوت بين المجاز
والكناية والتشبيه في أن التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافهما وقد أشار بقوله فأخصر
في الثلاثة إلى أمر آخر وهو ضبط ابواب الفن اجبالاً وهو أيضاً من مقدمات الشروع (منه)
أي من المجاز (ما يتبنى على التشبيه) قال الشارح وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه
فذكر المشبه به وأريد المشبه فصار استعارة فجعل معنى الابتداء على التشبيه أن حقيقة التشبيه
ولك أن تجعل معناه أن علاقته التشبيه وبالجملة يتجه أن أصل القسم الآخر من المجاز أيضاً
أربعة وعشرون نوعاً فلو كان بيان المجاز معنياً للتعرض بالأصل على حدة لوجب مقصد
آخر للتعرض لأصل المجاز المرسل إلا أن يتكلف ويقال يريد أن منه ما يتبنى على التشبيه
الذي هي مباحث كثيرة يستحق أن يجعل باباً على حدة ولا يسهل باب ما يتبنى عليه ولا يذهب
عليك أن التشبيه كما يتبنى عليه شيء من المجاز يتبنى عليه الاستعارة بالكناية فجعله أصلاً من أصول
الفن ليس بمجرد مصلحة المجاز (فتعين التعرض له) على حدة بخلاف ما يتبنى عليه المجاز المرسل
فأنه أقلته أورده في بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء وقد فرغ الفتاح على
التشبيه ابتداء بعض المجاز على الاستعارة فجعله باباً على حدة وتقديمه على المجاز والكناية
ولذا تكلف الشارح في عبارة المصنف فجعله على التعرض قبل التعرض للمجاز ووجه
تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر وأما على المجاز المرسل فلأن اتصال المجاز المرسل
بالاستعارة جعلهما باباً واحداً ووجه تقديمه على الكناية لأن المجاز متقدم عليها
(فأخصر) أي علم البيان المحمول على الفن الثاني من الكتاب وهو محمول على المقصود من
علم البيان لأن الفن مشتمل على أمور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه فيه
وضبط ابوابه إلى غير ذلك فلذا قال في الإيضاح فأخصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية
ولك أن تجعل الضمير إلى علم البيان المعروف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود
(في الثلاثة) المذكورة وكأنه سمي الأقسام الثلاثة باسم ما يبحث عنه فيها كما سمي ابواب
المعاني باسم الأحوال على ما هو ظاهر الحال من سوق المقال ويرد على المصنف الاستعارة
بالكناية على مذهب المصنف لأنه ليس مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا لا مجازاً ولا كناية
واعترض السيد السند بأن ما ذكر من ابتداء الاستعارة على التشبيه لا يوجب جعله من المقاصد البانية
بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة وينافي كونه مقصداً من المقاصد البانية وكثيراً ما حثه لا
يوجب ذلك بل يوجب جعله مقصداً على حدة بعد ثبوت كونه مقصداً قبل ما يتوقف عليه
المقصود الأصلي من العلوم يجعل منها مبحث جعل مباحث القضايا من المنطق لابتداء القياس
عليه ومباحث الكليات من لابتداء المعرفة عليها قال السيد السند الحق أن التشبيه أصل
برأسه من أصول هذا الفن وفيه من التكت والاطراف السياسية ما لا يحصى وله مراتب
مختلفة في الوضوح والحقاقع أن دلالاته مطابقة وح يضمن ما ذهب إليه من أن الأيراد
المذكور لا يتأتى بالوضعية ولو شئت ما ذكره المصنف في الإيضاح من شرف التشبيه واطرافه
نقلاً وتحقيقاً لم يبق لك شبهة فيما ذكره ونعجب أنه مع ذلك كيف لم يتبته أن الطرق المختلفة
جارية في الدلالة المطابقة وأن ليس التشبيه متطفاً للاستعارة لكن يتجه أن هذه اللطائف
هل هي بيانية أم داخلية في المعاني لا بد لكونها من البيان من بيان ونقل السيد السند

عن بعض الافاضل فائدة وهي انك اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه ضعا بل اردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطائف لكن ارادة هذا المعنى لا يتأتى ارادة المفهوم الوضعي كافي الكناية وحينئذ ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والكناية والمجاز المرسل والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضعه فاما ان يتأتى ارادة ما وضعه اولا وعلى كل تقدير فاما ان يتأتى ارادته منه على التشبيه اولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرجت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل وفيه بحث اما اولا فلان عدم ارادة المفهوم الوضعي من قولنا وجهه كالبدر ليس بظاهر لان المراد وجهه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يقصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهاية اللطافة واما ثانيا فلان التشبيه اذا اريد به المبالغة في كمال الشيء او اريد به انه يمكن اوانه على هذا المقدار من الوصف فان لم يمنع مانع من ارادة معنى الحقيقي فهو داخل في الكناية والا في المجاز المرسل فهذا الاعتبار لا يكون مقصودا رابعا (التشبيه) اي هذا باب يسمى بالتشبيه فلذا قال ثانيا (التشبيه) ولم يأت بالضمير لثلاثي حوج الى تكلف في المرجع وقال الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه الاصطلاحي الذي يبنى عليه الاستعارة وبالثاني ما هو اعم اعني التشبيه اللغوي فلذا لم يأت بالضمير لثلاثي يعود بظاهره الى المذكور وفيه ان الاول اعم من المبنى عليه الاستعارة لان المبنى عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور في هذا البحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ما يبنى عليه الاستعارة وذكر الباقي متطفل وقال اللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وفيه انه اذا اريد بالاول التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم اللفظ ولم يردهنا قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي بلام العهد بعيد ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي والتعريف اشارة الى قسم منه وهو ما يبنى عليه الاستعارة وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى في وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد ههنا ما لم يكن الخ فتأمل وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه وتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي وتنبه على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة الخ ليس تعريفا للشيء بنفسه بل تعريفا للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه اللغوي (الدلالة) مصدر قولهم دلت فلانا على كذا اذا هديته له لا يقال تعريف الدلالة بالهدياية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا نأقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبه على ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم يحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر الامر بالتكلم قلت في عرف القوم واللغة لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم (على مشاركة امر الامر اخر في معنى) فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه والدال والمشبّه هو المتكلم في الشرح ان ظاهر هذا التفسير شامل لهما فالتكلم في هذه الامثلة ثبوت المسند لكل من الامرين و يلزمه مشاركتهما في المسند فالتكلم

ان قصد المعنى المطابق فلم يدل على المشاركة اذ المتبادر من اسناد الافعال الى ذوى الاختيار
ما صدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامي فقد دل على المشاركة فهو داخل في التشبيه
وما وقع في عبارة ائمة التصريف ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فسا محبة
والمراد انه يلزمهما ذلك فحشا الاعتراض اما ظاهر عبارة ائمة التصريف او عدم الفرق
بين ماثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة احدهما للآخر او الغفلة عن اعتبار القصد فيما يستند
الى ذوى الاختيار بما ذكرناه اندفع ما يقال انه لو اعتبر القصد في الدلالة لم يكن للفظ دلالة
على المدلولات التضمنية والالزامية لانه فرق بين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ نعم يتجه عليه
ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة فيها يدل على التشابه ولفظ التشابه والتشبيه
يدل عليه ما سيذكره المصنف فيما بعد فان اريد الجمع بين امرين في شئ فلا حسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه (والمراد ههنا) الاولى وهو ههنا اى التشبيه في الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان
معنى اخر للتشبيه واما عبارته فتوهم ان معنى التشبيه هو ما سبق والمراد منه ههنا قسم منه
بطريق ذكر العسام واردة الخاص (ما لم يكن) اى تشبيه لم يكن (على وجه الاستعارة
الحقيقية) نحو رأيت اسدا في الجام ولا على وجه (والاستعارة بالكناية) نحو انشبت النية
اظفارها ولا اهمال في التعريف بتلك التقيد بان لا يكون على وجه التمثيل لان الاستعارة
التمثيلية داخله في الحقيقية وان يوهى عبارة المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة الحقيقية
والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه ان التمثيل تقابل الحقيقية (و) لا على وجه (التجريد)
قيده يخرج تشبيه لتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريدا لشيء عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه
نحو لهم فيها دار الخلد فانه لا نزاع دار الخلد من جهتهم وهى عين دار الخلد لا تشبيه به بخلاف
نحو لقيت بزيدا اسدا فانه تجريد اسد من زيد واسد مشبه به زيد لانه فيه تشبيه مضمر
في النفس فن احترزه عن تحولهم فيها دار الخلد فلم تجرد عقله عن غواشي الوهم وكان حباله
الوهم فيه تعريف التجريد بالانزعاع عن امر ذي صفة اخر مثله فيها فيوهم ان في كل تجريد
تشبيه فامع النظر واستيقن مظان الخطر لئلا يقتضح من سوء الاثوز عموما وان اخراج التجريد
من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه وسذكر
لك في الخاتمة تحقيا يظهر منه ان لا خلاف بينهما والمفتاح ايضا معه في هذا التقيد وانما
لم يكتب بقوله لا على وجه الاستعارة لان وجه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة الحقيقية
والاستعارة بالكناية عنده فلا نصح ارادة معنيها في اطلاق واحد ولم يذكر الاستعارة
الخيالية لانه عنده اثبات لوازم المشبهة للتشبيه بطريق المجاز العقلي وليس فيه دلالة على
مشاركة امر لامر فهو لم يدخل في المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوي حتى يحتاج الى مخرج
واما على مذهب السكاكي وهو ان الاستعارة مشتركة معنوي بين الكل والخيالية
استعارة اللفظ لموهوم شبه بالتحقق فيجب الاكتفاء بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة لان
في التقيد تطويلا بل افسادا قال الشارح وينبغي ان يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا
او تقديرا ليخرج عنه نحوه قائل زيد عمرا وجاء زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة
ما بالتشبيه لانه ليس تشبيها وانما يجب بقيد تعريف التشبيه اللغوي ولما كان دخول
نحو قولنا زيد اسد وصم بكم عى في التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف في ان امثالهما
استعارة او تشبيه بليغ صرح بما هو مراده ومذهبه فقال (فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد)
مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا او ما في حكمه لمشبه مذكور (ونحو قوله تعالى
صم بكم عى) مما جعل المشبه به خبرا وانما جعل مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف او جارا يجرى

معنيهما نسخة

لفهوم نسخة

الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين اى ماء هو اللجين ولا يذهب عليك انه يجوز ان يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان في ذلك وتقرب منه لجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء فحذفه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون وفي ايراد زيد اسد وعسم بكم عمى زيادة مبالغة في كون التشبيه البليغ تشبيها لاستعارة لماء ان زيد اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما ستعرف في الخاتمة ولهذا اقتصر على التعرض بهما واختارانه ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشف ان الاستعارة انما تطلق ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلو عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او غوى الكلام هذه عبارته ودلالته على ان ما مر ليس باستعارة ظاهرة وان اشكل على الناظرين قوله لولا دلالة الحال وغوى الكلام والمقال لانه كما لا يصلح مع القرينة ارادة المنقول عنه لا يصلح بدونها ارادة المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب القرينة وفيه انه يصلح للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلامعنى لتقييد الصلاحية بقوله لولا دلالة الحال الخ وانا اقول المراد انتفاء دلالة الحال وغوى الكلام على ارادة شئ منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن غوى المقال ومقتضى سوقه للطالب وللحقيقة او المجاز لجاز ارادة اى منهما تريد (والنظر) محركة هو الفكرة اى الفكر (ههنا في اركانه) قال الشارح اى البحث في هذا المقصد اقول فيه تنبيه على ان التشبيه اذى هو من مقاصد النمن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل احد اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لاركانه وبهذا علم ان البحث عن الشئ قديكون بالكل على اجزائه الخارجية يحصل منه ملكة استبطاح احوال محمولة عليه (وهي طرفاه ووجهه وادائه) اطلق الاركان على تلك الاربعة مع ان التشبيه الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالفرض لانها داخلية في مفهومه ولانها اركان للفظ الدال على التشبيه بتزيان الدال منزلة المدلول فهذا دأب ائمة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحد منها لكنه كثير اما يكون حرفا لا يؤدى معناه الابعودة الطرفين والوجه كما هو شان الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعة ولذا كثراطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وياك وان يجعل ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور او الى مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام وضمير الفرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار افراده بهذا الطريق فانه بعيد عن ذات التعلم والتعليم ولا يلىق بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان السليم والاداة ليست اداة للتشبيه بل هي اداة دالة لربط احد الطرفين بالآخر في مقام التشبيه والمراد به اما معنى الكفاف ونحوه فيلايم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال بتزيان للدال منزلة المدلول قال الشارح المحقق قدم البحث عن طرفيه يعنى من بين الاركان لاصالتهما لان وجه الشبه قائم بهما والاداة الة لبيان الشبه بينهما ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال في جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذفان الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والاداة فانهما لم يحذفا بقرينة في جافى اسد ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان

البحث عن التشبيه لانه مبني الاستعسارة التي هي احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان
 بانطرف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفي الى الآن ولا يبعد ان يقال قدم
 ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (وفي الغرض منه وفي اقتسامه) قال في المصنف
 الايضاح في تقسيم بهذه الاعتبارات وبهذا علم وجه تأخير اقتسامه (طرقاه اما حسيان)
 اى منسوبان الى الحس وهو مختصر في الحس الظاهر عند المتكلمين وعليه بناء التقسيم (كالخذ)
 المشهور بالفتح ويوافقه اعجام الصحاح لكن في القاموس الخد ان والخذتان بالضم ما جاور
 مؤخر العينين الى متهى الشدق او اللذان يكتفان الانف عن يمين وشمال او من لدن المحجن
 الى اللحي مذكر (والورد) في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجيم يريد الورد
 الاخر (والصوت الضعيف) اى الذى لا يسمع الا عن قريب (والهمس) فى الشرح هو
 الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم لكن فى القاموس هو الصوت الخفى وكل
 خفى او اخفى ما يكون من صوت القدم (والتكهة) اى ريح الفم او النفس الخارج من الفم الى
 انف اخر والاخير هو الملايم بالعبر (و) الاول هو الملايم بريح (العبر والريق) اى ماء الفم
 (والخمر) وهو ما سكر من عصير العنب او عام ورجح العموم بانها حرمت وما بالمدينة خمر عنب
 وما كان شرابهم الا البسر والتمر (والجلد الناعم) اى اللين (والحرير) قال الشارح المحقق
 وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والتكهة وذلك لان المدرك
 بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
 ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لانفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر
 فى العرف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست
 الحرير من حد ضرب او نصر هذا كلامه واجاز السيد السند فى شرح المفتاح ان يكون مبنيا
 على العرف ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح
 السيد السند كونه تسامحا قلت لان السكاكى جرى فى هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر
 ان المصنف بنى الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصح هذا التسامح الذى وقع من المفتاح
 كما اصح تسامحا آخر وهو انه مثل للطرفين بالخذ عن التشبيه بالورد وهكذا الى اخر الامثلة ولا
 يذهب عليك ان التكهة ايضا مع التسامح على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرפה
 حسيان سواء جعل تشبيه الكل بالكلى او الجزئى بالجزئى فالكل مشتمل على التسامح لان الكل
 ليس حسيان قال فى المفتاح كالريق اذا شرب بالخمر على زعم القوم قال السيد السند فى شرحه يريد
 القوم المؤلفين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس له لذة طعم هذا ولك
 ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون للريق لذة طعم والاشبه انه اراد زعم علماء
 البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر
 ليس فى الطعم بل فى التذاذ روحانى والمثبه به لذة النفس بالخمر فليس شئ من الطرفين حسيا
 (او عقليا) عطف على قوله حسيان (كالمسلم والحياة) فى المختصر نقلا عن المفتاح
 والايضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك قال والمراد بالعلم ههنا ملكة يقتدر
 بها على ادراكات جزئية لانفس الادراك ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحياة هذا
 كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هي صور الجزئيات ولذا وصفت بالجزئية
 كذلك هي سبب لادراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت
 ورسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك
 او لسبب حصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراكات ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب

صوت العام نسخة

اشتهر
لبنها نسخة

لكونهما نسخة

لها نسخة

للاذراك فلا صحة لنفس ارادة نفس الادراك على ان سبب ادراك لادراك غنى عن الكسب
وبالجملة هو مدح العلم بانه كالحياة تميز صاحبه عن الميت والجمادى ذلك ان تجعل وجه الشبه تميز
الصاحب عن الجمادى وذا يصح على اى معنى تحمل العلم قتحمل والاوجه ان وجه الشبه كونهما
سبب انتفاع بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة ولك ان تريد
بالادراك الوصول الى الشئ فيكون معنى كونهما حتى ادراك جهتي وصول الى الشئ فيؤل
الى الاوجه من الاوجه قتيبه ولا تغفل فان ملاك العلم التنبه وملاك العفلة التحسروا والناؤه
(او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشببه حسيا او على العكس قتيبه على الاول بقوله
(كلاية) وهو الموت وفسر بعدم الحياة عما من شأنه وقال السيد السند الاظهر انه عدم الحياة
عما اتصف بهما ويؤيد الاول قوله تعالى كنتم اموانا فاحياكم (والسبع) بقبح الباء وضما
وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثانى بقوله (والعطر وخالق كريم) اما باضافة الخلق
الى الكريم كافي الشرح لكن لا يتقدير رجل كريم كافيته اذ لا وجه للتخصيص بل بتقدير شخص
كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فالعطر وهو الطيب مشموم والخلق وهو
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق رؤية عقلى ونبه بتقديم الاول على
كثرتة كانه عليها المقصاح بمثل الاول بثلاثة امثلة وتمثيل الثانى بواحد وكان وجه قلته
ان المحسوس اصل للمعقول ينتزعه منه المعقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى
المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو
مستبعد ولذلك اوحاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كاللحبة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان تحقيقا من القول وهذا سر
نحوى يعلى به الواقع ويزين به اللغة فلا يسمع فيه ما يناقش به من انالانم عدم جواز جعل الفرع
اصلا لجواز كون الفرع من وجه اصلا من ولوسلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فليس به محسوس بفرع محسوس آخر وما يمكن ان يناقش به من ان المحسوس ما هو الخيال وليس
اصلا للمعقولات وان سخافة المثاليين المذكورين لان المشبه اطهر واعرف نعم لا يتم التمسك
به في عدم الجواز كما فعله من ادعاه ولا في عدم الجواز الا بعد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله
البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس ابلغ ولما كان المشهور من الحسى ما ادرك بتسليق
الاحساس بنفسه وبالعقلى ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمبادى الى الوهم جعل
المحسوس المخترع داخلا في المحسوس احتاج الى تفسير الحسى والعقلى فقال (والمراد بالحسى
المدرى هو اومادته باحدى الحواس) جمع حاسية وهى كالحساس مشتقة من الاحساس على
خلاف القياس (الشمس الظاهرة) تقييد الحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة
وجعل الوجدان ثابتا داخل في العقلى ناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وحل الظاهر على
المستغنية عن البيان وان كان دقيقا لطيفه اشار اليه بالبيان لكنه بعيد كالتخالف للبيان
(فدخل فيه) اى في الحسى بسبب زيادة اومادته في تفسيره (الخيالى) وهو المعدوم الذى
فرض مجتمع من امور كل واحدة منها يدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسى بما وادرك
لا يدرك باحدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمى في قرن
الخيالى انسب معلن له في قرن العقلى قلت انما يكونان في قرن لولم يتفاوتا بكثرة تشبيه المحسوس
بالخيالى وقلة تشبيهه بالوهمى كتشبيهه بالعقلى واما اذا كان كذلك فهو في قرن العقلى (كفى
قوله وكان مجر الشقيق) وصفه بالحمر مبالغة في حرته لان الافعال للمبالغة فليس وصف
الشقيق به وهو ورد احرلوا يريد به شقاق النعمان بضم النون اضيف الى النعمان بمعنى
الدم والى نعمان بن المنذر لانه انتهى الى ارض فيها من الشقاق ما اعجبه وقال ما احسن

هذه الشقايق أجوها وكان أول من جاءها إلى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف
يقال له نعمان الإدراك وكأنه رد الشاعر الشقايق إلى المفرد لضرورة الشعر إذ لم
يوجد الشقيق بمعنى الشقايق بل الشقايق للواحد والجمع فإن قلت هذا الوزن
مما لا نظير له في الأحاد ولو كان الشقايق للواحد لوجد له نظير في الأحاد قلت
ذكر في القاموس أنه سميت بالشقايق تشبيها لها بشقيقة البرق وهي ما تنشر
منه في الأفق هذا فهو في الأصل جمع سمى به هذا الورد لاشتاله على أوراق كل ورق منه
كشقيقة (إذا تصوب) أي مال إلى السفلى (أو تصعد) أي مال إلى العلوقيد المشبه بهذا القيد
لأن أوراق الشقايق ليست على هيئة العلم من غير ميل إلى السفلى والعلو (اعلام) جمع علم وهو
ما يشد فوق الرمح (ياقوت نشر على رماح) جمع رمح (من زبرجد) فإن الاعلام الياقوتية
المنشورة على الرماح الزرجدية مما لم يدركه حس لأن الاحساس لا يتعلق بغير موجودى
مادى حاضر عند الحس على نسبة مخصوصة يعرفها كل ذى حس لكن مادته التي تركبت
منها كالياقوت والزبرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما أدرك بالحس ويمكن تقدير الشعر بما
يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحجرة فيكون
تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (وبالعقل) عطف
على قوله بالحسى و (ما عدا ذلك) على قوله المدرك عطف بمولين على ممولى امر واحد
أي المراد بالعقل ما لم يدرك هو ولا مادته تمامها بأحدى الحواس الظاهرة سواء أدرك بعض
مادته أولا (قد دخل فيه الوهمي) أي ما هو غير مدرك بها ولو أدرك لكان مدركا بها (أي لو أدرك
على الوجه الجزئي فلا يتألف فيه كون انساب الاغوال متصورة اذ ما لم يتصور لم يتصور جعله
مشبهاه وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له
قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعني به يتميز الخاص عن العام ولو لا تميزه لايصح
الحكم بدخوله فيه وربما يقال أراد التميز عن العقلى الصريح وما ذكرنا حسن فاحسن التأمل
واعرض عن الوهمي بحسن العقل (كما في قوله) أي كشيء به في قول امرئ القيس (ابقتلني)
يريد به الرجل الذي أوعده في حب سلمي (و الحال أن) (المشرقى) بفتح الراء قال الشارح سيف
منسوب إلى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام والمشارف إلى
المشرق لأن الجمع لا ينسب إليه ما لم يرد إلى المفرد (مضاجعى) قال الشارح أي ملازمى وجعل
المضاجعة كناية عن الملازمة وجعل مضاجعى مبتدأ والمشرقى خبرا حيث قال في تفسيره
والحال أن مضاجعى سيف منسوب إلى مشارف اليمن ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة
كالمتبداً لأنه يجوز في ما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لأنه يعلم من استبعاد
القتل أن له ملازمة يمنع القتل فاللايق تعيينه بالمشرقى لا تعيين المشرقى به ومن الناس من توهم
أن الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد للنفع جلبا ولا يبعد
أن يراد بالمضاجعة حقيقة ويكون فيه اشعار بأن قصصا قد قتل لا يمكن الا في حال اصطجاعى
ونوى (ومستونة) قال الشارح أي سهام محددة اتصال يقال سن السيف إذا حده
ووصف اتصال بالزرقة للدلالة على صفاتها هذا والانسب بقوله (زرق) تفسير سن بالتحديد
والصقل على ما في القاموس ولا يخفى أن الانسب تفسير المستونة باسمه الرماح لأن الاسنة هي
الاشبه بانبياب الاغوال لأنها اعظم من اتصال وفي كون انبياب الاغوال مما لم يدرك مادته
بالحس نظر لأن مادته العظم وكأنه مبنى على توهم انبياب لا من جنس العظم لأنها تفعل
ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أى شئ لأنه لا مناسبة لها شئ من القواطع ولا يخترع على
صورت الثاب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهية له مناسبة في الجملة بصورة الثاب

(كأنياب اغوال) الأنساب جمع ناب وهو السن حلف الرباعية والاغوال جمع غول وهي ساحرة الجن والنية وشيطان يأكل الناس اودابة رأته العرب وعرفت بها وقتلتها نأ يطشرا قال الشارح ومما يجبه له التنبه في هذا المقام ان لبس المراد بالخيالات الصور المرسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الخواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما ردت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بهما احداس قطولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالخواس الظاهرة على تقدير وجودها وليست ايضا مما لم تحقق كصدقة زيد وعداوة عمرو بل المراد بالخيالي والوهمي ما اخترعته القوة المتخيلة اعني القوة التي من شأنها تركيب الاشياء وتعريفها واختراع اشياء لا حقيقة لها امام امور المحسوسة الموجودة كما في الخيالي واما لا عن شيء بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كما في الوهمي ونحن نقول لم يسموا ما اخترعته الامور المتخيلة من الامور العقلية الصرفة وهم يابل ادخلوه تحت العقلي مطلقا لانه لا يلتفت اليه ولا يعتبر في مقام التشبيه ولا يمكن للواهمة ان يتخذ العقل في توجهه اليه ويجعله متوجها اليه ملتفتا نحوه لان المعقولات الصرفة تحت سلطان العقل لا يقبل منها الا الحق او التشبيه به ويعرض عن المخترع الصرفة في اول نظره ويتجه وما ذكره الشارح في نفي كون الوهمي من مدركات الوهم من انه ليس له تحقق لبس بقوى لان من افراد مدركات الوهم ما يجوز ان لا يكون له تحقق بل يكون بحيث اودرك بعد وجوده لا يدرك بالوهم (وما يدرك بالوجدان) فسموا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا يخرج من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور في الوجدان ما يجده كل احد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه او مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا تخصص (كاللذة والالم) قال الشارح الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما لبسا من الوجدانيات بل من العقلات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك وتوكل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك وتوكل لما هو عند المدرك افة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكال كتكيف الذائقة بالخلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحاة والسامعة بصوت حسن والشامة براحة طيبة والمتوهم بصورة شيء ترجوه وكذلك البواق فهذه مستندة الى الحس اما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كالا وهو ادراكاتها المجردة اليقينية وانما يدرك هذا الكمال ويتذبه وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالخواس الباطنة وكذا الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبادتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالخواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الخواس الظاهرة وليس من العقلات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الخواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب وما شاكل ذلك هذا كلامه وثمة تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم وبالنيل

تحقق الكمال لمن يلتذ فان التكيف بالشئ لا يوجب الالم واللذة من غير ادراك فلا الالم ولا اللذة
للجماديين مثله من الكمال والافه وادراك الشئ من غير النيل لا يولم ولا يوجب لذة كتصور
الحلاوة والمرارة وانما قال من حيث هو كذلك لان الشئ قد يكون مولما وموجبا للذة والفرق
بالحقيقة وانما قال كمال لانه يستلزم البراءة من القوة وكمال الشئ خروجه من القوة الى الفعل
وانما قال خير باعتبار انه مؤثر واللذة باعتبار الحصول والتأثير كذا ذكره المحقق الطوسي
في شرحه للاشارات وفيما ذكره الشارح ابحاث احدها ان المتبادر من اللذة والالم ماهو
جسماني لا روحاني سواء كان الادراك بالحس او بالعقل مثلانيل الذائقة للحلاوة اذا ادرك
لذة جسمانية سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئي فيكون الادراك بالحس او ادرك بوجه
كلي فيكون عقليا سافا وثانيها ان ادراك القوة الغضبية ان اريد به العلم فلا ادراك للقوة
الغضبية وان اريد النيل فلا بد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا كيف
ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا بحسوس حتى يكون ادراكه بالواهمة اولست
القوة الغضبية من المحسوسات وثالثها ان تكيف الواهمة بصورة شئ يرجوه مما لا يعقل
لانه انما يدرك معنى جزئيا متعلقا بحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه
جزئي بل تعقله قبل الوجود انما بوجه كلي فهو من مدركات العقل ورابعها ان كمال القوة
العاقلية لا ينصرف في الادراكات النفسية ولا في ادراك المجردات بل ادراك المحسوسات ايضا
كاللها كالظنون مثلا ومن كالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك
نعم اجل كالاتها تلك الادراكات وخامسها ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور
المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بالحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق
ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس واعلم
ان نيل ماهو خير لا يخص نيل المدرك ماهو خير بل نيل ما يحبه المدرك ايضا من قبيل
اللذة كادراك الشخص حس انه فانه لذة مع انه نيل انبه ماهو كمال وخير له وان اللذة
قد يكون بمجرد ادراك ماهو خير من غير نيل سوى الادراك كادراك الصور الحسنة فانه
لذة ولا نيل سوى ادراكه ودعوى ان اللذة بادراك هذا الادراك ليست ظاهرة وحينئذ نقول
اللذة العقلية مجرد ادراك النفس الامور المطابقة ادراكا ثانيا من غير ان يدرك ادراكها
كما ذكره الشارح فليكن سادس الابحاث ولتكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد
السند انه لا يخفى ان اراد امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا يجري للتعلم
نفعنا بل ربما زاده خيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم
ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل ذاك افتخار منه باطلاعه على
العلوم العقلية وما ذكر فيه من التدقيقات هذا كلامه وليس بذلك فان السكاكي ادرج
في كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية فلا بد للشارح لكلامه ان يتخوض في تفصيل
مرامه فليس منطق افتخار الا بالسكاكي ويشهد لذلك انه يشكو الشارح فيما بعد
عن السكاكي ويقول لا يتفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة فهي قليلة البادوى
وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين (ووجهه) اى وجه
التشبيه (ما يشتركان) اى الطرفين (فيه) بحكم التشبيه فيؤول المعنى الى ما دل على اشتراكهما فيه
فلا يرد نحو ما شبهه بالاسد للجان لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه
للدلالة على مشاركتها فيها ولا يلزم ان يكون من وجوه التشبيه في زيد كالاسد الوجود
والحسمية والحيوانية ويجه انه يلزم ان يكون الطرفين قيل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين

الفنية نسخة

الا ان يجوز واخرج التعريف مخرج من قتل قتيل ولا يخفى ان الوجه ليس احوج الى التعريف من الطرفين كما يوهمد كلامه وهما يدل على اشتراكهما في شيء قال الشارح المراد بكلمة ما معنى له مزيد اختصاص بهما واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة على اشتراك شئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس ولا يخفى ان الشاهد لا يدل الاعلى مزيد اختصاص بالمشبه به ثم نقول لما كان ظاهر عبارة الشيخ موهما اوجوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرف وكونه وصفا ثابتا للشيء في نفسه من غير اعتبار معتبر ومختصا بالمشبه به مع ان الظاهر ان ذلك شرط كون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر في مفهوم وجه الشبه ولا في مفهوم التشبيه اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره في تعريف وجه الشبه ووضع موضع الوصف كلمة ما يشمل الجز بلا خفا وذكر قوله (تحقيقا او تخيلا) نصريحا بان وجه الشبه لا يجب ان يكون من اوصاف الشيء في نفسه فتعديل تعريف المصنف باعتبار امور تجعله موافقا لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه قال المصنف (والمراد بالتخييل) ان لا يكون وجوده في المشبه به الاعلى تأويل وكأنه اقتصر في البيان على ما اوجده والافهم ما يشتركان فيه تخيلا اعم واذا قال الشارح هو ان لا يوجد في احد الطرفين او كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل (نحو ما) اي وجه شبه (في قوله) يعني القاضي التنوخي المنسوب الى قبيلة تنوخ المسماة بمفعول من تنوخ بالمكان اقام به سموه لانهم اجتمعوا فاقاموا في مواضعهم ووهم الجوهري فجعل النسبة الى تنوخ من قبيل تقول (وكان النجوم) جمع نجم كانوا هم وهو الكوكب (بين دجاء) اي دجى الليل والمرجع في البيت السابق وروى دجاءها فاضمير ليلة والنجوم فالاصافة لادنى ملايسة والدجى كالعلى جمع دجة وهي الظلمة بناء ومعنى (سنن) جمع سنة وهي في اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وما سلكه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترتل احيانا (لاح) اي ظهر (بينهن ابتداء) الابتداء الانشاء والبدعة الحدث في الدين بعد كماله والمراد بالابتداء على ما بين وجه التشبيه احداث البدعة ولا يخفى ان طرق البيت لا يتل ايمان فانه جعل النجوم بين الدجى والسنن بينهما الابتداء والملايم ان تجعل بينهما الدجى او السنن بين الابتداء وتحصيل الملازمة كما يمكن باعتبار القلب في الاول يمكن باعتباره في الثاني واشار اليهما اما الى الاول في قوله من حصوله من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فان مفهومه ان جعل الدجى بين النجوم واما الى الثاني في قوله بالسنن بين الابتداء وشار الى ترجيح الثاني بايراد تفصيله وتوضيحه دون الاول وكان وجه الترجيح ان التأويل دار بين المتقدم والمتأخر ترجيح المتأخر ويكون اخرى به لئلا يكون كالعلى قبل الحاجة وكترت الخلف قبل الوصول الى الماء لكن لا يخفى ان الاول انسب بالمقام وابلغ كيف وفيه بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام الليل كغلبة السنن في الاسلام على البدعة والنكتة في القلب حيث تدل الاشارة الى ان الواقع كون الدجى طرفا للنجوم والقول بكون الدجى بين النجوم كما هو المقصود في هذا المقام بقرينة المشبه به قول تخييلي لانه كذلك تخييل في المراءى لغلبة النجوم على الدجى كما ان قلب سنن بين الابتداء للاشارة الى ان السنن هي الاصل الذي حدث فيها البدعة واللائق بان يجعل طرفا للبدعة دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال الشارح هو للاشارة الى كثرة السنن حتى كانت البدعة هي التي تلغ بينها (فان وجه الشبه فيه) اي في هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم

اسود) هي الظلمات ولا يخفى ان جعل الظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها
 كما ان الضوء مضيء بذاته لكن جعلها اسوداء وقابلته للون مما لا يوجد له مساح فلا يكون
 تلك الهيئة في المشبه ايضا لا تخيلا ولا يكون تحقيقا كما يلوح من قوله (وهي غير موجودة
 في المشبهه الاعلى طريق الخييل) الا ان يقال لا يراد به التحقيق ما ثبت في الواقع ولا
 ينحى بالتدقيق وانما هو ما يكون في المراءى ولا يجوز ان يتكلف او خيال للنفس فانه كارتو يا
 ولا يخفى انه يرى بين النجوم امور مظلمة سود تقول عند التحقيق بالتدقيق الى ظلمات صرفة
 وهو منشأ قوله بين دجاء دون ان يقول بين امور مظلمة سود (وذلك) اى وجودها
 في المشبهه على طريق الخييل (انه) اى لانه وهذا اظهر مما في الشرح من جعل ذلك
 اشارة الى بيان وجودها في المشبهه بطريق الخييل اى بانه بانه والضمير للشأن
 (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمتنى في الظلمة
 فلا يهتدى للطريق ولا يابى من من ان ينال مكروها) من الوقوع في مهلكة
 او العثور على داهية مهلكة (شبهت) كجانب لما اى البدعة ونظائرهما من الجهالات
 (بها) اى بالظلمة (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) ووجه جعل
 تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال
 كما في العالم الغير العاقل والجهل لا ينفك عن الضلال اوان التفتير عن البدعة متقدم على
 الرغبة بالسنة فالتشبيه في البدعة اسبق اوان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة
 فتشبيه الجهل والبدعة يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى
 كلامهما مستقلا (وشاع ذلك) اى كل من التشبيهين (حتى يخيل ان الثانى) اى كل
 ما هو علم (بماله بياض واشراق) قدم الشاى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق
 لقوة شاهدة وشرفه (نحو) قوله عليه السلام (اتاكم بالحنيفية) اى بالملة الخفيفة المنسوبة
 الى الحنيف اى الثابت على الاسلام (البياض) هذا لا يدل الاعلى ثبوت البياض دون
 الاشراق كما هو المرعى ولو اريد بالبيضا الشمس وجعلت صفة الحنيفية بتأويلها بالمشرفة
 كقولك مررت بزيد الاسد اى جرى لا يدل الاعلى تخييل الاشراق (والاول على خلاف
 ذلك كقولك شاعرت سواد الكفر من جبين فلان فصار) لذلك الشيوع المستلزم للخييل
 المذكور (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنة بين الابتداء كتشبيهها) اى بالنجوم بين
 الدجى (بيضاء الشيب في سواد الشباب) في القبول والرواج (او بالانوار موقوفة) بالقاف
 اى لامة (بين النبات الشديدة الخضرة) التى يرى اسود فنبهه على ان المحقق اعلم
 من المحقق في الواقع اوفى المراءى وبادى النظر كما اشترتا اليه وقد جعل صاحب المفتاح
 البيت من التشبيه المقلوب على نحو وبدا الصبح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح
 فقيه ادعا ان نور السن صار بحيث يشبهه نور النجوم وان الابتداء فوق الظلمة في الاظلام
 وليس لك ان تجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهة بالفعل فيصير المعنى وكون
 النجوم بين دجائها سن لاح بينهما ابتداء اى كتلك الهيئة تلك الهيئة فيخرج بذلك
 التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة ما بعد الكاف اذا دخل على ان يقال كان
 ولا يقال كان اثلا يلتبس بكأن من الحروف المشبهة (فعلم) من تصور وجه التشبيه وانه
 المشترك بين الطرفين (فساد جعله في قول القائل هو في الكلام كالمخ في الطعام كون
 القليل مصححا والكثير مفسدا لان المشبه اى النحر (لا يحتمل) اى لا يحتمل سيباين
 (القلة والكثرة) لانه ليس مردودا بينهما ويتعين فيه احدهما كيف واذا روى في جميع

الغير العامل نسخة

اجزاء الكلام فقد حصل الخو وان اهمل في جزء فلا تخوف في الكلام فوجه الشبه عنان
الكلام يصلح بوجوده و يفسد بعدمه بمعنى انه لا ينفع به لغوات الدلالات بل يضر به
للا نقال الى غير المقصود كانه لا ينفع البدن بطعام لا يلح فيه بل يستضر به و يمرض ولا
يقصر الفساد على فوت الانتفاع بل كما لالذة اطعمام لا يلح فيه لالذة لكلام لا تخوفيه
واو سلم انه برعائه في بعض اجزاء الكلام يحصل الخوف الفساد بقلته لقوته في البعض
لا بكثرته قال صاحب المفتاح وربما مكن تصحيح جملة فقال الشارح فكأنه اراد
بكثرته الخو استعمال الوجوه العربية والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وفيه
ان استعمال الوجه غريب بدل الوجه المستفيض لا تجعل الخو كثيرا في الكلام فكأنه
اراد بكثرته الخو اراد الكلام محتملا لوجوه مختلفة ومحتمل التطبيق على قواعد متباينة
فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة (وهو) اي وجه التشبيه
(اما غير خارج عن حقيقتيها) اي حقيقة شئ من الطرفين (كما في تشبيه ثوب باخر
في نوعيها او جنسهما او فصلهما) او في الجنس والفصل (او خارج) عن حقيقة واحد
منهما او المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين او خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى
ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية لا في الحيوان كاهودأب ارباب اللسان وكون الشئ
حيوانا ليس جنسا فكأنه اراد بالوجه الداخل على ما يؤخذ بانظر الى الداخل وان قوله
غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع
كونه سليبا له وغير عريق في لطايف الشبه بل لا يجري فيه الحساق الناقص بالكلام الذي
هو العمدة في باب التشبيه اذ هو معنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تفاوت الاشياء
في الذاتيات وهي في الامور المشار كذا فيه سواء اقدم تقسيمه وتقسيم الثاني وتذيله بتفصيل
فلو قدم لا قضي يفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول
بعض المفهومات الكلية في الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة وتحصيل
التمييز عنهما بالتحليل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالجزء عن تمييز الحقيقة عن غيرها
لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الفصل عن الخاصة وهم مخصصون فيه
بل يتعسر تمييز الحقيقة عن اجزائها او يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق
الحيوان او يكون الناطق خاصة غير شاملة ويتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس او يحتمل
ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل
في الطرف الا الاجزاء الحساسة فالدخول في الانسان عندهم الرأس والبدن والرجل
وهي برآء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا المعاني
القائمة بالطرفين وليس الجنس والتويع عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك
عندهم والمتحرك لجنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي والبهتان العظيم
(صفة) هي الخارج لا بد ان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح
لكونه وجه شبه (اما حقيقة) اي موجود في الطرفين لا بالقياس الى شئ (واما حمية)
اي مدركة بالحس الظاهر (كالكميات الجسمية) اي المنسوبة الى الجسم باختصاصها به
والكيفية نسبة الى كيف كالساوية الى ما والكمية الى كم وضعتا بحسب ما به عن السؤال
بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال فكيفية فتكيف من مصنوعا تهم صرح به
اهل اللغة وليس المقدر والحركة متها عندهم كالمثل من فنه فتارة يقال اراد بالكميات
مطلق الصفات وتارة يقال اراد بالمقدار وضعه من الطول والقصر والتوسط بينهما

ايستضر به نسخة

على ما يوجد نسخة

بالكامل نسخة

قدم نسخة

وبالحركة السرعة والبطء والتوسط بينهما ويرى الثاني بان في كون هذه الامور صفات حقيقة نظر الذرب طول يصير قصيرا بالنسبة الى طول ورب بطو يصير سرعة بالنسبة الى آخر ونحن نقول او جعل قوله كالكميات الجسمية مثلا للصفات الحسية وقوله مما يدرك بانها اشاراة الى نفسها لم ير دشي (مما يدرك بالبصر) هو في اللغة خاصة العين ونفسها وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في العصبين المجوفتين اللتين يتلاقسان في فرقان الى العينين وفيه نظر لانه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقحهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصباه بل على بصر الاحوال اصلا لما قيل ان قوله يتلاقسان في فرقان ينشئ عن عدم التقاطع فتعطن ولا ينبغي انه يدرك بالبصر غاية انه لا يدرك مطابقا اذا لم يكن حوله نظريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى اخرى مودعة فيهما (من الالوان والاشكال) المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وما عدا مما يدرك ثانيا بالعرض والالوان مع كونه مدركا بالذات ادراكه مشروط بادراك الضوء اكتفاً وكأنه لم يذكر الضوء بذكر يدرك بالذات في التبيين على المدرك بالذات واختار اللون بالذكر تنبيهها على انه المدرك بالذات دفعا لما توهم من توقف ادراكه على ادراك الضوء انه مدرك بالعرض وأكثر ذكر المدرك بالعرض لانه ابعد من كونه مبصرا كما بالغ في توضيحه والاشكال كالشكوال جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمنوهمة في عرف الحكمة هيئة احاطة نهائية واحدة بالجسم والسطح كالكرة والدائرة ونهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة وأكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام (والمقاسير) هي جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشيء وفي عرف الحكمة كم متصل قار بالذات والكم عرضي يقبل التجزأ لذاته ونعني بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك بتلاق عند بمعنى ان كل جزء فرض فيه يكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فن الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لاني حد ذاته وبهذا اندفع انه لانهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحدس هو الحد الفرض اللازم بعد فرض القسمة لانهاية الموجودة وذكر قار بالذات لاجراج الزمان لان المراد به ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة ولبس الزمان كذلك (والحركات) جمع حركة على وزن عرفة وهي انة ضد السكون وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر قال الشارح يعني بمجموع الحصولين وهذا يختص بالحركة الابنية هذا وفي التعريف انظار لا يفي به المقام وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة الثابتة بالهوائية فانه يسمى كونا وفسادا لا نقول الحركة من الاعراض النسبية فكيف جعلها صفة حقيقة لاننا نقول نفس النسبية لانكون صفة حقيقة واما معروض النسبية يكون حقيقة والحركة نسبية بالمعنى الثاني وقد نيه بايراد الامثلة جوعا على تنوع كل منها اما الالوان والاشكال فظاهرة واما المقاسير فلانها اما اجسام تعليمية واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلانقسامها الى الوضعية وغيرها واولى القسرية والطبيعية والارادية الى غير ذلك (وما متصل بها) قال الشارح اي بالذكورات كالحسن والقبح المنصف بهما الشخص باعتبار الحلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون من الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكلاستقامة والانحناء والتعرب والتعذر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك هذا وفيه انه حل

الحركات على كفياتها من سرعتها وبطؤها والحالة المتوسطة بينها حفظ الماهو المصطلح
من الكيفيات على ما هو واحد التوجيهين السابقين فلا يصح حينئذ تمثيل ما يتصل بالذكورات
بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة تحت الشكل تعيد
للأمور الأربعة لأنها تعرض للخط قطعا مع أنه لا شكل له لان نهايتي الخط لا يحيطان به
واما ما تعرض للخط فداخل في قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالذكورات لانها
مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما اورده السيد السند عليه من ان هذه الامور تعرض للخط
ولا شكل له نعم توجه انها لما كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلامعنى
لجعلها داخلة تحت ما يتصل بها الا ان يقال تسامح في قوله تحت الشكل واراد به تحت
ما يتصل بالشكل الاول واورد السيد السند ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع
الالوان وافرادها عما يتصل بها ويرده ان افرادها وضمها الى الالوان لان حسن الشخص
وقيحه مما يتصل بمجموعها (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر وهو في اللغة الاذن وحده الاذن
يكون للواحد والجمع وفي عرف الحكمة قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظر لانه يصدق على قوة رتبت في احدى العصبين
(من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) وانما وصف الاصوات تنبيهها على
ان انواعها امور اعتبارية لا غير بينها الاعتبار اوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان
واخواتها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والوسط
من الاصوات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك
ان الاصوات ايضا امور متفصلة بها تدرك بالسمع ككسنتها وقبحها والكيفيات الخاصلة
من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا للطعوم والروائح تخصيص
ما عدا من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها انفا في
لا موجب له (او بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختير الطعم وفي عرف
الحكمة قوة منتبذة في العصب المفروش على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوى
المودعة في اعضاء هذا العصب ويدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه
ويمكن دفع الاول بادنى تحمل فانظر وادفع النظر (من الطعوم) واصولها تسعة وطرفاها
الحلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافذة والملاحظة والمخوضه والدسومة والعفوصة والقبض
والنفاهة والعفوصة طعم ينقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم ينقبض به ظاهر
اللسان والنفاهة طعم لا يحصل من ذى الطعم بسهولة لكمال صلابته والبعض لهم ينقبض
ظاهر اللسان وقد يستعمل بمعنى القابل للطعم (او بالشم) وهو في اللغة حس الانف وفي عرف
الحكمة قوة مرتبة في زائدى مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتى الثدي وفيه (من الروائح) جمع
رايحة قال الشارح لا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرايحة
طيبة او متة او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك او الى ما يقارن بها كرايحة
الحلاوة هذا وكان المراد بالانواع المفهومات المنسدرجة تحتها والا فالرايحة الطيبة
ورايحة المسك ليستا نوعين مختلفي الحقيقة ولا يعبدان يكون رايحة الحلاوة من قبيل الاضافة
الى المحل ويكون المراد رايحة ذى الحلاوة (او باللمس) هو في اللغة المس باليد وفي عرف الحكمة
قوة سارية في البدن كله تدرك بها الملموسات قالوا الم يختلف في الكبد والريدة والعظم والطحال
والكلية فعلى هذا لا يصدق ان تعرف على شئ من الحدود ولا يصلح ضم الاستثناء ايضا لانه
لا يصدق على لامة عضو عضو ولو اريد المدرك باللماسة ويصدق على القوة الغاذية

التوجيهات السابقة نسخة

لا تميز نسخة

متصلة نسخة

لم يخلق نسخة

التامة اذ لو اريد بالملوس ما عليه اللغة كان قاصرا ولو اريد المدرك باللامسة يلزم الدور
 ولم يراغ في ذكر الخواص الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان
 اشد حاجة ولهذا نشر في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الناقد الاربعة
 لان التشبيه اكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجماع
 الاختصاص بعضو الرأس الا انه ينبغي ان يؤخر الذائفة من الثلاثة ليتصل باللامسة
 لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات
 لتكون رديفة للموسسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة واللامسة)
 في المواقف اللامسة عند التكلمين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم والخشونة عدهم
 فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كفتان ملموستان قائمتان بالجسم
 وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم (والصلابة واللين) في المواقف هو عدم الصلابة
 عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها تطيع الجسم للغاير وفي شرحه قال الامام
 الرازي هما من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الملموسة وقال الشارح وكون هذه
 الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخفة والثقيل) هو كعب مصدر وكعلم
 حاصل بالصدر ولا يخفى ان مفهومات الامور المذكورة ظاهرة مشاركة فيها الصبيان
 وغيرهم والاشتغال بتمريفاتها لغو وان شاعت في غير هذا الفن فتركناها لذلك (وما يتصل
 بها) اي بالمذكورات كالبلة والجفاف وغيرهما (او عقلية) عطلف على قوله حسية وتقسيم
 الخارج من وجه الشبه بالحسي والعقلي لمزيد اهتمام به والا فغير الخارج منه ايضا قد يكون
 حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسي ما يكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه به
 كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعاقب به اهتمام يدعو الى تفسيه وتفصيله وايضا تفسيه الى
 الحسي والعقلي عائد الى حسية الطرفين وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه
 بتقسيم الطرفين (كالكيفيات النفسانية) نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني
 في النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقبل ما يختص
 بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص
 بالاضافة الى ما فيه الاجسام فلا اشكال في التمثيل بالعالم المشترك بين ذوات الانفس والواجب
 على انه قد يمنع الاشتراك اكون علمنا عرضا وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم وبس
 بعرض (من الذكاء) وهو كالسواء سرعة الفطنة كذا في الغاموس وعرف بشدة قوة
 للنفس مقدمة لاكتساب الاراء وبأخص منه بمرتبتين وهو ملكة سرعة انتاج القضايا
 وسهولة استخراج النتائج بواسطة كثرة من ادلة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشغل ملكة
 اكتساب الاراء التصورية وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج النظريتين وعلى الاول
 سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجاهدين للعلوم من ان الذكاء بجماع اكتساب الرأي فكيف
 يكون معدا او فحمة بعض الاذكياء المختلفين بنهاية الذكاء بان منشأ الاشكال اشتباه صور الكلمات
 والاشكال فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم مفعول اي قوة مهينة هيأها الله
 تعالى لاكتساب الاراء وهذا ونحن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهينة تهى النفس
 لاكتساب الاراء او بمعنى المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة بجماع اكتساب الرأي بل
 حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حل الامثلة على المعاني اللغوية ليكون
 تمثيلا لوجه الشبه بما يدور فيما بين الباطن والظاهر في قوله (والعلم) حل العلم على اليقين
 فانه من افعال اليقين في اللغة اعني الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وان كانت معانيه

الآخر ايضا عقلية من المعنى الثلاثة التي ذكرت في بيان تعريف البيان وبمسا هو مصطلح الحكم من الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة لا حصول صورة الشيء في العقل كما ذكره في الشرح لانه اجد اقسام العلم اعني العلم الكاسب كما حقق وليس من معاني العلم ومن ادراك الكلّي او المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي او البسيط ومن مقابلة الصناعة وهي ملكة يقدر بها على استعمال موضوعات ما نحو عرض من الاعراض صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقد يقال العلم على ملكة يقدر بها الخ كانه سهو والقلم والمقصود بالكتابة وقد يقال العلم على مقابل ملكة يقدر بها على هنا (والغضب) وهو حركة النفس ومبداها ارادة الانتقام (والطمع) وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يجر كها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية جبل عليها الانسان كالطباع والطباع ما ركب فيها من المطعم والمشرب وغير ذلك من الاخلاق التي لا نزاع لنا كذا في القاموس فعلى هذا يدل قوله وسائر الغرائز اي باقي الغرائز على ان الممثل سابقا مبادي الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان لانفسها ولو جرينا على تفسير الغرائز بملكة تصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لاستدعى حل ما سبق على الملكات وبالجملة لا يصح حل العلم على حصول الصورة او الاعتقاد او ادراك المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الغرائز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المراد به فان الحقيقي له معنيان احدهما الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت او معدومة ويقابل الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاغيار وقد نيه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي متقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى مقابل للاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) واعلم انه لم يعرف المصنف بما وعد في دياجته الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد ههنا عنى في هذا المقام لان هذه التعقيدات ما لا تنفع له في هذا الفن بل يوجب تحير الافهام وايقاع المتدئين في الظلام حتى ان الشارح قال كانه ابتهاج من السكاكي باطلاعه اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشككة على المبتدئ فيجب حذفه لمن التزم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وانه منع المصنف حذفه لا تقاؤه من الاتهام بما لم يعرف على اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد المفتاح في هذا المقام لكونه غاريا عن معرفة مصطلحات الكلام (وابضا) وجه التشبيه (اما واحد) في ذاته بمعنى انه لا جزء له ولا فلا يقابل ينشئ وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة اذ الوحدة تعرض للشيء حقيقة نعم لو قال اما بسيط او مركب لكان اوضح (واما بمنزلة الواحد) ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عامالا ان بعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بالموضوع والوحدة بالمحمول الى غير ذلك قيده بقوله (لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبا حقيقة يبان يكون وجه التشبيه حقيقة ملثثة من متعدد او تركيبا اعتباريا يبان يكون هيئة مترعة انزعها العقل من متعدد والاعتبار عند البلغاء للاعتباري بل الظاهر ان يخص التركيب في هذا العرف بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي داخلا في الواحد على خلاف ما في المفتاح حيث قال غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملثثة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى حقيقة واحدة ولا يكون في حكم الواحد وستعرف وجهه (وكل منهما) اي كل واحد من الواحد وما هو بمنزلة (اما حسي او عقلي) والعقلي الذي هو بمنزلة الواحد اما مركب من العقليان

في الكلام نسخة

للانفة نسخة

الصرقة او من الحسى والعقلى لان المركب من الحسى والعقلى عقلى كذا حقة الشارح
 المحقق والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلى ما حصل في نفس العقلى وتحقيق الحسى ما حصل
 في الحسى المشترك او الواحدة والمركب المذكور ليس شئ منهما بل مجتمعا منهما فالحق
 ان يقسم ما هو بمنزلة الواحد ايضا ثلاثى كالعدد (واما تعدد) عطف على اما بمنزلة
 الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد وامام تعدد
 بان يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين في كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه الشبه
 فان القصد فيه الى تشريكهما في مجموع الامور او في الهيئة المترعة عنها كذا في الشرح
 وكأني دعاه الى تأويل المنفصلة ذات ثثة اجزاء الى منفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم
 لا انفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين امرين اذ لا يمكن ان تكون القضية واحدة الاطرافان
 هذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد وهو غير متعدد اى وجه الشبه اما
 غير متعدد وامام تعدد هل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظنى ان الحق انه يمكن على
 سبيل الاجال كما يحكم به الوجدان فان القضايا المنفصلة ذوات الاجزاء الثلاثة فصاعدا
 تشمل على احكام اجالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من قضيتها ولا يخطر
 بالبال نسب متعددة مقصودة بتصاديفات متعددة في الصورة الاجالية فالداعى الى
 التكليف ليس الاوضع التفصيل موضع الاجال ولا يخفى ان هذا التقسيم يجري في الطرفين
 ايضا فان المشبه او المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا
 والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم اتم
 وجه التخصيص وقوله (كذلك) صفة لتعدد واشارة الى انقسامه الى حسى وعقلى
 (او مختلف) اى بعضه حسى وبعضه عقلى وكان احاد المتعدد وقد تختلف كذلك اجزاء
 المركب كما اشرنا اليه ولم يلتفت اليه لان المقصود في المتعدد الاحاد دونه على عكس
 المركب فان الملتفت فيه المركب الذى هو عقلى دون الاجزاء المختلفة فاعتد بحال الاحاد
 دون الاجزاء كذا في الشرح وقد عرفت ما فيه ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما حسى
 او عقلى واما واحدا او بمنزلة الواحد وبقوله او مختلف ان بعضه حسى وبعضه عقلى
 وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن اراد الامثلة يوافق الاول وحل العبارة عليه
 اسهل (والحسى) اى وجه الشبه الحسى (طرفاه حسيان لا غير) فالمتعدد الذى بعضه
 حسى دخل في هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسي فم يحتاج الى تأويل الحسى بالحسى بتمامه
 او ببعضه كافعله الشارح ولا الى ان يقال حكم المختلف اخيل اشراك العلة (لامتاع
 ان يدرك بالحسى من غير الحسى شئ) ويتجه عليه ان الحسى كاسمى ما افراده حسية فيجوز
 ان يدرك من الطرف الحسى والعقلى ما يصدق عليهما ودفعه ان المراد ان وجه الشبه
 الخارج الحسى طرفاه حسيان وهو امر قائم بالطرفين لكن لا بد ان يراد بحسية
 الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا يشمل محوقوله كأن النجوم بين دجاها سنن لاح
 يتهن ابتداء فان وجه الشبه حسى مع ان السنن والابتداء ليست حسية لكن هننات بمنزلة
 الحسى (والعقلى اعم) اى طرفا العقلى اعم من الحسين او من طرفى الحسى لانهما يكونان
 عقليين ومختلفين ايضا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شئ) بل قد حقق في غير هذا
 العلم ان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لهما المحسوس باستعمال
 الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم) اى اعم
 تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولا عكس

او المراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي اعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي وكل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظرا ذما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل ان لا يكون فيه امر عقلي له منزلة اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي (فان قيل هو مشترك فيه) لا حاجة الى فيه (فهو كلي والحسي ليس بكلي) فيه تطويل ويكفي هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه المحسنة اظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه (قلنا المراد) يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي (ان افراده مدركة بالحسي) وبهذا اندفع ما ذكره المفتاح ان جعل المشترك فيه حسيا يخالفه التحقيق ولا يرد ما ذكره الشارح انه لا يصلح جوابا لما في المفتاح من ان التحقيق في وجه التشبيه يأتي ان يكون حسيا ومراد المصنف جواب ما فيه كما يظهر من الايضاح لانه عدل المصنف من التحقيق الى التسامح لان التحقيق لا يأتي ان يكون وجه الشبه مما ادرك افراده بالحسي (الواحد الحسي) شروع في تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم فتأمل وقول الشارح شروع في تعداد امثلة الاقسام خفي اذ لم يذكر على طريقة التعداد (كالحجرة) كونها ونظائرهما واحدا بمعنى ما لا جزء له مما يتطرق اليه المانع فتدعى الى جعل الواحد في مقابلة المركب الاعتباري الذي هو الهيئة المترعة و يأتي له داع اخر (والخفاء) اي خفاء الصوت من السموعات قال الشارح وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسحوع ودفعه السيد السند بان المراد بالخفاء ما يقابل الجهر (وطيب الرايحة) من الشموحات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين المس) من الملوسات (فيما مر) اي في تشبيهات مرت من تشبيه الخلد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والتكئة بالعنبر او الرقيق بالحمر والجلد الناعم بالحرير (والعقلي) عطف على الحسي عطف صفة على صفة اي الواحد العقلي (كالعراء عن الغائدة) هي ما اكتسب من علم او مال (والجرأة) فيها لغات حيث جارت على وزن الجرعة والشبهة والكرهة والكرهية والجرابة بالياء على وزن الكراهية شاذة وهي في اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف الحكماء لا اختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فيختص بالعقلاء قيل ولذا اختارها على الشجاعة لتصفوا اشتراكهما بين الرجل الشجاعة والاسد عن ثبوت اشتباه (والهداية) اي الدلالة الموصلة الى المطلوب او الدلالة على ما يوصل الى المطلوب على الاختلاف فيها (واستطابة النفس) اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطيب الشيء وجده طيبا (في تشبيه وجود الشيء) هذا الظرف متعلق بظرف التقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي (العديم) فاعل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه اي فقده او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدام الحن في اللغة من المكلمين ولم يثبت في اللغة انعدام وانما تكلم به المكلمون والعديم يعارف في اللغة في الاحق (النفع) فاعل العديم او نائبه (بعدمه) الاولى بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عديم النفع بالعدم لابعدمه ورجع الضمير الى مطلق الشيء شيء وهذا التشبيه الاول شبه عقلي ذكره هكذا ما يأتي على ترتيب الوجوه المتقدمة وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربع ما هو اسبق فقدم ما طرفاه معقولان لانه انسب بالواحد العقلي ثم ما طرفاه حسيان ثم ما الشبه فيه عقلي لان الاصل تشبيه المفعول بالمحسوس دون العكس وقد انكر الشيخ على من جعل هو معدوم او هو والعدم سواء تشبيها ونقول لم يثبت للموجود هنا ما هو للمعدوم بل اردت دني وجوده لكن هذا الحكم مبني على تشبيه الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم في العراء عن الفائدة و ينزل منزلة صار

هو معدوم النفي الوجود وكذا هو والعدم سواء ثم لما شاهد الشيخ ان الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافقه ولا يتكهن من ان لا يجعل هو معدوم اختصار موجود كالعدم وشئ كلا شئ ووجود شبه بالعدم كما ان زيد اسد اختصار زيد كالا سدا بالغ في ان الحق معه وقال الامر كذلك لكن ان ابيت الا ان تعمل على ظاهر قولهم موجود كالعدم الى غير ذلك فلا مضايقة فيه يريدان كلا ميسر لما خلق له ويجب العمل بما روى حسن كالم الناس على قدر عقولهم وبهذا استغنيت عن ان يقول المصنف ممن لا مضايقة للشيخ معه في جعل وجود شبه بالعدم تشبيها فظهر ضعف ما قال الشارح ان كلام الشيخ ساقط بما حققه المصنف فان الحق معه ولا مجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم ينكر التشبيه في وجود كالعدم بل في قولهم هو معدوم او هو والعدم سواء فاحسن التأمل وزين العقل تنفع من يعقبك احسن المنافع الذي ليس له مبطل ولا رافع (والرجل الشجاع) به على معنى الجراءة فلهذا لم يقل والرجل الجري كما هو الظاهر (بالاسد والعلم) باي معنى اخذ وقد عرفت (بالنور) هو الضوء اما كان اوشعاه والذى بين الاشياء (والعطر بخاق كريم) باضافة الخلق او وصفه بالكرم وجرم الشارح بالاول والجزم خلافة والخلق السجدة والمروة والدين جاء بضممة وبضمتين وتحمل الوحدة على البساطة يخفى صحة التمثيل بالاعراض عن الفائدة واستطابة النفس الشائبة التركيب وقد ذكر في المفتاح والابضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونها موجهة ادراكا واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعالم الملكة التي هي سبب تفاصيل الادراكات اذ لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك الوصول وتفاصيل الادراكات والعلوم كالحيوة جهات للوصول وهذا قريب مما قال الشارح هنا ولوجعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسيين فلم ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقلية ههما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركيبه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيه على ان الطرف ايضا مقصود بالبحث كالأوجه وليس احدهما تابع للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان يكون هيئة منزعجة من اشياء تشترك فيه هيئتان منزعجتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة والطرف المركب بان يكون هيئة منزعجة من اشياء اذ لا معنى لتركيب الطرف وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يمكن تشبيه المركبتين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن ان يكون طرفا وجه التشبيه الواحد من كين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان انه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد وانه لا يكون طرفا الواحد مختلفين ايضا حتى يتم وجه التخصيص ويثبت عدم صحة الاختلاف لاذكره من ان التشبيه في الهيئة انما يكون باشتراك الهيئتين فيهما ولا يتم عدم الجريان في التعدد ما لم يبين انه لا يمكن تشبيه الهيئتين المنزعجتين يجوز ان يكون في غير الهيئة من كونها معجبتين او مرتين او مرتين او مكرهتين الى غير ذلك فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه طرفا مفردين ومركبتين ومختلفين فان قلت اذا كان معنى التركيب ما حققته فكيف صح قول السكاكي وجه الشبه اما واحد او غير واحد او غير واحد اما في الحكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما اوصافا مقصودا من مجموعهما الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد يعني التعدد قلت هذا مما استصعبه الشارح ويمكن دفعه بانه اراد بالحقيقة الملتزمة ما يكون هيئة منزعجة من امور

لا يكون اوصافا ولهذا فاقابلها بالاوصاف فان قلت لا تستبعد ذلك لولا بآي عنه ما صرح به من ان عد العرا عن القائمة واستطابة النفس من الواحد تسامح لان وجه التسامح ليس ان فيهما شائبة التركيب قلت لو سلم فلا يلزم لانه لعله اراد التسامح في الاصطلاح بالتوسعة في التسمية بالواحد واعتباره على وجه يندرج فيه كثير من المركبات وما يؤيده ان لا معنى للتركيب الا ذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء المتصلة به استعارة تسمية معدودة من الاستعارة في المفرد دون الاستعارة التمثيلية التي هي استعارة مركبة (فيما) اي في تشبيه (طرفاه مفردان كما) اي في وجه شبه (في قوله) قال الشارح يعني احتج ابن الخلاج اوقيس بن الاسلم وقد يقع فيه الايضاح لكن في القاموس الاسلمت من اوعت صدع انفه ووالد الى قيس الشاعر (وقد لاح) هو كلاح بمعنى بدا (في الصبح) هو ضوء الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل (الثريا) تصغير زوى مؤنث وان كسرى سكران للمرأة المسموكة تسمى تصغيرها النجم لكثرة كواكبها مع ضيق الحمل (كأثرى) اي في المراءى وهو ما اخذ قول المصنف في المراءى وله احتمال اخر كما زى (كعقود ملاحية) العنقود معلوم والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عنب ايض طويل على ما في القاموس وينبغي ان يحمل عليه قول الشارح عنب في حبه طول وقد يشدد اللام كما في البيت والملاحية صفة عنب او شجرة ولك ان تجعل الاضافة بيانية (حين نورا) اي اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض او المطلق والزهر شاع في الاصفر (من الهيئة) بيان لما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار) المقاديرة (في المراءى) قيد التقارن بقوله في المراءى مستفيدا من قول الشاعر كما ترى لانه لا يقارن في الحقيقة اذ لو كان ارادتها متصلة بمراكمة ولا نه لا لون في الفلكيات او لا علم بلونها ولا يعلم استدارتها وهي في الواقع كبار فيمما يشعره قول الشارح انه متعلق بالاصفر لانها كبار في الواقع تخصيص بلا تخصص (على الكيفية المخصوصة) من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والاصفر والتقارن وقوله (الى المقدار المخصوص) اما حال من الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح وشارحي المفتاح ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية مقول بالواسطه فيصح نصب الحال عنه او حال من التقارن اي الهيئة الحاصلة من التقارن منضمما الى المقدار المخصوص للعنقود والثريا من الطول او العرض على ما فسره او الى المقدار المجموع من الثريا والعنقود ولا حارة من الصور الصغار يعني ان الهيئة متفرعة عن الصفات والمقادير لاعن مجرد المقادير ولقد احسن صاحب المفتاح حيث زاد على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكن يفتقد ذكر المقدار المخصوص كما اكتفى الشيخ مریدا بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفية بالمقدار بعيد وفي عدم اعتبار المندار في الهيئة شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كما ان الشيخ سكت عن ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما لان الجامع بينهما المفتاح والمصنف تبعه في ذلك ولا يتصر الشارح بآيه لعله لم يكن في سمخته ذكر المقدار لانه شرحه في شرحه على المفتاح وجعل الكيفية المخصوصة نقبا للتلاصق والنظام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه الحق الشريفي في شرحه للمفتاح مشتمل على افق اذ لا ينطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا قال الشارح انما جعل الشعر من مفرد الطرفين لان قوله حين نورا قيد للمشبه به لاجزائه واثقيده لا ينافي الافراد اقول بعد تحقيق المركب دخول حين نورا في المشبه به ايضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق بغنى عن هذا التدقيق ومن الله العون والتوفيق واحكام القول والتوثيق (و) المركب الحسي (فيما)

ابن قيس نسخة

ولا جزاءه نسخة

اى فى تشبيه (طرفاه مركبان كما) اى مركب حسمى (فى قول بشاره كان مثار) اسم مفعول
 من اثار اخبار اى هيجه (النقع) والاضافة ياتية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من
 اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك
 اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهذا اصل مهدي لك فى كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه
 جرى بان يتخذ جليا (فوق رؤسنا * واسيافنا) منصوب معطوف على المثارى واو المقارنة كما
 فى كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان اسيافا فى حكم الصلة للصدر لئلا يقع فى التشبيه
 تفرق يعنى انه متصل بالثار ومنضم معه ومن تحته وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال
 نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المثار لان النقع
 ليس مفعولا للمثار لانه لم يعتمد حتى يكون له مفعول وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه
 ولو جعلت المثار مصدر النقع مفعوله بلا كلفة وكان اسيافا مفعولا معه وكان هذا الناسب
 بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له ولا يذهب عليك ان ليس الاثارة مشبهة لان المثار
 ايضا ليس مشبها وفى تشبيه المركب لا يلى المشبه اداة التشبيه فجعل الشارح المحقق هذا
 الاحتمال وهما منهم (ليل تهاوى) قال الشارح اى يتساقط بعضها فى اربعين وهو
 مضارع مؤنث حذف احدى تائيه ومن جعله ماضيا لم يؤنث لانك فى الاستناد الى ظاهر الجمع
 الغير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدتها الشاعر على ما ستطلع عليه فى
 اثناء شرحه هذا واختلف فى بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقوط بعض فى اربعين يستفاد
 من صيغة الحال فان ما يحصل فى زمان الحال شأنه ان يحصل بالتدرج واختلاف الحركات
 وما يتبعها بسقوط بعض فى اربعين ولا يخفى ان الحصول التدريجى مقتضى الانطباق
 على زمان حالا كان او غيرها وان اختلاف الحركات يجتمع سقوط الجميع معا
 وقال بعضهم يغوت ما يغيد صيغة المضارع من انحضار الصورة العجيبة المستفاد
 من جعل الماضى فى معرض الحال وقبل يغوت الاستقرار التجددى المناد بصيغة
 المضارع المناسب للمقام وفى هذين القولين انه فوت لطيفة لا يذكر فى اثناء شرحه
 لا اخلال بكثير من لطائف يذكر فيه ونحن نقول ليل تهاوى كواكب يفيد وصفه الليل
 بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف
 ليل تهاوى (كواكب *) فانه يفيد وصفه بكونه والكواكب يسقط بالتدرج المتطبق
 على وجود الليل يحكم به ذاته لا يفوتها دقائق فهاوى البيان وحقايق تطاوى البيان
 كواكب اى كواكب له لان سقوط السيوف وارتفاعها انما يكون اطرافها طائفة منها الا واحد
 فواحد فهذا مفهوم الجمع الاسبقاقى يعنى كل جمع وجمع واستناد المضارع الاستمرارى
 (من الهيئة) بيان لما فى قوله كما (الحاصلة من هوى) قال الشارح بفتح الهاء ونحن نقول
 الاظهر ضم الهاء لان الهوى بالضم السقوط من علوا الى سفلا والهوى بالفتح اما كالهوى
 بالضم واما مقابل له فتخصيصه بالاصعاد كتخصيص الضم بالانحدار على ما حققه
 القاموس (اجرام) اى اجسام وقد يمارف الجرم فى الجسم العلوى كما تعارف الجسم
 فى السفلى (مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ * مظلم) فوجه الشبه
 مركب كطرفيه لكن التركيب اعجب مما يفيد ببيان المصنف لانه دخل فى هذا التركيب
 اختلاف حركات السرعة والبطؤ وبالجملة وبالاعوجاج والاستقامة والارتفاع
 والانخفاض وتلاقى تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها وبعضها كما هو شأن
 تهاوى الكواكب طائفة فى اطرطائفة على ما نقل من اسرار البلاغة للشيخ فانه قال به

على جميع ذلك بكلمة واحدة وهي قوله نهاوى وقد عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا لم يقده
وليس مرادهم ان عبارة البيت لا يحتمل التشبيه المركب بالمركب بل لا ينكر
ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه الواحد ما تشبيه مركب بمركب
كما عرفت واما تشبيه مشار النقع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان لا اعتداد فيما يحتمل
تشبيه مركب بمركب لما سواه من الاحتمالات وانه لا ينبغي ان يلتفت الى القصد في هذا
الشعر الى تشبيه السيوف بالكواكب والحجاجة بالليل ولهذا نفاء الشيخ في هذا البيت
واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى نفي تشبيه المقيد بالمقيد مع انه لا معين تشبيه
المركب بالمركب بدونه اظهر انه كالتشبيهات المتفرقة في حكم الساقط مع التشبيه المركب
والعقل يكفيه الاشارة والبلغ يكتفى بادنى تبليغ (و) المركب الحسى (فيما) اى تشبيه
(طرفاه مختلفان) بالافراد والتركيب وهو قسمان اشار الى الاول بقوله (كما مر في تشبيه
الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد واوقال كما مر في تشبيه الشقيق
وما سيجي في تشبيه نهار شمس قد شابه زهر الربى لكان مستوفيا للاقسام وههنا بحث
وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهية الحاصلة من نشر اوراق الشقيق
المحمرة على ساقاته الخضريل الظاهر من قوله اذا تصوب او تصعدان النظر في المشبه والمشبه به
على الحركات ايضا (ومن يدع المركب الحسى) اى الغاية في الشرف والبلاغة في القاموس
البدع الغاية في كل شئ وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا (ما) اى وجه شبه (يجيى
في الهيئات) والصفات (التى تقع عليها الحركة) اى تتركب من تلك الهيئات كقول
التحويين ولا يثنى الكلام الا فى اسمين او فى فعل واسم لكن لابد من اعتبار تغليب بان يراد
الهيئات ما يشمل الهيئات المجردة والهيئة وما يقارنها من اوصاف الجسم ليصح جعل
ما يجيى فيها على وجهين اذا حد وجهيه ما جاء في الهيئة وما يقارنها من وصف الجسم
والا فلا يصح قوله (ويكون على وجهين احدهما ان يفترن) اى يوصل من قرنت الشئ
بالشئ من حد نصروصلته به والمراد ان يفترن في اعتبار العقل وتركيبه (بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون) ومع ذلك في قوله يجيى في الهيئات تسامح والمراد انه يجيى
في الحركات الواقعة على الهيئات يرشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم انما زاد به التشبيه سحرا ان يجيى في الهيئات التى تقع عليها الحركات
والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يفترن غيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه
الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لانه يجيى في الهيئات التى تقع
عليها الحركة فيرى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يخرج الى تكلف (كما) اى وجه شبه
(فى قوله) اى ابن المعتز او ابى النجم (والشمس كالمرآة فى كفا الاشل) اى الرجل الاشل والشل
اى اليس فى البداوذهابها والمراد ههنا المرعش لان عديم اليدا وابسها لا يكون فى كفه
مرآة وقد صرح به السيد السند فى شرحه للفتاح (من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق) الظاهر ان يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا انه اخره عن قوله (والحركة
السريعة المتصلة) لانه مسبب عنها وعدل عن قول الفتاح وشبه تموج الاشراق الى قوله
(مع تموج الاشراق) لانه مطلق اذاضافة الشبه الى الاشراق معنى والتركيب من قبيل
حبر مائلك لمن لا رمان له وله حبر رمان اذا لا تموج للاشراق لانه اضطراب موج البحر بل له

والهجاجة نسخة

الى نسخة

متعلق نسخة

ما يشبه التوج فحذف الشبه واراد بالتوج الاضطراب (حتى يرى الشعاع) بالضم كالشعة
الذى تراه من الشمس كالجبال مقابلة عليك اذا نظرت اليها والذى تراه ممتدا كالرباح
بعيد الطلوع وما اشبهه وبالفتح له معان اخر لا يناسب المقام وتفصيلها في القاموس (كانه
يهم) كيم (بان ينسط) اى يريد الا نبساط تقول هممت بالشيء اذا اردته (حتى يفيض)
اى يسيل استعار الفيض للسعاع كالاستعار التوج للاشراق الالاف من اجزاء الكلام
ورعاية لغاية الانظام (من جوانب الدائرة ثم يدوله) اى يندم واصله بداله رأى اخر غير
الاول واستناد الندامة الى الشعاع عدل لاثبات الارادة له وملاجه (فبرجع من الانبساط)
الذى بداه (الى الانقباض) كانه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما يظهر
في الشمس بعد تجديد النظر اليها لتبين جرمها بخلاف المرأة فانه يؤدى بها في بادى النظر فلذا
جعلت مشبهها بالشمس (والثاني) من الوجهين (اى مجرد) الحركة (عن غيرها) ولا يلاحظ
منها غيرها من اوصاف الجسم (فهك ايضا لا بد من اختلاط حركات) اى امتزاجها ومن ج
العقل وتركيبه اياها (الى جهات مختلفة) يتعلق بالحركات اى لا بد من ان يتحرك بعض الجسم
الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلا او يتحرك نارة الى اليمين ونارة الى الشمال مثلا فتدبر
ولا تقتصر والالكان وجه الشبه مفردا ومعنى قوله ايضا انه لا بد من حركات لا بد من كونها
الى جهات مختلفة وهذا اظهر بماضيه الشارح به من انه كما لا بد في الوجه الاول من ان
يقرن الحركة بغيرها لا بد في الوجه الثاني ايضا من اختلاف حركات مختلفة بالجهات
فان قلت لاشبهة في امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطؤ
الى جهة واحدة وعن حركات الاجسام الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لا بد لهذا
القسم من بديع المركب الحسى من الاختلاط المذكور فانه لو اتى لم يبق مركبا كما اشار اليه
بقوله (كحركة الرمح والسهم لا تركيب فيها) اوبقى ولم يكن بديعا كما ذكرته الا انه اكتفى
بذكر ما هو ابعد من وما لا تنفاه الشرط فأمل و يؤيد ما ذكرنا ماقال الشيخ كل هيئة
من هيئات الجسم في حركته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يفر ويندر وكما
كان التفاوت في الجهات التى يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك
اكثر (بخلاف حركة المصحف في قوله) اى قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) اسم
فاعل من قرأ حذف هزته بعد قلبها لانكسار ما قبلها كما قلب في بادى الراى اذ لك كما ذكر في
التفسير (فانطباقا مرة وانفثا) اى ينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة الا ان يكون الانطباق
والانفتاح في البرق سرعيا دون مصحف القارى الا ان يندم القارى عن القراءة فيجعله منطبقا
عقب الانفتاح فالمصحف يتحرك الى العلوى الانطباق والى السفلى فى الانفتاح من لطيف ذلك
قول الشاعر فى صفة الرياض * جفت بسر وكالقيان تلحف * خضر الحرير على قوام
معتدل * فكانها والريح جاء بميلها * تيق التعانق ثم ينعها الخجل * السرو اسم جنس يطلق على
القليل والكثير والقيان ككتنان جمع قنية كرحة وهى الجارية مغنية كانت او غيرها والخجل
اخذ الشيء لحافا والقوام القامة وحسن الطول والخجل كالفرس الخبير والدهش
من الاستحياء ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول مصدر اسميا فيكون مبالغة
فى وصف القامة بالاعتدال (وقد يع التركيب) اى التركيب فى الطرف كان اوفى الوجه
والاشبه ان يجعل اللام للبعد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده انه قال فى الايضاح
ومن لطيف ذلك قول ابى الطيب و اشار بكلمة قدالى قلته نظرا الى التركيب فى الحركات
(فى هيئة السكون كما) اى كتركيب (فى قوله) اى قول ابى الطيب وهذا هو الوجه دون

قول الشارح كما اى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف
لكلمة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لاجل وجه الشبه اذا لا قواء والهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من الكلب فى اقسامه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى
وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به وينبغى ان يجعل التركيب فى هيئة السكون ايضا
على وجهين احدهما ان تجرد عن غيره من صفات الجسم كفى قوله (فى صفة كلب)
اى نعتة (يقبى) من الاقسام وهو مشتركتين (جلوس) الكلب على اسمه وجلوس الحيوان
مع التساؤل الى ما وراءه (البدوى المصطلى) اسم فاعل من الاصطلاء وهو الاستدقاء بالنار
وفى تشبيهه بالبدوى المصطلى مبالغة فى استدماة على الاقسام كاستدماة البدوى المصطلى
على هذا النوع من الجلوس وفى وصفه بالاستدماة على الاقسام ترتيبه لوضع يجدل القوائم
فانه لا تنفرد ولا تنصرف بالاقسام تمتد باربع مجدولة لم يجدل اى بقوائم محكمة الخلق يقال فلان
مجدول الخلق اى يحكم الخلق واصل المجدول المقول وقوله لم يجدل اى لم تغفل من طاقات
بل خلقت محكمة مع عدم الغفل ويحتمل ان يراد بنى الجدل نى جهتها كما يكون للكلب
فى غير صورة الاقسام من الهيئة الحاصلة اى (من) تركيب (الهيئة الحاصلة من موقع)
اى من وقوع (كل عضو منه) وسكونه (فى اقسامه) ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من البدوى المصطلى فى جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين وثانيهما
ان يقرن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون وغيره كما فى قول الشاعر فى صفة
مصلوب * وكأنه عاشق قد مدصفحته * اى عرض وجهه * يوم الوداع الى توديع مرتحل *
او قائم من نعاس فيه اودة مواصلة لتطيه من الكسل فان المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة
من هيئة السكون فى مدصفحته واصفرار الوجه الذى يكون للمصلوب والعاشق اولقائم من
النعاس الاسترخاء الذى فى القائم من النعاس ومواصلة التطي وزاد اللطف فى التشبيه بالقائم من
النعاس المتطى المواصلة للتطى لاجل الكسل فان فى ملاحظة مواصلة التطي وبيان سبه
تفصيلا فى التشبيه بس فى التشبيه بالتطى لانه امر جلى واطف التركيب على حسب التفصيل (و)
الركب (العقلى) من وجه الشبه (لحرمان) مصدر حرمت الشئ كعلمه وضربه منه الشئ
فهو مضاف الى (الانتفاع) اضافة المصدر الى مفعوله الثانى وقوله (باباغ نافع) صلة
الانتفاع وقوله (مع تحمل التعب فى استصحابه) متعلق بالحرمان ومرتبطة به (فى قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين
اى الكتاب قال فى الايضاح فانه منتزع من امور مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك ان روى
من الجمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التى هى
اوعية العلوم وان الجمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه هذا كلامه ولا يخفى ان الجهل
فى جانب المشبه تنزيلي تخيلى ولو جعل المرعى ان الجمار غير متفعل بها لكان مشتركا بينه وبين
اهل التوراة بلا تكلف وتصرف (واعلم انه قد ينتزع من متعدد) اى يجعل التعدد منتزعا منه
سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه
ويؤيد الضمير فى قوله (فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه عن اكثر) ونحن نجعل الضمير
للمنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطأ لالتباس الشئ
بغيره مقامه فالفائدة للتعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه يجرى فى جميع التشبيهات
قلت المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والتعدد بانه فى الاول لا يمكن اسقاط
شئ من متعدد وذكر بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء ببعض منه ولا يذهب عليك

ان من جهات الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثاني وانه قد يقع الخطأ
ايضاً بان يتزع من متعدد ويجب الانتزاع باقل منه وهذا انسب مما يستفاد من الايضاح
ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الاسقاط في الثاني
دون الاول فانه لو حذف شيء من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية
وان يخل الغرض من الكلام كما في زيد يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد
بالماء الصافي بحالة وان اخل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالقر بخلاف التشبيه
المركب فانه لو حذف شيء مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان المقصود
يزيد ويصفو ويكدر زيد ما ويصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه اسقط التامخ
ماء فلا يردان زيدا يصفو استعارة بالكناية لا تشبيه كما ذكره الشارح او استعارة تبعية
كما ذكره السيد السند (كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة) حكى ابرقت السماء صارت ذات برق وفي القاموس والصحاح ابرقت المرأة تعسنت
وتزينت والناقصة شالت بذنبها وتلحقت وليست بلا فح ويصح كل من الثلاثة في البيت لكن
لا بد لنصب قوما من تضمين معنى الاطماع ولا يخفى حسن المعنى الاخير بحيث يمنع
عن الالتفات بغيره فان الغمامة هنا كالناقصة المتلحقة في انها ترى ما ليس لها وتدعى كذباً واما
ما ذكره الشارح ان في الاساس ابرقتل فلانه اذا تحسنت لك وتعرضت فاعني ههنا
ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل ففهم ان الحذف والايصال
سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان ابرقتل لتضمن الابق معنى التعرض
كما ينبغي قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير ابرقت بتزينت ولا يصح
الحذف والايصال فيما يحتاج الى التضمن لان الجار قرينة التضمن وحذفه
اخلال بالقرينة فتأمل (فلما رواها اقشعت) اي تفرقت (وتجلت) اي انكشفت ولا بد هنا
من تجريد لما عن معنى السبية وجعله مجرد الظرفية فانتراع وجه الشبه من مجرد وقوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وجعل المشبه به منترعاً من مجرد خطأ (لوجوب انتزاعه
من الجميع) اي جميع البيت (فان المراد التشبيه) الحالة المذكورة في الايات السابقة (باتصال
ابتداء مطمع) للغمامة (بانتهاء مؤنس) فالبناء دخلت على المشبه به كما هو المتبادر او المراد
ان المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
في اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس على ان البناء بمعنى في وهو غير عزى في كلام العرب
وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح ان معنى قوله باتصال بواسطة اتصال يعنى باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس لان البيت مثل
في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه اشارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحسره وزيادة
ترجى فالبناء في قوله باتصاله ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين
والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل البناء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم
قليلاً مل وينبغي ان لا يخفى ايضاً ان المراد ليس مجرد الانتزاع الا اتصال ابتداء مطمع بانتهاء
مؤنس بلا انتزاع اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس بالتدريج بان يظهر اشارة اليأس
ثم يصير الناس بناءً للابغوت فائدة ذكر اقشعت فالقوم ايضاً لم يحفظ عن الخطأ بالكلية
قبالله اعتصم ان النفس لامارة بالسوء الا من عصم (والمتعدد الحسى) عطف على الواحد
الحسى (كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة) هي التمر كله على الاصح ومنهم من اخرج
منها التمر والعنب والرمان مستنداً بقوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت

تمام دعواه مع انه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة
 (باخرى) اى بفلكهة اخرى (والعقل) عطف على الحسى (كحدة انظر وكال الحذر)
 كالنظر والنظر الاحتراز (واخفاء السفاد) كالعماد اى نزوال الذكر على الاثني قيل لم ير احد
 ذلك منه وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب وقيل لاسفاده بل امره ما انشاه بالطائفة
 وهو ادخال منقاره في منقارها وحكى في كمال حذره انه كان يوصى الى ولده ان يطير اذار اى
 الانسان اذ توجه الى الارض مخافة ان يأخذ الحجر لضربه ففسال ولده انا اطير اذار ايته
 لعله كان الحجر في يده (في تشبيه طائر) او غيره (بالغراب والمخلف) عطف على الحسى والعقل
 على المختلف اى متعدد بعضها حسى وبعضه عقلى (الحسن الطلعة) اى الوجه (ونباهة الشان)
 اى شرفه مصدر به مثله رواء ابن طريف (في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينزع الشبه)
 كالفرس والعلم وكامير المثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالفرس
 بمعنى التشابه وفي كلام الصحاح اشارة اليه واراد به وجه الشبه (من نفس التضاد) اى التنافى سواء
 كان تضادا او تناقضا او شبه تضاد (لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل) التضاد (منزلة
 التناسب بواسطة تمليج) اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة (او تهكم) اى استهزاء
 وسخرية وقد يجتمعان قال الامام المرزوقى في قول الحماسى اتانى عن ابي انس وعيد فسل
 لعيظة الضحك حسى ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتمليح هذا والضحك
 ابوانس واسل اى ابتلى بالسل (فيقال للجبان ما شبهه بالاسد والبخيل هو حاتم) فكل
 من المشايخ يحتمل لكل منهما ولهما معا فكلام الشرح والمختصر انه ان كان الغرض مجرد
 الملاحة من غير قصد الى استهزاء فتمليح والافتهم محل نظر والقسمه الصحيحة ثلاثية
 اورد الشارح على هذه البعارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذ
 البعض مذهبا وفساده ظاهر اذ لو قلنا للبخيل هو حاتم في التضاد لم يكن فيه تهكم
 ولا تمليح ولا حاجة حيثئذ الى قوله ثم نزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا هذا وايضا
 لا يفهم من قولنا هو حاتم الا انه الحاتم في الجود حتى لا يتأتى لنا ان نقول المراد هو حاتم
 في التضاد وايضا وجه الشبه حيثئذ نفس التضاد لا ما ينزع منه واجاب بان المراد انه
 نزل احد الضدين منزلة الاخر الاشتراك في التضاد ولجعل وجه الشبه ويتجه عليه
 ان التنزيل سابق على الانزاع فلا يصح التراخي المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد
 السندى في حواشى شرحه على المفتاح بان القصد الى التراخي في الرتبة اذ العمد في التشبيه التنزيل
 المذكور وما سبق كالتوطئة له ولا يخفى انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى
 انزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم ينزل منزلة التناسب فيترع فان قلت بعد لم يقع ثم
 موقفه والحق الغاء قلت كما يكون ثم لتراخي اول المعطوف عن المعطوف عليه يكون لتراخي
 اخره والتنزيل منزلة التناسب انما يتم بالتهكم او التمليح كما اشار اليه بقوله بواسطة تمليج
 اوتنهكم فهو من تنمته في تراخي التنزيل باخره عن قصد الانزاع هكذا ينبغي ان يبحث
 عن دقائق الكلام وفيوضح سرار المقام ولا يبعد ان يقال انزاع وجه الشبه تحصيله بتكلف
 واعمال نظر فالمراد انه يجعل نفس التضاد واعتبار التضاد وجه شبه تكلف لا يرتكب الالاداع
 فلذا عبر عنه بانزاع ثم ينزل ذلك التضاد المعبر في مقام التشبيه منزلة التناسب بواسطة
 تمليج اوتنهكم فينزل احد الضدين منزلة الاخر ويصير وجهها للشبه بالآخرة فلهذا يحصل
 التمليح او التهكم ولا يصح التصريح بالتضاد في بيان وجه الشبه ويصح العطف
 ثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق على التنزيل وبعد التنزيل فيقلب وجه الشبه

قيل سل بمعنى ذاب مجهول
 ابدا ولم يستعمل معلوما قط
 ومثله نهت الرجل بخلاف
 سل السيف من اغمارها

الى الضد التزيلي فيقصد اولا في هوحاتم الى انه كالحاتم في التضاد فاذا جعل التضاد
وسيلة الجمع بينهما نزل منزلة التشاب فيصير بخلة كمرما تزيلا فيصير وجهه
الشبه الكرم التزيلي فلا يصح في مقام التصريح بوجه الشبه الا ان يقال هو حاتم
في الكرم ولعل المقصود في امثال هو حاتم للبخيل انه في جانب الضد نهاية كما ان الحاتم
نهاية في الجانب الاخر والتعليق في انه افاد كمال بخلة في صورة كمال الكرم والتهكم في انه بالغ
في كمال بخلة مع اراءة انه بالغ في كرمه والشارح العلامة جعل التعليق هنا بمعنى الاشارة الى
قصة او مثل او شعر نادر وجعل هو حاتم للتعليق لانه كرم وردد الشارح عليه بانه اشتباه
التعليق بالتعليق وبانه لا اشارة فيه الى قصة الحاتم وردد حق لكن الظاهر ان اعتبار التعليق
في هو حاتم باعتبار الاشارة الى المثل عند الشارح العلامة لان قولنا هو حاتم بمنزلة المثل في كمال
الكرم (واداته) اي اداة التشبيه اي الله والاداة لغة الالة سمي بها ما يتوسل به الى التشبيه
اسما كان او فعلا او حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من خلط العربية
بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحرف اداة على عكس تسمية المنطقيين اداة السلب بحرف
السلب (الكاف) حرفا كانت واسما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي
ويخصه سيبويه بالضرورة ويلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كان زيدا
قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلبس بكلمة كان (وكان) جمعها مع الكاف مبالغة لمذهب غير
الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان في مذهب من ان كان زيد اسد في الاصل ان زيدا
كالاسد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة
صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة وفي عدها
مطلقة من اداة التشبيه موافقة لما اشتهر في عبارة جهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة
بما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيد اسدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك
قائم لتفرده في هذا التفصيل فان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخبر اذا كان مشتقا عين
الاسم والشيء لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الضمير ولا
تصيرنه بما يحتلج في الوهم انه كالا يشبه الشيء نفسه لا يحمل عليه نفسه لانه مالا يفتت اليه
نظر العقل لان وجوب حمل الخبر على الاسم مم واما ما يقال في دفع ما ذكره ان كان زيدا قائم في
تقدير كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدرنحو كانك قلت مما يعجب وان رضى به
الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح
جعل ضميره زيد قوله جعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر برده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يحمل
المشبه به كانه المشبه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط فقد هناك لكن الشارح قال والحق
انه قد يستعمل للظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وقد كثر
في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) نحو شبه وشبه ونحوه درج ما يشتق من التماثلة والمشابهة
والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى تحمل جعل ما في معناه اهم مما في معناه باعتبار
المعنى المطابق او التضمني والا فلا يشتمل شبه ونحوه ولم يستغن بقوله مثل وما في معناه عن ذكر
الكاف وكان لان الحرف لا يكون في معنى الاسم والفعل لاستقلال معناه بدونه نعم لك ان يخص
الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمي في سلك ومثل وما في معناه ولا يبعد ان يجعل من ادوات
التشبيه صيغة الفعل نحو تحلم وتعي وتشيج فانه في معنى حليما وصار صيا وصار شيئا ولا يخفى
انه لم يصير شيئا بل صار كالشيء في صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه (والاصل في نحو

(الكاف) أى الأصل فى الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارفت فى مثل هذا المعنى والمراد بنحو الكاف ما لا يدخل الأعلى احدى كان تشبيه وهو ما يكون الداخلى عليه مجرور الاخير واحترز به عن نحو كان ويشبه ويشابه بل عن مماثل فان قوائمه مماثل عمرو ولم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير ان عمرو فى المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد كالكاف ومثل الا ان يتكلف بانه اراد بالمفرد ان تماثل وتشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا ان يتكلف بانه اراد بالمفرد الواحد وتماثل وتشابه ونحوها ما يدخل على المتعدد (ان يلية المشبه به) فقد كروا حكم الكاف ونحوها واعلموا حكم كائن ونحوها اذ لا يفهم من بيانهم الا ان اس الاصل فيها ان يلية المشبه به ولا يعلم ان ولى غيره واجب او اصل او ولى المشبه به وغيره سياتى فيقول يجب ان يلى كان المشبه لان المشبه به الخبر وتقدم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز فى غير الطرف والخبر هنا لا يكون ظرفاً مفعولاً وفى الافعال واشباهها الاصل ان يلية المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول عن الاصل تقديم المشبه به على المشبه لانه تقديم المفعول على الفاعل ثم نقول الغرض من هذا التحقيق ان مالم يس بمشبهه قد يقع فى الصورة موقعه وذلك لا يخص بالكاف ونحوها وحق البيان فى هذا المقام ان يقال الاصل فى الكاف ونحوها ان يلية المشبه به وفى كان ان يكون خبر المشبه وفى الافعال وشبهها ان يكون مفعولاً تشابه المشبه بهما وقد يخالف ذلك نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كما ازالناه الآية وكان مثل الحياة الدنيا ماء ازالناه الى اخر الكلام وتشبيه الحياة الدنيا ماء الى اخره بل يقول قد يقع غير المشبه به ايضا فى موقعه كما فى قوله وكان النجوم بين دجائها فان النجوم ليست مشبهها بهما بل الهيئة وقس عليه قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يلية المشبه به لفظاً نحو زيد كالاسد او كزيد الاسد ومن ان يلية تقديره كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوى صيب فحذف ذوى بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبهاً بها لانهم يشهد بان مثل الآية مما يلى الكاف المشبه به دون غيره كون المقدر كالمفوض فيما بينهم وكلام الكشاف والايضاح وما صرح به المصنف فى الايضاح حيث قال واما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله فليس منه معنى من قيل ما يلى المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصارى الى الله هذا ويزاد من عبارة الايضاح انه حذف من بين كلمة وقال كان الحواريون انصار عيسى حين بين ولا يرشد الى صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى لا يقل لان التقدير كونوا انصار الله ككون وقت قول عيسى فالحذف مضاف ومضاف اليه كما صرح به المفتاح وازداده الكون الى الوقت اضافة المظروف الى الطرف على نحو ضرب اليوم وهذا ما اخفى على اقوام فاشبهه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يعدان يجعل ما فى كمال موصولة اى كالكون الذى قال عيسى لاجله من انصارى الى الله ولا وجد ان التشبيه الى نفس القول يجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين انصار الله فى سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالى نحن انصار الله يقتضى ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصار الله لا كما كان الحواريون انصار عيسى الا ان يقال تقديره نحن انصارى الى الله لاستدعاء ظه من انصارى الى الله ذلك (وقد يلية غيره) اى قد يلى الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة متزعزعة وذكر بعد الكاف بعض ما ينزع عنه الهيئة ولاخفاً فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله (بنحو واضرب

وههنا بحث شريف متعلق
بعبارة المفتاح تركته لانه فى شرح
المتن من فضول الكلام ويستلزم
الاسام الوجوب للام لكن لم
يترك الشغف بذيل ما افترض على
من الملك العلامة حتى جئت لك
بهذه الحواشى فى هذا المقام قال
صاحب المفتاح اوقع الشبه بين
كون الحواريين انصار الله وبين
قول عيسى عليه السلام للحواريين
من انصارى الى الله وانما المراد
كونوا انصار الله مثل كون
الحواريين انصاره وظاهر انه
جعل المشبه كون الحواريين انصار
الله والمشبه به قول عيسى فاعترض
عليه بان المشبه كون المؤمنين
انصار الله واجيب تارة بان المراد
بالحواريين حوارى محمد عليه
افضل الصلوة والسلام كما روى
فى شان الزبير رضى الله هو ابن عمى
وحوارى من امتى وتارة بان
الحواريين سهوم من قلم الناسخ فقير
الى المؤمنين وقال العلامة يريد
المفتاح ان الشبه اوقع داراً بين
كون المشبه به ليصرف المؤمنين
نصرة الحواريين وقول عيسى كما
هو صريح العبارة لكن المراد هو
الاول ورد بان ظهور عدم صحة
الصريح يمنع كون التشبيه داراً
اقول هذا حق لكن يمكن حل
كلام المفتاح على انه اوقع التشبيه
داراً بين كون المشبه به كون
الحواريين انصاراً فيكون المشبه
كون المؤمنين انصاراً كما هو

يكفى نسخة

صيرورة نسخة

والصريح وبين كون الشبه قول
الله تعالى اى قول هذا كقول عيسى
فاجيبوا كما اجيب الا ان المراد
الاول كما هو مقتضى البلاغة
العليان العدول عن الظاهر
عند الحاجة ابعد عن الحاجة
والمقصود فى المقام الحث على
الكون انصارا والاول اقرب
الى هذا المقصود من الثانى

لهم مثل الحياة الدنيا كما انزلناه من السماء فاخطبته نبات الارض فاصبح هشيا تذروه
الرياح ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل فى جميع ما هو من هذا القليل بتقدير المثل والحال
والشان لكثيرهم رأوهم مستغنين عن جميع ما هو عن الحذف لو اهلوا رعاية هذا الاصل فاهملوه
وراعوا اصل اخر اهم هو عدم الحذف وقدير اعونه فى مقام الاستغناء عن الحذف اذا كان لا يد
فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى
داع ومنه قوله تعالى او كصيب الاية لان حذف ذوى ضرورى للضمان وحذف المثل
لانه انسب يجعل المشبه المثل واشد ملائمة ولهذا انقدر لا يقدمون على التقدير فالا تقدير
ضروريا (وقد يذكر فعل ينبي عنه) الظاهر ينبي به او ينبي اياه فى المقام وس
انباء اياه به فكلمة عن متعلقة بالكشف المتضمن للانباء والاولى وقد يذكر
ما ينبي عن التشبيه ليتناول نحو انما عالم ان زيدا اسد وزيد اسد حقا او بلا شبهة وكان زيدا
اسدا اذا كان للظن وبما لا يشبه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر فعل يدل على نفس
التشبيه فانه مستفيض كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهى وبماثل بل المراد فعل ينبي عن حال
من احوال التشبيه على انه لا يقاد من قولنا انباء فلان عن فلان الا انه اظهر حالا من احواله
لانه افاد تصويره سماع قوله ان قرب وقوله ان بعدنا ذكره الشارح ان فى كون الفعل
مبتدأ عن التشبيه نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسيان على التشبيه بل الدال عليه
عدم صحة الحل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلو قال انه ينبي عن حال التشبيه
من القرب والبعد لكان انسب ضعيف (كافى علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه اى نسب
الى القرب لما فى العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحقيقه فيفيد مباينة فى التشبيه وان الشبه
بحيث تيقن بينهما الاتحاد قال الشارح دلالة على قوة المشابهة لما فى العلم من الدلالة
على تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظرو هو انما يصح وجه التقريب التشبيه فى علمت ان زيدا
كالا اسد (و) كافي (حسب) زيدا اسدا (ان بعد) التشبيه لما فى الحسيان من الدلالة على الظن
والضمين فيه اشعار بان فى شبهة الاتحاد فيفيد قوة المشابهة دون قوة افادها ذكر العلم
وينبى ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسدا ايضا يبلغ من قولنا زيد كالا اسدا ان ابغاع المشابهة
فى الشك فى الاتحاد فيفيد قوة المشابهة بلا شبهة ومن تقايس سوانح هذا المقام انه قد يدخل
ما ينبي عن حال المشبه به نحو قد علمت ان غرة الصباح وجه الخليفة فانه يغيد المباينة
فى كون وجه الخليفة اتم من الغرة (والفرض منه) اى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى المشبه)
لان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتداء شئ على اخر فكان الفرض عائدا الى المشبه الذى
كالقياس وقوله فى الاغلب لما سياتى من انه قد يعود الى المشبه فان قلت فيما سياتى ما يدل
على انه قليل وقوله فى الاغلب يدل على انه غالب قلت القلة بالاضافة لا يتافى الغلبة (وهو)
اى الفرض (بيان امكانه) او وجوبه او امتناعه او وقوعه فلاقتصار على الامكان من ضيق
اللطيف فى البيان فبيان الامكان (كافى قوله فان تفق) اى تعل بالشرف (الا انام كسحاب
الخلق والجن والانس اوجيع ما على وجه الارض) وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان المدوح به فدفق الخلق بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة والحال انه منهم والفائق
على هذا الوجه كالمستع ان يكون من المفقود فاحج لا ثبات كونه منهم بان حاله كحال المسك
فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لدفع
انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المنا سب بمقام المدح هذا واعرفه
ودع ما اشتهر انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر فى نظم البيت ومن المطويات
فيه ومن مقدمات الحجة المنسار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا يرد ان جعل البيت

من قبيل التشبيه لبيان الامكان فربة بلا مربة اذ لا تشبيه فيه نعم الانسب بمقام المدح انه يجعل التشبيه لبيان الوقوع اذا لامكان كبير اما يعرى عن الوقوع (او حاله) عطف على امكانه (كافي تشبيه ثوب باخر في السواد) و يتجه انه هل البلغ تختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا السواد واضح واخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لان بيان المقدار مسبق بمعرفة الحال وبيان اللون في اول الامر مثلا وان كان على وجهه يتضمن معرفة المقدار لا يقدم من بيان المقدار وفي كلام السيد السند من شرحه للمفتاح اشعار بذلك حيث قال في شرح قول المفتاح اول بيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فيراد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك ومقابلته بيان الحال وما يتبعها لبيان الامكان ونظايره مع انها من الاحوال بناء على ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود (او مقدارها) كافي تشبيه ثوب بالغراب في شدته (اي شدة السواد) (او تقريرها) عطف على البيان اي تقرير حالها ولا يخفى ان التقرير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون لتقرير الامكان او تقرير مقدار الحال والافيدان يجعل خمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله او تقريرها بتقرير شي منها (كافي تشبيه من لا تحصيل من سعيه) اي قصده او عمله او كسبه (على طائل) اي فضل او غنى او سعة (من رقم) من حديث نصر اي يكتب او يخطط (على الماء) وفيه المفتاح الرقم يكونه في حضور المخاطب اذ التقرير فيه اقوى لاطانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولك ان تستفيدة من صيغة الحال في عبارة المصنف قال الشارح وتبعه السيد رحمه الله في تقرير التقرير المك تجده من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسابات اتم منه في العقليات لتقدم الحيات وفرط الالف بها وفيه ان هذا المثال لا يخص بتقرير حال غير الحسي بل يشتمل تقرير بعض حيات لا تقرير لعدم نفعها كتنقرر عدم نفع الرقم على الماء (وهذه) الاغراض (الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل فقدفات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها ايضا وفي درجة تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله مقابله (يقضى ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر) في الصحاح الشهرة ووضوح الامر وفي القاموس ظهور الامر في شدة يعني فظاعة وبالجملة الشهرة يقتضي عموم اعلم الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا ان يكون المخاطب اعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضي علم المخاطب بوجه المشبه في المشبه حتى يتضح صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار وايضا بيان هذا الشرط في هذا المقام مستغن عنه لانه سيئنه في تقسيم التشبيه الى المقبول والمردود الا ان يقال الغرض منه هنا الاشارة الى وجه كون الغرض في الاغلب عائدا الى المشبه ووجه ايهام التشبيه القلوب كون للمشبه اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلامنا الاربعة يقتضي ذلك ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فهو بزيادة التقرير والتقوية اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان لا يكون وجه الشبه فيهما متفاوتا ويوجب ان يكون على نحو واحد فيهما لبيان المقدار على ما هو عليه ولذلك قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والتقصان كان التشبيه ادخل في القبول يعني هذا الكلام العام منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا بيان الامكان يقتضي الاعرفية دون الاعمية كيان

الحال فانه يصح تشبيه الثوب الاسود بما يساويه في بيان سواده بل المساواة احق لانه اسلم من الايقاع في خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح ومزيد توضيح وفيه ابحاث لا يدخل عدم الاشارة اليها بل عدم تصريح الاول ان قولهم يقتضى جواز التفاوت في بيان المقدار كما لا يخفى لانه جعل الادخل في السلامة عن التفاوت ادخل في القبول ولم يجعل التفاوت عن القبول بمعزول ولك ان ترتكب تأويل قوله ادخل في القبول بكونه اقرب الى القبول ولا يلزم منه اثبات القبول والثاني اذا قلت في مقام التهكم لقصور العامة هو كظلم الرمح يكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت عدم ادعاء او بحسب الواقع فانه في بيان المقدار الادعاء لا بد من عدم التفاوت ادعاء وفيه ان في الحاق الناقص بالكامل ايضا ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق لا يقودك اليه الا توفيق فاختر فطانتك هل لك من هارقي الثالث انه لو كان في بيان الامكان وجه الشبه في التشبيه اتم كان التشبيه في ادخال المشبه في حيز الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى مما يستبعد فتحققا كان هذا المستبعد اولي بالامكان الرابع ان في اقتضاء التقرير الامر ينظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس اتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة وان لم يذكر مما ذكره فيها الابتداء الا ان يراد بالافتضاء اقتضاء اولوية وفي عبارته ارشاد اليه فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالصريح بان التزيين والتسوية والاستطراف ايضا يشار كها في ذلك قلت لانها لا يقتضى الاتمية ولا الاعرفية قال الشارح كلما كان المشبه اندروا خفي كان التشبيه تأدية هذه الاغراض اوفى ووجه ما قال في الاستطراف ظاهر وفي التزيين والتسوية ان حسن ما لم يشتهر أكثر تأثيرا فحين يشاهده واجب وكذا قبح ما لم يشتهر قبحه لان الف النفس ليسهل امر المألوف ويسكن شغف المشغوف ولما لم يظهر ما ذكرنا من الوجه انكر كثير من ما ذكره فيما سوى الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكي الاعرفية في التزيين والتسوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكي حجة عليه لانه حله على الاعرفية بالغرض والسيد السند حله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان وجه الشبه في تشبه وجه اسود بمقلني الظبي مثلا ليس له مطلقا السواد والا فلا تزيين بل هو السواد الخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقله الظبي بهذا اعرف وكذا الحال في التسوية وفيما ذكره بحيث من وجهين أحدهما ان الملازمة المشار اليها بقوله والا فلا تزيين مسلمة لانه بمجرد التشبيه بالمرئيين يخل زينه ويحصل للطبع ميلان اليه وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في المشبه به اتم باعتبار اللطيف وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه ونقل هذا مخالفة منه مع السكاكي او اشارة الى ان ليس على ما يفيد عبارته معول بل كلامه مؤول ولو لا مخالفة الاسام بعد تطويل الكلام فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتفينا الشارح بنقل كلامه وبيان طريق تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام (او تزيينه) عطف على بيان امكانه او تقريره اى تزيين المشبه عند السامع (كما في تشبيه وجه اسود بمقله) اى شحمة العين اى تجمع السواد والبياض او هي السواد والبياض او الحديقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول خبائها ان عين الظبي والبق والوحشين انما يظهرها البياض والسواد بعد الموت واما حال الحياة فعيونهن سود كلها (الظبي) معلوم وكتشبيه صوت حسن

فلا تزيين م نسخة

بصوت داود وكتشبه جلدنا عم بالحري وكتشبه النكهة بريخ المسك وكتشبه طعم
البطيخ بالعسل فقولنا تزيينه عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس
عليه قوله (او تشويبه) يقال شوهه الله فجسه (كافي تشبه وجه مجذور) يقال جثا وجذر
فهو مجذور ومجذر اي خرج منه الجدرى (بساخته) هي العذرة (جامدة) لا طراوة فيها
(قد نقرتها) اي ضربتها يعني بالنتقار (الديكة) بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك على وزن
قبل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة (او استطرفه) اي عد المشبه طرية احدينا (كما)
اي كاستطراف (في تشبيه فم) هو كثر وتمر وكامير البحر الطافي (فيه جبر) في القاموس
البحر النار المتقد فلا حاجة الى قوله (موقد) تجر من المسك موجه الذهب لا برازه) متعلق بمفهوم ما
فانه عبارة عن استطراف او تشبه وجعله الشارح متعلقا بقدر اى انما استطرف المشبه في هذا
التشبيه لا يراز المشبه (في صورة المتع عادة) لا عقلا لا مكان ذوبان المسك مع كثره جدا
حتى يعد بحرا (وللاستطراف) المطلق لا الاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت بالضمير
لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال (وجه اخر) غير الابرار في صورة المتع عادة (وهو
ان يكون المشبه نادر الحضور في الذهن امام مطلقا كما مر (في تشبيه الفخم واما عند حضور
المشبه كافي قوله) اي قول ابن الغضائرية في وصف البنفسج ولا من زوردية بكسر الراء والظاهر
الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه (ترهو) لكثرة زهي على صيغة
المجهول وزهافة قليلة والمعنى تتكبر وتفتخر (بزرقتها) لو كانت الزرقه راجحة على
الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلا زوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله
بزرقتها للسببية ولو كانت مر جوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت نجبا
عن تكبرها (بين الرياض) لا يبعد ان يقصده معنى علانية يعني ترهو علانية لا على
وجه الخفاء (على حر) جمع احر (اليواقيت) جمع ياقوت معرب من الجواهر ويكون احر وغير
احر واجوده الرمان وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والحفقان وضعف القلب شربا وجمود الدم
تعليقا في التكبر عليه من دنجب والمراد بحمر اليواقيت شقائق النعمان وفي جعلها عين الشقائق
واوراقها شبيهة باليواقيت اونا وشكلا اشارة وجعل الازورد منسوب اليه للبنفسج اشارة الى
تفاوت الشبهين لان الشقائق واوراقها شبيهة باليواقيت اونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه
اللازورد الا لونا وبهذا ظهران تفسير حمر اليواقيت بالازهار الجردون تفسيرها بالشقائق
مبنى على الغفلة عن الدقائق وفيه ايضا وجه نجب لتكبر البنفسج (كانها فوق قامات ضعفين بها)
اي بسببها لتقلها وطول مكشها فوق نزل التعظيم منزلة العظم والجسامة (اوائل النار
في اطراف كبريت) هي حجارة توقد بها وجاه بمعنى الياقوت الاحمر والذهب ايضا فان صورة
اقصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه
الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين
صورتين متباعدتين غاية التباعد وللشيخ عبد القاهر وجه اخر وهو انه ارادك شبه النبات
غصن برق واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبائع على
ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يمهده ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر ولا يذهب
صليكه انه يجري في تشبيه الفخم فانه ارادك شبه الامر موجود من امر ممتنع الوجود ولهذا الشيخ
الضعيف وجوه اخر وهي انه ارادك شبه بين جسم ثقل لا تقوى لجله قامته وبين جسم
لطيف في غاية اللطافة لا يتوهم في شأنه ثقل او شبه بين اوائل النار والامر الدائم اوانه
جعل قامات البنفسج كبريتا ونفسه اوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمعة غير معينة

للكبريت او جعل النار والكبريت ذات راحة طيبة ويمكن ان يجعل من الابرار في صورة المشع
عادة فان الكبريت الموقدة لا يتكرر في موضع واحد عادة ولا يخفى انه فات القوم من وجوه
الاستطراف ابراز الشيء في صورة المتشع عقلا وكانهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام
البلاء (وقد يعود) الغرض (الى المشبه به) ويمكن ترجيح فسمه الغرض ثالث الاقسام ان يعود
الغرض الى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف
مرغوب للطباع جدا واربعا ان يعود الغرض الى المشبه والمشبه به جميعا وهو جعلهما
مستطرفين يجمعهما لان كلاما من المتباعدتين يستطرف اذا تعانقا (وهو ضربان احدهما)
وهو الكثير الشايع حتى اوهم صاحب المفتاح قصر العائد الى الغرض المشبه به عليه في اول
بيانه اشارة الى كثرة الى حد كانه ليس غيره وصرح بقلة الثاني ثانيا حيث قال وربما كان
الغرض بيان كونه اهم ولم يلتفت المصنف اليه واقتصر على بيان انه ضربان فاختصاره
هذا محمل وقد تداركه في الايضاح حيث قال واما الثاني فيكون في الغالب (ايهام انه اتم
من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه
مشبه به قصدا الى ادعاء انه زائد كذا في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المقلوب
مبنيا على تسليم انه اتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وانت جارية معه
وانه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه للترزين والتشبيه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به
اتم او الفج أكثر او ادعاء ان المشبه به اندر و اخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الخاق الناقص
بالكامل (كقوله) اي قول محمد بن وهيب (وبدا) اي ظهر (الصباح) هو اول النهار وضوءه
يعني حمرة الشمس في سواد الليل (تأثر غرته) هي كالغررة تضمها يابض في جبهة الفرس
فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لياضه (وجه الخليفة حين يتدح) فانه قصد ايهام ان وجه
الخليفة اتم من غرة الصباح في الوضوح والبعد عن ظلمة العيوس قال المصنف وفي قوله
حين يتدح دلالة على اتصاف المدح بمعرفة حق السادح وبالارتياح له
وكونه كاملا في الكرم والاتصاف بالشكر والطلاقة عند استماع المدح
هذا ولا يخفى ان في ابراز يتدح مجهولا تربية لطيفة لذلك يعرفه الذي فانه يشعر
بانه لا مدخل في ذلك لخصوصية مادح ثم اقول لك ايها الفطن العارف بمقدار اللطائف
التخلص عن ربة التقليد المتعرف بخفايا حسن العتاق كالقاييف ان الشعر يجوز ان يكون
تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى
ان سرعة انتشار الضلالة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح (و)
الضرب (الثاني) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به كتشبيه الجايح وجها
كالبدر في الاشراق والاستدارة بالضعيف) لافي مجرد الاشراق والاستدارة كما ينبغي
عنه ظاهر هذه العبارة بل في استلذاذ النفس به فان استلذاذ النفس بالضعيف ليس باعتبار
استدارته واشراقه فحسب (ويسمى هذا) النوع من الغرض (اظهار المطلوب) قال
السكاكي لا يحسن المصير اليه الامقام الطمع في تسني المطلوب يعني تيممه كما يحكي
عن صاحب ابن عباد ان قاضي سبختان دخل عليه فوجده الصاحب متغيبا فاخذ يمدحه
حتى قال وعالم يعرف بالنجوى واشار للندماء ان ينظروا عن اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد
الى ان انتهت التوبة الى شريف من البين فقال اشهى الى النفس من الخبر فامر الصاحب
ان يقدم له مائدة دقيقة اشهى الى النفس من الخبر تشبيه مقلوب في المسأل لانه جعل زائدا
على الخبر في المشتركينهما وهو كونهما مشهين للنفس (هذا) الذي ذكرناه من جعل واحد

الشئيين مشبهها والاخر مشبهابه انما يكون (اذا اريد الخاق الناقص) في وجه الشبه كذا
 في الايضاح (حقيقة) كافي التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كافي التشبيه
 الذي يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان
 ما تقدم كدليس ما يقصد فيه الخاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
 هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل احدا الطرفين مشبهها والاخر
 مشبهابه لكون احدا الطرفين اتم حقيقة او ادعاء اذا اريد الخ (فان اريدا لجمع بين شئيين
 في امر) مر كبا كان او مفردا حسيا كان او عقليا واحدا كان او متعدد او ذلك تارة يكون
 في المتساويين وفي وجه الشبه وتارة يكون في المتفاوتين من غير قصد افادة التساوت
 (فالا حسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) احراز ان ترجيح احدها المتساويين
 هذه العبارة قاصرة ولا تستل مثل قولنا تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فانه ليس العدول فيه
 من التشبيه الى الحكم بالتشابه فاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا الحلل انما وقع
 من قبل المصنف حيث غير عبارة المفتاح الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفي على من تلاه
 الى ان وقعت بالا فاداة فاغتم السعادة قال المفتاح تفاديا عن ترجيح احدا المتساويين وكأنه اراد
 التفادي عن ايهام ترجيح احدا المتساويين والالوجب ترك التشبيه فيختل قوله فالا حسن
 ويطل تجوز التشبيه ولك ان تجعل وجه ترجيح التشابه حفظا لسمع عن قوههم زيادة
 المشبه به وتوفي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الخاق لا التشارك (كقوله) اي
 قول ابي اسحق الصابي (تشابه دمعي اذ جرى) اي كل وقت جرى ففائدة الطرف
 التعميم بوجه صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (ومدامتي) المدام المطر الدائم والجر كالدائمة
 لانه ليس بشراب يستطاع ادامة شربه الا هي (فن مثل ما في الكاس صبي تسكب فوالله
 ما ادري بالخمرا سبلت) ذكر اسبل الدمع في القاموس بمعنى ارسله وفي الصحاح بمعنى هطل
 فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثاني للتعدية لجعل الزيادة وهما مطلقا كافي الشرح وهم لا يقال
 زيادة الباء في غير الثاني والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ اسماع ولا يثبت السماع بالبيت امع احتمال
 بانه التعدية لا نقول بانه التعدية ايضا سمعية على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم
 الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة (جفوني ام من عبرتي كنت
 اشرب ويجوز) عن قصد التشابه (التشبيه ايضا) لان اداة التشبيه قد يستعمل لمجرد
 قصد التشريك (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى اريد ظهور منبر
 في مظلم اكثر منه) والجواز قد استفيد من قوله فالا حسن واصحابا وكأنه تعرض له لتوضيحه بالتمثيل
 ولا يخفى ان البيت كما يشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه يشتمل على تمثيل الخاير الذي
 هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فن مثل ما في الكأس عني تسكب وكأنه اراد التمثيل
 للتشبيه فاما احدا الطرفين اكل مع انه لم يقصد الخاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية
 لاحدا الطرفين على الاخر فامل ولما فرغ من النظر في الطرف والوجه والاداة والغرض
 حان النظر في تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتيب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم
 باعتبار طرفيه فقال (وهو) اي التشبيه (باعتبار طرفيه) اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام
 قسمه الاول ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم انقسامهما الى القسمين من بيان
 تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يشر الى تقسيمها والثاني يحتمل القسم الى
 الاربعة عقلا وكأنه لم يوجد ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام
 العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع في اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم
 الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والاداة

والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة يعكس
اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا في البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هناع
انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه من ك
فانه ما به التفاضل بين البلاء والتفاضل بين الخطباء وللتنبية على الفرق بين المفرد والمقيد
وهو احوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيد بن كتشبيه
المقيد بالورد) ولا نغنى بالمقيد ما ذكر معه قيد بل ما يقيد مدخل في التشبيه الا ترى انه جعل
من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم واتم لباس لهن مع ان اللباس موصوف لانه
لادخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسي على ما ينسب الى الخشبي وهو ان كل
واحد يشمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او عقلي كما ذكره غيره وهو ان كل واحد منهما
يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا وما يشتد فحشه
من الذنوب ومائمه عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه مالم يجرد العورة
عن اللباس لا يمكن الزنا كما ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا
وما يتبعه من الوقوع في المنهيات وقبايح الذنوب وشئ من الوجهين لا يتوقف على القيد
على ما ذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما
باللباس في الاشتغال على صاحبه او صون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسه
فلاضافة اللباس دخل في وجه الشبه فالأظهر ان الآية تشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله
انه شبه كلامهما باللباس المطلق في الاشتغال او الصيانة ثم قيد الاشتغال او الصيانة بقيد
وتذكر التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة لان اللباس يصون
صاحبه عن البرد لاجل فضيحة الفاحشة ككل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساد
ويمكن ان يكون وجه الشبه ان كلامهما يجعل صاحبه موقرا مرمزا في اعين الناس كاللباس
ففيه اشارة الى انه كلما كان الزوج اطهر وازكى ويكون ادخل في التوقير كاللباس وانما
قدم غير مقيد بن مع انه عدمي والمقيدان وجوديان لانه اقوى في الافراد الكلام الذي
فيه (او مقيدان كقوله لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء) فان المشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على طائل والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقة على
الماء لان وجه الشبه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
المقيد بن وقد نبه بهذا المثل على ان القيد يشمل الصلة والمفعول ولا يخص بالاضافة
والوصف كما هو المشهور ومن القيود الخال (او مختلفان) في التقييد وعدمه (كقوله والشمس كالمرآة
في كفاف الاشئ) يقال الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد
اصطاد الشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمرآة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص مثلا بل لا بد
وهو الصباح او العصر الا ان يقال لا يكفي في تقييد طرف التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لا بد
من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا (وعكسه) عطف على قوله كقوله
اي كعكس قوله وهو المرآة في كفاف الاشئ كالشمس (واما تشبيه مركب بمركب كما) اي تشبيه
(في بيت بشار) الاضافة عهدية بشار بها الى ماسبق من قوله كأن مشار التفع البيت
وتشبيه المركب بالمركب قد تكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما في قوله
وكان اجرام النجوم لو امسا درر نثرن على بساط ازرق فانه كما يشبه الهيئة المنترعة
من اجرام النجوم اللوامع في اديم السماء الصافية الزرقاء هيئة درر نثرن على بساط ازرق كذلك
يشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر واديم السماء بالسباط الازرق شبهها واضحا عاريا

(عن)

عن التكلف لكنه ان هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وبها
من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقته الصافية وقد يكون بحيث
لا يمكن فيه تشبيهات الا بتكلف لا تكلف من لم يذق جلاوة التشبيه المركب في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد ناراً الآية فقال شبه المنافق بالمستوقد ناراً واظهاره الايمان بالاضاءة
وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات متعددة ومنه ان ذلك
بقوله * كالمريخ والمشتري * قدامه في شامخ الرفعة * منصرف بالليل عن دعوة * قد اسرجت
قدامه شمعة * فانه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف بالليل عن دعوة اقول وان لا يحسن تشبيه
المريخ بالمنصرف عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالمنصرف عن دعوة
وتشبيه المشتري قدامه بشمعة اسرجت فان التشبيه ربما لا يحسن وحده ويحسن اذا جتمع مع تشبيه
آخر فبهذا عرف عن التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب في التضام والتلاصق
وعرف انه كمين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهات المركبة في مرتبة
فان ما ساغ فيه التشبيهات المتعددة ايضا لا تكلف له فضل على ما ساغت فيه بتكلف
وما ساغت فيه بتكلف له فضل على ما لم تسع فيه اصلا بل ما ساغت فيه ولا بد من اجتماعها
لهذا ما ساغ اعلى من الكل لان وجه تعدده يشبه وجه وحدته في التضام والتلاصق ولا يعد
ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزاء بالاجزاء في اطلاق واحد لانه اذا جاز باداة واحدة
تشبيهات الاجزاء المتعددة فليجزم مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة ايضا (واما تشبيه مفرد بمركب
كأمر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالشبه مفرد وهو الشقيق
والشبه به مركب من عدة أمور كآرى وكذا تشبيه الشاة الحبلية بحماراتني مشقوق الشفة والحوافر
نابت على رأسه شجرة غصنا والفرق بين المركب والمقيد أحوج شيء الى التأمل ولهذا
قال صاحب المفتاح وهذا اى الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب فله
فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء الفريحة فليس الحاكم في تميز البابين اذا التبس احدهما
بالآخر سوى ذلك ولو لا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المثابة وكفى
شاهدا في شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث جعل المفتاح
تشبيه الشاة الحبلية تشبيه المفرد بالمفرد والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه لم يثبت
المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلهما فكانه جعل المركب في الصورتين مقيدا
قال الشارح وكان ما ذكره المصنف اقرب (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول ابى تمام
(يا صاحبي تقصيا) في القاموس تفصيت في المسئلة بلغت الغاية فالتقدير في (نظر يكما) وفي الاساس
تفصيته بلغت اقصاه (تربا وجوه الارض) قائلين تعجبا (كيف تصور) مضارع التصور ير مجهول
يقال صورته صورة حسنة فتصور والشارح جعله مضارعا خذفت التاء اى كيف تصور (تربا
نهارا شمسا) من اشمس صار ذا شمس اى لم يسترها غيم (قد شابه) اى خالط النهار (زهر) كثر
جمع زهرة ككثرة وبركة (الربى) كهدى جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة خصها لانها انظر
واخضر ولانها المقصودة بالنظر كذا قاله الشارح في المختصر ويمكن ان يقال
يقال خصه لانه يخاطبه الشمس في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المشرق اظهر لان نور
الشمس فيه اضعف (فكأنما هو) اى ذلك النهار (مقبر) اى ليل ذو قر في القاموس المقبر والمقبرة
ليلة فيها القمر فليس الكلام في تقدير الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه تسامح بناء على انه
في تقدير ليل مقبر فبه شبه تركب على ما وجهه السيد السندو للتسامح توجيه آخر وهو ان
هذا التشبيه في البيت لا يخلو عن تسامح اذ شبه النهار الشمس لان الضمير المشبه به راجع اليه
والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار الشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقبر فالشبه مركب والمشبه به

اجتماعها نسخة

نسخة بحماراتني

مفرد (وايضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يتناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيمياً لتشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبهات المتعددة اذ لا تعدد طرفاً تشبيه واحد وايضاً ليس من وظائف البيان بل هو من افراد الالف والنشر الذي من الصناعات البديعية وكان وجه التعرض له ان الملفوف ربما يلبس بتشبيهه من كبر كعب ويتبعه يتعرض للفرق وان لا التباس فيه ولا يخفى ان الملفوف والمفروق لا يخص بالطرف بل يجري في الوجه ايضاً (ان تعدد طرفاه) اى كل من طرفيه (فاما ملفوف) قال المصنف وتبعه الشارح وهو ان يؤتى بالمشبهين اولاً ثم بالمشبه بهما هذا وهو قاصر ويجب ان يقال اوبالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالى قلوب الطير رطباً وابساً قال الشارح المراد اعلم من الاتيان بطريق العطف او غيره وكأنه اراد به مثل قولنا كالفهرين زيد وعمر واذا اريد تشبيه احدهما بالشمس والاخر بالقمر بقرينة (كقوله) اى قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطيااد الطيور (كان قلوب الطير) اسم جمع للطائر (رطباً) بعضها (وابساً) بعضها (لدى وكرها) هو عبس الطائر وان لم يكن فيه (العناب) هو كرمان (والحشف) هو كرس اردء التمر والضعيف الذى لا توى له اواليابس الفاسد وكفلس الخبر اليابس (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة بعندهما ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلته في اختصار اللفظ وحسن الترتيب لان للجمع فائدة في عين التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لا ضنة في النشر لاعلى ترتيب الالف (او مفروق كقوله) اى قول المرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد والمرقش الاصغر عمرو بن حرملة (النشر) اى نشر تلك النساء ورايحه هما (مسك) اى نشر مسك (والوجوه) دنانير واطراف الاكف (وروى اطراف البنان) فالاضافة ثابته (عنم) هو شجر اجرلين يشبه به بنان الجوارى كذا في الصحاح (وان تعدد طرفه الاول) قال اعنى المشبه (فتشبيه التسوية) لانه سوى بين المشبهين (كقوله صدغ) هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المبتدلى على هذا الموضع والمراد هو الثانى (الحبيب وحالى) وكأنه اراد احوالى فصيح انه والصدغ كاللبنى كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له كليل المصراع * الساقى وثغره فى صفاء * وادمى كاللبنى (كلاهما كاللبنى) وصف دمعه بالصفاء لثبتي عن كثرة بكائه لانه اذا كثرت جريان ماء المنبع يصفو عن الكدر لانه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدورات التى تخرج بالماء بخلاف ما اذا جرى احدائفاً فانه يكون مكدر ايكدورات المنبع (وان تعدد طرفه الثانى) قال اعنى المشبه به (فتشبيه الجمع) لانه يجمع للمشبه وجوه تشبيه او يجمع له امورا مشبهات بها (كقوله) اى قول البخترى بات نديمالى حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح الاغيد الناعم البدن وتذكير بات ونديما واغيد يدل على ان الكلام في مذكر ومكان الوشاح يدل على انها محبوبه في القاموس الوشاح بالضم والكسر قلادتان من اولؤ وجوه منظومتان يخالف بينهما مطوف احداهما على الاخر او اديم عريض مرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشبحها (كأنما يسم) بسم يسم كضرب بسماء وانقسم وينقسم وهو اقل الضحك واحسنه (عن لؤلؤ متضد) اى منضم (اورد) بكمد لم يصفه بالنظم لان الذهن ينساق اليه من وصف اللؤلؤ (او اقاح) جمع اخوان بالضم كالقحوان وهو البانونج قال في الصحاح جمع على اقاحي يحذف الالف والثون وقد لا يشدد الباء هذا فلهمة اقاح مفتوحة وما اشهر من كسر هاءه وشبه ثغره بثلاثة اشياء الا انه اورد كلمة او تنبيهها على ان كلا مشبه به على حدة وكله اول للتسوية لالا بهام حتى يردانه ينفى الواو ويوجه بانه بمعنى وكيف الواو يجعل بمعنى الواو وهو احسن من الواو والخلوه عن وصحة ايها جعل المجموع مشبه به قال الشارح

شبه ثمره بثلاثة اشياء ثم اعترض بان في كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعني الثمر غير
مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كائنا يدل على انه تشبيه اقول اولا هذا تشبيه بتشبيه
بثلاث تقسيمات والمثبه مقصود في الكلام لانه في معنى انه يسمى بسم كسم عن هذا او ذاك
او ذلك وثانيا ان تشبيه الثمر بثلاثة اشياء ضمنى لان تشبيه البسم بالبسم عن احد الثلاثة يستلزم
تشبيه الثمر باحدهما ومماثل به التشبيه بمتعدد بيت الحر يرى يفتقر عن لؤلؤ رطب وعن برد
وعن اقحاح وعن طلع وعن حبيب قال الشارح شبه ثمره بخمسة ثم قال في كونه من باب التشبيه
نظرا لان المشبه اعني الثمر غير مذكور لفظا ولا تقديرا اقول التقدير يفتقر الى يضحك ضحكا حسنا
عن مثل لؤلؤ البيت فالمثبه مقدر في نظم الكلام وانما لم يجعل استعارة مغنية عن التقدير لان
الاستعارة امور متنافية لشيء واحد في كلام واحد دعوى ثبوت امور متنافية لشيء واحد فلا
يقدم عليه عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتنافية (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار
الطرفين يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات اوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثاني
هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد فصرح بالاول بقوله (اما تمثيل او غير تمثيل) ولا
يرد انه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه ويشهد لذلك كلام الكشاف
حيث يستعمل استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واخص منه وما هو نفس
المقسم المعنى الاعمال والقسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا يدفع ايضا ان تعريفه بقوله (وهو
ما وجهه منترع من متعدد) غير منعكس لخروج بعض افراد التمثيل عنه ولا يرد انه يشمل
ما وجهه مركب حسي فلا يطرد لان الشيخ قيده في اسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه
تمثيلا عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب التور مثلا للقرآن والحياة للعلم
هذا لما قال السيد السند في شرحه للمفتاح ان هذا القيد من قبل الشيخ لانما يمكن لا يثبت
مخالفة بين الجمهور والشيخ بل لان الشيخ فسر بالتشبيه المنتزع من امور ثم شبه على ان لفظ التمثيل
لا يجوز اطلاقه على الحسي مطلقا ويجوز اطلاقه على العقلي مطلقا ولا يخفى على الذوق
السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المنتزع من امور وبين التمثيل بمعنى التشبيه
بالوجه العقلي حيث جعل الاول معنى مقرا شائعا والثاني مما قد يستعمل فيه بقوله جاز
ان يطلق اسم التمثيل عليه ثم اتى اخاف ان يخبر في حل عبارة الشيخ فافسره لك تبرعا فلا تواخذني
ببسط الكلام فاني لا افعله ترعنا فنقول يريد بقوله اذالم يكن التشبيه عقليا انه اذالم يكن الكلام
الدال على التشبيه فانه جاء بهذا المعنى حيث جعل البعض اطلاق اركان التشبيه على الطرفين
والوجه والاداة من فروعه وحيث قال انه يتضمن التشبيه اراد به المعنى المصدري وكذا بالتمثيل
في قوله ان فيه تمثيلا فلا يشكل عليك انه ينبغي ان يقول اذالم يكن عقليا يقال له التشبيه ولا
يطلق عليه التمثيل وكأنه اراد بضرب الاسم مثلا استعارة الاسم (كأمر) وستعرف تعينه ولما
استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بانه ضمير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه والوصف
المنتزع الحقيقي مع انه ليس بتمثيل اشار الى دفعه بقوله (وقيد السكائي) اي المنتزع من متعدد
(بكونه غير حقيقي) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه اي قيد الوجه بكونه غير
حقيقي كما قيده بكونه منترعا من متعدد لانه قال السكائي التشبيه متى كان وجهه وصفا ضمير
حقيقي وكان منترعا من عدة امور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع
من متعدد وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت
في غير كلام السكائي فخرنا في التعريف موافقا للجمهور ولا يبعد ان يقال اوقع السكائي فيه

قول الشيخ واذا كان عقلا جازان يطلق اسم التمثيل عليه فجعل العقلي على ما هو مخترع العقل
و معتبره فقط ثم ان وجه عدول المصنف من عبارة السكاكي من عدة امور على طبق عبارة
الشيخ الى قوم من متعدده كاتبه عليه في الابضاح حيث قال امرين او امور نظاهر (كما في تشبيه
مثل اليهود بمثل الجار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بالمبلغ نافع مع الكسد والتعب
في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بتحقيق بل هو عائد الى التوهم
كذا ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح من قال مراد المفتاح بغير الحقيقي ما
يقابل الاضافي فلم ينظر في كلام المفتاح ادنى نظرا ما ان المراد غير الحقيقي في كل من
الطرفين او يكتفى ان يكون ذلك في احد الطرفين فمالم يتضح لكن المتبادر الاول لانه
الفرد الكامل فلجعل عليه ما لم يصرف صارف ويقيد مثال التمثيل على بيان
السكاكي واطلاقه على بيان الجمهور وحل الشارح المحقق على ان جعل ما مر عبارة عن جميع
امثلة ذكرت لوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفرد هما ومختلفهما
وخالفه السيد السند بدعوى ان التمثيل مخصوص بمطرافه مركبان وادعى ان تعريفه
بما وجهه متزع من متعدد يتبادر منه المتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد
هو اجزاؤه والاقصال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر
الا ما مركب طرفاه ونوره بان المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة
من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المضاف لاندرجته تحت الاستعارة الحقيقية
المدرجة تحت المجاز المفرد ومباني الخصال غير سديدة اما حديث التبادر فمنوع وانما
اختير الانتزاع على التركيب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتباري والهيئة الانتزاعية
لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد هو اجزاؤه ومن متعدد في الطرف وكذا
سندرد المصنف على السكاكي ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك
وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل
بمعنى التشبيه بالوجه المركب بمطرافه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب
باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة
في المفرد فلم يخص التمثيل بمطرافه مركبان كيف يحتز عنه فبين كلامه تنافر لكن لا يوجب
ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغي ان يحمل ماسياتي على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص
اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل تقييد الفصل بالتخصيص اولى
من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بمطرافه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب
باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه معنى المركب بوجه شبه مركب او قد سبق ان التشبيه
بهذا الوجه يحكي المفرد بمركب (واما غير تمثيل وهو بخلافه) وهو ما لا يكون متزعا عن متعدد
عند غير السكاكي ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما لم يتزع من متعدد او كان
وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقي وجود ما يكون ما انتزع عنه اوصاف حقيقة والا فالهيئة
الانتزاعية امر اعتباري لا وجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلافه يانا لغير التمثيل
على المذهبين كما يفيد عبارة الشارح لانه يحوج الى تكلفات بعيدة من جعل ضمير بخلافه
الى ما يطلق عليه التمثيل وكذا جعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله
اما تمثيل ايضا ثم اعتبار التوزيع بجعل كل مما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنى غير تمثيل
ولما فرغ من التقسيم الاول شرع في التقسيم الثاني بقوله (وايضا) التشبيه (اما مجمل وهو

ما لم يذكر وجهه (ولما ما استبعده ولما كان المعجل تقسيمان عقبه بهما) وفصل بينه وبين
 قسميه والانساب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولانه يدفع به طول الفصل
 بين القسمين بتقديمه وكانه نظر الى ان المعجل اجل (فته) اى فن المعجل (ما هو ظاهر فيهم)
 اى يفهم وجهه (كل احد يحوز يد كالاسد ومنه خفى لا يدركه) اى لا يدرك لوجهه (الخاصة)
 سواء ادركه بالبدية او بالنأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالطاهر والخفى نسبة له بحال
 الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضير الى الوجه وبأياه كون قوله وايضا
 منه تقسيما للتشبيه قطعاً وان يلايمه ان ما ذكر عقيب القسم الثانى من قوله وقد يتسامح
 بذكر ما يستبعده مكانه تفصيل للوجه وكلام فيه (كقول بعضهم) هى الامارية فاطمة بنت
 الحر شب حين مدحت بينهما الكلمة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقبس الحفاظ
 وانس الغوارس قالهم حين قاله حين سئلت ابيهم افضل فانها قالت عمارة لابل فلان لابل
 فلان ثم قال ثكنتهم ان كنت اعلم ابيهم افضل (هم كالحلقة المرغة لا يدرك ابن طرفاها) كذا ذكره
 الشيخ جارا لله وقال الشيخ عبد القاهر انه قال من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم ابيهم
 الخدى اسجع ولا تافى في بينهم ايل هما يجتمعان على الصدق توارداً وبطر بق اخذ المتأخر
 عن المتقدم ولا يخفى ان المراد بالخفى الخفى في حد ذاته فلا يخفى وجهه عن الخفاء عروض ما يوجب
 ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الحلقة اظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم
 بالمعجل بل يجرى في المفصل ايضا وكانه خصه به للتشبيه على انه مع خفاء التشبيه يحذف الوجه
 والمراد بطرفاها طرفها الاعلى والاسفل الملايمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الادنى والاعلى
 لم يعلم الوسط (وايضاً) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره آخى تقسيم المعجل
 ايضا عاد عوداً وافتته انتبيه على انه استئناف تقسيم للمعجل وليس تقسيماً للخفى اذ ذكر الوصف
 المشعر بوجه الشبه انساب بالخفى ومنه يعلم ان المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف
 واما ما قال الشارح ان اختار منه ومنه دون اما وما الاشعار بان من تقسيمات المعجل دون
 مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط
 تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه ان لا حصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم اخر هو ما ذكر فيه
 وصف المشبه فقط فلذا لم يأت بإداة الحصر ولم يجعل التقسيم باعياً لعدم الظفر به في كلامهم
 ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المفصل وكانه لم يعترض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لابراد ما يشعر
 بوجه الشبه مع ذكره اولا لان ذكره في المعجل يدفع توهم انه ليس التقسيم بمجمل مع ما يشعر بالوجه
 ولا داعى لذكره في المفصل (منه) اى من المعجل (ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين)
 اى وصف يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فيخرج منه زيد الفاضل
 اسد لان زيد الا يثبت له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وبما ذكرنا تحققنا ان نقول
 هكذا ينبغي ان يفهم لا يجبر بما ذكر الشارح ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه
 ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدمى وهو ما لم يذكر اسم على ما هو وجودى في الجملة
 وقدم ما هو وجودى في الجملة على الوجودى الصريح مع ان حق التعليم يقتضى العكس حفظاً
 للاقسام عن وقوع فاصلة بينهما او بالمثل (ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه بوحده) لم يذكر مثاله
 لانه ذكر انما ما هو مثاله (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) اى وصف المشبه والمشبه به كليهما
 (كقوله) اى قول ابى تمام في الحسن بن سهل * ستصبح العسل والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى
 في ساعة الغضب * العيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شفرة وهو اعيس وهى
 عيساى سيد خلنى الابل والمير في الليل صباها عند فتى (صدفت عنه) اى اهرضت عنه

(ولم تصدف) من حد ضرب (مواهبه عنى وعادته ظنى) فلم ينجب كالغيث (هو المطر او الذى عرضه يريد) ان جئته واذا لم يره اى اوله او افضله والموافة الاتيان (وان ترحلت عنه لم يلج) اللجاء الحوصلة (فى الطلب) ووصف الفتى بكثرة المواهب اعرضت عنه اولم تعرض والغيث بانه يصيبك حسه او ترحلت عنه وهذا ان الوصفان مشعران بوجه الشبه اى الافاضة فى حاجتى الطلب وعدمه وحالى الاقبال والاعراض (واما مفصل) عدل اما مجمل (وهو ما ذكر وجهه) اسكان فى هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكره ما يستلزم وجهه مكان الوجه دا خلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح اخر نيه على هذا التسامح وعلى منشأه اخر اجال التعريف عن الابهام الذى هو غاية تبعده عن الاتقان والاحكام فنال (وقد يتسامح بذكر ما يستلزمه) اى وجه الشبه (مكانه) والشارح جعل هذا اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعنى المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (كقوله للكلام الفصحى) اى الفصحى وكلام المفتاح فيه كالصرح او البليغ والثانى هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالعدل (هو كالعدل فى الخلاوة) وشاع هذا التسامح الى ان صار الحقيقة مبهورة حتى اوقيل الكلام الفصحى كالعدل لا يفهم القصد الى انه مثل العدل وفى ميل الطبع اليه ولا يجعل المقدر ذلك بل او سئل عن وجه الشبه لا يجاب الا بالخلاوة (فان الجامع فيها لازمها وهو ميل الطبع) اى محبة وروده كذا فسر السيد السند فى شرح المفتاح وانما جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العدل والكلام لا الخلاوة التى هى من خواص المطعومات ولا يبعد ان يجعل وجه الشبه نفس الخلاوة ويجعل ثبوته فى المشبه على سبيل تخيل كافى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب وبشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه الى حسمى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الاعقليا كما مر من تسامحهم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان تسامحهم ناش من تسامح البالغين من وضع المستنوع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعدل فى الخلاوة وزيد كالغراب فى سواده اى سراد الغراب او سواد زيد وقد يقال زيد كالغراب فى سواده مما فلما وضع البالغين الحسمى الملزوم بوجه الشبه الكلى مكانه نزل علم البيان الكلى الذى هو وجه الشبه منزلة جزئياته فقسموه الى حسمى وعقلى ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قيل هذا التسامح من تنزيل غير وجه الشبه منزلة فانهم نزلوا الجزئى منزلة وجه الشبه الكلى فقسموه الى الحسمى والعقلى والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يسلط فى الحقيقة مطلق السداد والشارح اعتمد على الثانى لكن لم يأت فى بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولا يخفى عليك انه نشأ من هذا التسامح ايضا التسامح فى عدم هذا التشبيه مفصلا والتسامح فى التعريف على ما عرفت بقرينة ههنا بحث وهو ان ذكر الخلاوة فى مقام ميل الطبع من قيل ذكر الملزوم واردة اللازم وسلك طريق المجاز ليس تسامحا (وابضا) تقسيم ثالث للتشبيه بابتسار وجهه وهو انه (اما قريب مبتذل) اى غير مصون من احد بل يعطى لكل احد ويناله بمجرد توجهه والابتذال عدم الصيانة (وهو ما يتقبل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادية الرأى) اى ظاهر الرأى فان جعل من بدايدو فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من بدء مهموزا فوجه حذف الهمزة انها قلبت باه لانكسار ما قبلها ذكره القاضى فى تفسير قوله تعالى بادية الرأى فى سورة هود ووجهه جعل اول الرأى ظاهره تنزيل اول الرأى منزلة ظاهر الشئ الذى يبدو او لا وانما جعله حينئذ

بمعنى اول الرأى ولك ان نهمر به كما في قراءة من قرأ بأدى الرأى بالهمزة وجعل القاضى تقديره
 في الآية في وقت حدوث بآدى الرأى على حذف مضافين ولك ان تجعله ظرفا تنزيليا فيستغنى
 عن حذف المضاف ولا ينفق التعريف بتشبيهه بكون المشبه به لازما ذهنا للمشبه مع
 خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بآدى الرأى وقوله لظهور وجهه قيد للتعريف
 وتحقيقه ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك
 بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف
 بما ظهر وجهه في بآدى الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكتفى
 في الاستدلال بل لابد ان يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه
 (اما لكونه امر اجليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل وذلك لان
 التفصيل بتجليل امر مجمل او بجمع امور مجتمعة وبالجملة الجملة اسبق الى النفس ولان النفس
 مجبولة على درك الجمل وحفظ الجمل حتى ان التفصيل كانه خروج عن جبلتها ولان
 الجمل احب منها لانه الذى يبقى لها بعد التفصيل فكان التفصيل وسيلة الى تحصيل مجمل
 على ما ينبغي الا ترى ان التعريفات التى هي تفاصيل وسائل معرفات هي مجملات حتى اذا حصل
 الجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هنا ما خطر بالبال في تفصيل هذا الاجال وامله
 اجل مما ذكره الشارح المحقق في شرح هذا المقال حيث قال الا ترى ان ادراك الانسان من حيث
 انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
 بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على الجمل وشئ اخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص
 على ان في قوله لهذا كان العام اعرف من الخاص نظر لان العام ربما يكون
 مفصلا كالجسم الناحى الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان وقال
 المصنف الا ترى ان الرواية لاتصل في الاول امرها الى الوصف على التفصيل لكن على
 الجملة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى حقائق وفلان لم يتم النظر وكذا سائر
 الحواس فانه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم في المرة الثانية ما لم يدرك في الاولى
 وفيه بحث وذلك لان ذلك ليس للاجال فان الاجال بعد التفصيل في غاية المناسبة بل لانه
 لا اتقان في النظرة الاولى ولا يحصل احكام النظر بها لقلة اعماله (او قاييل التفصيل مع
 خاتمة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به
 مثلا اذ قد يكون غلبة الحضور اتفاقا لا لقرب المناسبة ولا يخفى ان غلبة حضور المشبه عند حضور
 المشبه به بحاجم غلبة حضور المشبه مطلقا فلا يقابل بينه وبين قوله مطلقا الا ان يقيد الغلبة عند
 حضور المشبه به بقيد فقط لكن لا يساعد المثال او الجمل التريدين الخلو (كتشبيه الجرة الصغيرة
 بالكوز في المقدار والشكل) اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر جلى يشهد له
 ما سياتى من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد حيث لم يقل كلما كان التعدد
 اكثر كان التشبيه ابعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه ايضا من اسباب البعد
 والغربة ويرد ان الجرة الصغيرة ايضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجملة مما
 غلب حضوره عند حضور المشبه به لاطلاقا والجواب ان كلا من الجرة والشمس مما يغلب
 حضور الكوز والمرأة عند حضوره فيصح التمثيل لغلبة حضور المشبه به عند حضور
 المشبه به بايهما شئت وان كلا من المرأة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا بايهما شئت فتشيل كل
 قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتساق وهذا مما لا ضنة فيه (او مطلقا) عطف على قوله
 عند حضور المشبه (لتكرره على الحس) اول كونه لازما لما تكرر على الحس او غير ذلك

كـ الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستارة) فان في وجهه شبه تفصيلا لكن
 المرآة غائب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضه كل من القرب والتكرار التفصيل)
 الاخصر الاوضح لمعارضه غلبة الحضور في الذهن مطلقا التفصيل (واما بعيد غريب) عطف
 على قوله اما قريب متبذل (وهو بخلافه) اي بخلاف القريب اي ما لا ينتقل فيه في بادي
 النظر من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه في بادي الرأي (لعدم الظهور) المهور
 وهو الظهور في بادي الرأي سواء انتقل فيه من المشبه الى المشبه به في بادي الرأي لكون
 المشبه لازما ذهنا لا لظهور وجهه او لا ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمصنف فسر
 قوله وهو بخلافه بانه ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ووافقه
 الشارح ويرد عليه التشبيه الغريب الذي المشبه به فيه لازم ذهني للشبه الا ان يتكلف
 تأمل (واما الكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) فان وجه التشبه فيه هيئة
 مشبهة على كثرة تفصيل كاسبق (او تدور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه) قد عرفت
 وجه التردد بينه وبين التدور مطلقا فتذكر (لبعد المناسبة كامر) من تشبه بالنفسج
 بنار الكبريت (واما مطلقا لكونه وهما) كاتيات الاغوال (او امر كبا خاليا) كاعلام يافوت
 منشورة على رماح من زير جد (او عقليا) عطف على قوله خاليا لا على قوله مر كبا
 خاليا والا لاكتفي به ولم يذكر وهما فتدبر فانه لطيف دقيق والظاهر ان المركب العقلي اذا كان
 قليل التفصيل ليس نادرا الحضور (كامر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع اقسامه السابقة
 ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان تدور حضور المشبه به مطلقا موجب لحفاء الوجه
 سواء كان الوجه جليا او لا وكلامه سابقا دل على ان كونه جليا مطلقا موجب لظهور
 وجهه فينتهما تناف والتحقق ان التشبه القريب المتبذل ما يكون وجهه ظاهرا يكونه
 جليا او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا والغريب
 البعيد ما يكون وجهه خفيا كثرة تفصيله او تفصيل مامع تدور حضور المشبه به عند حضور
 المشبه مطلقا (او قلته تكريره على الحس) او عدم تكرره عليه او عدم تعلق الاحساس به
 كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرار عنهما لانها اولى
 بغلبة التدور مطلقا ولان تجعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل التني شاملا للجميع
 (كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) لم يقل كامر كما في نظائره لان مامر كثير فيلتبس
 ولا يحصل ما هو المقصود من التميل وهو التوضيح والفرق بينه وبين نظائره ان مامر مثل به
 نظائره فيما سبق بعنوان ذكرهنا بخلافه فان مثاله في مامر لم يكن لقلة التكرار بل لاعتبارات اخر
 وانما كان تدور حضور المشبه به سببا لحفاء وجهه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما
 فتعقله بعد تعقل الطرفين كذا في الشرح فان قلت ماسبق من ان ظهور الوجه في بادي الرأي
 سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظري استدعى ان يكون تعقل الوجه
 قبل تعقل المشبه وينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب
 للانتقال المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي (فاقراة فيه) اي
 في المثال المذكور (من وجهين) كثرة التفصيل وتدور حضور المشبه به مطلقا لقلته تكرره
 على الحس والمقصود منه التنبيه على ان الترددية فيما بين الاسباب لمنع الخلو فلا مانع من الاجتماع
 (والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف ويقع) ذلك النظر (على وجوه اعرفها) اي
 اشهر الوجوه واغلبها ينقسم الى قسمين احدهما (ان تأخذ بعضها) مما لاحظته (وتدع
 بعضها) لاي معنى ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكناية والا فلا يكون المعبر في التشبه الا

البعض المأخوذ فان كان واحدا فيكون وجه شبه واحد لا تفصل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه امورا نظريتها واعتبرا للجمع ويكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه بل بمعنى ان تعتبر عدمه وتجاهله داخل في وجه الشبه وتجاهل الوجه هيئة ملتزمة من وجود بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به مالم يعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالاشبه به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امر انظر فيه في اكثر من وصف واعتبرا للجمع فليس هنالك الا قسم واحد قات نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظر الى يادى الراى وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتماد ولذا قدمه (كما في قوله) اى قول امرئ القيس (حلت ردينيا) اى ربحار دينيا يقال ربح رديني وقناة ردينية وردينة امرأة السهم زعموا انها زوجان كما يقومان القنا بخط حجر فيقال ربح رديني وقناة ردينية ورمح سمهرى وقناة سمهرية (كأن سنانه سنا) ضوء البرق والذهب (الذهب) كالفرس والفلس اشتعال النار اذا اخلص من الدخان كذا في القساموس حينئذ يلقو قوله (لم يتصل بدخان) وفي حواشي السيد السندانه شعله نار يعلو هسادخان (لم يتصل بدخان) فقد اخذا لسان مجردا عن الدخان لانه يقدح في تشبيه المقصود ولا يتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابى الحسن ان هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة واونا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل التشبيه في كثرة التأثير وسرعته ايضا ومن غرابة التشبيه ولطفه هنا ان يعتبر كون السنان متصلا بالخشب ككون الذهب كذلك في الاغاب (و) الثاني (ان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) والشيخ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثنائها ان ينظر الى خاصة الجنس كما في عين الديك حيث يشبهه يسقط من النار فانك لا تقصد فيه الى نفس الحجرة بل الى ما ليس في كل حجرة ثم قال انما جعلت هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغاب الاعرف لان دقايق التفصيل لا يكاد يضبط وكان المصنف عدل عنه ولم ينظم الثالث في تقسيم سلك الاعرف لاراه مكنورا بالقسمين المذكورين (وكلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد) لكون تفاصيله اكثر فلو قال وكلما كان التفصيل اكثر كان اوضح واخصرو من العلم في ذلك قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الآتية فانها عشر جل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور اكثر فلم هذا اضرب عنه الى الظ فان قلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والتكلم والتشبيه ليس شئامهما فكيف وصف بهما ولو حل على الكلام الذي فيه التشبيه بالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا او قريبا فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا فلا يكون القريب بليغا قلت المراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البليغاء بمعنى التشبيه المخصوص بالبليغ المعبر عنه القريب البعيد دون القريب المتبذل او البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وكلامه ساكتكف لكن لا بد منه ومنه قولهم المجاز والكتابة ابلغ من الحقيقة والصريح (اقربته) لا الى حد الحقا المردود المعداد في التعقيد والمعاني القريبة اعلى رتبة لعدم خسة الشركاء فيه قرب شريف يبرز في معرض الخسيس نخسة الشركاء فيه (ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ) حتى انه يضرب لم يصل اليه بعد الطلب يبرد الماء على الظمأ ولا يثاق يند و بين ما يستعملونه من ان حصول نعمه غير مترتبة السذ فان الطلب لا يثاق الحصول الغير

المتقرب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه او من غير موضع يطلب منه ويتقرب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم التقرب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة (وقد يتصرف في التشبيه القريب بما يجعله غريبا) قال وهو على وجوه منها ان يكون (كقوله) يعني في ان يجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس في هذا البيت (لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا) اي لم يرو لم يصره (الابوجه ليس فيه حياء) لان رؤية عظيم القدر بعد التجاوز عن حد الادب خلاف الحياء والشمس قد تجاوز حدها في دعوى المشابهة فالتشبيه ضمني ومكني وجوز الشارح كون يلقى بمعنى عارض اي لم يعارض هذا الوجه شمس نهارنا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملافة مثبتة عن التشبيه وفي البيت وجوه اخرى لا يعد ان يجعل موجه للغراب احدها جعل التشبيه مقلوبا وهو يخرج التشبيه عن الابتذال والغراب وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضميا وثالثها ما تضمنته جعل التشبيه ضميا من ان الشاعر يستحي من بيان دعوى مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا الوجه فاعل لم يلق اشارة الى الشمس وشمس نهارنا كناية عن الممدوح مفعولا لقوله لم يلق لكان فيه تصرف في غاية اللطف حيث عزل الشمس عن كونه شمس النهار وجعل ككون المحبوب شمس النهار امرا مقرر او امثله قول الآخر * ان السحاب تستحي اذا نظرت * الى ندك فقامت بما فيها * ومن لطائف هذا التشبيه ان اثبات الحياء للسحاب يستلزم كون المطر عرق وجه السحاب لان الحياء يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات العرق (و) منها ما يكون مثل (قوله) يعني في تعليق التشبيه بما تعرض تعليقا صريحا وغير صريح نحو هل بدر يسكن الارض فانه في قوة لو كان البدر يسكن الارض (عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه (مثل النجوم ثواقبا) من ثقبه بمعنى خرقة اي نواقذ في الامور كالنجم الذي يخرف الظلمة ويتغذ فيها قال الشارح اي لو امعا وكانه جعله من ثقب النار اي انقذت (او لم يكن للناقيات افول) اي غروب (ويسمى) هذا التشبيه (التشبيه المشروط) وهو التشبيه الذي يقيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عديمي او مختلف يدل عليه تصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله يعني في دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية ومتباعد عن المشبه (شعر) في طلعة البدر شئ * من محاسنها * وللقضيب نصيب من ثنيها * اي من ثمايلها وتعطفاها ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله كأنما يبسم البيت (وباعتبار ادائه اما مؤكدا وهو ما حذف ادائه) في جعل زيد في جواب من قال من يشبه الشمس اي يشبهها زيد تشبيها مؤكدا نظر لان حذف الاداة على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرة في نظم الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا (مثل وهي عمر مر السحاب) اذا كان في تقدير مثل مر السحاب بالقرينة تشبيه مرسل ودعوى ان مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكدا صرفة فانه من عوارف الفياض وازهار روضة من الرياض التي لا يفتح بابها الا للعارف المرتاض اهده لك خاليا عن شوب طبع الاعواض والاغراض (ومنه) اي قريب من هذا المثال فنه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع في الاول موضع اداة التشبيه وهما لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه او يقول في الاول بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن ادلا يصح ان يقال مثل لجين الماء جعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد اي

بعض منه كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة فاحفظه واعتبره امثاله
 (نحو والريح تعبت بالقصون) اى تميلها ميلارقيقا لا عنيفا فقيه مدح للريح بالاعتدال وهو الريح
 المطلوب كما جاء في خبر الاثار انه صلى الله عليه وسلم اذا راى ريحا كان يقول اللهم اجعلها ريحا
 ولا تجعلها ريحا والواو حالية وقوله (وقد جرى) اما عطف حال على حال واما تعقيب حال
 بحال مترادفة او متداخلة (ذهب الاصل) اى ذهب لوقت الاصيل اى الوقت بعد العصر وهو
 شعاع الشمس فيه لانه مصفر وبوسف بالاصفرار فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة
 الاضافة الى الاصيل فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح لاختفاء لجين الماء بذهب
 الاصيل الجارى عليه لكونه موهبا بها فكن متيقنا فان خطابنا مع اليقظان لامع النعمان
 (على لجين الماء) اصله ماء كاللجين وهو المقصود بالتمثيل واللجين هو الغضة الخالصة
 يشبه بها الماء في البياض والصفاء (او مرسل) قد تم نمو كد (وهو بخلافه) وهو ما قصد
 اداته لفظا او تقديرا لعدم تقيده بالتاكيد المستلزم من اجزاء المشبه به على المشبه فان قلت
 ان زيد كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مر سلا قلت اعتبر في المؤكد
 والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد
 التشبيه (كأمر) من الامثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها اداته ولك ان تريد جميع ما مر
 من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فانها تشبه القاعدة بالجرى بذكر اداة التشبيه ارجو منك
 التحسين في هذا التوجيه والافادة لا تقصدي بالتشويه كما هو نمرة التقليد ونتيجة الابتلاء
 بالبعد الشديد (و) التشبيه (باعتبار الغرض) منقسم الى قسمين لانه (اما مقبول وهو
 لوافي بافادته) اى الغرض (كان يكون المشبه به اعرف شيئا) الاولى اعرف الطرفين
 (بوجه الشبه في بيان الحال او اتم شيئا) الاولى او اتمهما والظاهر الواو قدبر (فيه) اى
 وجه الشبه (في الحاق الناقص بالكمال) وفي التقرير ايضا (او سلم الحكم فيه معرفة عند
 مخاطب) ينبغي تقييد قسميه ايضا به كالا يخفى فلو اخرجه عن قوله في بيان الامكان لا يمكن
 تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد (في بيان الامكان) يشبه ان يكون كونه مسلح الامكان
 لم يوفه كافيا (او مردود وهو بخلافه) والتسمية بالردود والمقبول بالنظر الى وجه
 التوجيه فقط مجرد اصطلاح واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان
 الامكان والترتين والتشويه والحق معه فلا وجه للعدول نعم هل يجب كون المشبه به اعرف
 بوجه الشبه في الترتين والتشويه فيه ترد ونشاء من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن
 او القبح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثاني لا والا فكلما اتنى شرط من شرائط
 التشبيه باعتبار الوجه او طرف فردود لكن يبعد الاصطلاح على جعل فاي شرط الوجه
 او الطرف مقبولا لافادة الغرض الا ان يقال الوفاء بالغرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط
 التشبيه مطلقا (خاتمة) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف متفردا عن سائر التقسيمات
 بحيث لانه لا يخص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه
 والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا يدخل للغرض فيه لان
 شدة مناسبه بالاستعارة في تضمينها للبالغة في التشبيه دعت الى ان لا يفصل بينه وبين الاستعارة
 مهما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها لان القوة باعتبار
 قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار الاداة نحو كان زيدا اسد فان فيه
 مبالغة ليست في زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض ائمة النحو يقول
 كان ازيد اسد بمعنى ان زيدا كالاسد وكان مر كبة من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخلة

على خبرها وباعتبار وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه اقوى من قولنا في الشجاعة تستوى فيها العامة والخاصة ونخرج عن عهدتها عارف متن اللغة والحوث اما المتعلق لغتنا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن لا بد من تحقيق معنى حذف نيط عليه قوة المبالغة فانه اختفى في جلباب بيان المفتاح ولم ينكشف في نور المصباح الى طلوع هذا الاصباح حتى ظن به ان المراد به ما يقابل الذكر و ليس بذلك فان المسافة بين الملقوظه والمقدر في نظم الكلام في قوة الافادة قليلة قد حكم به المفتاح في اثناء هذا البحث ولذا اشاع التقدير بل شاع في مقام الافادة فلا يفرق عاقل بين قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وبين قولنا زيد في جواب من يقول من يشبه اسدا في الشجاعة في قوله المبالغة او بين قولنا اسدا في جواب من اى شئ يشبهه زيد في الشجاعة بل المراد بحذف الاداة والوجه تركهما وطيهما عن نظم البيان فالتقدير هنا داخل في الذكر فان مدار المبالغة في زيد كالاسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذي ستر الحق عن عبارة المفتاح واخفاء على الفحول وابعده عن الايضاح حيث قارن حذف المشبه بهذا المعنى بحذف الوجه والاداة بمعنى آخر فاجذب حذف المشبه حذفهما اليه وبرزه في معرضه في الانظار فاخفى المقصود في خبايا الاستار وهذا وجعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية وفسره المصنف بحاصل مراتبة في القوة والضعف في المبالغة باعتبار تكرار كانه كلها اوبعضها ولا يخفى ان مثل ما ذكر فيسه جمع الاركان لا مبالغة فيه فصلا عن ضعف المبالغة فالاول اطلاق المراتب بهذا الاعتبار وانما وقع المصنف فيه نفي المفتاح القوة عن هذه المرتبة دون اصل المبالغة لكن لا بد من بناء نفيه على نفي المبالغة وضبط الشارح المراتب الثمانية بان المشبه به مذكور قطع وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او مذكورا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما متروكة او مذكورة واورد على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه في جواب من تشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد بلارية فيراد المراقب ويرد ايضا ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والاداة ولا مبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه في اعلى مراتب التشبيه لكن الوارد يندفع بما حققنا . دون ما وورد واجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما المفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعده تسليم بمنع وقوعه في كلام البلاء ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقسم ولا معنى بمنع الوقوع في كلام البلاء لانه حذف قياسي لا يتوقف وقوع مثله في كلام البلغ على السماع بل الجواب بانه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا يلتفت اليه اوان الجواب في حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو اردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا ولك في ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما مذكوران معا او ليس شئ منهما مذكورا او المذكور الوجه فقط او الاداة وعلى التقادير الاربعة فاما ان يذكر المشبه اولم يذكر فقول المصنف (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار تكرار كانه اوبعضها) اشارة الى المراتب الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب يثبت للتشبيه وقال الشارح انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة

مراتب مختلفة كأنه قيل وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر
الاركان كلها اوبعضها وما ذكرنا اقتصر طريق فاقصر عليه ومن البين انه لا مبالغة
باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام آيلا الى ان اعلى مراتب
التشبيه في قوة المبالغة باعتبار احد الزكربن كذا وكذا وهذا لا يتوقف على ان يكون لكل
من المذكورين مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له في هذا الحكم بتكلف
جدا فقوله باعتبار متعلق بمفهوم اضافة المراتب الى التشبيه كما حققنا لا الى قوة المبالغة
كما يتبادر ووهم فاعترض بما ذكر لك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لامن
اعلى مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا
لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس
حذفهما ايضا اعلى المراتب في قوة المبالغة بل اعلى المراتب في المبالغة ولو قال واعلى مراتب
التشبيه في المبالغة لم يتجد هذا (حذف وجهه واداته) معا (فقط) بدون حذف شيء من المسند
والمسند اليه وفسره الشارح بقوله اي بدون حذف المسند وله ايضا وجه لا يخفى على من
اليد وجد الكلام (اومع حذف المشبه) مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك
بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة (ثم) اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي
في المرتبة هذا هو المتبادر اليه جرى بيان الشارح وقد عرفت ما فيه وذلك ان تفسره بان بعد
هذه المرتبة الاعلى (حذف احدهما كذلك) اي فقط اومع حذف المشبه بقرينة قوله
(ولا قوة لغيره) فلا يتجه ما عرفت من لزوم كونهما اعلى بعد المرتبة الاولى مع انه يناه في قوله
ولا قوة لغيره ونفي القوة عن غير المذكورين من الامر بن يفيد ثبوت المبالغة فيه ولا مبالغة
مع ذكر الوجه والاداة ذكر المسند اولا فتفي قوة المبالغة بتفقيها فحاصل الكلام
ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان اوبعضها ثمانية اثنان فيهما مزيد مبالغة
في التشبيه هما ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند ويدونه واربع فيهما مبالغة في التشبيه
هي ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند ويدونه واثنان لا مبالغة فيهما هما ما ذكر
وجهه واداته مع حذف المسند او ذكره ووفق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح
المنتاح بان المبالغة في الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بان الثاني
اقوى واختاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان في
حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الاعوم
وجه اشبه وفيه نظر لان الشراك في جميع الامور ايضا ينفي المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال
ذكر الاداة يوجب المغايرة لاننا نقول صحة الجمل ايضا يوجب المغايرة ويمكن ان يقال تكفي
المغايرة بحسب التعقل في صحة الجمل دون التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه
يتخصص بما يجامع الاثنية ووجه الشارح كون الصورتين الاولين اقوى من الرابع
المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه فما اشتمل عليهما
فهو اقوى مما اشتمل على احدهما وتوجيهه عندى بان الاقوى في المبالغة دعوى
الاتحاد فاذا لم يقارنها ما يحل بهما بقى على مقتضاها والا فيتنزل عنه الى مرتبة دونه في
حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بلاشائبة فتور وفي حذف الاداة فقط يخل
دعوى الاتحاد بذكر الوجه المنبئ عن المغايرة وقد جرى المصنف في هذا البيان على ما عليه
الحققون ورجعوا الى الشيخ في اسرار البلاغة من ان نحو زيد اسد واسد يحذف زيد وتقديره لقرينة
وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه او اضيف اليه نحو لجن المساء تشبيهه لاستعارة

كونها نسخة

كاذب اليه البعض وهذا نزاع لفظي مبني على جمال الاستعارة اسم الذك المشبه به مع خلو الكلام عن المشبه على وجه ينبي عن التشبيه واسم لذكر المشبه به لاجراءه على المشبه مع حذف كلمة تشبيه على ما ذكره الشارح والوجه انه مبني على انه هل يكن في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول امثال زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه اظهره قصد التشبيه فيها بادنى تأمل لان الدعوى تشعربا لبالغة في التشبيه اظهره كذب الحقيقة فيصار اليها بخلاف صورة التغير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه الى مزيد تأمل لان الدعوى التي ينتقل منها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن اسرار البلاغة ان اطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن لانه يخص به دخول ادوات التشبيه من غير تغيير صورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه به نكرة نعوز زيدا اسدا فانه لا يحسن زيد كالاسد والالكان من قبيل قياس حال زيد الى المجهول وهو اسد ما اذا المراد باسد فردا ولهذا يحسن كان زيد الاسد لان المراد بالخبر المفهوم فالتشبيه بالتويع لا بفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن دخول الكاف بتغير صورته ونقل النكرة الى المعرفة بان تقول زيد كالاسد فاطلاق اسم الاستعارة ههنا لا يعد ويقترب الاطلاق من يدقرب بان يكون النكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به نحو فلان يدري سكن الارض وشمس لا تغيب فان التقدير اداة التشبيه فيه مزيد غرض ويحتاج الى كثرة التغير كان يقول هو كالبدرا لانه يسكن الارض وكالشمس لانه لا تغيب وقد يكون في الصفات والصلوات التي تجري في هذا القليل ما تحول تقدير اداة التشبيه فيه فيشتد استحقيقه لاسم الاستعارة ويزيد قربه منها كقوله * اسد دم الاسد الهز برخصابه * موت فربص الموت منه برعد * فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهز بالذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم ان يثبت للاسد المعروف ما ليس له فظهر انه انما يريد ان يثبت من المدح اسد له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للاسد فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحده تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كون المدح اسدا امر يقرر ويثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة فمحصول هذا النوع من الكلام انك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور لانه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر من وجوه اما اول فلان المقصود من زيد اسد المبالغة في تشبيه زيد بهذا الجنس بادعاء انه فرد منه فلا يستدعي جعله تشبيها حسن تقدير اداة التشبيه او امكانه بل يكن في الانتقال منه الى المبالغة في التشبيه والقصد اليه وامانا فلان نحو فلان بدر يسكن الارض يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغير الصورة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الارض فيجعل يسكن الارض صفة مثل المضاف الى البدر وجعله وصفا للبدر حين حذفه لكون البدر قائما مقامه وامانا فلان نحو اسد دم الاسد الهز برخصابه ليس المقصود منه ادعاء حدوث شيء هو من الجنس المذكور لانه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل المقصود منه التشبيه بما ادعى حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون المدح مثل هذا الفرد الذي هو اقوى الافراد اودونه ولا يناقض ذلك كون هذا الفرد

قولنا في زيد الاسد احسن من قول الشيخ لا يحسن دخول اداة التشبيه فيما اذا كان المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وشمس النهار فانه ليس يتم على اطلاقه لانه لا يحسن دخولها في زيد شمس الارض مع كونها معلومة

هكذا عبارة الشيخ لكنه لا يخص النكرة لانه كذلك المعرفة الموصوفة كذلك نحو البدر الذي تسكن الارض وشمس الارض

التي نجى نسخته

هذا مما غير اليه عبارة الشيخ جعل فانا لم نجد في اللغة تخيل بمعنى يجعل محال بل بمعنى يأتي بمحال

المشبه به اقوى الجنس بان يكون دم ما نعارف كونه اقوى الجنس خضاب يده نعم المشبه به امر خيالى لا تحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام المصنف من جعل امثال زيدا سد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشارح في بحث الاستعارة من انالانم ان قولنا زيدا سد يجب ان ينصرف الى معنى قولنا زيدا كالاسد لعدم صحة حل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيدا رجل شجاع بان يكون الاسد مستعارا للرجل الشجاع بقرينة حمله على زيد فليس بشئ لانه لا ينكر امكان جعل الاسد في المثال المذكور والاستعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لا تجتمع مع ذكر المشبه او تقديره ولا خفا في انه على ما ذكره ليس زيد مشبها بل المشبه رجل شجاع وهو ليس بمذكور في نظم الكلام ولا مقدر فالظاهر ان نحو اسد على استعارة لان تعلق الجار به حيثئذ اوضح لانه في معنى يجزئ وان امكن التعلق حين قصد التشبيه ايضا لتضمنه معنى الاجزاء لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكى نحو لقيت من زيد اسدا تشبيها والمصنف اخرج من تعريف التشبيه باشتراط ان لا يكون على وجه التجريد ولم يجعله احد استعارة وانما خالف السكاكى فيه لان الايتان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل ولم يجعل الاستعارة بالاتفاق لانه لم يجز اسم بالمشبه به على المشبه لباستعماله فيه ولا بآيات معناه وهذا النزاع لفظي راجع الى تغير التشبيه كذا يستفاد من الشرح ونحن نقول في لقيت من زيد اسدا تجر يد اسدا من زيد لجعل زيد اسدا وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيدا بالاسد حتى صار اسدا بالغا غاية الجنس حتى تجرد عنه اسد لكن هذا التشبيه مكنون في الضمير خفي لان دعوى اسديته مفروغ عنها منزلة منزلة امر متقرر لا يشوبه شائبة خفا ولا يجعل السكاكى هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجر يد الاسد الحقيقي عنه اذ لا يخفى ان المجرد عنه لا يكون الاشبه اسد فينصرف الكلام الى تجريد المشبه فهو في افادة التشبيه يحكم رد العقل الى التشبيه بمنزلة حل الاسد على المشبه فهو الذى سماه السكاكى تشبيها ولا ينبغي ان ينزع فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضا في تقدير المشبه والاداة كأنه قبل لقيت من زيد رجلا كالاسد ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيدا سد (الحقيقة والمجاز) قوله المجاز عديل بقوله التشبيه بعد قوله فأنحصر في الثلاثة يعنى انحصر المقصود من البيان في التشبيه والمجاز والكناية فينبغى ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصد الثانى من البيان الا انه ذكر الحقيقة تليها على ان بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضده والاشياء اثنتين باضدادها فهذا اقتصار لقول المفتاح الاصل الثانى من علم البيان في المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة هذا وقدم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل لما هو مدار المجاز اعنى لازم الموضوع له وسميت بالحقيقة المأخوذة اما من حق بمعنى ثبت فيكون فعلا بمعنى فاعل او من حق بمعنى علم فيكون فعلا بمعنى مفعول والثناء على الوجهين للتأنيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجرى على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثانى فلان الحقيقة تقدر منقولة من الوصف بمؤنث محذوف وما يقال ان فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه المؤنث والمذكر مخصوص بما اذا كان موصوفه مذكورا اما اذا كان محذوفا فيؤنث للمؤنث للالتباس والثناء

مطلب
الحقيقة والمجاز

لأنقل مطلقا عند الجمهور لأن الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية يلحق به التسمية
 علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل الشارح توجيه المفتاح تكافا مستغنى عنه بما ذكره الجمهور
 وامله تفصيل نظر المصنف عليه في الايضاح وقال السيد دعاء اليه ان الاصل في انشاء التأنيت
 ونحن نقول الاصل في النقل بالنقل بالغلبة فالظاهر انه استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة
 الموصوف حتى صارت اسماء لها وكذا التاء في الحقيقة التي هي صفة الاسناد لاطلاقها
 على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسماء لها ولا يخفى ان الحقيقة اللازمة
 على توجيه المفتاح مغنية عن الحقيقة المتعدية لاستغنائها عن تقديرها وصفا مؤث
 محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمنعدية فيه سيان وسمى المجاز بالمصدر
 الميمى مبالغة في جوازها عن مكانه الاصل حتى كانه عين الجواز حتى نصب قرينه مانعة
 عن ارادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جازت مكانها الاصل لكن لا بالكلية
 فاحفظه فانه وجه بدعي يدفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كان التسمية بالمجاز ليكون اللفظ
 جازعا عن مكانه الاصل لتاسب التسمية بالجازة كالسمية بالحقيقة فان التسمية لان اللفظ طريق
 الى المعنى يسلكه السامع من قولهم جعلته مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها (وقد يقيدان
 باللغويين) رفعا توهم ارادة الاسناد والاكثر حمل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقل
 الاسناد اذ في هذا التقييد حدوث التباس حدوث العام بالخاص فهو كالحرب
 من ورطة الى ورطة اشد منها فتأمل وقد نبهك بهذا على ما بصوتك عن الوقوع في توهم
 ان تقسيم كل من الحقيقة والمجاز الى اللغوي والشرعي والعرفي العام والعرفي الخاص تقسيم
 للشيء الى نفسه والى غيره ومثل هذا التوهم غير عن رزاق الواسعة في امره غير فارة لكل ذي
 فطنة ضعيفة قاصرة حتى شاع مثله في تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى غير ذلك والمؤلف
 عامة امره مع الضعفاء فينبغي ان لا يهمل في الذهاب عنها حتى يكون آتيا بحق الوفاء
 والتذكير يقيد ان واللغويين تغليب المجاز على الحقيقة لتذكيره وكونه اهم (والحقيقة)
 اثرها على الضمير تنبيهها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث (الكلمة)
 خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست بموضوع كما حقق في محله (المستعملة فيما
 وضعت) تلك الكلمة (له) من المعنى (في اصطلاح به الخطاب) اما متعلق بوضعت او بالمستعملة
 بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى النظرية اعتبار الاصطلاح اي المستعملة فيما
 وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب ونظر اليد فقول الشارح تعلقه بالاستعمال
 وهم لا معنى له عند التأمل لا يساعده التأمل وقول السيد وايضا يتقضى التعريف بالمجاز
 الذي يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا ويقول فيما وضعت له عن شيئين احدهما
 ما استعمل في غير ما وضع له غلط كما قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك
 فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز وانثاني
 المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لاني اصطلاح به الخطاب ولا في غيره كالاسد في الرجل
 الشجاع كذا ذكره المصنف ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلط ايضا ينبغي
 ان يخرج عن التعريف كان يلفظ بالانسان موضع البشر غلط فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد
 بالاستعمال من غير شعور فينبغي ان يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال
 الاختيارية فخرج اللفظ مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر
 ان قوله في اصطلاح به الخطاب احترزا عن القسم الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما

عن تعددها نسخة

في الذات نسخة

وضع له لافي اصطلاح به الخطاب كلفظ الصلوة يستعمله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازا اذ الموضع في هذا العرف للدعاء بل في اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغي ان يقتصر في زعم المصنف على اخراج هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز يخرج لفظ الصلوة التي استعملها الشارع في الدعاء غلطا فانه يتناولها الكلمة المستعملة فيما وضعت له في زعمه نعم يقتصر عليها على ما مهدنا لك وما ذكره الشارع في المختصر من ان المراد باصطلاح به الخطاب اصطلاح به الخطاب بالكلام المشتغل على تلك الكلمة عدول عن التبادر من غير قاصر اذ التبادر الخطاب بتلك الكلمة بل عدول مع الزجر وهو انه يلزم ان لا يدخل في الحقيقة الحقائق المعقدة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا اريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به خطاب هذا الكلام بل خطاب هذه الكلمة في تقديم الظرف اشارة لطيفة الى ان الخطاب لا يكون باصطلاح حين ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذ لا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في وضع به الخطاب واما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشيء لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وبعد ما اضفنا كسما نطقك شيعان بل ملاك لولم نعرض عليك لزيد انعمنا بها لثاني الاحسان فلا تعرض عنا فانه وان لم يبق لك طاقة الاستفادة فتقع منك بالمساهمة فنقول كما لا بد للتخوي من ضبط ما يجري في الاصوات المشاركة للكلمات في كثرة الدوران على الاستد في المحاورات حتى نزاولها منزلة الاسماء المبنية وضبطوها فيما بينها كذلك لا بد اصحاب البيان من الالتفات الى دقائق وسراير يتعلق بها فان البلاء ايضا يتداولونها تداول المجازات الدقيقة فيقول للمرائي لفعلة المعجب به وهو في غاية الدناءة ويحجبا تهكما ويخطبون بالنازل عن درجة العقلاء الحق بالحيوانات باصوات يخاطب بها الحيوان تنزيلا منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملا لها حتى اكاد اجترى على ان اقول المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد بما وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول لا يخفى ان كثيرا ما يستعمل الهيئة في غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة يغوت البحث عن سراير يتعلق بالهيات ولولا مخافة الاسهاب للزمني الاطاب في كل مقام اكثر ما يغضه الوهاب لكن توهم ضيق حوصلة السامعين بمعنى عن ان ابوح بكثير مما خفي على ذوي الالباب ولولا ذلك لكان مطامعة قلبي للقلوب بما تلذبه طيور لمعاني اكثر مما يسهه هواها وبطية سمائه ثم عدم شمول تعريف الحقيقة للحقائق المركبة كلمة ظاهرة مستغضة فينبغي تقسيم الحقيقة الى المفرد والمركب وتعريف المفرد منها بما ذكره على طبق تقسيم المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف الوضع اذ اخوذ فيه ما عبق تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به فتعريف الوضع لاجل معرفتهما لا الحقيقة فقط فقال (والوضع) لا مطلقا ولا لكان تعريفه تعريفه بالاختصاص لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان او غيره كالخطو والعقد والاشارة والنصب والهيئات ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفها بالاعم وحمل اللفظ على الكلمة يجعل اللام للعهد وان يصلح له لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا ولا يخفى انه فوت المصنف مصلحة العلم والتعليم حثا اخر تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري بانه ماذا اخره

نظنك نسخته

لم تعرض نسخته

المطامعة ان يدخل الطير فدهاى
منقاره من فم اثناء كما هو وقاع
بعض الطيور سجد
شاع تعريف الوضع من غير تفصيل
بهذا التعريف حتى يكاد يحكم
بان للوضع معنيين خاص باللفظ
واعم شامل له وتغيره سجد

الابضاح نسخة

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه) ولا يختلج في وهمك ان الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لا انقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى فكن متبصرا حديد النظر في دقائق المعاني لتلاطف عن اطراف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تنضح حتى الاتضاح بتعيين طرفيها على انك تستغنى حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون اخصر وانه اراد صاحب التعريف ايداع العمل الاربع فان التعيين لا بدله من معين فيدل عليه بالانضمام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة للمادة للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة للصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية (تخرج المجاز) متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعني خرج تعيين المجاز قال المصنف فقولنا بنفسه احتراز عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعني المجاز فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً فقول الشارح في الشرح ومختصره فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازي تعسف ويحتمل ان يكون مقصود المصنف انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة (لان دلالة بقرينة) وفيه نظر لان الدلالة على الجز، واللازم البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً نعم على ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة يتم هذا فتذكر اعترض عليه انه تخرج تعيين الحرف ايضاً لانه لا يتأتى منه الدلالة بنفسه فلو كان الغرض من تعيينه الدلالة بنفسه لكان ذلك سفهاً من الواضع وقد اجاب عنه الشارح بما ينبي عن انه على حرف من تحقيق معنى الحرف ونحن تفصينا عنه في شرح رسالة الوضع وفي حواشي شرح الكافية بالاجوبة الشافية فان ظفرت بهما لشبعت وان كنت نهما ومن سوانح هذا المقام ان الحرف موضوع لفهم لا يستعمل ابداً الا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم كما هو المستفيض فيما بينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازي (دون المشترك) حال من المجازي لم يخرج تعيين المشترك او لم يخرج المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة انما احتجج اليها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المصنف ومن قال ان عدم دلالة على احد معنييه بالقرينة لعارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بغرض الوضع فتدورك بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالارادة وان احدهما عن الاخر ونحن مهدت لك ما نجعل هذا القائل محققاً فتذكر وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ما لحظه الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى كل وضع احد المعنيين بعينه فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعين واحد من المعنيين غير معين فاذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لدفع من اجهة الغير ولا مدخل له في الدلالة واذا اطلقت القرء فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المصنف بان الدلالة على المعين بالقييد دلالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممدد دفعه الشارح المحقق بان القرينة في المشترك لرفع المانع ولا مدخل لها في الدال بخلاف قرينة المجاز فانها من تمة الدال وان الوضع لكل معني استلزم الوضع الثالث ضمناً فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق لفهم واحد ما غير مجموع بينهما وفيه انه كان الوضع التعيين لغرض لا يلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لغرض ثالث

اي في قوله فخرج المجاز على كل من احتمل اليه نظر واسب النظر مخصوصاً بالا احتمال الاخير

حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند المتكلمين غير معين عند السامع على معناه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذلك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار اتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنيا بل هناك تردد بين معنيي الوضعين واما انه وضع للواحد المردد اعني هذا المفهوم فيلزم افهمه الاحتياج الى قرينة كالمعنيين الاخيرين ويلزم ان لا يكون مشترك بين الاثنين فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا في المفهوم المردد ويدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع المزاحمة وهي عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين الاثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك القصدى بين اثنين فقط على انه صريح الشارح في بعض تصانيفه بان الوضع الضمني لا يثبت به الاشتراك ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع الضمني للالفاظ لا نفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم لاحقا انه لم يستعمل في المفهوم المردد بل استعمل واحد معين فالسامع يفهم المعنيين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه هذا وقال الشارح وفي اكثر النسخ دون الكناية بدل قوله دون المشترك وهو سهو في الكتابة لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسميها هو موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رأيت اسدا رمى موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكتابة ففساده واضح فظهر ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كانت الكناية موضوعة لللازم لكانت الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها حينئذ عقلية بل وضعية ثم قال في الشرح والمختصر ايضا لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان داخلا في الحقيقة هذا ونحن نقول لا يتجه على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعة لللازم اصلا ويندفع ايضا ما ذكره بان الكناية لا ينحصر قرينتها في المعنوية فيخرج كناية لها قرينة لفظية وبان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا تدخله في تعيين المجاز للدلالة على معنى انما هو موجب ارادة الغير والتي بهاد لالة المجاز القرينة المعينة ولو قيل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى لا تدفع الدور نعم هذا مما لا يفهم من عبارة التعريف لا يقال يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكناية تجوز ان يراد منها معناها الموضوعة هي له ومعناها اللازم للموضوعة هي له صرح به في المفتاح فاذا اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح ان يخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون الكناية اذ يبقى بعضها داخلة لانا نقول ليس الاستعمال مجرد الارادة بل كونه المراد من اللفظ مقصودا اصليا قال في المفتاح واعلم انا لانقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه او في غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح ما يشعر بان الكناية يصح ان يكون حقيقة فانظر في هذا المقام فان وجه الحق مخفي في اللثام لما عرف الوضع بتعين اللفظ للدلالة على معنى نفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وبنا فيه ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغى الوضع بل في تعريفه بتعين اللفظ للدلالة على انه تحصيل الحاصل عقبة بقوله (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) ذاب عن سابقه فقول الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذاك فان قلت قد قال في الايضاح وقبل دلالة اللفظ على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد فحكم بظهور فساده وهنا بان ظاهره فاسد ولم يجزم بفساده فالحق
 منهما قلت مراده في الايضاح ان ظاهره ظاهر الفساد كيف قد عقبه بانه اوله السكائي
 ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشارة اليه بعدم بيانه كانه قال ظاهره فاسد يستغنى
 عن البيان قال صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى مع استواء
 نسبه اليهما يمتنع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا
 يستدعي موثرا وذلك بحكم التقسيم اما الذات او غيرها اما الله تعالى وتقدس او غيره
 ثم ان في السلف من يحكى عنه اختياره الاول ومنهم من اختيار الثاني ومنهم من اختار
 الثالث هذا كلامه يريد بمن يحكى عنه سليمان بن عباد الضميرى وعن اختصار الثاني
 الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين ومن
 اختار الثالث البهشية ومراده ان دلالة اللفظ مع استواء نسبه يمتنع فلا يكون نسبه مستوية
 فاختلف في وجه الاختصاص لاما يوهى الشارح ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها
 من تخصص لتساوى نسبه الى جميع المعاني فاختلف فيه لان من المخالفين من قال
 التخصص هو الذات فكيف تقول بتساوى النسبة ثم قال ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ
 على معنى لو كانت لذاته كدلالة على اللفظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان
 يمتنع نقله الى المجاز وكذا الى جعله علما ولو وجب فهمنا معاني الهندية كوجوب فهم الالفاظ
 منها ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متسافين لادائه الى فهم الاتصاف بالمتسافين من
 قولنا هو جوره ووجوده فسادا فظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى هذاتمة كلامه مع تنقيح
 والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بديهي الفساد ويذكر لها منبهات والتبهاط عليها كثيرة
 جدا فلما قسمة في بعض ما ذكر وان يؤدي الى ابطاله لا تنفع بل لا يفيد الا تقليلا في المنبه فنبه
 الان جعله دلالة اللفظ على الالفاظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لوضوحها
 لا تنفك عنه الدلالة وكأنه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك
 عنها ولا يكون دائرة على اعتبار معتبر (وقد تأوله) اى الحكم بدلالة اللفظ لذاته (السكائي)
 حيث قال الذى يدور في خلدي انه رمز وكأنه تنبيه على ما عليه ائمة على الاشفاق
 والتصريف رحيم الله من ان للعروف في انفسها خواص بها يختلف بها كالجهر والهمس
 والشد والرخاوة والتوسط بينها او غير ذلك مستدعية في حق الخط بها علما ان لا يستوى
 بينهما واذا اخذ في تعيين شئ منها المعنى ان لا يهمل التناوب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل
 ما ترى في الفصم بالقاء التى هى حرف لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف التى هى
 حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وان للتركيبات كالفصلان والفعلى تحريك العين فيهما
 مثل الزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وفعل مثل شرف الالفعل الطيعة
 اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لانفس
 الكلم في اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرج مدعى
 ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع ويكون مدعى
 لان الاختصاص لذات اللفظ كادل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكأنه
 يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التأويل بانه اراد
 يجعل الدلالة لذات اللفظ نفي توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراه ان الدال ليس
 الانفس اللفظ وليس الوضع من تمة الدال والاوجه انه اراد ان يبين اللفظ ونفس المعنى
 مناسبة يقتضى الانتقال وكان انتقال الاوایل منه الى المعنى لالهام الله تعالى تلك المناسبة

فلما اشتهر كل لفظ في معنى استغنى في الالتقال منه اليه عن تلك المناسبة فاكنت في الالتقال بالاختصاص العرضي فلم يلهم بالناسبة بعده ولا وضع لالله ولا غيره والله تعالى اعلم ولا اعتداد الالهام اللهم الهنارشدنا ولا تضع عاجلا واجلا جهدا ولا تكنا الى انفسنا فانك لو وكلت ليس على شيء انفسنا قال المصنف قيل المجاز مفعول من جاز المكان يجوز اذا تعداه اي تعدت موضعها الاصلى ولم ينسبه الى السكاي لانه ليس مخصوصا به بل ذكره الشيخ في اسرار البلاغة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على معنى انهم جازوا بالكلمة مكانها الاصلى فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المصنف لاحتياجه الى تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه وكأنه حمل الشيخ على الالتفات به ان يكون نظيرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المصنف وفيه نظرونيته الشارح المحقق وتبعه السيد السند فقلا وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه مما لا يعد في مقام التسمية تكلفا ومثله اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمسمى ولعل وجه النظر ان تسميتهم المجاز طريقا وتعرفهم البيان بابراد معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح الى غير ذلك ينبغي ان يسمى مجازا بمعنى الجائر لان الطريق لبست الجائرة بل محل الجواز ولهذا قال والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه على ما فسر الجوهري وغيره فان المجاز طريق الى تصور معناه هذا واشار الشارح الى ضعفه حيث سمي قوله زعما وكان وجه ما ذكره السيد السند في حواشي شرح مفتاحه انه لا يلازم ما ذكر في الحقيقة لغوات التقابل ونحن نقول لاحقا في فوات التقابل لكن لا يوجب اهمال هذا الوجه بل ترك ما ذكر في الحقيقة الى ما يلازمه فسمية المجاز في غاية الحسن لان المعنى المجازي كالمسألة التي لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة فانه كسكن استقر فيه المعنى الحقيقي فالسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فقد روى التقابل ولم يخف ماله التفاضل ولم يمكن جمع المجاز المفرد والركب في تعريف واحد ولم يكن بينهما حقيقة مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه اولا بقوله (والمجاز مفرد ومركب) هكذا ذكر الشارح وهذا مما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد وبين مفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكنابة دل على ان المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استغيد من التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عهده اكنى به وفهمه من غير تعريفه ولم يكتف في الكناية بعده عن التقسيم المذكور (اما المجاز المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاحه الخطابية) متعلق بوضعت او بالغير لاشتماله على معنى المغايرة او المستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر وبالجملته فهو احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له هو موضوع له في اصطلاح به الخطابية فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكن المصنف جعله لادخال نحو لفظ الصلوة اذا استعمله الخطابية يعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس يستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع الخطابية وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر في تعريف الحقيقة

في كونه بمعنى المفعول مثال له في المصدر الغير المسمى
بنا فلان منزله اذا لم يوافقه
بخصار الصحاح
في كونه بمعنى المعنى مثال
له في المصدر المسمى
على هذا التقدير لم يحفظ من
وجه ذكره المصنف الاجمل
المجاز بمعنى الطريق لانه جعله
طريق السامع الى تصور معناه
فالسائلة حينئذ السامعون الا
ان يقال اراد بقوله فان المجاز
طريق الى تصور معناه طريق
للمعنى الى تصويره فيشاركه المعنى
ويصل الى تصور الخ
قد بما اي غير الوطن فيه
لامعنى المجاز والجائزة
لهما

في تعريف الحقيقة من تأويل معنى
الظرف حيث قال ومعنى الظرفية
اعتبار الاصطلاح اي المستعملة
فيما وضعت له باعتبار اصطلاح
به الخطابية ونظرا اليه انتهى
اذ لو كان متعلقا بدون ذلك
التأويل هنا لفسد المعنى كما سبق

كانت صلوة مستعملة صلوة عند
الخطاب بالالفة في الدعاء استعملها
الخطاب بالشرع في الاركان
الخصوصية فانه مستعمل في غير
الموضوع له الذي هو الموضوع
له في اصطلاح الشرع

فلا اظن ان يكون لك عنه مجاز (على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) اى ما وضعت له (فلا بد للمجاز من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم تلاحظ المستعمل لم يكن مجازا بل غلطاً وقيد الشارح العلاقة بالمعبر نوعها ولا يبعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا المعبر نوعها والعلاقة بالفتح وبكسر في الاصل الحب اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس (يخرج الغلط) اشارة الى فائدة قيد على وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فتذكر وههنا بحث وهو انه كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم ينصب قرينة معينة للراد من استعماله على هذا الوجه لا يصح الا ان يدعى ان عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما يحقق فيه العلاقة ولا يخفى انه اوفال الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب لاستغنى عن قوله على وجه يصح (والكناية) بيان لفائدة قوله مع قرينة عدم ارادته (وكل منهما) اى من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرحه المصنف في الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح (لغوى وشرعى وعرفى خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرفي بحال العرف وقس عليه قوله (او) عرفى (عام) ولا حاجة الى تقييد العرفى بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام وفسر الخاص بما تعين ناقله عن المعنى اللغوى كالتحوى والصرفى والتلاشى والعام بما لا يتعين ناقله وفيه ان التحوى مثلا تشمل العرب وغيرها كما كان العرب تشمل التحوى وغيره فجعل احدهما متعينادون الاخر او خاصا دون الاخر لا توجيه له ويمكن ان يقال المتعين ما يكون وضعاً للفظ الاستعمال في تحصيل امر مخصوص والتحوى انما يضع اللفظ يستعمله في تحصيل التحوى بخلاف اللغوى فان نظره في وضع اللفظ ليس على استعماله تحصيل امر مخصوص قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفي المجاز باعتبار اصطلاح به الخطاب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به الخطاب كما انه يجوز تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع متعبر في مفهوم المجاز مرارا باعتبار غير ما وضعت له وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وما وضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له (كاسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دأب بين المعنيين فتأمل (للسمع الخصوص) اى حيوان يصيد (والرجل الشجعان وصلوة للعبادة والدعاء وفعل اللفظ) المهود (والحدث ودابة لذي الاربع) المهود اى الحمار والغسل والحيل (والانسان) المهان (والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا او مركبا (مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل ارسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المشابهة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع اليقظة (والا) اى وان لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون علاقته المشابهة قال الشارح فيما سأتى من قول المصنف والاستعارة قد تقيدها بالحقيقة الاستعارة ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شقة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في اللفظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسل على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل هذا ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة

فحينئذ لا حاجة لادخال نحو لفظ الصلوة الى قيد في اصطلاح به الخطاب مع ان القيد في التعريفات يكون مخرجة فكونها مدخلة خلاف الظاهر فالاصوب ان يكون ذلك مخرجا لمسار

وهو قوله في تعريف الحقيقة مخرج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له والمعنى فتخرج من تعريف المجاز الغلط والكناية وليس المعنى فتخرج بقيد على وجه يصح حتى لا يصح قوله ويخرج الكناية لانه لا يخرج بقيد على وجه يصح

فلا حاجة لخراج المجاز بلا قرينة الى قوله مع قرينة الخ بل هو خارج لقوله على وجه يصح اخذ هذا التخصيص من قول الشارح العلاقة في المطول وهو لان هذا معنى قوله على وجه يصح

امل وجهه انه يجب توجيه الكلام حينئذ اذا العطف يقتضى خلاف ذلك في العرفات فيحتاج الى التوجيه فيها

ما وضع له نسخة

ولبس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مر سلا (فاستعارة)
 انحصر المجاز في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز يكون العلاقة فيه المشابهة وغيرها
 معا ولهذا اطلق قوله والاستعارة والا فالاستعارة ما علاقة المشابهة لا غير ويوجه
 عليه انه لا وجه لتوسط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له (وكثيرا ما) في نفسه
 لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق قل (تطلق الاستعارة) لم يضمن رفاصل
 يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مراداه معناه والمراد هنا نفس اللفظ (على استعمال اسم
 المشبه في المشبه) الاولى على اخذ لفظ المشبه به للمشبه ليستقيم اخذ المستعار منه
 بلا تكلف وبشمل استعارة الفعل والحرف بلانا وبلا ولقد اكد ذلك الاطلاق بشفر يع
 اثره عليه فقال (فهما) اي المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) قدنيه على
 انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى لا ما يقابل الفعل والحرف (مستعار)
 لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه لاجل المشبه كذا في الشرح والاولى لانه
 كامر طلب عارية وقد وهم من قال الاولى مستعار ايضا اي كما انه استعارة لان كونه استعارة
 لبس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكر ايضا (والمرسل كاليدين في النعمة) بالكسر الحذف
 والدعه وبالفصح النعم قال المصنف لان من شأنها ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل
 الى المقصود بها ويشترط ان تكون في الكلام اشارة الى المولى لها يقال اتسعت ايادي
 فلان عندي ولا يقال اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها هذا وينبغي
 ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه
 مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير اشارة
 الى المولى لها (وفي القدرة) والاولى او القدرة تنبه وهي صفة بها يتمكن العالم من الفعل
 والترك فهي اخص من القوة وهي صفة بها يتمكن الحيوان من مراولة الافعال الشاقة
 وقد جمعها الفتح حيث قال كما اذا اردت بهما القوة والقدرة والمصنف رأى ان ذكر
 القوة غير ظاهر الجهة او حشو فتركها لانها امان يريد بها المعنى المشهور فاستعمال اليد
 فيها اقل قليل واما ان يريد بها القدرة كما قيل حشو قال المصنف لان اكثر ما يظهر
 سلطانها في البدو بها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال
 التي تبني عن وجود القدرة ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة
 العلة السادية او الصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة السببية والسببية اعم من الحقيقية
 والتزيلية واوجعلت اليد الالهي لم يعبد (والرواية في المرادة) هي وعاء يستق به يطلق
 عليها الرواية التي هي البعير او البغل او الجمار يستق عليه كذا في القاموس فتفسير الشارح
 المرادة بالمرزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر سهو والعلاقة كون البعير
 حاملا لانه كانه العلة الفاعلية لانه يصل المرادة الى المستق ولما كان البحث عن المرسل
 في غاية العلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك موهبا لقله استعماله اذ اح ذلك الوهم
 بتكثير الامثلة لكن ربما يشعر تكثير الامثلة بانه جرى على ما قيل ان المجاز يشترط فيه النقل
 كافي الاحاد حتى لا يجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع نوع
 العلاقة حتى لا يجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما احاد المجاز فلا يشترط فيه سماع
 دفعه بذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلاثة والعشرين للمجاز المرسل فانهم
 ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل كالفرس المنقوش
 والوصف اعني ما به الاشتراك غير الشكل والباقي للمجاز المرسل وفي بعض شروح

بل ما يتجه الاطلاق المذكور كون
 استعمال المشبه به في المشبه استعارة
 وعلى كون الاخذ المذكور مجازا
 هربا عن المغاد من الواو وان امكن
 ان توجهه بالعطف على كالبديكا
 صرح به العلامة في المطول

الحقيقة نسخته

المرزود وعاء الزاد قاموس

مختصر ابن الحاجب عدها سبعة وعشرين ذكرناها في رسالتنا المعمولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان حقه ان يستوفي انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطأ في الجوز على معرفتها وكأنه اكتفى بذكر التسعة لانه اخذ ان الانواع خمسة كما ضبط ابن الحاجب الشكل والوصف والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكرها المجاورة بتعداد سبعة اقسام منها من السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية والالية قال الشارح اورد تسعة غير ماسبق وما سبق لم يكن الا السببية على ما حققه وذكر تلك فكله اراد بالمغايرة ان السابق سببية تنزيلة وما ذكره سببية حقيقية لكن ياباه انه قال يرتقى ما ذكرنا من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد هنا تسعة غير ماسبق فانه بدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والسببية منها اعم من التنزيلة والحقيقية والازادات على خمسة وعشرين والظاهر من قوله (ومنه) وبعض المجاز المرسل في الاخبار به عن (تسمية الشيء باسم جزئه) تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع في المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل بالعين فالتوجيه اما ان يصرف منه عن التبعيض الى الابتداء اى وناس من المجاز المرسل كذا او يحذف المضاف من المتبدا اى منه ذو تسمية الشيء باسم جزئه واما ما ذكره الشارح من انه اعنى ان في هذه التسمية مجازا مرسل فوجهه خفي وتسمية الشيء باسم جزئه انما يصح اذا كان الجزء مدارا في المعنى الذي قصد بالكل كما ان مدار الرقابة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى لا يصح التعبير عن الرقب باليد مثلا فلا يبعد ان يقصد بقوله (كالعين في الريشة) التقييد ايضا والريشة الطليعة من رباب القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال (وعكسه كالاصابع) هي جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهزمة في حركات البناء ومن لغاتها اصبع وجمعها اصابع كذا في القاموس (في الانامل) جمع امثلة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الهزمة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يحطون اصابعهم في اذا منهم من الصواعق استعمل الاصابع في الانامل اذ ما يجعل في الاذن امثلة السبابة هذا اذا اراد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كاهو المشهور اما لو اراد جعل كل منهم اصابعه في اذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس واردة امثلة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيء (وتسميته) اى ومنه تسمية الشيء باسم سببه محور عيننا الغيث) اى النبات الذي سببه الغيث (او سببه) لم يقل وعكسه تغنا وكذا ذكر الواو في الاقسام تارة وذكر اى اخرى (نحو امطرت السماء نباتا) وشرط بعض في المسبب ان يكون غاية فيثذب كذا في تسمية الشيء باسم سببه واورد في الايضاح من امثلة تسمية السبب باسم المسبب قواهم فلان اكل الدم قال الشارح وظاهره سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اى الدية المسببة عن الدم هذا ويمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يمكن رجاء التجة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ولا تنا في بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون عللة من وجه الا ترى ان الغاية مسببة عن ذى الغاية فاشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعنى انهما مسببة عنه لانه سببها في الخارج فلا تعجب من المصنف وتعجب من الشارح ثم تعجب ولانك مجبر برأيك الصالح فان الله هو الواهب الفانح (او ما كان عليه) اى تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي (نحو واتوا اليامي اموالهم) اليتيم واليتيمان في الانسان من لا يبله ما لم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الام

حاصل التوجيه هو ان الدية التي كانت مسببة للدم في الخارج جعلها المصنف في ذهنه سبباً بالمعنى المذكور وتفسيره اشارة الى بيان مسببية عنه في الخارج فلا ينافي وفيه ان ذلك البيان لا مدخل له في اداء المقصود فكان مستدركا في بيان الغرض كالا يخفى

يعنى ثم تعجب من الشارح المتأخر وحسن انتقاله

وقما وقع له ايضا انه تصدى
ليصحح الزوم بين المستعار له
والمستعار منه صحفة بان المستعار له
في الاسد مفهوم الشجاع وهو
لكونه من اخص اوصافه بتقل
الذهن اليه لخالفة فالاسد انما يستعار
لشجاع لا لزيد او عمرو على
الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة
ولما كان هذا هادما لبنيان
الاستعارة محولا لها الى المجاز
بمرسل اذ لا شبهة من الاسد
ومفهوم الشجاع الشامل وبغيره
بدل السيد المحقق الجهد في تأويله
وتحصيله فقال ان الاسد استعار
للرجل الشجاع وينقل منه اليه
بالتقايين فينتقل اولا من الاسد الى
مفهوم الشجاع لانه عارضه
المشهور وهذا الانتقال ظاهر اغلب
وثانيامن مفهوم الشجاع الى بعض
مروضاته من حيث هو معرض له
وهو لا يخلو عن خفاء لكنه يتضح
بعمونة المقام والقرينة هذا وان
غنى عن هذا التطويل بما عرفت
ان مبنى الانتقال ليس على العلاقة
بل على القرينة فيقال يمكن الانتقال
متصفا فلذا لم ينجم حول هذا
الكلام فالاسد مستعار للرجل
الشجاع والززوم بعمونة القرينة
على ان الانتقال كما يكون
من المعروف الى العارض ومن
العارض الى المعروف يكون من
الامثال الى الامثال فلا حاجة الى

اعتبار الانتقالين
نافعا نسخة

الكلي نسخة

قبل استغنائه من الام وابناء اليتامى اموالهم بعد الحلم وهم ليسوا يتامى حينئذ فاطلاق اليتامى
عليهم بعلاقة انهم كانوا يتامى من قبل (او ما يؤل باليه) اى تسمية الشئ باسم ما يؤل ذلك
الشئ اليه في الزمان المستقبل (نحو انى ارانى اعصر خرا) اى عتبا يؤل الى الخمر اذ المقصود
ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جبار الله والبيضاوى وقال الشارح اى
عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفا اذ العصر لا يتعلق بالعصر كما لا يتعلق بالخمر الا ان يؤل
العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعى اليه (او محله) اى تسمية الشئ باسم محله (نحو فليدع
ناديه) النادى مجلس القوم نهارا او المجلس ماداموافه ٧ وفي التعبير عن اهل النادى به المبالغة
في عجزهم عن الجواب كالسادى (او حاله) اى تسمية الشئ باسم حاله فيكون على وتيرة
نظائره او حال فيه كما هو الظاهر فيه (نحو واما الذين ابضت وجوههم في رجدة الله اى في الجنة)
التي يحل فيها الرحة وفي التعبير عن الجنة بالرحة دلالة على كثرة الرحة فيها حتى كأنها الرحة
نفسها (او انه نحو واجعل لى لسان صدق في الآخرين اى ذكر احسن) والتعبير عنه باللسان
للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع دلالة على خيه كما لا ينقطع كلمات اللسان وخص الآخرين
بالتفسير بخفاؤها فان قلت لم يجعل اللسان على حقيقة تهما فيكون المعنى واجعل لى لسان صدق
في الآخرين نافع على ونفع اللسان بعده انما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى
الآخرين يكون باللام لا بى بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بى ويحتمل ان يكون المراد
واجعل لى كلاما صادقا باقيا في الآخرين اى اجعل لى لسانى متكلما بكلمات صادقة باقية
في الآخرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يحرف ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة
في الكناية ايضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز
دون الكناية فان قلت كل من العلاقات لا يستلزم الزوم وقد سبق في مقدمة الفن ان كلاما من
المجاز والكناية لفظا ريبه لازم معناه قلت لم تسترط العلاقة لتفيد الزوم اذ الاعتبار للزوم واو
بالتأمل في القرينة فلا يتوقف على العلاقة فان قلت قد دل ماسبق على ان يذكر الزوم واردة
اللازم تحقق المجاز والكناية فينبغى ان لا يتوقف على العلاقة قلت ماسبق قاصر يجب ان يعتبر
فيه ما يتم به فان قلت اذا اكنى بالعلاقة والززوم في الجملة فاجزه اشراطهم في الجزء ان يكون
ملزوما للكل كقرينة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت ماسبق قاصر يجب
العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغى ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه
ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز والحقيقة بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد انكل بدونه
حيث قالوا ان الرقة ملزومة للانسان لان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد وهذا معنى للززوم
عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشانه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل
وان اجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل
عنها كاليدين فانها مع اتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل
المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزءا يجوز وجود الانسان بدونه
واطلاق الانسان ومما وقع للشارح المحقق في هذا المقام انه اشتبه عليه للززوم بهذا المعنى
باللزوم بمعنى سبق فاستعمله في تصحيح تحقق للززوم بالمعنى السابق مع العلاقات فتمكن
ولا تتبع الزلة وان كنت مغلوب خذ بربقة التقليد فانه ليس شأن من له فطنة ما انما هو شأن
بليد اى بليد (والاستعارة قد تغيب بالحقيقة) عدل عن قول السكاكى والاستعارة المصرح بها
تنقسم الى حقيقية وتخيلية لوجهين اما عن التقييم الى التقييد فلان الحقيقية قيد
القسم لانفسه اذ لا يسمى القسم تحقيقية بل استعارة تحقيقية واما عن الاستعارة المصرح بها

الى الاستعارة فلان معنى الحقيقية محقق المعنى فبتقيد الاستعارة بالحقيقة تخرج الخيلية
لانه عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عند نفس
التشبيه المضمرة في النفس فلا يكون محقق المعنى وايضا ما هو الاسم هو الاستعارة الحقيقية
المصرح بهما الحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بهما قد تقيد بالحقيقة لا وهم ذلك
واقاد بلفظ قد الى ان اطلاقها على الاستعارة الحقيقية قد تكون على اطلاقها لتبادر
الفهم اليها واعلم ان الاستعارة الخيلية تخرج بتقيد الحقيقية عند السكاكي لان معناها شيء
وهي محض كاستعرف واما الاستعارة بالكناية فاما تخرج من المقيد لان المقيد بالحقيقة
عندها تكون الاستعارة المصرح بهما على ما عرفت والاستعارة بالكناية داخلية في الاستعارة
الحقيقية عند السلف لانه باللفظ المستعار المضمرة في النفس وهو محقق المعنى ولا يذهب عليك
انه كما يقيد الاستعارة بالحقيقة بتقيد المستعار بالحقيقة لان المستعار قد يكون تخيلا وكذا
الاستعارة بالمعنى المصدرى لكن لا تحقق معناها بل تحقق معنى مستعار لها وعبارة المصنف
لا يصلح ان يكون الاستعارة بالمعنى المصدرى لآباً قوله لتحقيق معناها عنه لا لآباً قوله كقوله لدى
اسد لانه مسبوحة لا محالة اذا المراد كاسد في قوله فليكن المراد كاستعارة اسد في قوله والضهير
في قوله (لتحقق معناها حسا وعقلا) راجع الى افراد الاستعارة والمقيد سابقا اما لفظ
الاستعارة عند من ليست مشتركة بالاشترائك المعنوي بين الحقيقية وبين الخيلية والمكنية عنده واما
مفهومها عند القائل بالاشترائك المعنوي فهناك استخدام ولقد نبه بهذا التعليق على حقيقة النسبة
في الحقيقية وهو انه نسبة معنى الاستعارة الى التحقيق فالحسي (كقوله) اي قول زهير بن ابى سلمى
(لدى اسد شاكي السلاح) في القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشايكه وشاوكه وشاكيه
حديده وفي الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشاك السلاح وشاكيه حديده فتقول
الشارح شاكي السلاح اي تام السلاح لا يوافق شيئا منهما (مقذف) هو كظم على ما في القاموس
من رمى بالحجم رميا الى جسيم نبيل وفسره الشارح بالشجاع اي رمى في الوقائع كثيرا ما
(له ليد) كغيب جمع ليد وهو الشعر المتراكب بين كتي الاسد ويقال الاسد ذوليد وفي المثل
هو ومنع من ليد الانسان (اظفاره) جمع ظفر (لم تقلم) التقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب
ان يجعل المبالغة راجعة الى التني ولا يجعل التني داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا
بظلام للعبيد وتقليم الظفر كتابة عن الضعف في حواشي الكشاف فلان معلوم الاظفار اي
ضعيف وفي المصراع مبالغات جعله ذالبد فكله اسود اذا لا يكون لاسد الابددة وحصر
البد فيه كما يفيد تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف (و) العقلي مثل (قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اي الدين الحق) يوصف الدين بالحق لاشتراكه على الاحكام المطابقة اذ
الحق الحكم المطابق والدين امر متحقق عقلا وفي التعبير عنه بالصراط طلب الهداية
التي تجعله كالخسوس وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذا قها الله لباس
الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحمل
عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار للباسه الانسان عند جوعه من ارتفاع اللون
وتغيره ورثاة هيئته هذا والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذي يساوي احتمال الخيل وبنافي
كون الظاهر والاقالا احتمال لابنافي الظاهر وهنا بحثان احدهما ما ذكره الشارح المحقق
في هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق مما ذكره الزمخشري حيث قال شبه ما غشى الانسان
والنفس به من الحوادث باللباس لاشتراكه على اللباس الا انه يحتمل ان يريد بالحوادث الضرر
الحاصل من الجوع فيكون الاستعارة عقلية وان يريد ارتفاع اللون ورثاة الهيئة فيكون

حسية كما ذكره السكاكي فلا يكون من عند السكاكي وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه قال ظاهر كلام الزمخشري انها عقلية وظاهر كلام السكاكي انها حسية فالشارح خالف معه بان كلام الزمخشري محتمل وكلام السكاكي نص وان كان الحق معه في الاول لكن ليس في الثاني لجواز ان يكون ذكر ارتفاع اللون وراثثة الهيئة في كلام السكاكي على سبيل التمثيل والظاهر ان مراد الزمخشري بالحوادث ما يعم الكل ولا يخص بشئ من الحسي والعقلي ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكي اراد جهور الاصحاب ولم يرد بقوله عندي تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جهور الاصحاب موافق للزمخشري على انه يمكن ان لا يريد باصحابنا علماء المعاني بل اهل عصره وثانيهما ما ذكره السيد السندان احتمال التخييل ريك جداول يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضارب مجد فيما هو بصده فلا بد وان يشبهه من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون اللباس الذي لا مدخل له فيه هذا ويمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فلا شبه الجوع بشخص اثبت له لباس يبرز فيه لا مطلق ما يكسوه فاذا قس الجوع عبارة عن ابرازها في معرض الجوع وفيه افادة انها ابتليت بالجوع في الغاية حتى كانت نفس الجوع وبارزة في لباسه وظاهرة في معرضه والاية تنمى بحث يمنع من بسانه خوف الاسام فليرجع الى شروح المفتاح من اراد التمام وقد تم تصورا الاستعارة بما مر الا انه ذكر المصنف في الايضاح هنا تعريفه فقال فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني به اى ما استعمل فيه فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه به نحو اسد زيد ورأيت اسدا الاستعارة تشبيه الشئ بنفسه على ان المراد بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه وفي قوله الاستعارة تشبيه الشئ بنفسه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن التعريف مبنى على ما استقر فيه رأيهم ان المراد بزيد اسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل بها الى المبالغة في التشبيه فان تم والافلا ولا يتجه عليه ما ذكره الشارح انا لاسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في رجل شجاع فيكون مجازا واستعارة اذا صله زيد رجل شجاع كالاسد فخذنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة على انا ان جوزنا كون زيدا اسدا محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصده ما تقدم فالمرتزعة هو الاسد بهذا المعنى واما ما ذكره السيد السند من ان الحق مع القوم فان الفرق بين قولنا مري همجو شيرست زيد وبين شيرست زيد يكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما حل على زيد وفي الثاني الى زيد مما لا ينفع فان من يقول ان زيدا اسدا في المعنى زيد رجل شجاع يقول شيرست زيد معناه مري همجو شيرست زيد فلا يفيد تبديل الفارسي بالعربي شيئا واعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا في المثال الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصده المفهوم ولا معنى رجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم استناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيد مري همجو شيرست لا يحتمل الانشبه ذات ما واللفظ اذ كرم مري وان مري همجو شيرست في صورة التقديم خبر لموجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحاله نعم لا ينكر جودة ما قال انك اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقدير الاداة لان ظاهر دعوى حل الاسد عليه وانه مندرج تحته مبالغة فلو قدرت

وانما قال وان كان اشارة الى ما ذكره السيد السند من ان الحمل على الضرر والالم الحاصل من الجوع اكثر مناسبة للاذاقة فانها يستعمل في المضار والالام فيقال اذاقة الضرر والبؤس

عليه نسخة

فانت المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد الاسد فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة
 باداء التشبيه لفظا او تقدير نحو زيد كالاسد وزيدا لاسد الثانية ادعاء اندارجه
 تحت الاسد كقولك زيد اسدا لثالثة جعل اندارجه تحت مسما فالاولى
 تشبيه اتعافا والثالثة استعارة اتعافا واما الثانية فقد ترفت عن مرتبة صريح
 التشبيه حيث سبق الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات
 الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداء نظرا الى الال وان لم يحسن نظرا الى الظاهر
 ولا ينقض ذلك بالاستعارة لان اللفظ هنا لقد استعير بمعنى اخر واطلق عليه فسميتها
 بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه اراد
 التبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولا بد له ان يفسر الاستعارة بما ينشأ ولها
 ايضا اذ تعرف المصنف لا ينشأ ولها كما عرفت وبما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه
 التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشبه لعارض اماراتها حتى قال صدر الافاضل اذا ترك
 المشبه بالكلية وآتى بوجه الشبه ففيه اشكال نحو رأيت اسدا في الشجاعة لان ترك المشبه
 لفظا و تقديره واجزاء اسم المشبه عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه
 يقتضى ان يكون تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة قال الشاعر * ولاحت من بروج
 البدر بعدا * بدور مها تبرجها اكتنان * يعنى لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد
 بقرا ت وحشية هي كالبدور اظهارة من زينتهن للرجال اخفاء والمها جمع مهة وهى
 البقرة الوحشية قال الشاعر * فالظان مثل هذا تشبيه لان المراد بكون المشبه مقدر العم
 من ان يكون محذوف اجزء كلام او يكون في الكلام ما يقتضى تقديره هذا يعنى ما يقتضى
 اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم يكن تقديره على وجه لا يتنسل نظامه كذا
 يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال النظم
 فان في كل ما بعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال في جاء في اسد تقديره جاء في مثل اسد
 وفي جاء في اسد في الشجاعة جائى مثل اسد في الشجاعة ويتقدح من هذا ان اثبات
 الاستعارة في كلام العرب مشكل جدا وبما جعلوه تشبيها قوله تعالى حتى يقين لكم الخيط
 الايض من الخيط الاسود من الفجر واستدلوا عليه بان بيان الخيط الايض بالفجر قرينة
 على ان الخيط الاسود ايضا مبین سواد الليل ولا يخفى ان الخيط الايض اذا كان مشبها به
 لا يصح ان يكون مبينا بالفجر بل المبين به المشبه المقدر في الكلام ففيه مساحسة وان البيان
 لا يتا في كون الخيط الايض استعارة لان استعمال الخيط الايض في الفجر بناء على ادعاء
 دخوله تحت جنس الخيط الايض فلو بين ان المراد بالخيط الايض اى فرد منه من فردية
 المعارف وغير المعارف لم يكن بعيدا ومن علامات الاستعارة التي ذكرها الشارح وعدها
 السيد جيدة هوان يصح وضع اسم المشبه مقامه كافي رأيت اسدا يرى فانه يصح رأيت رجلا
 شجاعا يرى ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه وفيه انه يصح في البحر بد ايضا مثل ذلك فيصح
 ان يقال في لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا شجاعا ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز
 المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي احتاج الى اثباته وابطال
 كونه مجازا عقليا فاشتغل عقيب التقسيم به تقريرا للتقسيم فقال (ودليل انها) اى
 الاستعارة (مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه لا للمشبه به والا لعم منها) وذلك معلوم
 من اللغة ومسلم عند من يخالف في كونه مجازا لغويا ويدعى كونه مجازا عقليا وما ذكره
 المفتاح والمصنف في بيانه توضيح للسبب وهوانه لو كان الاسد موضوعا لاحدهما

اماراتهما نسخة

بان يياض الخيط نسخة

لكان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لامن جهة التشبيه ولا نقبل المطلوب
 ينصب القرينة وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعه له الى ايجاب حملها على
 ما هي موضوعه له وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسما هذا
 فلا مجال للمناقشة فيه بان كون المطلوب ينصب القرينة منع الكلمة عن حملها على ما هو
 موضوعه له مما بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعه
 هي لها الى ايجاب حملها على بعض اخر كما هو شأن المشترك وكون المستعار صفة
 لا يطل في استعارة مثل الناطق والمراد بقوله لا للتشبيه انه لم يوضع للتشبيه لا وحدها
 ولا مع التشبيه حتى يكون مشتركا بينهما فلا يتجه انه لم يمتنع ابطال الاحتمالات ولا
 يحتاج الى ان يقال اكتفى بمشاركة هذا الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للتشبيه
 في اللازم وانما احتاج الى نفي كونه موضوعا لاعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا بالانه لو كان
 موضوعا لاعم منهما يصح استفادة التشبيه بطريق الحقيقة بان يطلق العام لعمومه ويقع على
 الخاص بمعونة القرينة من غير ان يستعمل في الخاص كما اذا قلت رايت انسانا فيما اذا رايت زيدا
 ولم يرد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير
 استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه
 ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على ان
 اعترضه مما يتوجب منه لان الدلالة المعتبرة في المجاز يشتمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه
 بحث لانه اذا جوز ان لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلة من قال اكرمت زيدا بان يكون
 فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل
 بعمومه لزم ان لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد في عام
 قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل ما يظنه قرينة صارفة يحتمل ان يكون
 قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة
 صارفة (وقيل انها مجاز عقلي) لا بمعنى اسناد الفعل او معناه الى ملايس غير ما هو
 له بأول بل (بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي) وهذا الذي مدار النزاع والافلا يتكرر
 من يجعله مجازا لغويا بهذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا
 لغويا وبين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليها المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي لا
 لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم في شأنه ذلك بل للتنبيه على انها ليست لمجرد
 نقل اسم بل فيه احتمال عقلي (لانه لما لم تقاطع على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس
 المشبه) بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان) تامة جوابا لما (استعمالها
 فيما وضعت له) متعلق بالاستعمال فلا حاجة الى ما في الشرح انه في تقدير استعمالها فيما
 وضعت له يعني الاسد استعمال في مفهومه الحقيقي وسراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع
 كسرايته الى سائر افراد الحقيقة بناء على احاطته بالرجل الشجاع افضية الادعاء المذكور
 ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفي في كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى
 ان الاسد فرد دين متعارفا هو ماله الهيكل الخصوص وغير متعارف وهو الرجل الشجاع
 او بدعوى ثبوت الهيكل الخصوص لزيد فقول الشارح في شرح التنقيح ان جعلها مجازا
 عقليا مبنى على اعتبار مرجوح هو دعوى الهيكل الخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه
 وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه مما لا وثوق به قال المصنف والدليل على الادعاء انه

وحده
 استخذه

لولا ما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد
ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد طاريا
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمي ولده اسدا
انه جعله اسدا لان جعل اذا تعدي الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة
لشيء حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة هذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم
من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل النقل لعلاقة المشابهة من غير وضع
المنقول اليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد داته بمنزلة دعوى الشيء
بيئة كما في سائر المجازات على ما سيأتي والادعاء دليل اخر وهو انه لولا لما امتنع استعارة
العلم (ولهذا) اي ولان اطلاق اسم المشبه على المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
(صح التعجب في قوله) اي قول ابى الفضل بن العبد في غلام قام على راسه بظلمه (قامت)
فاعله نفس (تظلمني) في الشرح اي توقع الظل على (من الشمس) اي من اجلها ولدفع
حرها والمراد من الشمس تظلمني نفس الغلام اي توقع على ظلا حاصل من الشمس والاول هو
الموافق لقوله شمس تظلمني من الشمس (نفس اعز على من نفسي) بالاضافة الى ياء التكلم
او بتكبر نفس واشباع كسرتة كما في الشمس اي من كل نفس وهو ابلغ (قامت تظلمني ومن
عجب شمس تظلمني من الشمس) فلو لا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا
التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلم انسان حسن الوجه انسانا اخر وفيه نظر لانه
يجوز ان يكون التعجب من استخدام من بلغ في الحسن درجة الشمس او من
اقياده له وخدتمته له (والتهى عنه) اي عن التعجب (في قوله) (لا تعجبوا من بلي
غلاته) هي ثوب يلاقى البدن (قد زر) اي شد (از راره على القمر) فلو لا ان جعله قر احقيقا
لما كان لانتهى من التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلي بسبب ملاسمة
القمر الحقيقي لا بسبب ملاسمة انسان كالقمر في الحسن (ورد بان الادعاء) مسلم لكنه لا يقتضي
كونها مستعملة فيما وضعت له) فيما لا ادعى دخوله تحت مفهومها وفيه ان الادعاء
لو اوجب صحة كونها حقيقة لكني اذ معهما لا ضرورة في القول بالجواز فدعوى كون المجاز عقليا
لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال يصح ان يكون
الاسد مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء انه من افراد
كاسبق فالجواب ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسراية
الحكم كما في افراده ما لم يقصده ويمكن ان يقال اذا قلت رأيت اسدا وحكمت برؤية رجل
شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما
ان يستعمله فيما وضع له الاسد ويجعل مفهوم الاسدالة للملاحظة الرجل الشجاع ويعتبر
تجاوزا عقليا في التركيب التفيدي الحاصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا للرجل الشجاع
فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد شيئا على التجوز العقلي وان كان تقييدا
فلا يكون هناك مجازا لقوى الا ترى انه لا يجوز لغة في قولنا لي نهار صائم فقد حق القول بان المجاز
عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشارة الى وجه التعجب والتهى عنه بحيث
لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال (واما التعجب والتهى عنه فلبناء على تناسي التشبيه
قضاء لحق المبالغة) ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتجزأ عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والتهى عنه لم يجعل دليلين على
كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاه كون

الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والتهى مبينين على الادعاء فليكونا مبينين عليه اذ لا يتناقى المجاز اللغوي ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك بوجوب ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال (والاستعارة) اي الذي يتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه (تفارق الكذب) ولا تلتبس به لوجهين (بالبناء) اي بسبب بناء الاستعارة اي ما يتضمنه (على التأويل) والصرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد هو الكذب (ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) اذ لا يجامع الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التأويل المذكور فقد اختلفت عن الكذب بالوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب اذ جاء في اسدي شبيه بالكذب لولا شيء من هذين الوجهين هذا كله اذ اريد بالمفارقة في الاشتباه اما لو اريد في لزوم الكذب فلا حاجة الى شيء من هذين التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ ربما كان ما قصد من المبالغة في شأن المشبه كاذبا غير مطابق ولقد حرر في هذا المقام كلام المفتاح احسن تحرير وعدل عنه بالطف تغير لما فيه من التطويل والخفاء لانه قال والاستعارة بناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبره عن التأويل وتنفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان الكذب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه واني ينصب وهو لترويح ما يقول راكب كل صعب وذلول هذا ولما كان الباطل والكذب واحدا اما مطلقا او بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع للقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا عن ذكر الباطل فاكتفى بذلك بذكر الكذب وصفي كلامه عن شوب التخصيص بلا تخصيص حيث انزمت المفتاح من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى لشغل بكلامه عن مؤنة حمل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكلمي وجعل الكذب على ما علم كذبه وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذي لم يعلم بطلانه في غاية البعد عن قصد تأويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لا يتناقى قصد التأويل وان لا يقع قطوانما يتناقى نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الخفاء والاغلاق على ان ما هو المقصود لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا المسال لكن صرفنا عن بيانه لك خوف الملل (ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد ان يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالحاجة لانه علم اضطراري دعا الى القول به احكام نحوية فحيث يدخل علم جنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة يجعل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على جملة اسمية ولك ان تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا (لما فاته الجنسية) وبناء الاستعارة على جعل المستعار من افراد المستعار منه بادعاء ان له قسمين قسمين متعارفا وقسمين غير متعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنسي امتنع ان يستعار ولا متناع ان يكون له الفرد فضلا عن ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف قال المصنف ولان العلم لا يدل الاعلى معين من غير اشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعيين ونحوه من العوارض التي لا يكتفي شيء منها جامعا في الاستعارة (الا اذا تضمن نوع وصفية) الاولى

راجعا نسخة

فيما نسخة

لا يكون نسخة

نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في ادائه المعنى المصدرى الى الحاق الباء
المصدرى والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته او بسبب
اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له و يجعل الموصوف فردا
متعارفاله والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافق الاستعمال
فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد تنبه الشارح
لهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص
بالشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعارته والا فلا
هذا كلامه لا تقول فليكن مراد المصنف انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا بد
للاستعارة من وجه شبه له من يدا اختصاص بالشبه به لانا نقول قد فصل المصنف هذا
الكلام بما لا يحمل هذا التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى بالعلم
الا ان يقال ما من اسم جنس الاوله وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يندر فيه
ذلك فلهذا اشترطت في العلم دون اسم الجنس (كقائم) اسم فاعل من الختم بمعنى الحكم
جعل اسما لحاتم بن عبدالله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم وعادر اسم فاعل من مدر
بمعنى طان صار اسما للمخارق الذي هو لثيم ليس له في البخل سهم سمي به لانه شق ابله ففي
في الخوض قليل فسلح فيه ومدر الخوض وسحبان على وزن عطشان علما البلغ يضرب به
المثل وهو في الاصل بمعنى صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقل لرجل يضرب به
المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى ظبيا باحد عشر درهما فسل عن شراء فقبح كفيه
ليشير باصابعه الى عدد العشرة واخرج اسما له لثم الاشارة الى احدى عشر فأنفقت الظبي
وقرينتها ما مر في تحقيق المجاز وهو القرينة المانعة فيبادر من قوله (وقرينتها) قرينة
الاستعارة المصارفة لها عن الحقيقة لكن الانفع ان يراد قرينة الاستعارة مطلقا مصارفة
كانت او معينة او كليتهما ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة
بل تجري في المجاز المرسل والكناية ايضا ولا ينكشف الداعي الى جعلهم قرينة الاستعارة
المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة
قرينة والزائد عليه ترشحا وايضا لا يظهر فرق بين الاستعارة قرينتها متعددة وبين
الاستعارة المجردة الا ان يلتزم (اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدي رمي او اكثر) اي امران
او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله) اي بعض الاعراب على ما في الايضاح
(فان تعافوا) اي تكبروا يقال عاف الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما
يعافه ويعفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيفا بكسرهما كرهه فلم
يشربه (العدل) العدل مقابل الظلم ولا يعبدان يحمل على التوحيد كما فسر به
قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه اول الايمان (وايمان) جواب الشرط
محذوف اي تلجأون اليهما وقوله (فان في ايماننا) علة الجزاء اقيم مقامه والبيان اما
جمع نور او نار استعبرت للسيوف او الرماح بلعن وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف
واستعارتها من النار لان النور كما هو المشهور منظور لبس الانظار السليمة بمنظور فتعلق
الكراهة بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالبيان الحرب التي تشبهها في
اللمعان لاحقيقتها لا يدل على ان الجزاء المحاربة وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي جزاء
الظلم والكفر في الشرع لطافة بيثة وقد يقال من القران قوله في ايماننا فان النار لا تؤخذ
بالايدى وفيه ضعف لا يخفى (او معان ملتزمة) يكون المجموع قرينة واحدة فيقابل قوله او اكثر

نسخه

فانقلب

ويصح كونه قسيما له كذا في الشرح وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حل الواحد على البسيط لانه يبقى اكثر من واحد هي مركبات واسطة على اى تقدير يبقى واسطة هي معان غير ملتزمة بكون المجموع قرينة وحل الاثام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعد (كقوله) اى الجترى (وصاعقة) مجرور واورب او مر فوع موصوف بانظر ف مبتدأ خبره تنكفى بها والصاعقة هي نار تسقط من السماء (من فصله) بيان صاعقة اى صاعقة هي فصله جعله صاعقة في الاشتغال والتأثير والمراد صاعقة ناشئة من فصله فهي وهمة تخيلية فكان لفصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصجاج ونفس السيف مالم يكن له مقبض على ما فى القاموس فعلى هذا جعل سيفه لاختفاء مقبضه في كف الممدوح كانه لا مقبض له (تنكفى) اى تنقلب (بها) الباء للتعدية اى تنقلب تلك الصاعقة (على ارجس) جمع رأس للقلة تراد بها الكثرة لداعى مقام المدح (الاقران) جمع قرن بالكسر وهو الكفوف في الشجاعة او عام (خمس سحاب) صرف السحاب رعاية للقافية اى انا له الخمس التى هي في الجود وعموم العطاء سحاب كذا في الشرح ففي البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسجاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلايم ذكره المقام ولك ان تجعل انا له سحاب العذاب في نزول الصاعقة والنار والمسطور تفسير السحاب بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكانه اريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث يكفى الاقران انا له ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن ارجس الاقران مع كثرتها بما يجمع القلة وعن انا له الخمس بجمع الكثرة اشارة الى ان الارفس مع كثرتها كانها قليلة بالنسبة الى انا له الخمس لاحاطة انا لها اياها وشمولها لها فحينئذ مجموع المعانى الملتزمة التى جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحاب ذكر الصاعقة وبيان انها من فصل سيفه وجعلها على ارجس الاقران وجعل السحاب معدودة بعدد الانامل مع ضمنية مقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح يجعل المراد بها الاصابع فالتفسير بالانامل وترك ضمنية مقام المدح يورث الذم (وهي) اى الاستعارة بنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله باعتبار اخر بالاضافة اى باعتبار امر اخر هو المقارنة بما يلايم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظائره ويوافقه عبارة الايضاح هنا يدل قوله باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الخارج والشارح غفل عنه فجعل قول المصنف فيما بعد وباعتبار اخر تركيبا توصيفا ففسره باعتبار اخر غير الاعتبارات السابقة (باعتبار الطرفين) اى طرفى الاستعارة ففيه مسامحة او طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم الممدوح للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتعجبية وهم اما استعمال في ضده يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه شبه على ان الاستعارة بالمعنيين بيان في هذه التقسيمات (فبيان لان اجتماعهما) اى الطرفين (في شئ) اما يمكن نحو احينه في قوله تعالى او من كان ميثاقا حينه اى ضالا فهديته استعارة الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هي الدلالة على طريق توصل الى المط قال المصنف والهداية والحياة لا شك في جواز اجتماعهما قال الشارح الاول ان يقال الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهم ان يجعل استعارة الامانة للاحياء وفاقية لعدم امكان اجتماع الموت والحياة فبه المصنف بما ذكره على معنى امكان الاجتماع (وليس موافقة) اى المنسوبة الى الوفاق بمعنى الموافقة (واما تمتع) كاستعارة الميت

حلها نسخة

وحلها نسخة

ان لا يجعل نسخة

في الآية للضلال اذ لا يجتمع الموت مع الضلال ولهذا قال نحو احيناه في اومن كان ميتا فاحيناه
 و(كاستعارة اسم الممدوم للموجود لعدم غناؤه) اي نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم
 نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه قال المصنف
 ثم الضدان كائنا قايلا للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للضعف اولى فكل من كان
 اقل علما وضعف قوة كان اولى ان يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك اقدم من الفعل في كونه
 خاصة للحيوان اتوقف افعاله المختصة به اعني الارادية على الادراك كان الاقل علما اولى
 باسم الميت او الجماد من الاقل قوة وكذا في جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا
 بالحيوان اشد تبعيداً له من الموت فكل من كان اكثر علما واشرف علما كان اولى بان يقال انه حي
 هذا كلامه قال الشارح ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القايلا للشدة والضعف هما العلم
 والجهل والقدرة والجزم ولم يستمر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
 الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه
 اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك هذا اقول هذا تشكيك
 في العبارة لغفلة عن حقيقة التشكيك فان التشكيك بالاشدية ان يكون الاثار في البعض اكثر
 من بعض فنقول الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قايلا للتشكيك باعتبار الاشدية التي
 هي متفاوتة في الاثار وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة للشدة متفاوت اثارها التي
 منه العلم والقوة فكل من كان اقل علما وضعف قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى
 لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من الاقل قوة
 وكل ما كان العلم فيه اكثر والارادة فيه اشد كان باسم الحي اولى وان مات واكثر علما اولى
 من ازيد قوة هكذا حقق المرام ودع التشكيك للغفلة عن تحقيق المقام وكن مستفيضا
 من موهبة الملك العلام (ولتسم) هذه الاستعارة (عنادية) لمائدة كل طرف منها الآخر
 (ومنها) اي من العنادية الاستعارة (التهمكية والتعليحية وهما ما استعمل) اي الاستعارة
 التي استعملت (في ضده) اي ضد معناها الحقيقي (او تقيضه لما مر) في باب التشبيه من تنزيل
 التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم (نحو فبشرهم بعذاب اليم) اي ائذهم استعيرت
 البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في الخبر للانذار الذي هو ضدها بادخال الانذار
 في جنس البشارة على سبيل التهكم وللتنظيم توجيهات اخرى وهي انه امر نبي الرحمة بالانذار لهم بشيء
 بالتبشير في انشراح صدره فيه ازالة لانتقاض من الانذار عند فيكون استعارة التبشير للانذار الجامع
 كونهم امر غيوبين له صلى الله عليه وسلم وانهم في استماع لانذار كن يستمع التبشير لعدم مباينتهم به
 بالاستعارة الجامع المشابهة في عدم الخوف منهم وانهم في الجدي اكتساب العذاب الاليم كالراغب
 فيه فانذارهم به شيء بالاخبار بمرغوب فيكون كالتبشير فاحفظها فانها من افاضة العليم الخبير
 (وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا
 جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه ادعاء وجهه مع افراد المشبه تحت مفهومه
 (فسمان لانه اما داخل في مفهوم الطرفين) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر
 من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبني
 الاستعارة على ان وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به يوههم امتناع دخوله في مفهوم الطرفين
 لما تقرر ان الذاتي لا يتفاوت في الافراد ووجه صحة ان ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات
 الحقيقية دون الموهومات الاعتبارية (نحو) قوله عليه السلام خير الناس رجل تمسك بعنان
 فرسه (كلما سمع هيفة) اي صوتا يفزع منه اوصوتا يخافه من عدو (طار اليها) استناد طار

عن اختلاف نسخة

الى الرجل بجازاي طار فرسه بسعيه اليها وتمتة الحديث اورجل في شعفه في غنمة حتى يأتيه الموت
يعني صلعم خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد اورجل اعتزل الناس وسكن في رأس
جبل في غنم قليل قطع بمنافعها واشتغل بالعبادة حتى يموت استعار الطيران العدو والفرس
والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما) اذا الطيران قطع المسافة بسرعة بالجنح والعد وقطعها بالاقدام
بسرعة او الاول قطع المسافة في الهواء والثاني قطعها في الارض واعترض عليه الشارح
بان السرعة غير داخلية في مفهوم الطيران بل هو مجرد قطع المسافة بالجنح غاية انه في الاكثر
بالسرعة هذا والشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس والاسديان الاولين من جنس
واحد هو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانها تقبل الشدة والضعف
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا الاستعارة تقسيم
آخر هو ان الطرفين اما من جنس واحد او من جنسين لكن في حصر ما به الاختلاف
في السرعة بل في جعلها ما به الاختلاف نظرا لاختلاف علي من نظر فيما سبق (واما غير داخل)
عطف على قوله اما داخل وغير الداخل في مفهومهما بحيث ان يكون داخل في مفهوم
احدهما ككافي تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو
دون الطيران كالحق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه
وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين
او خارج عنهما فجعل الخارج عن احد الطرفين داخل في القسم الاول وهنا جعله داخل
في القسم الثاني واوردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل
في احدهما وجبئذ يتدفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو (كما مر)
من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور ان
الاسد موضوع الحيوان المخصوص والشجاع وصفه والمستعار له هو الرجل الموصوف
بالشجاع والصفة خارجة ولا تعويل على ما قال الشيخ في اسرار البلاغة من ان الاسد
موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة للشجاعة وحدها (وايضا) تقسيم آخر
للاستعارة باعتبار الجامع وهوائها (اما عامة) منسوبة الى العامة (وهي المتبادلة لظهور
الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمى او خاصية) منسوبة الى الخاصة (وهي الغريبة) اي
البعيدة عن العامة او عن كل احد الا ان الخاصة بدر كونها بسرعة سيرهم (والغريبة
قد تكون في نفس الشبه كافي قوله) اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرس له بانه
مؤدبانه اذا نزل عنه والى عنائه في قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه (واذا احتج
قربوسه) القربوس محرك ولا يسكن الا للضرورة وهو حنوا السرج على ما في القساموس
وفي الصحاح المعتمد الذي رأيتاه القربوس للسرج فالقربوس مقدم السرج ولا حاجة
الى حذف مضاف اي مقدم السرج كما يوهمه عبارة الشارح حيث قال قريوسه اي مقدم
سرجه وفي الصحاح القربوس السرج (بعنائه عنك) مضغ (الشكيم) كالشكيمة الجديدة
المعتضة في فم الفرس (الى انصرف الزائر) يعني الى انصرف في عبر عن نفسه بالزائر للدلالة
على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر المحيى يدل عليه
ما قبله عودته فيما زور حياثي اهماله وكذلك كل مخاطر والمخاطر طالب الشفاء
على خطر هلاك اي مثل ذلك الرجل يريد نفسه في تعويد فرسه كل مخاطر شبه هيئة
وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في ركبة
الحنثي ممتدا منحدرا الى جانبي ظهره فاستعاره الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه

بثوب او غيره على تلك الهيئة (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف في العامة كما في قوله) * ولما قضينا
 من منى كل حاجة * ومسح بالاركان من هو ما مسح * وشدت على دهم المهارى رحالنا *
 ولم ينظر الغادى الذى * هو رايح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا * (وسالت باعتناق المطي
 الاباطح) التمسح كالسح المهارى كالصحارى والجوارى جمع المهرية وهى النساقة
 المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه
 دقاق الحصى والنظر محرك كما يجي * بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك
 الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
 وارحلنا ولم ننظر الغادى الذى هو رايح الاستعجال اخذنا في الاحاديث
 واخذت المطايا في سرعة السير استعجال السيلان للسير الخيث في غاية السرعة للابل
 والشبه فيه ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذا اسند الفعل)
 يعنى سالت (الى الاباطح دون المطي) او اعتناقها حتى افادت انه امتلات الاباطح من الابل كما في
 نهر جارفاته انما يسند الجريان الى النهر اذا امتلات الاماء بحيث لا يتغير من الماء (وادخل الاعتناق
 في السير) حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعتناق فجعل الاعتناق سائرة اشارة الى ان سرعة سير
 الابل وبطؤه انما يظهر ان غالبا في الاعتناق ويتبين امرهما فيه وسائر الاجزاء يستند اليهما
 في الحركة وتبعهما في النقل والخفة هذا ما ينظر في هذا المقام ولا يخفى ان النجاة من السيل
 يكون باخذ امر يحفظ الفريق من الغرق فجعل الاحاديث كاعدة اخذ بكل طرف منه واحد
 من المصاحبين يسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرهن سيلا تصرف دقيق بلغ
 التشبيه معه مرتبة يخص بها اخص الخواص ثم انه يمكن حل التشبيه على ما
 هو خاص في اصله بان يقال لم يقصد تشبيه السير بالسيل في السرعة بل تشبيه المطايا وهي
 الابل التي لها لون السيل بنفس السيل في الاتصال والجمرة والسرعة وتشبيه اعتناقها المرتفعة
 المتحركة بما يجري على السيل ولا يخفى ان هذا تشبيه مركب مبتدع في غاية الدقة ولك
 ان تريد بالاباطح الطرق فيكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل في السرعة
 فيكتنف تشبيه السير بالسيل بضم تشبيه الطرق بالاباطح اليه دقة وخصوصا قال المصنف
 وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس
 * وليل كوج البحر مرخ سدوله * على بانواع الهوم لينلى * فقلت له لما عطى بصلابه * وادف
 اعجازا ونا بلكل * الاياها الليل الطويل الانجلي * يصيح وما الاصباح * نك بامثل * اراد
 وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتطوى به اذ كان كل دى صلب يزيد شئ في طوله
 عند تمطيه ثم بالغ في ذلك جعل له اعجازا يردف بعضها بعضها ثم اراد انه بصفه بالثقل على
 قلب ساهرة والسدة والمشقة فاستعار له كالكل اي صدرا نبويه اي يشقل به هذا كلامه
 قال الشارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكتابة كاليك للشمال يعنى ليس مما نحس فيه
 من الاستعارة المصروفة ولا يخفى ان التقسيم الى العامة والخاصة مما يجري في الاستعارة
 بالكتابة ايضا لانه دأر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد ان يصير الاستعارة بالكتابة
 في الليل باعتبار تشبيهه المبتذل بالانسان باعتبار شيوخ خطابه غريبة تجمع عدة استعارات
 تخيلية فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه وتنبهنا على جريان هذا التقسيم فيه (و) الاستعارة
 (باعتبار الثلاثة) اي المستعاره والمستعار منه والجامع (سنة اقسام) لان الاستعارة التي
 جامعها عقلى وليس طرفاها حسيين طرفاها اما عقليان او مختلفان فهذه ثلاثة اقسام
 اشار اليها ثانيا والاستعارة التي طرفاها حسيان جامعها اما عقلى واما حسي واما مختلف

نسخه

ماخلص

نسخه

فيكسوا

بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلثة اقسام اخر اشار اليها اولا ولا ينبغي ان استعارة
العقلي للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكفى شاهدا عليه
وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلثة تقسيمان تقسيم
باعتبار الطرفين رباعي وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيم باعتبار
الجامع ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعة اما حسي او عقلي او مختلف جمعها وتسميها
تقسيميا باعتبار اثلثة ووجهه خفي والاعني لكل شربه والاشهبي له ما هو خير به وقد جعل
السكاكي هذا التقسيم خماسيا لاهمال وما وجهه مختلف وبتسذله تارة بان لم يوجد له
مثال في التنزيل ونذر استعماله وتارة بانه داخل باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه
عقلي ولما كان جعل الاقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكي استدلل عليه بقوله (لان الطرفين
ان كانا حسيين فالجامع اما حسي لحقوقه تعالى فاخرج لهم مجالا جسدا له خوار) الخوار
بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والسهام (فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له
الذيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي) الحلي كذغل وبالفصح ما زين به من مصنوع
المعدنيات او الحجارة جمع حلي كدلى او هو جمع والواحد حلية كطبية (القبط) بالكسر
اهل مصر واليهم تنسب الشيا القبطية باضم على غير قياس (والجامع الشكل) لا وجه
لترك الخوار (والجميع حسي) يدرك بالبصر والخوار يدرك بالسمع وفي صكون
الاية استعارة بحيث اذ جسده خوار صريح في انه لم يكن مجالا لا يقال للبقر انه جسده
صوت البقرة وقد ابدل من العجل بدل النمل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل
مثل العجل فهو نظير حتى يبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان يسان الخط
بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسده خوار من مجالا اخرجه
من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ بمثل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك
المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم انظر فيه في كلامهم
كاذكره الشارح ومثل السكاكي هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فان لا استعار
منه هو انار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكن في النار اقوى
والطرفان حسيان ووجه الشبه حسي هذا واعتذر المصنف عن ترك التمثيل به بان فيه تشبيهين
الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية وكلامنا
في الاستعارة الحقيقية نعم صح التمثيل من السكاكي لان كلامه في الاستعارة مطلقا والمثالي تشبيه
انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلاقيهما فهذه الاستعارة
تصريحية لكن الجامع فيها عقلي هذا او تجد عايدان السرعة كالانبساط حسية وتعذر اتلافي
عقلي فالجامع مختلف لكن التجه لا يضره ويجه ايضا انه لما كان الاشتعال الذي هو قريظة
الاستعارة بالكناية مستعار الانتشاع المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية
بدون التخييل وسبصر في فصل الاعتراضات على السكاكي انه باطل بالاتفاق لكن الحق في
ما ذكره هنا فانه يوجد المكنى عنها بدون التخييلية ويجه على السكاكي ان المستعار منه هو
الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل في المشبه به نعم يصح على
مذهب السلف ان الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار للمشبه على سبيل ارمز سياتي
تحقيقه (واما عقلي) قسيم لقوله اما حسي (نحو وايد لهم الليل نسلخ منه النهار) اي نزع
منه النهار (فان المستعار منه كسط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان
الليل) وموضع القاء ظله جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان

والنعام

لان العجل اريد منه معناه المجازي
عن الحقيق اذ لا يقال للبقر انه جسده
له صوت البقرة كما مر وجسده له
خوار على معناه الحقيق فلا يكون
عين العجل الذي هو المبدل منه
وان اريد من العجل معناه الحقيق
لا يصح اذ لا يقال للبقر الخ فاحتج
الى ان يراد بالتمثيل مثل العجل
حتى يصح الابدال لان مثل
العجل غير جسده خوار فيخرج
عن الاستعارة وبالحيلة ان الابدال
يخرجه عن الاستعارة

كون العالم مضئاً والليل زمان كونه مظلماً ولا ينسلخ احد الزمانين عن الاخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على ان تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقة سلخ الضوء لكن الاول ان يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يلحق ذكره في مقام البيان وان يمكن تصحيحه بجعله مجازاً عن الظلمة واعتد به بالعدول عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعل المستعار له والمستعار منه الظهورين على انه لا يناسب استعمال السلخ المتعدي فجعل المستعار منه اظهار الشاة من الجلد والمستعار له اظهار الليل من النهار (وهما) اي الكشط والكشف المذكوران (حسيان والجامع ما يعقل) ولا يحس به (من ترتب امر على آخر) اي حصول امر عقيب امر دائم او غالباً كترتب ظهور اللحم على كسط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا بخلاف ما ذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكي ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيف ما ذكره ان سلخ النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيقه المصنف ايضاً بان المنفرع على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار لا الاظلام فيقتضي ذلك ان لا يعقب بقوله فاذا هم مظلمون بل بقولنا فاذا هم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجأ البعض الى التعسف فقال عبارة تسهما محمولة على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض الى التكلف بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل بمعنى زوال النهار من ظلمة الليل وتمسك في ورود الظهور بمعنى الزوال بقول الحماصي * وذلك عارياً ابن ريطه ظاهر * حيث فسر الامام المرزوقي بزایل ويقول ابى ذؤيب * وغيرها الواشون اتى احبها * وتلك شكاة طاهر عنك عارها * وجعل من في قولها مظهر ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزاع نحو سلخت الاهداب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهداب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمل الفاء التي للتعقيب بلا مهلة في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما بعد في العادة مترتباً غير مترآخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين امرين ولا يعد الثاني مترآخياً لان العادة كانت تقتضي اطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بعدم فيجعل الثاني غير مترآخ ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على قولهما فانهما حلاً فاذا هم مظلمون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهو وان كان مترآخياً عن الاخراج بساعات انما هو الا ان العادة تقتضي ان لا تقتضي مثل هذه الاضاءة الا في اضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يتأخر على خلاف العادة كانه فاجاء عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يتخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزاع فانه لا يستقيم ان يقال نزاع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فنكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزاع ضوءه كنسبة الانكسار الى الكسر فلماذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزاع انتهى كلامه وايد كلامهما بعد هذا التوجيه بوجوه احدها ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر انواع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار لي وثابتها ان ظهور النهار المضى انساب بظهور المسلوخ

لا يبعد ان يقال اوصاف المكان الى الليل اشارة الى اصله وكان مكان التحقق له والموضع موطن الظلمة لجزء الضوء وسر مكان الظلمة

عبارتها نسخة

الشكاة الشكاة قاموس

الابيض من الجلد الساتر الذي ربما كان اسود مظلماً من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق وان كان يقتضي طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كأنهم يعتقدون ويعتدون من جملة الضرورات ان الظلام هو الذي يطرد على الضوء فيستره بمنزلة لباس له وينكشف عنه فيظهر وجهنا الليل لباساً واقول بعد ما سمعت الاستقصاء في ترجيح قولهما وتزيف قول غيرهما حتى كاد يتقلب القول بالقلب ان فهم الاظلام بعد انقضاء النهار من قوله فاذا هم مظلون بعيد عن النظم ويتبادر منه انه ترتب على سلخ النهار من الليل لا على زوال النهار على انه لا يخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخي ومارد به قول الغير انه حينئذ لا يحسن حديث مفاجأة الاظلام لانه انما يستعمل فيما يتوقع فيه تراخ ولا يتوقع حدوثه وليس حدوث الاظلام بعد ازالة النهار خلاف المتوقع حتى يصح ذكر المفاجأة ويمكن دفعه بان مفاجأة الاظلام انما ترتب على سلخ النهار من الليل وهم يعدونه مفاجياً لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال النهار في هذا المقدار من الزمان ويمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل والنهار طار كما هو التحقيق وحل القران على ما هو الواقع هو المناسب لا على ما هو متعارف العامة لانه الهدى فلا يليق به ان يفيد ما هو خلاف التحقيق نعم لو حل كلامهما على ان معنى الآية تخرج النهار من الليل تعقيب اخراجه بالتمام من الليل يظلون بلا مهلة لكن فيه نجاة عن تكلفه في نفي التراخي (واما مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (كقولك رأيت شمساً وانت تريد انساناً كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهاة الشان) وهي عقلية والاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمساً بمفهوم انسان كالشمس في حسن الطلعة ونباهاة الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انساناً هو في الواقع كالشمس فيهما لكن لا بعلاقة هذه الشبهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعاً على انه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين اي ان لم يكن الطرفين حسيين (فهما اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدتنا) المعنى اما من ايقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالاستعارة القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في انها حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على ان مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية فالاستعارة التبعية مبنية عليها وقوله (فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) يحتمل التنبيه على المدار كما يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول انفع فهو الاحد والظاهر ان الجامع سهولة تأني البعث كما قيل لان التجب من البعث والاعتراف به مما يدعو اليه اوسرعة البعث حتى ان ازمة الموت لم يكن الا زمان يوم كما تقول ثم تقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له الحياة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون ما يرى فيهما مما لا حقيقة ولا ثبات له كما قال على رضى الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بانه بالموت اخص فلا يصلح علاقة الاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر اني الظهور وهو اخص بالنوم لانه في الموت لتزيله منزلة النوم خيال لا حقيقى وسمعت بعض من استفدت منه هذا الكتاب خصه الله تعالى بجزيل الثواب ان هذا لو كان كلام المؤمنين كما يشعر به قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لكان وجه الشبه الراحة وقد ورد في الخبر انه

يعذبون نسخة

فيها نسخة

موضوعاً نسخة

اسرعة ٦ نسخة

زمان نوم نسخة

يقال للمؤمن في القبر سلم كنومة العروس هذا على مذهب اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة
 المنكرين لعذاب القبر فراحمة القبر مشتركة بين المؤمن والكافر وقيل الجامع البعث الذي هو
 في النوم اقوى واشهر اكونه مما لا شبهة فيه وينع كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس
 لان المانع في الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى ويناقش ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعي
 كون الكلام تشبيها كما في قوله ولاحت من بروج البدر بعد اتمام ثم القرينة في هذه الاستعارة
 كونه كلام الموتى وقبل ذكر البعث ورد بانه لا اختصاص للبعث بالموت فانه يقال بعثه من نومه
 اي ايقظده وبعث الموتى اي انشروهم بل هو في النوم اقوى على ما قل (واما مختلفان) عطف
 على قوله اما عقليان اي احدا الطرفين حسي والاخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو
 فاصدع بما تؤمر) ولقد اكد التثنية على ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وللعقالية
 باعتبار اصلها لا باعتبار نفسها بقوله (فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا
 كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع هو الشق في الشيء الصلب فالمتعار
 منه الشق في شيء صلب لا يلتم (والمتعار له التبليغ) هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر باظهر
 ما تؤمر اي اظهر الامر اظهر الاتصحي كما لا يلتم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقرآن
 فالمتعار له ايضا حسي وله تفسيرات اخرى ايضا اجمعها في القاموس (والجامع للتأثير وهما
 عقليان واما عكس ذلك) عطف على قوله واما مختلفان لاعلى قوله والحسي هو المستعار منه
 فالعني واما مختلفان والحسي هو المستعار له لا واما الحسي هو المستعار له لان اما في المعطوف عليه
 لازم في العطف باما واذا عطف باما ليكون صريحا في انه يعادل قوله واما مختلفان واما
 اختاره لانه اظهر في تحصيل الاقسام الستة قدبر (نحو اننا لسا طغي الماء حلة كم في الجارية)
 في القاموس طغا يطغو طغوى وطفغونا بضمها كطغى يطغى كرضى بضمى طغيا وطفغونا
 بالضم والكسر جاوزا القدر وارتفع وعلا في الكفر واشرف في المعاصي والظلم (فان المستعار له
 كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط) المستعملين الاستعلاء الحسي
 والمعنوي وقيل الجامع الاستعلاء الحسي وهو في التكبر خيالي وفيه ان وجه الشبه يجب
 ان يكون في المستعار منه اقوى (وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ) اي باعتبار لفظها
 (فسمان) وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات السابقة فانه باعتبار
 معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة فانه تارة باعتبار
 ان معنى الاستعارة لا يجمع المستعار منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع
 انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة الى الفاعل ولم يكن
 به اعتبار معه وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والافتعية طلبا للاختصار ولان بحثهم
 عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ في التقسيم انسب بحالهم فلا يتجاوز عنه ما يمكن (لانه)
 اي اللفظ (ان كان اسم جنس) اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل اسامة ويشمل الاسماء
 المنتقة فلا يصح ان يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور ان اسامة رمية استعارة اصلية والحال
 ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرح المفتاح يريد صاحب
 المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير مشخص ولا مشتملا على معنى بذات فيدخل فيه
 نحو رجل واسد وقيام وقعود ويخرج عنه الاسماء المنتقة من الصفات واسماء الزمان والمكان
 والالة قال السارح وتبعه السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي اي التأويل باسم
 الجنس ايتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم مأول المنتاهي في الجود
 فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المنتاهي في الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة

اذا فسر باظهر نسخة

شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه والمشبّه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدرين ويجعل الخاتم في حكم المشتق فيكون ملحوظا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (فاصلية) اي فاستعارة اصلية لانها ليست تابعة لامر اخر ولا انها اصل للاستعارة التبعية (كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس او للاستعارة على تقدير استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب الشديد (والا) اي وان لم يكن اللفظ اسم جنس (تبعية) اي فالاستعارة تبعية والتشيل بقوله (كالفعل وما يشق منه) كما سبق وقوله ما يشق منه عدول عن قول المفتاح والصفات لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان والالة بالاتفاق وتعريف الصفة بمادل على ذات مبهم في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود لا يتناولها لانها امتازت عن اسم الزمان والمكان والالة بالابهام الذات فان الذات المعتبرة في تلك الثلاثة تعين المكانيّة والزمانية والالية كذا قالوا ولا يبعد ان يقال المعنى ما قام بانغير والتبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هؤلاء الاسماء وفيه نظرا ذى جواز ان يكون ما وضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان ويكون ما وضع له اسم الالة ذات يفعل بها وكأنه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير صحيح لانتقاضه بهؤلاء الاسماء على ما نقله الشارح وبهذا ظهر ان تشييع السيد السند على دعوى الانتقاض ليس في موقعه واما انكاره عليه تصريحهم بالانتقاض ودعوى ان الانتقاض زعم منه والنسبة اليهم فريقة بلا مربية فاجترأ ودعوى احاطة بالثاني وهذا كلام وقع في البين فلم يرجع الى ما كنا فيه فنقول الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب انقسام العقلي قسمان فالاصالية استعارة اسم جنس لغير مشتق او حرف واستعارته لاحد الامرين والتبعية استعارة مشتق او حرف لمشتق او حرف واستعارة احدهما تغيرهما والواقع من كل من التفسيرين قسمة الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر او المتعلق يقتضى ان يكون لكل من المستعار منه وله مصدر او متعلق (والحرف) فالقوم زعموا ان استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق لشيء ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه الالة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعالية فانه وضع اللام لكل عليه مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بلاحظتها بمفهوم العلية فانه وضع اللام فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شيء على شيء لتشبيهه القرب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة اولا في متعلق الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق او حرف انه لا يتكلم اولا بالمصدر او متعلق الحرف ولا يستعير شيئا منهما وهذا هو الذى يلقى بالسكاكى ان يجعله وجه الرد بالتبعية الى المكينة والذى دعاهم الى هذه الدعوى على ما نقله الشارح عنهم ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للوصوفية الحقيقية اى الامور المحققة المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وياض صافى دون معانى الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم تحرير فحذوف اى رجل شجاع واعترض عليه بوجوه بعضها موضح في الشرح وبعضها موزا وضح فيما نقله عنه في الحواشى

وهي ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير
المتحركة كالحركة وان المدعى ان الحروف والافعال لا تقع مشبهها بها ومقتضى
الدليل هو انه يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى وان الدليل لا يتناول اسماء الزمان
والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسبح ومثبت طيب والاستعارة
فيها تبعية وان خصصوا المشتقات بالافعال والصفات اذ لا شك في انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل
هذا وفي عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظرا لظهور دخول الزمان في مفهومه وقد اندفع
الاعتراض الثانى بما حققناه لك من ان المستعار له في الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس
المستعار منه فيكفى في ايجاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كاهو
مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعى ولا يذهب عليك انه كما لا يصلح المعنى الغير المستقل
بجعله محكوما عليه لا يصلح لكونه مفعولا ولا مجرورا وانه اذا حكم على المشبه بكونه مشارا كالمشبه به
لا بد ان يجعل مدخول الكاف او مفعول المشار كة فلا يصلح الحروف لكونها مشبهها وانه لا يصلح
الفعل ايضا لكونه مفعولا به او مجرورا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها اصالا
ودفعه السيد السندان التشبيه يستلزم اولا كون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به
فيه ويلزم منه تبعا وصف المشبه به بالمشاركة للشبه وزاد في وجوه النظر انه يصح جعل
الصفات محكوما عليها لان المعبر فيها حدث ونسبة وذات مامن حيث نسب اليه ذلك
الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت
كشيء واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات اصالا فيجعل محكوما عليها وتارة جانب
الوصف فيجعل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها ملاحظة ما صدق
عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كافي سائر المفهومات الكلية ودور
ان الحكم عليه وبه على الذات المعبر فيه والحدث المعبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك
ان تمتع مشافاة عدم التقرر للوصف الضمنى ويرد سوى ما ذكره الشارح امور احدها انه وصف
في هذا الدليل معانى الافعال والصفات بكونها متجددة غير متفرقة الى غير ذلك فلا يكون
عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها انه لا معنى لكون البياض متفردا حين التعبير عنه
بلغة البياض عنه غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها ان معانى المصادر ايضا
معروضة للزمان وايضلا لم يظهر وجه عدم تحقق معانى الحروف التى لم يدخل فيها زمان
ولم يعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء
الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار
صفة واسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر ان تشبيهه فيما هو المقصود الاهم وكأنه اراد اولى ما يمكن
ان يقال مبالغة في قوة هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى امكان تصحيح ما ذكره القوم لانه ظاهر
الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى
والمجازى في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الامن معنى مصدرى الى معنى مصدرى
فالاحق بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخراجا لما لا دخل له في الاستعارة
عن الاستعارة او يقال اعتبار الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات
بالاشتقاق كتحصيل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات والحقايق مرعا وانكر السيد
السند مما نقل عن القوم تفسير الحقايق بالامور المتفرقة الثابتة المقابلة للمتجددة وجعله
من مظنونات الشارح ومن تبعهم من شارحى المفتاح وقال المراد بالحقايق كالذوات في بعض

المستعملة نسخة

لان يصير نسخة

استعمالهم المفهومات المستقلة الغير المحوطة لاغير تبعاً كمعاني الحروف والنسب المعتبرة في مفهومات الافعال فان معاني الحروف التي تعرف حال متعلقاتها غير المحوطة قصدا ونسب الافعال التي للملاحظة طرفيها من الحدث المعتبر في مفهوماتها والفاعل الخارج عنه غير مستقلة بالملاحظة فلا يصح شيء من المعاني الحرفية لان يعتبر مشبهها بمحكوما عليه بالمشاركة للشبه وكذا المعاني الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبارا بكونه مستندا فلا يصلح لان يجعل مستندا اليه لان الشيء لا يكون مستندا ومستندا اليه معاني النسبة الثامة وان يكون مستندا اليه لنسبة تامة مع كونه مستندا لنسبة غير تامة نحو اعجبني ضرب زيد عمرا واما الصفات واسماء الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ما ذكره القوم والوجه ما ذكره الشارح هذا تنقيح كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني الحروف والافعال اعتمادا على اشتهاؤه في تصانيفه وبلوغ تحقيقه الغاية في شرح الرسالة العضدية لتاويلك ان تقول لما لم يصلح الاستعارة عن المعنى المطابق للفعل اعرضوا عن استعارته اذا استعارته من المعنى التضمني كاستعارة الشيء ممن لا يملكه واعتبروا الاستعارة في المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالجملة يتجه ان جعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار هو من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعد الواقع واذالم يجر التشبيه والاستعارة بالاصالة في الفعل وما يشتق منه وفي الحرف (فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لالة لان الفعل مستعار فيجب ان يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحاصل في قوله وفي الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من المستعار له في الاستعارة النبية كالمستعار منه ولا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريحا يستلزم التشبيه له ضمنا فان المشبه به صريحا مشبه ضمنا لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين فان قلت هل تجرى الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى في الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد السند من ان مطلق النسبة التي هي متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف من الابتداء والانتها والظرفية الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة لان متعلق النسب الجزئية المعتبرة في الافعال وهو النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة يمكن ان يشبه لها نسبة الفعل الى الالة وتزال منزلتها فيستعار لها الفاعل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة ومما بعد في الافعال الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع وتشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظا واحدا هما الاخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلاً بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فتستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدري موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به كمنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الاخر فصح في المستقبل فكذلك كيف يتحقق استعارته من احدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة من ككل من الضرب في الماضي والضرب

تبعية في الفعل (وفي الثالث لتعلق معناه) عطف على قوله في الاولين بمعنى المصدر عطف
 معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحة فيه انما المشاحة في العطف
 على معمولي عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث ما لا يجري فيه الاستعارة الاتبعية من الفعل
 وما يشتق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث اقسام الكلمة وقد حقت مرارا دهم بمشقة
 معناه لكن المصنف حله على المتعلق الخوى اعني الذي لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال
 (كالمجرور في زيد في نعمة) وجعل المجرور مثالا لما يقدر التشبيه فيه مسامحة لان تقدير التشبيه
 في معناه كما يفيد قوله وفي الاولين بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النعمة
 في زيد في نعمة لم تستعشني عند المصنف لانه لا استعارة للمشبه عنده بل هي مستعملة فيما
 وضعت له وقصد تشبيهها بظرف واضرف في النفس وجعل استعمال في قرينة على هذا
 التشبيه (فيقدر) اي التشبيه (في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة) متعلقة
 بالاستعارة في يقدر ويجوز تعلق الجار بالضمير العائد الى المصدر (بالنطق) اي يقدر
 التشبيه للدلالة الحال بالنطق في ايضاح المعنى ثم يدخل الدلالة في جنس النطق
 بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه ما يشتق فتكون الاستعارة في النطق
 اصلية وفيما يشتق منه تبعية ويرد عليه ان هناك ما يغني عن تكلف الاستعارة التبعية
 وهو كون النطق مجازا مرسلا في الدلالة التي هي لازمة لان ما لا دلالة له مجرد صواب
 لا يستحق ان يسمى نطقا ولا يندفع بما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك
 الجواز لا يبنى احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع في مقام الجوز علاقة متعددة فلا العمل
 بآية شئت لان كلامنا في ان الاستعارة التبعية تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار ولو لا
 انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز
 ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذلك الملزوم واردة اللزوم
 من غير قصد الى تشبيهه ليكون استعارة لمثل كلامه عليه وفي استعاره
 النطق للدلالة استنباح اخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة
 لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال
 والناطق يستحق ان يشبه به ذو الحال (وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطق الحال
 (نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) عطف على قوله للدلالة
 (بعلة) اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى التشبيه في لام التعليل مطلقا
 لا يقدر للعداوة بعلة فالاولى ان يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه ان كنت
 من اهله وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال معنى التعليل
 في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
 وحزنا ولكن المحبة وانتبى غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وممرته شبه بالداعي الذي
 يفعل القا عل لاجله لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى
 كونه استعارة بالكناية وتحقيق الاستعارة التبعية فيه على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة
 والحزن على الالتقاط يرتب عليه ايجابية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع
 للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
 وتبعيتها في اللام هذا وفيه بحث لان الترتب هي المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينهما وبين
 العلية حتى يستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب
 ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل احد ان وضع اللام
 للمعلولية بل اتفقوا على ان اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق

السابق العلية مطلقا لعلية العلة الغائية للالتقاط (ومدار قرينتها) اى الشايع الكثير
فيه بلفظ المدار على ان القرينة قد تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك ان يجعل القرينة
النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها (في الاولين) اى الفعل وما يشتق
منه بخلاف الحرف فان قرينته غير مضبوطة على ما قالوا ولانه لا تساوت فيه بين قرينة
وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ما تقول (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا)
فان النطق الحقيقي لا يثبت للحال (او المفعول) المتبادر منه المفعول به (نحو) قول ابن
المعمر في مدح ابيه حيث خلع المقدر لفساده من الخلقة ونصب وقام بالخلقة كما ينبغي جمع
الحق لنا في امام (قتل الجمل واحيى السماحا) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كذا في القاموس
المراد هنا الجود فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالجمل والجود ولا يتخفى ان الفاعل
ايضا قرينة في احبي اذ لا يأتى الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء
من القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة ووصف في المفتاح بالمفعول الاول وهو غير
معهود فيما لا تأتي له فلذا تركه المصنف (ونحو) قول القطامي لم تلق قوما هم شر لا خوتهم
مناعشية تجرى بالدم الوادى (نقر بهم) اى الاخوة (لهذميات) اللهزم كيجعفر القاطع
من الاسنة والظاهراته اراد باللهذميات الطعنات والجراحات واراقت الدماء باللهزم
وقد يحمل على نفس الاسنة ويجعل الياء للبالغة كما في احدى للاجرونية بالمثل الثاني انها تدور
القرينة على المفعول الثاني ايضا فانه القرينة على ان نقرى استعارة عن اتصال اللهذميات اليهم
من غير تغير على وجه النشاط كما هو شان الكريم المضيق تمتع البيت تقديهما القصد
القطع المستأصل او المستطيل او الشق طولا ما كان خاط عليهم كل زراد
من زرد الدرع نسجها (او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم) فان العذاب قرينة استعارة
البشارة للانذار قال صاحب المفتاح اوالى الجميع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور
فاشكل تمثيله بمثله به من قوله تعرى الرياح رياض الحزن من هرة اذا سرى النوم
في الاجفان ايقاظا ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مر موز قول المصنف في الايضاح
وفيه نظر كما يحتمل ان يكون مر موزة النزاع في كون الجميع ككل واحد مدار القرينة
بل هو ملحق في الدور بما سوى هذه القرين ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل
والمفعول الاول والثاني والجار والمجرور اذ الم يتعلق في الاجفان بقوله تعرى بل بقوله قرينة على
ان السرى مستعار من السير الليل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة لان الكلام في قرينة استعارة
واحدة كما لا يخفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل الجميع
بواحد من هذه الامور مر ادا به ما يجاوز الواحد من اثنين او ثلاثة او اكثر ففي البيت تمثيلان
تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثاني باعتبار قوله تعرى وتمثيل جميع من الفاعل
والمفعول في سرى ومن هفوات الشارح المحقق تفسير الحزن بالسهل وكأثره سهو
من التأسخ وكان عبارته مقابل السهل فسقط المضاف من قلم التأسخ والامر فيه سهل
(وباعتبار اخر) غير اعتبار الطرفين والجامع والثلاثة واللفظ وهو الذى سماه المصنف
في الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اى الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص
واعتبار اخر خاص والا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لا يتحصر
في الثلاثة فان لها اقسام باعتبار القرينة فانها اما حالية او لفظية واما واضحة او خفية فالمراد
ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم لاحد الطرفين سوى القرينة اذ لا استعارة باعتبار
لاحد الطرفين الا وفيها تقارن ملايم المستعار منه اعنى القرينة فلو لم يكن القرينة خارجة

عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارحوا المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار حيث قال في تعريف المطلقة وهي ما لم تعقب بصفة ولا تفرع عن التعقيب فقالوا في لفظ التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جمل في الجمام اسد خلوا من الترشيح والتجريد لما انه لما رأى المصنفان في لفظ التعقيب ايها اشتراط كون الملايم بعد الاستعارة عدل عنه فقال (ثلاثة اقسام مطلقة وهي ما لم تفرع) ولم يقل ما لم تعقب ولم يفتره ما قصده السكاكي لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من ثمة الاستعارة فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بمالايم (بصفة ولا تفرع) يريد بالتفرع ما يكون ايراده فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفرع وهو تصديره بالفاء اول نحو فاذا قها الله لباس الجوع والخوف حيث جعله اليتيم من التفرع لان ذكر الاضافة مع اللباس فرع استعارته لشدايد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت في النحوية قال (والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي) وتذكر النحوي لئلا يتركب الصفة بعبارة المراد وقدر الشارح موصوفه النعت على ما يقتضيه الابضاح ونحن تبعنا ادعى دقة النظر والصفة المعنوية يحتمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معين هو المقصود وقد تنبعت بما ذكر ان التفرع ايضا كان محتاجا الى توضيح (وبجريدة) وهي ما تقارن بمالايم المستعار له) ينبغي ان تعبد ما لايم المستعار له بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف الدعوى الاتحادا ذكر وان في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون فيه تبعيد للكلام في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس * تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل اخرجه عن ان يوجب خلافا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله (كقوله) اي قول كثير تصغير كثير صاحب عزه (عمر الرداء) اي كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه من الغبار والدنايس بقرينة سياق الكلام وذكر الغمر لا للقرينة بل للتجريد لانه الماء الكثير فاضافه الى العطاء مريدا به الكثير وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء قال الزنخسري ولولا قصده الى التجريد وكان قصده الترشيح لقال سايع الرداء لان الرداء هو الموصوف بالسيف والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر في القساموس الغمر من الباب السايع والغمر لمطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح اشبه على انه لو حل على الكثرة لا حثج الى التجريد من الماء وههنا نكتة لابد من التنبه عليها وهوانه اذا اجتمع ملايمان للمستعار له فهل يتعين احدهما للقرينة او الاختيار الى السايع يجعل ابهما شاء قرينة والاخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ونحن نقول ابهما سبق في الدلالة على المراد قرينة والاخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق احدا الامر في الدلالة لا معنى لتصب الاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والوجه ان كلا من الملايم بين المجتمعين ان صلحت قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة (اذا تبسم) البسم والتبسم والابتناس اقل الضحك واحسنه فقوله (ضاحكا) حال مؤكده ولك ان تجعله حالا مقيدة فان تبسم الكرم قد يكون في مقام الانعام وعلامة لانجاح السؤال وقد يكون لجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا

معروفة نسخة

ان ما هو من ثمة الاستعارة هي القرينة المانعة لا المعينة ويمكن دفعه بان لا صحة للاستعارة بدون القرينة المعينة فهي ايضا ملحقة بما هو ثمة لها

شبهت نسخة

ومجيبا للسؤال يعنى بلغ من العطاء الى ان تبسمه حال ضحكك من غير ارادة اجابة سؤال
تلك السائلين امواله والمراد التملك في الواقع لا في ظن السائلين كما ظن فان فيه رعاية
مقام المدح تمة البيت غلفت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذالم
يقدر الرهن على انفكاكه وهذا مجاز مشهور اصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذالم
يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا في الفائق فعنى البيت اذا تبسم
غلفت رقاب امواله في ايدي السائلين قال المصنف في الايضاح وعليه قوله تعالى
فاذا قها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما تفيحه ان الاذاقة تجر يد لباس
المستعار اشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ولذا اختاره على
طعم الجوع الذي هو انبب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملايمات المستعاره مع انه
ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدايد وجرت مجرى
الحقيقة في اصابتهما فيقولون ذاق فلان البؤس والضرو واذقه العذاب شبه ما يدرك
من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المرو البشيع واختر التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها
الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان
في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اختلف في ذلك اثر الترشيح
فقله شبه ما يدرك من اثر الضر والالم وبما يدرك من طعم المرو البشيع بيان لوجه تعارف الاذاقة
والذوق في اصابة الشدايد وما نشأ منه هذا التعارف لبيان ان في الآية استعارتين احدهما
تصريحية وهوانه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على الابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهوانه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم
بما يدرك من طعم المرو البشيع حتى اوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخيلية لا تجريدية
كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزم تخشعي اعتبار تنسك الاستعارتين في الآية
لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا ارادة
ما تفارقت من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعض ان لابس بارادة حقيقة الاذاقة
لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية للاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف
في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا تحتاج الى قرينة
فكيف تجعل قرينة على الاستعارة بالكناية (ومر شحة) عطف على مجردة كما ان الجردة عطف
على مطلقة والثلاثة خبر مبتدأ محذوف اى هي مطلقة وبجدة ومر شحة وملاحظة العطف
سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكناية عن الاقسام الثلاثة واما ما يشعر به
كلام الشارح ان الثلاثة اخبار لمقدرات ثلثة اى الاول مطلقة والثاني مجردة والثالث
مر شحة فبعد ولعل مراده ليس ما يشعر به عبارته (وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه)
ولم يلفت الى ما يقرن بما يلايم المستعار له في الاستعارة بالكناية مع انه ايضا ترشيح لانه ليس
هناك لفظ يسمى استعارة بل تشبيه محض وكلامه في الاستعارة المرشحة التي هي قسم المجاز
لا في ترشيح يشمل ترشيح الاستعارة والتشبيه المضمرة في النفس واما عدم التفاوت السكاكى فيوهم
ما ليس عنده وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المصرحة اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية
ان اراد فيها على الكناية ما يلايمها تصير مر شحة عنده (نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالهدى فار بحت تجارتهم) فانه استعارة الاشراء للاستبدال ثم فرغ عليها ما يلايم الاشراء من
فوت الربح واعتبار التجارة وقد شبه على ان التقسيم اعتبارى بقوله (وقد يجتمعان) اى التجريد
والترشيح او على دفع ما توهم من التناقض بين التجريد والترشيح فان احدهما لا يدعو الى الاتحاد

والاخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقارن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى يستدعى الدعوى ثبوت الملايم للمشبه ايضا (كقوله) اى قول زهير (لدى اسدشاك السلاح) اى حاد السلاح واصله شاك من الشوكة التى هى الحدة والبأس وقد يحذف الياء بعد القلب ويجرى الاصراب على الكاف فلا يكتب الياء والسلاح بالكسر آلة الحرب او حديدتها وبالضم التجو ومن التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه فى طريقه قال له بالجملة تقدرى وهو كثير التجو يحارب مع البازى بالتجوفاته بطير فوقه ويدفع نجوه عليه بحيث يسيل من رأسه الى قدمه فيسقط ويجز عن الطيران قال الشارح هذا تجريد لانه وصف بلايم الرجل الشجاع قلت وكذا المقذف لو فسر بمن اوقع فى الوقائع كثيرا واما لو فسر بمن كثر لجه حتى كانه قذف ورعى باللحم فهل هو ترشيح وانسب بالاسد لا بعد ان يكون كذلك وكأنه لاذ جعله الشارح داخل فى ترشيح البيت فقال بعد قوله (مقذف له لبد اظفار له تقلم) هذا ترشيح والبد كغيب جمع لبدة كحكمة وهى الشعر المتراكب بين كتفيه وفى جمع اللبدة اشعار بانه من كمال ضخامته تعدد لبدته والتقليم القطع وفى كون عدم التقليم ترشيحا نظرا لان الاسد بعيد عن الوصف بعدم تقليم الظفر بل هو بالتجريد اشبه لانه مما يوصف بعدم تقليم الظفر ما من شأنه التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما فى شروح الكشف من انه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع الا ان يقال الوصف بعدم الضعف اخص بالاسد (والترشيح ابلغ) من الاطلاق والتجريد وكذا الاطلاق من التجريد والترشيح الصرف من جمع الترشيح والتجريد (لاشتماله على تحقيق المبالغة) فى ظهور الغيبة التى توجب كمال المبالغة فى التشبيه فيكون اكثر مبالغة واثم مناسبة بالاستعارة فقوله لاشتماله يصلح ان يكون دليلا على ما اريد بقوله ابلغ سواء كان من المبالغة او البلاغة (ومناه) اى مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه حتى انه يبنى) اى يجرى صيغة المضارع لحكاية الحال الماضية (على علو القدر ما يبنى) ويجرى (على علو المكان) فى مقام استعارة علو المكان لعلو القدر (كقوله) اى قول ابى تمام من قصيدة رثى بها خالد بن يزيد الشيبانى ويذكر اياه ويمدحه فى هذا البيت (ويصعد حتى يظن) بلام الابتداء والمساضى المعروف على ما هو الرواية المشهورة وفى شرح العلامة يظن على صيغة المضارع (الجهول) فضلا عن الذكى العارف (بان له حاجة فى السماء) اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى يدخل السماء ويسرع فى الصعود كما هو شأن الساعى فى الحاجة فقد بالغ بذكر الجهول فى ظهور صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ظن الصعود الى كامل الجهل فاصرفى المبالغة فى صعوده اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح فى دفعه انه ذكر الجهول اشارة الى انه شئ بالله وظن الحاجة به جعل عظيم قال المصنف فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكاني لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظرا لوتوقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صبح مع التصريح بالتشبيه فاذا صبح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم انه لولا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان (ما من من التعجب) فى قوله قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس (والنهي عنه) اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلاته قال فى الابيضاح غير ان مذهب التعجب عكس مذهب النهي عنه فان مذهب اثبات وصف بمن ثبوته المستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على

الفرع مع الاعتراف بالاصل) قال في الايضاح واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه فهذا محل الشارح على ان حل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقال في توجيهه ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه المشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام ووافقه السيد السند في شرح عبارة المفتاح ونحن نقول وان ساعد في اطلاق الاصل على المشبه والفرع على المشبه به لكن لا يخفى ان البناء على الفرع هنا وفي عبارة المفتاح في محاذاة قوله حتى انه يبنى على علو القدر وعلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حمله الشارح لان المانع اقرب من الداعي بل نقول مراده بالفرع المشبه ويريد انه اذا جاز بناء حال الاصل وهو المشبه به واجراءه على الفرع وهو المشبه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاصرار على انكار ان هناك متعدد افضل عن جعل بعضه اصلا وبعضه فرعاً على ان توجيه ما في الايضاح والجمع بينه وبين ما في الكتاب يمكن بانه قصد في الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحاً لمخصوصيات هذا النظم (كما في قوله) اي العباس بن الاحنف (هي الشمس مسكنها في السماء فمن) اي حل على الصبر (الفوائد عرأ جيلاً فلن تستطيع) انت (ايها) اي الى الشمس (الصعود ولن تستطيع) اي الشمس (اليك الغزول افع جمعه اولي) هذا جواب قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولي ولا يخفى ان قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد والاعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لاجله امرا مقرراً فينبغي ان يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرر اولي ولا خفاً في انه كما ان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه يحتاج اثبات حال الفرع له مع جحد الاصل وتناسي التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسي الاثنينية وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه وازداف ما هو من خواصه اليه فتوجيه الترشيع صار موجب خفاء امر التجريد وقد قد منالك في توجيه اجتماعهما ما ينفك هنا وبما يوجه بان التجريد متابع للواقع والترشيح متابع الادعاء فكل وجه هو مولها وما قدمنا اعذب وبمشرب البلاغة انسب (واما) المجاز (المركب) عدل لبيان المجاز المفرد يجعل البيان السابق في قوة قولنا اما المجاز المفرد فكذا تفصيلاً لمطلق المجاز المعروف في صدر المبحث (فهو اللفظ) المركب كذا في الايضاح فكأنه اشار الى ان المراد باللفظ المركب وترك القيد اعتماداً على ان تعبيره بالمعرف بالتركيب يفيد فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب (المستعمل فيما) اي معنى (شبه بمعضاه الاصل) يعني المطابق وبهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه اراد التنيه على ان التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلاً وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منزعة من عدة امور الى مثلها الا في وجه تنزع من عدة امور كما اتفقت كلمتهم عليه وان نهناك على انه لا يتم فتذكر فراد قوله (تشبيه التمثيل) ولم يكف بقوله تشبيهاً لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف او عن ايهام اخذ المعرفة في المعرفة ولم يحتز بقوله تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفرداً وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا تصلح للتعمويل وزعم السيد السند ان طرف التمثيل لا يصح ان يكون

الاحتراز عن نسخة

والبناء على المشبه به بمعنى اخرا
الكلام على مقتضاه بما مع البناء
على المشبه به بمعنى اجراء المشبه به
عليه

ويشرب نسخة

٩ فشبها نسخة
٨ تغير نسخة

لوصح دليلكم لزم ان يجعل قوله تشبيه التمثيل مقدما على قوله اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لان قوله هذا على ما ذكرتم تحتز به عن الاستعارة المفردة فيكون في عداد الفصل وقوله تشبيه التمثيل في عداد الجنس لان قولكم لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل الخ بدل على ان قول المصنف تشبيه التمثيل مع الاستعارة المرددة والمفردة فيكون في عداد الجنس فيرد على كم مثل ما وردتم على الشارح المحقق تأمل شاه قلى محمد

اعلم ان قوله للبالغه متعلق بقوله المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى وقوله تشبيه التمثيل مفعول مطلق لقوله شبه بمعناه الاصلى فلو قدم قوله للبالغه على قوله تشبيه التمثيل لزم الفصل بالاجنبى بين العامل ومعموله على ان قوله للبالغه علة غائية للتعريف واعلة الغائية لكونها موجودة بعد المعلول تناسب التأخير تأمل شاه قلى محمد امر بالتأمل في ظهور وجه قوله وكأنه على الاول حمله الشارح وهو انه يحتمل ان يكون المقابلة باعتبار التمثيل بالاول شيوعه وبالثانى وقوعه من ذلك البلع وليظهر حسن موقع فاذا بلغك كتابى هذا فاعلم على ايتها عاشت لانه ايهام اقرباس منا

سعد

مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظهري مبنى على التسامح فكلمها يذكر الطرف مفردا فعه انفساظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما يذكر الامفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل الاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله للبالغه في التشبيه على قوله تشبيه التمثيل لاقتضاء التعريف تقديم المشترك الذى هو في عداد الجنس على المختص الذى هو في عداد الفصل وسأيت اهدا من زيد تفصيل يكشف الغطاء عن وجه الحق ان شاء الله تعالى وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية وهى التكلم المستعمل والصورية وهى الاستعمال لان الاستعارة مع الفعل والمادية وهو التشبيه لانها مع القوة فاراد انما الاشتمال على العامل فصرح بالغاية بقوله (للبالغ في التشبيه) ونبيه على ان الادعاء في هذه الاستعارة ايضا مرعى بقى ان كون الصورة المنزععة معنى مطابقا للاستعارة منه غير ظاهر (كما يقال للمتعدد في امر) ان كان اختصارا لما في المفصاح كان المعنى كما يقال للمفتى المتعدد في جواب المسئلة لكنه اخلال وان كان عدولا الى امثال جامع لما فيه واغبره فالامر واضح وكأنه على الاول حمله الشارح المحقق حيث قال عطف عليه ولما كتب الوليد بن يزيد لما روي الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا بلغك كتابى هذا فاعلم على ايتها عاشت فتأمل وقوله (اتى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) بيان اكلمة ما ولس مقول القول فافهم والمشهور اراك على صيغة المعروف والمجهول ايضا مسامح وحيث تدعى الظن واكمل منهما مقام والظاهر من العبارة ان اخرى صفة رجلا وهو المشهود له في عبارة المفصاح حيث قال فتأخذ صورة تردد بينى المفتى ٩ فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى ثم يدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للبالغه في التشبيه فتكسوها وصف المشبه من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا اراك ايها المفتى تردد تقدم رجلا وتؤخر اخرى وبشهادة عبارة الايضاح ايضا حيث قال في بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده في المباشرة بصورة تردده من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاورد عليه ان المتعدد لا يقدم رجلا قدمه ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه فدفعه الشارح المحقق في شرحه للمفتاح بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى يقدم خطوة قدماك وتؤخر خطوة اخرى خلفك واورد عليه ان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتداء منه الى خلف المتعدد فالاولى يقدم خطوة ويؤخر خطوة اخرى وبعد يردان المشهور في التردد تقديم الرجل وتأخيرها لا الخطوة وتباعد السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التى قدمها جعلها رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر ما ذكره ان اخرى صفة تارة اى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة فان هيئة تردد المتعدد في الذهاب هكذا (وهذا يسمى التمثيل) لاستلزامه التمثيل اولئنا عليه (على سبيل الاستعارة) لانه استعارة متضمنة للتشبيه فالتشبيه التمثيل فيه على طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) وحيث لا يقداسم التشبيه فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيل ولا يطلق التمثيل مطلقا على التشبيه اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة في الدعاء او الخمس او العزرن او نحو ذلك ولا يبعد ان يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجاز

بالاصالة اجزاء هالدا خلة في المجاز المفرد فلو عد اللفظ الذي صار مجازا الجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاء في اسد وقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففي رجة الله واما المجازات مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة لا تجوز في شيء من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من اجزائه فالجهاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلى ولا شيء مما ليس علاقته علاقته التشبيهية كذلك بقي ان قوائنا حفظت التورية لمن حفظها استعمال في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا ان يتكلف ويقال حفظت التورية لم يستعمل في لازم معناه بل افيد اللازم على سبيل التعريض وقد بحث قدامل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لا ينبغي ان لا يجرى منه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالا استعارة التسمية او لا وبعد كونه تبعية اعتبرت الاستعارة اولا في اى شيء (ومتى فشا) اى انتشر (استعماله) اى المجاز المركب او اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى وجعل الضمير الى التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا يوجب اعتبار الاستخدام (كذلك) فسر الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحترازه عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه اوفى معناه الاصلى وهو تكلف اذ شيوع استعمال التشبيه او اللفظ في المعنى الاصلى غير داخل في فشا والمجاز المركب حتى يحتراز عنه به فالوجه ان المراد به عدم التغيير اى متى فشا كذلك من غير تغيير تذكرا وتأيينا وافرادا وتثنية وجعا ولم يعدل عن هيئة في المضرب وحينئذ يكون اشدا اتصالا بقوله ولهذا لا يغير الامثال وتعلقه بقوله (يسمى مثلا) وجه اى كما يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة وتمثيلا مطلقا يسمى مثلا ولا يبعد ان القصد الى تسميته مثلا بخصوصه وتسميته تمثيلا لا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لان في نوع المثل بشهادة كلمة متى فالتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه (وهذا) اى لكون المثل تمثيلا فشا استعماله ملتزما فيه هيئة المورد من غير تغيير يستدعيه المضرب (لا يغير الامثال) فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شئ ضائعة قبل ذلك ضيعت اللبن بالصيف بفتح التاء بل بكسرها لانه كان واردا في امرأة ولا يخفى ان ضعيت اللبن في مضربه لم يستعمل فيما استعمله في المورد بل نقل الى معنى اخر فهو استعارة متفرعة على استعارة لصيرورة الاستعارة حقيقة في موردها ومما ينبغي ان لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال والامثال تأثير عجيب في الاذان وتقرير غريب لمعانيها في الازهان فهي بين الالتقاط كالوجوه والمشاير من الناس حتى يغير بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه الحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب وكثر ذلك في التنزيل كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الا به اى حالهم اوصفتهم او قصتهم العجبة الشأن الغريبة في نظر الازهان وكقوله المثل الاعلى اى الصفة العجبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اى فبما قصصنا عليكم قصتها العجبة لما فرغ من بحث الاستعارة وكأنه مظنة ان يؤخر عليه بانه فاته الاستعارة بالكتابة والاستعارة التخيلية ولم يستوف اقسام الاستعارة وبانه خالف السكاكي في مواضع صحتها بفصلين احدهما في تحقيق الاستعارة بالكتابة والاستعارة التخيلية على وجه يتبين انهما ليسا من اقسام المجاز اللغوى والاستعارة المذكورة فلذا اهلنا لافوتهما والفتلة عنهما وثانيهما في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وقدم

فصل الاستعارة بالكناية والتخييلية لان الحقيقة لهما يخالف بيان السكاكي وفي فصل
 تزيف رأيه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتييم له ايضا (فصل) الاقوال في الاستعارة
 بالكناية ثلثة احدها ما ذهب اليه القدماء وهو المشبه المستعار للمشبه السكوت عن ذكره
 اعتمادا على دلالة اثبات لازم المشبه للمشبه على ان المشبه مستعار له ففي قولنا نشبت
 اظفار المنية بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنية الذي لم يذكر اعتمادا على ان
 اضافة الاظفار الى المنية تدل على ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسيد
 السند ان في كلام الكشف في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله تضرع بحاجته حيث قال
 من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكنوا عن ذكر الشيء المستعار ثم رمزوا اليه بذكر شيء
 من روافده فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقارنه ففيه تنبيه على ان
 الشجاع اسد هذا كلامه وقال هذا هو القول الصواب الذي لا خلل فيه وفيه ان القصد
 من استعار السبع للمنية الى دعوى ان كونها سباعا قد تقررت وصارت مسئلة الكمال المبالغة
 في التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنية فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان
 كونها سباعا مسلما في الحكم بان هناك سباعا مستعار لها منويا نصب اضافة الاظفار
 قرينة عليه تكلف خلاف ما يشهد به الوجدان من غير حاجة اليه فالحق ان الاستعارة
 بالكناية هي استعارة السبعية للمنية المسكوت عنها بالرمز اليها بذكر اسد الذي هو الاظفار
 وفي قول الكشف حيث قال عن ذكر الشيء المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله ففيه
 تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع شهادة
 ظاهرة لما قلنا نعم يتجه عليه ان في الاستعارة دعوى ظهور الاسدية وكونها مسئلة
 لا دعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان في قوله تنبيه تنبيه على ظهور الدعوى ففيه
 وثانيها ما ذهب اليه السكاكي صريحا وان كثيرا في كلامه ما يقتضي انه جرى على
 ما تقدم من قول القدماء انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة لفظ
 ما هو من لوازم المشبه به بصورة متوهمة متخيلة شبيهة به اثبت للمشبه ولا غبار عليه بل
 في حكمه بانه مجاز وجعله قسما للاستعارة الداخلة في المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ
 لازم المشبه به مستعار بصورة وهمة شبيهة به تعسف لاحاجة اليه بل ابقاء اللازم على
 معناه واثباته للمشبه مجازا اعون للدلالة على المقصود واقرى قرينة عليه في دفعه ان
 اثبات الحكم للاستعارة التخييلية حينئذ يرجع الى المشبه به لا اليها فقولنا نشبت اظفار
 المنية لو اريد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لاتعلق الموت فلولا قصد امر
 ثابت للمنية لغات المقصود وفسد البيان كيف لا وما ل نشبت اظفار المنية
 لو كانت الاظفار على حقيقتها نشبت اظفار السبع الذي اتحدت معه المنية
 لكمال الشبه بينهما ولا شبهة في انه يفيد تعلق الاظفار وثالثها ما ذهب اليه
 المصنف قال الشارح هوشى لا مستند له في كلام السلف ولا هو يثبت على مناسبة
 اقوية اذ سميتها بالكناية وان كانت في موقعها لكن سميتها استعارة خالية عن المناسبة
 وكأنه استنباط منه ونحن نقول اقوى ما يدل على ضعف مذهبهم انه في قولنا اظفار المنية
 يجعل كون المنية سباعا مسلما الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيه فلا يصح قوله وقد
 يضر التشبيه في النفس فلا يصح بشئ من اركانه سوى المشبه ولا قوله ويدل عليه بان
 يثبت للمشبه امر يختص بالمشبه به هذا قوله (وقد يضر التشبيه في النفس فلا يصح
 بشئ من اركانه سوى المشبه) يشمل زيدا في جواب من تشبه الاسد فاخرجه بقوله (ويدل

لان الصحو على ما في القاموس
ذهاب السكر وهو ليس الا
في السكران

السبق قوام الشيء امر على كماله
اذ لا يتصور الكمال به الا
بعد القوام به وهو

عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه (من غير ان يكون هالك امر محقق حسا وعقلا
يجرى عليه اسم ذلك الامر) (فيمسمى) التشبيه (استعارة بالكناية) (او استعارة (مكتنية عنها)
اما الكناية والمكتنية عنها فلانه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لازم المشبه واما الاستعارة
وان قيل انها مجردة تسمية خالية عن المناسبة كما مر فلانها استعيرت للدلالة عليه بذكر لازم
المشبه لان ما هو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) لمختص
بالمشبه (للمشبه استعارة تخيلية) لاستلزامه استعارة لازم المشبه للمشبه وتخيل ان المشبه
من جنس المشبه وهذا القول منه في الاستعارة التخيلية موافق لكلام السلف ومصرح به
في كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيها قول السكاكي ففهم اقولان لاثالث لهما ولا يذهب
عليك ان تعريف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم
المشبه بالزوم المشبه فان مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه يدل على التشبيه
فانه اولا التشبيه لم يستعمل المشبه به للمشبه وقد جعل العلامة في الكشف قوله
تعالى ينقضون عهد الله من هذا القبل حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد
من حيث تسميتهم العهد بالجل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين
الا انه لما زعم المصنف ان الاتفاق على ان قرينة المكينة لا تكون الا التخيلية كما سيجي لم يحفظ
تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المصنف في الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبه
الثبت للمشبه منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه بدونه ومنه ما يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به وكأنه اشار بقوله ومنه دون ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيهما اذ يكفي
للقرينة اثبات الامر المختص بالمشبه للمشبه سواء كان له دخل في وجه الشبه او لا ترى
ان قوله صحاح القلب عن سبلي اذا جعل فيه تشبيه القلب بالسكران مضرا في النفس يدل عليه
اثبات الصحو والمختص بالسكران مع انه لا دخل له في وجه الشبه الذي هو التعبير وزوال العقل
فقد دل الشارح عن بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة وأشار
الى الاول بقوله (كما في قول) ابي ذؤيب (الهذلي) مع انه الاحق بالتقديم هو القسم
الثاني لمزيد الاهتمام به اذ فيه تنبيه على خطأ السكاكي حيث جعل قول ابي ذؤيب من القسم
الثاني وقال ان قوام اغتيال السبع للنفوس بالاطفار فان قلت قد ذكره المصنف في الفصل
الثاني على وفق ما ذكره السكاكي فقد ناقص نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدر
هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقيق الامر هنا (واذا المنية) من اعلام الموت (ان ثبت)
اي اعلقت (اطفارها شبه) في نفس (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلظة) تفسير
للقهر (من غير تفرقة بين نفاع وضرار فاثبت لها) اي للمنية (الاطفار التي لا يكمل ذلك
فيه بدونها) وان يقوم بدونها لان من اسباب اغتيال السبع الاثياب وأشار الى ذلك بقوله
(وكافي قول الاخر ولئن نطقت بشكر ركب مقصدا فاسان حال بالشكاية انطق) يعني ضرك
اكثر من برك وتعمل شكاية اسان الحسالة عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه ففيه
التوجيه فافهم فانه البدع التنبيه ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية
لولا يكن لسان حالي من قيل لجين الماء وان الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهذلي فانه شبه
فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقصود وليس قوام دلالة الانسان باللسان بل له اسباب اخر
من الاشارة والكناية الا ان كمالها به الا ان المصنف يكلف وقال (شبه الحال بالانسان متكلم في الدلالة
على المقصود فاثبت لها اللسان الذي به قوامها فيه) وما به قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان
ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاطفار كان قوام وجه الشبه بالاطفار الا انه تكلف
ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة

ذكره شيخ الاسلام في
حاشية المختصر

مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب كمال المبالغة في التشبيه فهو وابلغ من المصراحة فكما قولنا ان السبع
 كالنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى التشبيه كذلك انشئت المنية لظفارها استعارة مقلوبة
 استمر بعد تشبيه السبع بالنية المنية للسبع الادعاء وارىد بالنية معناها بعد جعلها سباعا
 ثبته على ان النية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي ان يستمر السبع عنها اسمها دون العكس
 فالنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكالي (وكذا قول زهير) حيث
 اثبت فيه التشبيه ما به قوام وجه الشبه فذا اشارة الى قول الآخر (صحا) اى ذهب
 سكر هوى (القلب) معرضا (عن سلمى) ففقد استعارة بالكنية وتخييل حيث شبه القلب بسكران
 واثبت له الصحو وترك القلب الصبي والميل الى الجهل معرضا عنها في القاموس صحا ذهب
 السكر وترك الصبي وفي الشرح ٧ اى سلا مجازا عن الصحو والساو الخروج من الحب (واقصر باطله
 اى انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال اقصر وقصر وتفاصر انتهى وحينئذ لا حذف
 في الكلام المعنى ظاهرو يقال اقصر عنه اى عجزنا لتقدير اقصر عنه باطله حينئذ لا محالة
 في كلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شأنه الاختيار
 وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان يرتكبه اشعار بذلك ومن لا يتعطن بهذا يكاد يقول
 قوله انه ترك ما كان يرتكبه في تقدير تركه ما كان يرتكبه وما كان يرتكبه فاعل ترك ومفعوله
 العائد الى القلب محذوف واو قال الشارح يقال اقصر عن الشيء اذا قطع عنه اى تركه وامتنع
 عنه فيل هو على القلب اى قصر القلب عن باطله ولا حاجة اليه الصحفة ان يقال امتنع عنه
 باطله وتركه بحال هذا كلامه ولا ينبغي عليك ان التزم لا ينسب الى ما يرتكبه المرتكب ٣ بالنسبة
 اليه بل الى المرتكب ٤ بالنسبة الى ما يرتكبه فلا تجاوز عن تحقيق من له القلب (وعرى
 افراس الصباور واحله) من عريته تمرية جعلته عربا هذا هو المقصود بالتخييل ومثال ثالث
 للاستعارة بالكنية والتخييل دأثر بينهما وبين الاستعارة الحقيقية وهذا في كلام
 السكالي قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة الحقيقية وتخييلية ومحتلة لهما
 والمصنف لم يلتفت الى هذا القسم في مقام التقسيم لان المختص لهما لا يخرج
 عنها وأشار اليه في تحقيق مثال الاستعارة بالكنية وفي هذه الاستعارة فائدة جليلة
 رزقناها والله الحمد الاعلى على منه وهى انه لا يعاب على البائع عدم التخصيص على
 مقصوده فيما زاد على اصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة معه في تجاوز اراد كلامه
 محتملا طرق متعددة لاسلاك الخطاب آية شاء بل اراده كذلك مما يريد في قدره ويدل
 على طول باعته وانسراح صدره ويزيد في نشاط الخطاب حيث نزل ذلك المتكلم منزلة
 نفسه في معرفة طرق البيان والتنبية للمقصود بوجه مجرد اشارة البيان ولم يأت به في امثلة
 الحقيقية لان تحقيقه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية فاشار اولا الى بيان
 التخييلية التي هو فيه بقوله (اراد) زهير (ان بين انه ترك ما كان يرتكبه زمن مرادف)
 الزمان (لحبة من المحبة معلقة على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه
 في حب سلمى الا ان اراد سلمى جنس المحبة كقادر اراد بحاتم السخني ثم لا دلالة فيه على
 الاعراض عن معاودته الا ان يؤخذ ذلك من آيات اخر لهذا الشعر والله اعلم (فطلت
 آياته) اى الاتا قلب وكذا عود الضمير في معاودته وقال الشارح الضمير ان الى ما يرتكبه
 وكأنه حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب ومهنتا بحث وهو انه لم يقصد على مذهب المتن
 الاحقيقة الا فراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آياته انما يلازم ذلك لو اراد

هذا الاثبات في البيت بانظر الى
 المصراع الثانى والا فالمصراع
 الاول ليس فيما نحن فيه وهو القسم
 الثانى من استعارة التخييلية
 ٧ فالعنى حينئذ خرج القلب عن
 حب سلمى فلا يكون استعارة تخيلية
 ولا مكنية عنها لان القلب مستعمل
 بدون التشبيه في معناه الحقيقي
 عهد

٣ لانه اس من ذوى القول

٤ لانه من ذوى القول

بأفرا س الات ما يلزمه فيجعل الاستعارة الحقيقية قرينة للمكنية كما سمعه في قوله تعالى
 ينقضون عهد الله اوتوه له الات كما هو شان السكاكى ولو سلم فلا دلالة على تعرية
 افرا س الصباو الرواحل على بطلا نهى بل على اهما لها الى وقت الحاجة كما هو شان
 السائر مسيرة اذا فرغ عن سلوكها (فشبه) زهير في نفسه الصبي (بجهة من جهات السير كالسبح
 والتجارة قضى منها) اى من تلك الجهة (الوطر) كالسفر هو الحاجة (فأعملت الآلة)
 ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة
 مع همال الآلات وليس وجه الشبه تاما بدون ضمنية همال الآلات وليس وجه شبه كإيدل عليه
 كلام الشرح فهذا التشبيه المضر في النفس هو الاستعارة بالكناية والتخييلية التي قرينتها
 ما اشار اليه بقوله (فأثبت له) اى للصبي (الأفرا س والرواحل) التي تخص جهة المسير
 والسفر (فالصبي) على هذا (من الصبوة) اى من جنس الصبوة لابعنى الكون صبيا
 في القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبا وصبوا وصبى وصبوا وفيما ذكره عدول عن طريقة
 السكاكى حيث جعل الصبي بمعنى انكون صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اى اوان الصبي
 و اشار الى ان عنه غنى وان لازمة في حذف الزمان عن المصادر واما ما قال الشارح لامن الصبا
 بفتح الصاد فيقال صبي صباء اى لعب مع الصبيان فيدل ما قلناه من القاموس على ضعفه على
 ان فتح الصاد يقتضى المدو لا يساعد النظم الاعلى وجه بعيد وهو ان كتاب قصر الممدود
 للضرورة ومن البين ان وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون
 التشبيه على ان وجه الشبه في الاستعارة بالكناية ايضا قد يكون مر كبا ايضا من فوائد
 هذا التمثيل و اشار الى الحقيقية بقوله (ويحتمل انه) اى زهير (اراد) بالأفرا س والرواحل
 (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات او) اراد بها (الاسباب
 التي فلما تأخذ) اى تنفق وتجتمع (في اتباع الغنى الاوان الصبي) وعنفوان الشباب مثل
 المال والمال والا عوان (فتكون) استعارة الأفرا س والراجل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا
 على الاحتمال الاول وحساعلى التامى ولا يذهب عليك انه لباس بان يراد بالأفرا س والرواحل
 جميع ما ذكره على سبيل التزديد فكانه قصد الكلمة او منع الخلو ولما فرغ من الفصل الاول
 شرع في الثاني فقال (فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) احتراز عن الحقيقة العقلية (بالكلمة
 المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحتراز بالقول الاخير) وهو قوله من غير
 تأويل في الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو ان الاستعارة مستعملة في غير
 ما وضعت له بخلاف القول الاخر وهو ان الاستعارة مستعملة فيما وضعت له والنصرف
 في امر عقلى فانه حينئذ حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية
 ولا اخراجها بقوله من غير تأويل في الوضع لانه لا تأويل في الوضع على غير القول الاصح وقوله
 (فانها) بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) اى
 وضعها ملتبسا بتأويل ونصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه انس الوضع على سبيل
 الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما قيد الدعوى بقوله على اصح القولين يجب
 ان يقيد الدليل الا ان تقيد احدهما يسوق الذهن الى تقيد الاخر فيكفى به وقد عدل
 عن عبارة السكاكى لاختلال فيه على ما هو المشهور حيث قال وانما ذكرت هذا القيد
 ليحتراز به عن الاستعارة في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
 ولا نسميها حقيقة بل مجاز لغويا لبداء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب
 من التأويل هذا والمراد بقوله دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف كون مضاف

الى اللفظ فاشتهر انه لا يصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له
اذلا اختلافا في استعمالها فيما وضعت له في الجملة وانما الاختلاف في استعمالها
فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين انتفاؤه وحل الوضع على الوضع بتأويل بعيد
فتمين تعلقه بقوله ليحترز به فاختل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين
ومتعلقه بقوله في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا نسميها
حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطنب
الاخفى الى الاوجز والوضح لكن كلام السكاكي يرى عما ظن به من الخلل فان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له والمراد ما وضعت له بتأويل لوضوح
القرينة المؤدية اليه بل لفظ العد يبنى عن كونها مستعملة فيما وضعت له لا على سبيل التحقيق
واكتفى بتقييد الدليل بقوله على اصح القولين عن تقييد الدعوى على عكس ما فعله المصنف
لكن ما فعله المصنف انسب لان حواله امر اللاحق بالسابق انسب من العكس واحفظ
من توهم غير المقصود (والجواز اللغوي) عطف على قوله الحقيقة اللغوية اى عرف السكاكي
المجساز اللغوي (بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق) اراد به ما يقابل التأويل
(في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مانعة عن ارادته وادى بتقيد التحقيق لتدخل الاستعارة)
في تعريف المجاز بناء (على ما مر) من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل وهذا واضح
وان كان ظاهرة عبارة السكاكي تقتضى ان هذا التقيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقول
بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج وفي بعض النسخ احتراز ان لا يخرج استعارة لان ذلك
الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح كلمة لازمة وجعل في المختصر الجار المحذوف في احتراز
ان لا يخرج كلمة اللام اى احتراز لتلايخرج ونحن نقول المراد احتراز عن ان لا يخرج مداول
الاستعارة عما وضعت له فلا تدخل الاستعارة في المستعملة في غير ما وضعت له (ورد)
ظاهر ما ذكره السكاكي (بان الوضع) وان يطلق في شأن الاستعارة فيقال هي موضوع
للمستعاره بتأويل ويطلق عليه الموضوع بالتأويل لكن لا يطلق فيها الوضع من غير
تقييد بالتأويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا بما ذكره المصنف وتبعه الشارح
فيه من انه فسر السكاكي بنفسه الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه
احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون تفسير السكاكي تفسير الاحد معنييه
ولا يلزم من تفسير احد المعنيين نفي الآخر فهو (اذا اطلق لا يثنى على الوضع بتأويل) فالاستعارة
داخله من غير قيد بالتحقيق فلا يصح انه ليدخل الاستعارة في تعريف المجاز نعم فيه
زيادة اوضح للدخول وبهذا التقرير ظهر ان ما اجاب به الشارح عنه في المختصر من انه
اراد السكاكي انه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهور والوضع بتأويل فذكر قوله
بالتحقيق قرينة على المراد ليظهر فيدخل فيها الاستعارة لان انصرافه عند الاطلاق الى
ما ليس بتأويل بنى عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف الدخول على التقييد بانه يصدق
على الاستعارة الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لا محالة ولا ينافيه صدق الكلمة
المستعملة فيما وضعت له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثاني باعتبار
الوضع بالتأويل ولا يندفع بما ذكره الشارح في المختصر انه قرينة على نفس المراد بلفظ
الوضع الذى عرض له الاشتراك لتلايجمع على الوضع بالتأويل فيخرج الاستعارة
لان عروض الاشتراك قد زيف واعلم ان الشارح قال المراد بالوضع

فهى نسخة

نسخة وذكر

على تعيين نسخة

الوضع موافقا لما في الايضاح وما يشتق منه ليتفع به في اثبات عدم الحاجة الى تقييد وضعت
 بعدم التأويل في تعريف الحقيقة وبالتحقق في تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع
 يكفي فيما هو بصده انقرر ان المشتقات تابعة للمصدر في ذلك (وبان) عطف على قوله بان
 في قوله ورد بان واعاده الجار يدل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد
 عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه برتعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص
 بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامر من فالاولى ترك اعادة الجار (التقييد باصطلاح به الخطاب)
 لا بخصوصه (كلا بد منه في تعريف المجاز لا بد منه) في تعريف (الحقيقة) ليخرج المجاز المستعمل
 فيما وضع له كالصلوة التي استعملت في لسان الشرع بمعنى الدعاء فحصل الاعتراض ان التعريف
 غير مانع وربما يجاب بان المراد بالوضع في قوله من غير تأويل في الوضع الواضع في اصطلاح به
 الخطاب وذلك يوجب تقييد الوضع في غير ما وضعت له باصطلاح به الخطاب وبهذا اندفع
 ما ذكره الشارح انه لا يكفي العهد بل لابد من تقييد موضوعه ايضا في قوله فيما هي موضوعه
 نعم يتجه ان لام العهد لا يصرف اللفظ الا الى وضع مفهوم من قوله فيما هي موضوعه
 وان قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غير تأويل في الوضع في تعريف الحقيقة بمعنى
 واحد بلا ريب فلا يغني قوله من غير تأويل في الوضع عن قيد اصطلاح به الخطاب
 لاغني عنه قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد في تعريف الحقيقة ترك العلم به
 من تقييد تعريف المجاز وهو غير ملتفت اليه لوجوه منها ان الترك بالمقاييس لا يلحق بالتعريفات
 ومنها ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف المجاز لا يمكن ذكره في تعريف
 الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان المفتاح الذي هو بصدد توضيح التعريف الى ان ذكر
 للتوضيح قوله من غير تأويل في الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد للمقاييس
 واجاب عنه الشارح وارتضاء السيد السند بان الامور التي تختلف بالاضافات لا يتم تعريفاتها
 بدون اعتبار قيد الحيثية وقد تعارف ذلك بحيث يكتفي بهذا التعارف من ذكرها
 وبان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا الجواد لا يخب سائله ومعلوم ان الحقيقة
 والمجاز من الامور الاضافية حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنيين
 بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه
 حيث انها موضوعه والصاوة المستعملة في لسان الشارع في الدعاء لم تستعمل في الموضوعه
 هي له من حيث انه موضوعه ولا يصح ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة في غير ما هي
 موضوعه له من حيث انه غير ما هي موضوعه لان استعمال المجاز في غير الموضوع له اس
 من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
 عن ارادة الموضوع له فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح به الخطاب في تعريف المجاز
 وفيه بحث وهو انه لو اراد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه
 موضوعا له مستقلة الاستعمال فلا يستقيم لان استعمال التكلم اللفظ فيما وضع له
 لاجل انه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى في الحيثية التعليلية بمجرد ان لها
 مدخلا فلا خفا في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا انه لا يكفي بل
 لابد من ضمنية التعلق مع كونه غير هذا قال في الايضاح ثم تعريفه للمجاز بدخل فيه
 الغلط كما تقدم يريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
 يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فغلطت واجيب نارة بان الغلط لا ينصب
 قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ورده الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة وفيه
 انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم تعد الخطاب ساهيا بل هذه الاشارة

قرينة مانعة عن ارادة اللفظ به و فرق بين المانعة عن ارادة اللفظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان ينقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة اللفظ المستبعد لعدم ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة بان عبارة الخدم مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر اللفظ واجاب عنه السيد السند بان المراد باللفظ ليس ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد وفيه انه قوله كما تقدم يتأدى ان مراده ما هو سهو نعم لو كان المراد ذلك لزم ان اللفظ لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة في عدم كون هذا اللفظ حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيما وضعت له في اعتقاد المتكلم غايته ان لا يكون حقيقة صحيحة (وقسم) السكاكي (المجاز المألوف) اي المجاز بالمعنى الذي سبق (الى الاستعارة وغيرها) ولم يرد انه قسمه اليهما صريحا بل انه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة لانه قسمه الى خال عن الفائدة ومتضمن لها وقسم المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق استعارة وغيرها (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه) اي لفظا واحدا طرفي التشبيه بقرينة قوله (وتريد به الاخر) ذلك ان تريد به معنى الاخر فتأمل (مدعى) دخول المشبه في جنس المشبه به (جعل الاستعارة قسمين احدهما المشبه المراد به المشبه وثانيهما المشبه به المراد به المشبه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا للمشبه به حيث قال ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا اما في صورة ارادة المشبه بالمشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه للمشبه واما في صورة ارادة المشبه به بالمشبه فيتبادر ان يكون المستعار منه المشبه لكنه اعتبر في اطلاق المستعار منه استعارة لازم المشبه به للمشبه في اطلاق المنية جعل المستعار منه السبع مع انه اراد بالمنية السبع لانه استعير من السبع الاظفار للمنية ولما خفي هذا ظن به انه خالف نفسه في هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكناية منها السبع ولذا جعل المشبه به مستعارا منه لكن في جعل اسم المشبه به مستعارا بخلافه بجعله الاستعارة بالكناية المشبه الا ان يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كما في الاستعارة بالكناية او المتروك كما في الاستعارة المصروفة سمي مستعارا منه لما عرفت بالتفصيل واسمه المذكور مستعارا كما هو المتبادر منه ومن ترك التسوية فيه بين المذكور والمتروك ومما يوجب كلامه في هذا المقام انه جعل الاستعارة بالكناية الاظفار حيث بين في استحقاقه اسم الاستعارة كون الاظفار مستعارا ويمكن دفعه بانه جعل المنية مستحقة لاسم الاستعارة لاستلزامها استعارة الاظفار وقد انكشف لك بما ذكرنا ان زعم القوم انه وقع منه فقط عظيم في تحقيق الاستعارة بالكناية واضطراب في كلامه ليس بوارد نعم يتجدد انه كيف يكون المنية مجازا وسجى ما يتعاقب به ان شاء الله تعالى (وقسمها) اي السكاكي الاستعارة (الى المصريح بها والمكنى عنها وعن المصريح بها ان يكون المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها تحقيقية) سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال (وتخييلية) كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصريح بها ينقسم الى تحقيقية وتخيلية فتفتسا وما قال الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه اراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسم اليهما بل اليهما والمحملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله (ويفسر التحقيقية بماسر) اي ما يكون المشبه محققا حسا او عقليا التحقيقية السابقة والمفسر بماسر مطلق التحقيقية لا التخييلية على القطع (وعند التخييل) اي الاستعارة التخييلية وقد عرفت انها قد يسمى التخييل مطلقا كما يسمى التخييل على سبيل الاستعارة

فلا وجه للتقدير على سبيل الاستعارة كما يوشمهم تقرير الشارح (منها) اى من الحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها الحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين متفرعتين من امور لوصف صورة اخرى ومن البين انه لا اختصاص للتمثيل بالحقيقة الامانع من تشبيه صورة مركبة من امور وهى بصورة محققة كما كان ينزع من الخيال الملتزمة من امور متعددة صورة ويتوهم مثلها للنية فكأنه ذكره فى الحقيقة على سبيل القطع واعتمد على التنبيه منه على مثله فى الحقيقة على الاحتمال وفى التخيلية (ورد به) اى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للأفراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد والالزم كون مابين الشئ مندرجا تحته واجيب عنه بوجوه اولها ما عدا ما واختره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عده من الاستعارة التى هى قسم من المجاز المفرد لان المعدود من قسم الشئ لا يجب ان يكون معدودا منه لان قسم الشئ قد يكون اعم منه من وجه فيقول الحيوان اما ابيض او غيره والا يبيض اعم من الحيوان لا يقال هذه مسامحة والقسم الابيض الحيوان فالاعم من وجه قيد قيد القسم لا القسم لاننا نقول فليكن تقسيم السكاكى ايضا من هذا القبيل وثانيها ما اختره ايضا الشارح وهو ان ما قسمه السكاكى من المجاز ليس ما عرفه وان وقع تقسيمه عقيب التعريف بل المجاز المعنى الاعم منه بقرينة انه جعل من اقسامه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة فى غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ما تقدم ويسمى مجازا فى المفرد وعقلى ويسمى مجازا فى الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها فى الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن القائدة ومتضمن لها والمتضمن للقائدة قسمان خال عن المبالغة فى التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان اعم يجعل المجاز العقلى قسما منه لكن المنقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا يقع فى منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد وكون المقسم فى هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لابد من جعل المجاز اللغوى فى تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان اعم من المجاز اللغوى الذى جملة قسمي المجاز العقلى والالزم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد به ما يطلق عليه المجاز لاننا نقول هذا مع كونه تكلفا فى غاية السجاجة يرد ان ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر فى المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالزم تكن الاستعارة اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به على ما صرح به السكاكى نفسه بعد ذلك فى بحث المجاز ومشبهاته الراجع الى حكم الكلمة حيث قال ورأى فى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبهاته لما بينهما من الشبه لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل لان يعد مجازا ويُسبب هذا المذكر الحد شامل له ولكن العهد فى ذلك على السلف رحمهم الله وثالثها ان المجاز المعرف شامل للركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا ومنه قولهم كلمة الله ورد الشارح بان الكلمة فى هذا المعنى مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح من غير قرينة سيما فى التعريف مع انه صرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوى الذى عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى

ما لم يصرف عنه صارف فلا بد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف
 عن الظاهر ليس باصعب من تأويل الحكم بكون الطرفين في قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود
 مفردين وجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ادخال الكاف عليه مبنيا على المسامحة
 لانحاده مع المشبه به كاذب اليه لحفظ ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار الانزعاج
 على التأليف لا يجب ان يكون لخروج المنزع عنه عن المنزع بل للثبته على ان المعتبر هو التركيب
 الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت مع قطع النظر عن اعتمال العقل وتصرفه فالانزعاج
 لا يتبادر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج المنزع عنه ولو سلم فلا يستدعي ذلك
 الاكون متعدد متحققا في الطرف لتركيبه المتألفي للأفراد كما حققناه لك على وجه اغناك
 عن بيانه هنا فان قلت قد جوز صاحب الكشاف في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً
 الآية ان يكون تشبهات مفرقة وان يكون تشبها واحدا مركبا ولا مربية في ان لا فرق
 بين المركب والمفرق الابان العقل يجعل المتعدد امرا واحدا مأخوذا من حيث الاجتماع
 في المركب ويعتبره واحدا مشبها بواحد فواحد بواحد في المفرق فكما لا بد في المفرق
 من اعتبار الفاظ منووبة في الطرف وان لم يكن مقدرة في نظم الكلام لا بد في المركب فلا يكون
 الطرف الذي هو الهيئة المركبة مدلول اللفظ المفرد قلت من تجوز التركيب والتفريق
 في جملة واحدة لا يجب ان يعتبر في التركيب ما يعتبر في التفريق فليكن من جملة فضل التركيب
 على التفريق غناء التركيب عن تقدير الالفاظ دون التفريق على ان في احتياج التفريق ايضا
 نظر الم لا يجوز ان يكن في التشبهات المفرقة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبه بين
 جزء من مائها وشئ وقد فرغ السيد السند التناقي بين الاستعارة التبعية والتبثيل على وجوب تركيب
 الطرف في التبثيل ووجوب افراده في الاستعارة التبعية والتبثيل لانه يعتبر في المصادر ومتعلقات
 الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى اولئك
 على هدى من ربهم استعارة تبعية وتثيلا ومتابعته ظاهرا عبارة الكشاف وقد وقع بينهما
 مناظرة فيه واطنب في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فاعرضنا عنه
 وان كانا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوى الاحساس بعد قياس
 البناء على اساس قيصير بالبصيرة والبصر واستعذ بالله في المزالق عن ان يكون
 في بئر من سرى لاحور وما شعر (ووفر) السكاكى (التخييلية بما) اى استعارة
 (لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا) فلا يرد القول ونظائره فانه ليس لمعناه الا امرا
 وهما لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا
 عقلا شاملا لما يتعلق به توهم ايضا اضرب عنه بقوله (بل هو) اى معناه (صورة) اى
 ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى ايضا (وهمية) اخترعها التخييل باعمال الوهم
 اياها فان للانسان قوة لها تركيب التفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل يسمى
 مفكرة واذا استعملها الوهم يسمى متخيلا ولما كان حصول هذا المعنى المستعمل به باعتبار اعمال
 بالوهم اياها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ ان تسمى وهمية وعد
 التسمية تخيلية من امارات تعسف السكاكى في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله (محضة) اى
 لا يشوبها شئ من التحقق العقلى او الحسى للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان اظفار
 النية عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت للنية فهناك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما
 اعتبره فانه امر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ في قوله
 (كلفظ الاظفار) اهتماما بتبثيل ماهو في تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف اللفظ وقال

ما هو في تحقيقه من الخيلية
نسخه

كالأظفار لربما يسبق الوهم الى جعله مثالا للصورة الوهمية اول ما يسبق
الوهم الى تمثيلها بإثبات الأظفار للمنية كما اشتهر (في قول الهذلي) اى المعهود
الذى سبق (فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيا ل اخذ الوهم) بأعمال الخيلة (في تصويرها) اى
المنية (بصورته) اى السبع (واختراع) مثل (لوازمه) بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان
الأظفار لا تستلزم حقيقة السبع قال في المفتاح وفي الايضاح فثبت ما يلزم صورته (لها) اى للمنية
(فاخترع لها مثل صورة الأظفار ثم اطلق عليه) لفظ (الأظفار) اى مثل المصور بصورتها لانها
من لوازم السبع لا يكمل الاغتيا ل فيه الا بها على ما حققه المص سابقا ولا يتقوم الاغتيا ل الا بها
على ما ذكره المفتاح ووافقه في الايضاح هنا ولم يتعرض له اعتمادا على ما سبق من تحقيقه فتعريفه
هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير ان يجعل قرينة الاستعارة
بالكنية فلا تستلزم الاستعارة بالكنية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن
الاستعارة بالكنية وقد صرح به حيث مثل للخيلية بأظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف
اما ان ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا ويجعلوا الأظفار ريشا للشبيه للاستعارة تخيلية
وقد صرح في فصل بيان جهات حسن الاستعارة ايضا به حيث قال الخيلية فلما بحسن الحسن
البلغ بدون الاستعارة بالكنية ولذلك استهجن في قول الطائي لا تسقى هذا يريد قول
ابن تمام * لا تسقى ماء الملام فأتى * صب قد استعذبت ماء بكاي * ويريد بالاستهجان ما نقل
ان بعض اصحاب الطائي بعث اليه فارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال في جوابه
ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى انما وقع منى مثل واخفض لهما
جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الآية
لبست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه
على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعب ووهنه والانسان عند
تواضعه بطاطي من رأسه ويخفض من بدنه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالى الطائر
على طريقة الاستعارة بالكنية ويضاف اليها الجناح قرينة لها فانها من الامور
الملازمة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد له
مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي لبس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابوتام
شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملام كما ان الظرف قد يشتمل على ما
يكرهه الشارب لبشاعته وممراته فتكون الخيلية في قوله تا بعة لله كنى عنها او بالماء
نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الادم فيكون
تشبيها على حد لجين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي
ان يشبه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه هذا كلامه يعنى تشبيهه
بمطلق الظرف او بمطلق الماء لبس على ما ينبغي وليس المراد ان عبارته لا تفي بما قصده
من التشبيه بظرف شراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته
ويمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه او الماء المكروه
فلا استهجان على انا لا نسلم ان التشبيه بالاكروه لجواز ان يقول للآثم فلا تم
على سبيل المجازاة اى لا استعذب الملام مع عذوبته وانما استعذب ماء بكاي فاحفظ
ماء ملامك فلا تضعبه (وفيه) اى في تفسيره الخيلية (تعسف) وخروج عن الطريق لما
فيه من اعتبارات لاحاجة اليها وقد صرفت وجه الحاجة على اوضح بيان وانته فتذكر
(ويخالف) عطف على تعسف وتأويل المصدر لتقدير ان فهو منصوب والمعنى فيه
تعسف ومخالفة (تفسير غيره لها يجعل الشئ الشئ) ولا يخفى انه يصدق على كل مجاز عقلى

فلذا قيد في الايضاح بقوله جعل اللبيد للشمال يدا وكأنه جعل اللام للعهد اى جعل
الشيء الذى هو لازم المشبه به للشيء الذى هو المشبه ولك ان تعطفه على قوله وفيه تعسف
عطف فعلية على اسمية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير
موثوق به نفلا لانه يخالف تفسير غيره في انه يقتضى كون الاظفار مستعملة في صورة وهمية
وتفسير غيره يقتضى كونها حقيقة على ما عرفت ومخالفة القوم فيما الحق معهم بلا شبهة
جسارة فيه خسارة فلا يرد ما ذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا
الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد بغيره حتى يعترض عليه بان
ما ذكره يخالف لما ذكره غيره لان مقصود المصنف ان ما ذكره من يف جدا لمخالفته مقتضى
العقل وما ذهب اليه القوم باجمعهم (و يقتضى) ما ذكره السكاكى (ان يكون الترشيح تخيلية
الزوم مثل ما ذكره) في التخيلية من انه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته واختراع لوازمه لها (فيه) اى في الترشيح لانه ايضا اثبات ما اخترعه الوهم
من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصوره بصورته كما يقتضيه التشبيه فاما ان يلزمه فيلزم من يد
تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم التحكم وما ذكرنا اقوى مما ذكره الشارح انه
يلزم ان يكون الترشيح تخيلية مع انه ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
جميعا ما يدل على ان الترشيح ليس من الاستعارة حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
لعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح هذا يريد بقوله ليس من الاستعارة انه
ليس بجميع افرادها بل ربما يفارقها فانه دل على ان الترشيح محقق بدون الاستعارة
سواء كان المراد بقوله او هو ترشيح بدون استعارة او كان المراد بقوله او هو ترشيح على اطلاقه
فلا يرد على الشارح بما ذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله او هو ترشيح فقط
فلا ينساق تحقق الترشيح مع الاستعارة او هو ترشيح مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب
الكشاف بل الشارح نفسه ايضا في شرح الكشف فان الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق
بالعهد ترشيح لاستعارة الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعبارة هي حقيقة في لازم الحبل
ترشيح ووجه كون ما ذكرنا اقوى انه لا يلزمه على ما ذكره الا لمخالفته للكشاف لكن ما ذكره
وفق بقرير الايضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان الامر الذى هو من خواص
المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا جلساء على المجاز وجعلناه عبارة عن امر
موهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتاج الى ذلك لانه جعل
المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقارنه ورأيت بحرا يتلاطم
امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالانطلاق
الحقيقى بخلاف انظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية هذا
ومخلصه ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبه به للمشبه يدعو الى جعل الدال على اللازم
استعارة لما يصح اثباته للمشبه ولا يحتاج الى تجوز في ذلك الاثبات وليس هذا الداعى
في الترشيح لانه اثبت للمشبه به فلا وجه لجعله مجاز اتم اورد على نفسه انه يلزم حينئذ
ان لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها واجاب عنه بانه فرق بين المقيد
المجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما
وابضا معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونها وورد عليه السيد السند بان هذا
الفرق لا ينفع لان المشبه اذا كان هو المقيد لوصف كان ذلك الوصف من تمته
ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقويته وتزينة للبالغة الاستفادة

ومحصله نسخة

يستفاد نسخة

يقرن نسخة

من التشبيه ولا مبنيا على تناسبه فلا يكون ترشيعا أصلا وإضا إذا كان المشبه به هو المقيد به من حيث هو مقيد فلا بد أن يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وإضا يرد على الشارح أن مثل ليدى اسد شاكى السلاح مقذفه ليد اظفاره لم تقم لاشك أن شاكى السلاح فيه اثبت للمشبه لا للمشبه به وليس من تمة المشبه به فيكون قوله مقذف وقوله ليد كقوله شاكى السلاح مثبتين للمشبه لا للمشبه به فلا بد من تجاوز في الاثبات أو في المبتدأ وان الترشيح كما يكون في الاستعارة المصروفة يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يقرن المشبه به ويمكن أن يفرق بين التخيلية والترشيح بان التخيلية لو حيل على حقيقتها لا يثبت الحكم المقصود في الكلام للمكنى عنها كما عرفت بخلاف المصروفة فان قولنا جاءنى اسد له ابد او اثبت فيه اللب الحقيقى للاسد المستعمل في الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن اثبات المجيئ الاسد فان ماله جاءنى رجل شجاع للمشبه به ليد لكنه لا يتم في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحقة في لفات ما قصد بيانه للعهد فلا بد من جعل الاعتصام استعارة لما يثبت العهد (وعنى) أى اراد السكاكى (بالمكنى عنها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه) على وجه خاص اشارة اليه بقوله (على أن المراد بالنية) في قوله وإذا النية انشبت اظفارها (هو السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التى هي من خواص السبع (اليها) أى الى النية فقوله على أن المراد بالنية بقيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به فلا حاجة الى تقييد قوله أن يكون الطرف المذكور هو المشبه بقولك ويراد به المشبه به تميزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكى عنها عند المصنف كإفعاله الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاظفار اليها لو حيل على أن القرينة للاستعارة بالكناية انما هي اضافة خاصة المشبه به الى المشبه افاد استلزام الاستعارة بالكناية للتخيلية ولو حيل على أن القرينة لها اضافة ما هو موضوع لما يختص بالمشبه به الى المشبه لم يقد وكأنه حله المصنف على الاول فادعى فيما بعد أن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخيلية (ورد) أى ما ذكره السكاكى من تعيين الاستعارة بالكناية وجعلها قسمين من الاستعارة التى هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة (بان لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ النية مثلا (مستعمل فيما وضعت له تحقيقا) فلا يصح تفسير الاستعارة بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به (والاستعارة ليست كذلك) فلا يصح جعلها قسمين (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كإظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغون قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واطافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالنية معناها الحقيقى فامعنى اضافة الاظفار اليها على أنه بعدما عرف أن اضافة الاظفار قرينة التشبيه اعتبار مثل هذا السؤال بعيد وقد بدأوا الجهد في دفع هذا الاعتراض وهو لقوته قاوم عساكر التوجه وأكثر ما ذكر ليس الا مجرد التقوى وهكذا يكون سعى الهجرة في مقارنة الاقوياء ولا علينا أن نستوفى البيان فانه من مطارح الاذكياء فتهم من اجاب بان السكاكى قد ذكر انه كان استعمال المشبه به فى المشبه فى الاستعارة الصريحة مبنى على ادعاء أن المشبه داخل تحت جنس المشبه به وبذلك لا يصير المشبه داخل تحت حتى ينافى هذا

الادعاء نصب القرينة على ان المراد بالمشبهة به ليس ما وضع له اذلا متافاة بين الادعاء والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمال المنية في الموت بادعاء انه سيع مبنى على دعوى الترادف بين السبع والمنية حتى يتم ادعاء دخول المنية تحت السبع يجعل اسمائه قسمين متعارف وغير متعارف ولا يكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء ولا يفتى ان استعمال المنية في الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال في غير ما وضعت له ومن البين انه ليس بشئ اذ الموت ما وضع له المنية تحقيقا ولا يخرج بدعوى انها مرادفة للسبع عن كونها موضوعا للموت تحقيقا **ككيف** والسكالي مصرح في اثناء البيان بان ثبوت الشئ ادعاء لا يناق نفيه حقيقة وهذا المبدأ ناقض لنصب القرينة على ان المراد غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له فان قلت ما ذكره السكالي لا يتم لان الادعاء ان المنية داخله تحت السبع يجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف لا يناسب دعوى الترادف بين السبع والمنية بل يستدعي ككون السبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية المخصوصة التي تميزها تحت السبع وحيد لا يبعد دعوى من الترادف نعم لا يمين لكنه ابلغ فيما هو المقصود من الادعاء واوهن مما ذكر ما يجاب به من ان لفظ المنية بعد جعل مراد فالسبع استعماله في الموت استعمال فيما وضع ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب به من انه لا يمكن انكار ان المنية مستعملة في المشبهة هي به فيكون مجازا الظهور انها مستعملة فيما وضعت له تحقيقا وفي المشبهة هي به ادعاء واجاب الشارح تارة بان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل في الموت من حيث انها موضوعا بل من حيث انه فرد من افراد السبع وزيفه تارة بان لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا له او لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها مجازا ومستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق وتارة في الموت لكونه موضوعا لها وتارة بانه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنهم لم يصبروا على مجازا ومستعملة في غير ما وضعت لها بالتحقيق فلا يتفع وتارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى هو ذكر المشبهة وارادة المشبهة بالاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبهة بالمضمر في الكلام المستعار للمشبهة المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ولما ابي عنه قول السكالي بان المنية استعارة بالكناية عن السبع وكذا في اخوانه اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولا يفتى ان مقتضى جعل الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى ذكر المشبهة وارادة المشبهة جعل الاستعارة بالكناية بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبهة فهذا بعيد عن الاعتبار جدا واجاب السيد السند بان في المصروفة تصور غير الموضوع له تصوره وفي المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل منهما ما خارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون مجازا كما مصرحة وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمال الاستعارة بالكناية فيه بل انما استعملت فيما وضعت له وجاء الخارج من اضافة لازم المشبهة هي به وقد جرت سماع هذه الاصوات على ان ترنمت فيما بينهم بان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة وهي قسم المجاز بل ما يخلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتنسيقه للمجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز باكلام المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاحه الخطاب ولا يشهد ان المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز لمعنى عرف حيث عرف فتأمل (واختار) السكالي (رد التبعة

الى المكنى عنها على نحو قوله (اى قول السكاكى) (فى المنية واطفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية وازدادة الاظفار المستعارة للصورة الوهمية الشبهة بالاظفار قرينة لها لا يجعل التبعية مكنيا عنها (بل يجعل قرينتها) اى قرينة التبعية (مكنيا عنها) وجعل (التبعية قرينتها) (فى قوائنا نطق الحال بكذا جعل الحال الذى جعله القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية باستعماله فى متكلم ادعاء ويجعل اثبات النطق الذى هو من لوازم المتكلم له قرينة تلك الاستعارة لكن فى كون ذلك مختار السكاكى نظرا لانه قال فى آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما يمكن من تلخيص كلام الاصحاب فى هذا الفصل ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قبلوا فجعلوا فى قولهم نطق الحال بكذا الحال التى ذكروها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المتابعة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كآراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السمع ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى الضبط فتدبر هذا كلامه وهو صريح فى انه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فليؤخذ لاحاجة له الى استعارة قرينة المكنية لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا يتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رده المصنف رده فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية المشبهة المستعمل فى التشبيه به كما اعتبره فى هذا الرد فكيف لا يتأتى لك توحيد كلامه بان رده على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا له قلت لاشبهة فيما ذكرنا والعهد عليه فى قوله كآراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية ولا يضرنا فيما ذكرنا من توجيه كلامه (ورد) رد السكاكى التبعية الى المكنى عنها (بانه) اى السكاكى او الشأن (ان قدر) اى السكاكى وان قدر (التبعية) فآمل (حقيقة) كما هو طريقه غيره فى قرينة المكنى عنها (لم تكن تخيلية) على مذهبه (لانها) مجاز عند (ولا يخفى ان هذا التردد قبيح لانه) قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية واطفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والام يمكن على نحو قوله فكان عليه ان يقول على نحو المنية واطفارها الحسن هذا التردد وايضا ينبغي ان يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم يكن تخيلية لانها مجاز عند (فلم يكن المكنى عنها مستلزما للتخيلية) وذلك باطل بالاتفق (مثلا يتجه المنع على قوله (والا) اى وان لم يقدر حقيقة (فتكون استعارة) لجواز ان يكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا ايضا بشارك الكون حقيقة فى الفساد واما اثبات الملازمة بان كون العلاقة بين المعنيين هى المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرقا لفتاد (فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى مغنيا عما ذكره غيره) ولا يحصل ما هو الغرض من رد من تليل الاقسام لان تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها بعد بحالها الا ان التبعية صارت برمتها قرائن الاستعارة بالكناية وقد يجاب عن هذا الرد بان استلزام المكنى عنها للتخيلية ليس متفقا عليه بل المنفق عليه عدمه كيف وصاحب الكشف من السلف صرح بان فى تفضون عهد الله استعارة بالكناية بتشبيه العهد بالحبل والنقص استعارة لا يطل العهد فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخيلية عند غير السكاكى وهو صرح فى بحث المجاز العقلى بان قرينة المكنى عنها امامة سدر وهى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطق الحال او امر محقق كالاتبات فى انبت الربيع البقل والهزم فى هزم الامير الجند فقد اثبت الاتبات المحقق قرينة للمكنى عنها فلم يجعل المكنى عنها

مستلزمة للتخييلية فلم يكن استلزام المكثي عنها للتخييلية ابتداءً عنده ولا عند غيره على ان مذهب الغير لا يقوم دليل على ابطال كلامه لانه يصدر الخلاف وزيفه الشارح بأنه يتم في افساد كلام المصنف لا اصلاح كلام السكاكي كيف وقد جعل نطقه في نطق الحال قرينة وهمية للاستعارة بالكناية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لاننا لم نذكر اعترافه باستعارة نطقه لان كونها وهمية ليست لاستعارتها لنطق موهوم كالانظار بل لانه ليس مع الحال نطق يتوهم ثبوته لها كالانبات مع الريع بل النطق كنبوته وهم محض لمخائله اعترافه باستعارة نطقه بصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا يترك في احتمال بعض صور الاستعارة التبعية للاستعارة بالكناية بل لتكلف تمثيله بنطق الحال لقرينة الاستعارة بالكناية لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ينافي القول بالرد ويشهد لما ذكرنا ما ذكره صاحب الكشف في الرد على السكاكي رد الاستعارة التبعية الى المكثي عنها من انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواضح الجلي و يكون ذكر المتعلقات جليا تابعة مقصودا بالغرض عنها فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذ اسرى النوم في الاجقان ايقاظا فان التشبيه ههنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم بلا حظ التشبيه بين هذه الامور تبعاً لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً لشيء من هذه التشبهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكثية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضاً اصلياً وامراً جلياً وقد يكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً فحتم على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالجل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل او في متعلقه على السوية فحينئذ جاز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكثية كما في نطق الحال فان كلامه تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالنكلم ابتداء مستحسن فظهر ان ما ذكره السكاكي من الرد مطلقاً مردود ويمكن توجيه كلام المصنف بأنه اراد ان قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة التخييلية قرينة للمكثية اصلاً وذلك باطل عنده باقفاق الناس وذلك لانه اذا جعل قرينة المكثية في صورة رد التبعية حقيقة يلزمه ان يجعل القرينة في غيرها ايضاً كذلك لان الفرق تحكم فالمراد بقوله ان لا يكون مستلزمة نفي مطلق الاستلزام الا نعم من الاستلزام الجزئي والكلّي حتى اوقال ولا يكون التخييلية قرينة المكثية اصلاً لم يتجه عليه شيء ومن وجوه رد الرد ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح في بحث الترشيح حيث قال وايت شعري ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف تجعلها قرينة على استعارة مكثية وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما كان مدار القرينة في التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكي بين الرد يجعل قرينة التبعية مكثية واما في نحو قلت زيدا اذا ضربته ضرباً شديداً فجعل زيدا مكثياً عندها باستعماله في المقتول دعاء واثبات القتل تخيلية ولا يجعل القرينة مكثية نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثالاً لتبعية قرينتها حالية ولم يكن هناماً يجعل مكثية والتبعية قرينتها ومن وجوه الرد كلام من لا ماساس له فكلام السكاكي نقله الشارح وطول الكلام في الرد عليه في حاشية الشرح وزاد في طول كلامه السيد السند ولم اظن ذكره الاطالة وابطلاً لما هو اظهر بطلان فاعرضنا عنه شفقة على الاذان وصيانة للاذهان (فصل) في شرائط حسن الاستعارة وتعيينه (والمراد) بيان ما به اصل الحسن وما يزيد في حسن ما ويدور عليه مراتب

وتعيينه نسخة

الحسن ولا يقتصر على ما لو اهل الخرج من الحسن الى القبح (حسن كل من الحقيقية) اى كل فرد من افراد الحقيقة مفصلة فقوله (والتمثيل) تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشانه كما لا يخفى وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والالفاظ كالتبليغ فافهم (برعاية جهات حسن التشبيه) سوى ما يأتى من ان لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكأنه اراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق قال الشارح فى تفصيل جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكأنه اراد ظهور الشمول او الشمول تحقيقا والافتمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانه مبنى الاستعارة فصحتها وحسنها مانعان اصحته وحسنه وفيه نظر تأمل تعرف (وان لا يشم رائحته لفظا) ظاهره ان المراد ان لا يشم كل من الحقيقة والتبليغ كما فى الشرح والصحيح تفسيره بان لا يشم شئ منهما كما فى المختصر والتحقيق ان المعنى ان لا يشم الحقيقة اذا التمسيل مندرج تحتها فلا حاجة الى عود الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا او التشبيه معنى مما لا بد منه لكنه لفظا يتانى ادعاء دخول المشبه تحت المشبه به لدلالته على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه واذا قيل ظلمناك فى تشبيه صدغيك بالسك فقاعدته التشبيه نقصان ما يحكى فاشتمام رايحه لا يلايم الادعاء المذكور فينقص من حسنه فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا وحسنه يستدعى انتفاء الاشتمام فقولنا رأيت يدرا فى الحسن ليس باستعارة وقوله قد زار زاره على القمر استعارة قليلة الحسن لان فى ذكر المشبه اشتمام رايحة التشبيه وان كان ليس على وجه ينبنى عن التشبيه كذا حققه السيد السند فى شرح المفتاح واظن ان فى التجريد ايضا اشتمام رايحته ولا يخفى انه كالتدوير الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسن يدور على القرينة ايضا فحسنها برعاية حسن القرينة بان تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها (ولذلك) اى ولان شرط حسنهما ان لا يشم رايحة التشبيه لفظا (لومى ان يكون التشبيه) اى ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح (لثلاث صير) الاستعارة الحقيقية (الغازا) اى سبب الغاز وتسمية اى اخفا يقال الغز فلان فى كلامه اذا عماء اى اخفى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز نحو رطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالحقيقة المصرية دون الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح قبل ذلك لان فى الكنية تصريح باسم المشبه فلا يصير لحفاء وجه الشبه سبب تسمية والغاز والتوصية بالجلال اى الى حد لا ينهى الى الابتذال لان شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل ويفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب عن اشتمام ان وجه الشبه الخفى لا يوجب كون الاستعارة الغازا اذا اشتمت رايحة تشبيه (كما لو قيل) فى الحقيقة (رأيت اسدا وترى انسانا آخر) الخ بفتح الهمزة والتنوين فى الغم وغيره (ورأيت ابلا مائة لا يجد فيها راحلة واريد الناس) تمثيل للحقيقة والتبليغ ولا يخص التمثيل كما يوهمه بيان الشرح لان التمثيل من الحقيقة وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة لا توجد فيها راحلة فى عزة وجوده مرضى متخبط فيما بينهم خفية غير واضحة بحيث لو ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر المشبه به ولذا صرح النبي صلعم بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس

كالابل المائة ليست فيها الراحلة الراحلة البعير يرتحله الرجل جلا كان اوناقة اى يحط عليه رحلة وقوله كالابل مفعول ثان ليحدون وقوله ليست فيها راحلة حال او جملة مستأنفة (وبهذا يظهر ان التشبيه اعم محلا) اى اعم بحسب الحق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة والاستعارة عليه ونيه على ارادة العموم بينهما بحسب الحق بقوله محلا والاعم اذا اطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضخمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مالم يظهر ان الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافا من انه قد تميزت الاستعارة ولا يصح التشبيه فيهما عموم من وجه وليس لك ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق وليس للاعم معنى اعم منهما حتى يحصل عليه اذ ظهر بما سبق احدى العمومين ولما في عبارته هذا من الخلل غيره في الايضاح الى قوله وبهذا يظهر انها لا يجيان في كل ما يجي فيه التشبيه (ويتصل به) اى بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعيين الاستعارة وان كان بينهما تفاوت فناسب جمعهما في فصل واحد وقال الشارح اى يتصل بما ذكر من تعيين التشبيه اذا خفي الشبه انه يتعين الاستعارة اذا قوى الشبه هذا وفاعل قوله ويتصل به (انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحد كالعالم والنور والتشبه والظلمة لم يحسن التشبيه وتعيين الاستعارة) لتلاصق كتشبيه الشيء بنفسه ولا يفوت ما اوجبه البلوغ الى مرتبة الاتحاد من جنس الادعاء فاذا فهمت مسئلة تقول في قلبي نور ولا تقول في قلبي ما هو كالنور واذا وقعت في شبهة تقول اتاني ظلمة ولا تقول كاتي ظلمة ومن هذا علم ان من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه الا يخصص الغرض منه في المبالغة في التشبيه (والمكنى عنها كالحقيقة) في ان حسنها برعاية جهات التشبيه لا في ان لا يشتم رائحة التشبيه لفظا لانه تشبيه مضر في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي ان تحاشى عما يوجب ظهور التشبيه (و) الاستعارة (الخيالية) حسنهما بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف فلهذا لم يقده هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لهما كما قيده صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنى بدون الاستعارة بالكتابة ولم يلتفت الى بيان جهة حسنهما اذا لم يكن تابعة لفته كما صرح به حيث قال ولما يحسن الحسن البلغ غير تابعة لهما وينبغي ان يكون حسن الاستعارة الخيالية باعتبار ظهور اختصاصها بالشبه به واعتبار قوته فيها وينبغي ان يكون ما به قوام وجه الشبه احسن مما به كاله قال الشارح ولقائل ان يقول لما كانت الخيالية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في الحقيقة والمكنى عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة الخيالية صورة وهمية مخترعة اخترعها البلغ و اضافها الى المشبه مشابهة للآزم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به في الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعترف به فتأمل

(فصل وقد يطلق المجاز) اما على سبيل الاشتراك او التشابه (على كلمة تغير حكم اعرابها) الاضافة لامية اى حكم لاعرابها لانها اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك فقول الشارح هي للبيان على نحو من الحق قال في المفتاح تغير اعرابها من نوع الى نوع اخر (محذوف لفظ او زيادة لفظ) خرج بهذا القيد لتغير حكم اعراب غيري جاتي القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا يحدف لفظا او زيادة بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه يخرج عنه ما ينبغي ان يكون مجازا وهو جملة حذف ما اضيف اليها واقيت مقامه نحو ما رأيت مذكرا فان في تقدير

منذ زمان سافرا الان يؤل قوله كلمة بما هو اعلم من الكلمة حقيقة ومنها حكما و يدخل فيه
 ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه يغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيدا قائم فانه يغير
 اعراب زيد عن النصب الى الرفع يحذف احدى نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما تعرفه
 لو كنت في درجة من التفطن فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصل الى غير اى الى غير الاصل
 فان ربك في جاء ربك تغير حكم اعرابه الاصل الى اى اعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شئ اخر
 وهو الجرف في المضاف اليه الى غير الاصل الذي حصل بمتابعة امر اخر كالرفع الذي حصل
 فيه بفرعية مضافة المحذوف وثباته له وليس ما غير اليه الا اعراب الاصل في الامثلة المذكورة
 الى غير الاصل بل الى اصل اخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد غلط وما زيد بقائم مع
 ان المفتاح صرح بانهما ايسا بمجازين اذ قيد الاخر اجهما بان قال او زيادة لفظ مستغنى عنه
 استغناء واضحا نحو كفى بالله ويحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا
 المفتاح الاستغناء الواضح بمالم يظهر زيادته فائدة اصلا وزيادة الباء في التثنية لتأكيد التثنية
 قال الشارح و ظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب يريد به انه
 قال الحكم الاصل لقوله ربك هو الجرف واما الرفع فجاز فيه كذا قال المصنف النصب في قوله تعالى
 واسئل القرية مجاز والجرف في ليس كذلك مجاز واعترض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة
 دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كذلك شئ انه تعدى الاعراب عن محله وقد
 صرح المفتاح بان اعتبار التجوز هنا باعتبار مشابهته المجاز في التعدى عن الاصل الى غير
 الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذي يجب حفظه انه نفس الكلمة حيث قال وهو
 عند السلف ان تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصيل الى غيره فليؤل قوله واما الرفع
 المجاز بان المراد حكم مجازي بمثالة المعنى المجازي في المجاز والمجاز شايع بالمعنى السابق لا بهذا
 المعنى فانه قلما يستعمل كادل عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض متعلق به في فن البيان قال الشارح
 حاول المصنف التنبه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للتعلم عن الزلق عند استعمال المجاز
 بهذا المعنى هذا والاولى القناعة بالوجه الثاني اذ لا بد لتعرض السلف لهذا المعنى من جهة
 وهي ليست الا المعنى المذكور وستعرف تحقيق هذا المجاز على وجه يكون مقصودا في البيان
 فالاول (كقوله تعالى وجامرك) لاستحالة مجيئ الرب فيجب ان يحتمل على ان التقدير جاء امر
 ربك او عذابه (واسئل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
 على ان يطلق الجدر ان ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء اهل
 القرية حتى يقال لها اسئل القرية وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك
 فانه لا يحذف في امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان
 التصرف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل في القرية الحالية عن
 اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير لسأل ما تعلق به المخاطب من المنازل والمارب
 (و) الثاني (كقوله تعالى ليس كذلك) فان الاصل ليس مثله شئ تغير حكم اعراب مثله عن
 النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذا قيل بزيادة الكاف دون التثنية كما قيل بدليل ان الزيادة نشئت
 منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف سيما حرف ليس الاحرفا انسب ونحن نرجحه بان
 القول بزيادة المثل يؤدى الى القول بدخول الكاف على المضمر والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار
 وقد يقال المقصود من هذا الكلام نفي ان يكون شئ مثله تعالى وكما يكون قصده هذا المعنى يجعل
 الكاف او المثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شئ منهما زائدا بل التحصيل مع عدم الزيادة
 بطريق الكتابة التي هي ابلغ من التصريح وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما

وهو ما نقله عن الكشاف وهو انه قد قالوا امثلك لا يخل فتقوا البخل عن مثله والفرض
نفيه عن ذاته فسلوكا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوا عن مثاله وعن يكون
على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ابغيت لذاته وبلغت اترابه يريدون ابغاه
وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء الا ما يعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى
بل يدها مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يده ولا بسط لها لانها وقعت عبارة
عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها في نفي لا يده وكذلك يستعمل هذا في نفي
مثل ومن لا مثله له هذا وينبغي ان يعلم ان نفي المثل عنه تعالى بنفي مثل المثل مجاز متفرع
على الكناية لانه لا بد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي وهذا انما يصح فيما يمكن
في حقه المعنى الحقيقي واما فيما يتبع فلا يصح فهو مجاز متفرع على الكناية بان هذه الكناية
لما نقلت عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي الى محل يتبع انقلب مجازا فاطلاق الكناية مسامحة
شائعة تسمية للفرع باسم اصله هذا على حذف ما حققوه واما ما يقتضيه الرأي الصائب
فله غير لانه اذا جاز ارادة المعنى الحقيقي لانتقال الى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه
فلم لا يجوز تلك الارادة فيما يمنع حتى يكون كناية محضة وما يتعلق بتحقيق هذا الوجه
من الكناية وبه يمتاز عن الوجه الثاني الذي سنذكره لك ان نفي المثل عنه تعالى على هذا
الوجه لازم لنفي المثل عن مثله تعالى لانه اذا اتى المثل عن مثله وعن هو على اخص اوصافه
ينبغي عنه بطريق الاولى لا من جهة ان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم وثانيهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وذلك لانه
لو كان له تعالى مثل لكان مثله مثل وهو ذاته تعالى لان المماثلة من الجانبين واورد عليه
السيد السند انه لا تفاوت بين هذين الوجهين في باب الكناية الا بحسب العبارة وبيان ذلك
ان كلا الوجهين كناية في الشبه حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد بسببه الى المثل فرجهما الى
استعمال لفظ دال على نفي مثل المثل في نفي المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم
لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المسائل عن هو على اخص
اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكناية بل هو من المذهب
الكلامي بايراد حجة على نفي المثل على طريقة اهل الكلام فيكون المال انه ليس مثله مثل
اذ لو كان له مثل لكان مثله مثل هو ذاته تعالى وحينئذ يكون انا وجهان متميزان هذا وقد عرفت
انما يميز بين وجهي الكناية وان بناء على اختلاف وجه لزوم نفي المثل لنفي المثل فيهما وكفى شاهدا
في التمايز بينهما انه يتوجه على الثاني ما لا يتوجه على الاول وهو اننا لانسلم انه لو كان له مثل لكان
ذاته مثلا بل لان مثل الشيء ما هو ملحق به الحاق الناقص بالكامل على ما عرفته في باب التشبيه
حتى لو تساوى بالترقي الامر في باب البلاغة عن التشبيه الى التشابه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق
الوجه الثاني قلت كافي بصاحب هذا الوجه يقول ينبغي ان يكون المقصد من الآية أكثر
من نفي الملحق بذاته لئلا يقصر عن نفي المشاركة لكان نقول لا نرضى بحمل ابلغ كل كلام على ترك
ما هو احسن من العدول من التشبيه الى التشابه في امثال هذا المقام فنقول المراد على هذا نفي
المثل ويلزم من انتفاء انتفاء المشاركة بطريق الاولى ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكناية بل يتعين
حينئذ الحكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكناية فالوجه هو الاول وبهذا
ظهر سقوط المذهب الكلامي انه لا يخص بالوجه الثاني بل يصح صرف ما ذكره الكشاف ايضا
على المذهب الكلامي وانه ليس نفي مثل المثل اوضح من نفي المثل حتى يستدل به على نفي المثل

وللكناية وجه ثالث يتضمن التعريض لمثبت المثل بانك لم تتعقل الواجب بل لم تتعقل الامثاله
اذ لو تعقلت ذاته لم تثبت له مثالا فاللايق بحالك في مقام نفى المثل عنه ته الى نفى المثل عن مثله
تعالى فتنبه قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لان بعد مجازا واذالم اذكر الحد شامله لكن العهد
في ذلك على السلف وكأنه اراد انه لا يرضى بجعله مشاركا لما سبق في اسم المجاز وداخلا تحت
مفهومه او جعل اللفظ مشتركا بينهما لان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول
ولا يراد به هذا الفرد الابالقرينة لكن العهد في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا
اولفظيا على السلف كما يستدعيه تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتوجه عليه
ما ذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه انه ان اراد انهم جعلوه من اقسام
المجاز التعريى المقابل للحقيقة والمفسر تفسيره يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف
على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه
فلا يعرف له ههنا رأى يتفرد به لاننا نقول له نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين
اشراكا معنويا ولفظيا كما يستدعيه تقسيمهم المجاز اليهما ثم نقول لا يعد ان يقال هذا النوع
من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له الى غيره فان للكلمة وضعها افراديا ووضعها
تركيبيا فهي مع كل اعراب في التركيب وضعت لمعنى لم توضع له مع اعراب آخر
فاذا استعملت مع اعراب في معنى وضعت له مع اعراب آخر ففسد اخرجت عن الموضوع له
التركيب الى غيره مثلا القرينة بالنصب في اسئل القرينة موضوعا لمعنيين تعاقبه السؤال
وقد استعمل في معنيين تعلق بما اضيف اليه السؤال وحيث يمكن ان يحصل تحت
تعريفاتهم للمجاز ويجعل مقصودا لصاحب البيان لتعلق اغراض بياضية به فلما رتبته
وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريف للمجاز بالزيادة وتعريف للمجاز بالحدف عن الاحكام
وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوافد في بيان المقصود والمرام الاتناخفا عن السامة
فتركناه فان اشتبهته فارجع اليهما وان فاك ما كنتريد عليهما لكن لا علينا فانك لا تتحمل
مالدينا (الكناية) مصدر قولهم كنى به عن كذا اكنى من باب ضرب وكنوت اكنو
من باب نصر اى تكلمت بما يستدل به عليه او تكلمت به وارادت غيره او تكلمت بلفظ يحاذيه
جانبا حقيقة ومجازا والمعنى الاخير قريب من المعنى المصطلح عليه اعنى قوله (لفظا يريده
لازم معناه مع جواز ارادته معه) وقد اشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج
المجاز عن التعريف بقوله (فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع
ارادة لازمه) الا انه لم يقل فخرج به المجاز مع انه اخصر واوضح في المقصود ليكون مع
الاشارة الى هذه الفائدة تنبيهها على ان العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذى
هو الوجه الاول للفرق الذى ذكره السكاكى والوجه الثانى من الفرق الذى ذكره وهو قوله وفرق
بان الانتقال فيها من اللازم الى ليس بشئ وكما يخرج به المجاز يخرج بعض الحقايق الصريحة
كافظا الصلوة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظا يريده لازم معناه لكن
لا تجوز ارادته معه اذ لا تجوز حين التكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعى فضلا عن
ارادته معه فلا حاجة لاجرائها الى اعتبار حثية الزوم اى لازم معناه من حيث انه موضوع له
لامن حيث انه لازم الموضوع له فان قلت ما فائدة قوله معه وهل لا يكتفى للفائدتين المذكورتين
بمجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكتفى لهما ذلك لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل
وارادة المعنى تبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو
ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والمنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه

على وجه يكونان مقصودين استقلالاً ولا مانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا
 للآخر وسيلة الى قصده وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي
 لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا ان يقال ان كلمة مع تدخل على المنبوع
 من المشاركون وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل ومعنى قوله
 انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما
 فانها جازية في الكناية كما ذكره في التعريف وعمتة في المجاز كادل عليه تعريف المجاز
 وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح ان ما به المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة
 لازمه لا ارادته فبين التعريف وقوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه
 تناف لان لا يفرع ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه
 ولا حاجة في دفعهما الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح
 صاحب الكشف ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثل شيء كناية
 مع امتناع المعنى الحقيقي في حقه تعالى فتمتنع ارادته بالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه يخرج
 كثيرا من الكنايات قلت منهم من يقول معنى جواز ارادته معه جواز ارادته في الجملة وفي بعض المواد
 فلا يخرج كنايات تمتع جواز ارادة المعنى الحقيقي في بعض المواد ولا ينبغي انه في غاية البعد على
 انه تدخل هذه الكناية في تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل في غير ما وضع
 له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقال الشارح في المختصر ان المراد مع جواز
 ارادته معه من حيث انها كناية وامتناع الارادة في هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة
 وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدور في تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة
 في تعريف المجاز والتحقيق انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهي مجاز وانما جعل الكشف
 الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كنايات وقد صرح بانها مجازات متفرعة على الكناية بمعنى
 انها استعملت في المعنى الكنائى كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصار ذلك بسبب
 استعماله في محل امتناع المعنى الحقيقي فان قلبت الكناية مجازا لكن اذا يمكن المعنى الحقيقي ويكون
 متفيا يجعل كناية كما في بسط اليد في من فقدت يده لفصان في الحلقة فان استعماله في كرمه
 كناية لا يمكن المعنى الحقيقي فيه فبحسب لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقي قرينة مانعة عن ارادته
 كذلك انتفاءه قال الشارح وفي الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اى
 من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني
 باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له ويلزم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه هذا كلامه
 وكأنه اراد ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما سيذكره وفيما رأيتاه من نسخ
 الايضاح ان من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فلا يتجه عليه شيء فان قلت قد صرح
 في المفتاح ان الكناية يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد
 معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثاني المجاز
 والثالث الكناية فينبغي ان تعرف الكناية بما اراد به معناه مع لازمه قلت زيف هذا الكلام منه
 بانه لا شبهة في انه كثيرا ما يقال طويل الجاد لمن لا يجادله فهو كناية مع انه ليس هنالك ارادة
 المعنى الحقيقي وجعل الموثوق به ما يشعر به كلامه في الفرق الاول بين الكناية والمجاز حيث
 قال ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك فلان طويل الجاد ان اراد
 طول تجاده من غير ارتكاب تأويل مع ارادة طول قامته فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه
 وبناء هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان انتفاء التجاد قرينة مانعة عن ارادته على ما

عرفت ولنا بحث نذكره لك وان حان الاسهاب للاطناب رجاء ان نجدد نشاطك في السماع
فانه محجب للابواب وهو انه يمكن ان تجعل الكناية كلها حقايق صرفة ويكون قصد ما يجعل
معنى كناية من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الزماد حقيقة صرفة
ذكرت دليلا على انه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير الزماد
في المضاف (و الفرق) لم ينسبه الى السكاكي مع انه ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به
في الايضاح (بان الانتقال فيها) اي في الكناية (من اللازم الى الملزوم) كالانتقال من طول
التجاد الذي هو لازم اطول القامة اليه (وفيه) اي في المجاز (من الملزوم الى اللازم) كالانتقال
من الغيث الذي هو ملزوم البنت الى الثبوت ولا يخفى ان هذا لا يظهر في الاستعارة لان الاسد
ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا في كثير من المجازات المرسله ولو جعلت ملزومات بالقرينة
فالكناية ايضا ملزومة بالقرينة (ورد) هذا الفرق يمنع ان الانتقال في الكناية من اللازم
الى الملزوم (بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم
يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص وفيه انه ان عرف
علاقة اللزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم يعرف لا ينتقل من
الملزوم ايضا (وحينئذ) اي حين اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم
الى اللازم) كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن اخص
او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعام قد يوجد دون
الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والرديف كطول التجاد
التابع لطول القامة وما ذكره في موضع اخر من كتابه ان الانتقال في الكناية يتوقف على
مساواة اللازم للملزم فغير موثوق به وان وثقه الشارح في هذا المقام وبهذا ظهر الجواب
عن رد الفرق من ان السكاكي اراد ان الانتقال في الكناية من التابع وفي المجاز من المتبوع
ومنع الشارح كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجاوز بالثبوت عن الغيث ويمكن
دفعه بان ذلك الفرق مبنى على ان الموضوع له امر اراد في الكناية لكن ينتقل منه الى ملزومه
فال موضوع له في الكناية تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع وفي المجاز
الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبة الى
الخارج ولم تعرض له التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية
يكون الفرق بينهما في الجملة (وهي) اي الكناية (ثلاثة اقسام الاولى) اي القسم الاول وتأنيته
باعتبار الخبر لانه الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة
عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم
من الكناية بما هو المطلوب منه ولا يظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين (فهي) اي
من الاولى (ما هي معنى واحد) اي عبارة عما هو معنى واحد (كقوله والطايعين مجامع
الاضغان) فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هي مجامع معان)
حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف (كقولنا كناية عن الانسان سعى مستوى
القامة عريض الانظار وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال منهما
الى المكنى عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر
زيد بالمضيافة اوصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافة غيره وفسر الشارح القسم الاول بان
يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فنذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى ذلك الموصوف والقسم الثاني بان تؤخذ صفة فتضم الى صفة لازم اخر ليصير جملة مختصة

بموصوف ليتوصل بذكرها اليه وفيه ان في تفسير القسمين على هذا الوجه يجعل اشتراط
الاختصاص لغوا لا يرى انه لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقة لهذا التفسير لم يذكر
الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير
مخصص وجعل السكاكي الاول يعنى ما هو معنى واحد قريية والثانية بعيدة قال المصنف في
الابضاح وفيه نظر فقال الشارح واعل وجه النظر انه فسر القريية في القسم الثاني بان
يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكنية
التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلالها خالية عن الوسائط لظهور ان ليس
الانتقال من حى مستوى القائمة عريض الانطفاص الى شئ ثم منه الى الانسان فالجواب
ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوى والاختصاص والبعيد بخلاف ذلك هذا ولا
يخفى انه بعد ان يكون نظر المصنف ذلك لظهور ان ما هو مناط القرب والبعيد في كلام المفتاح
ما ذكره الشارح بحيث لا يخفى على من نظر في كلامه نظرا تاما فالقرب ان وجه النظر ان جعل
مناط القرب والبعيد في هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفي القسم الثاني وجود الواسطة
وعدمها تحكم وفرق من غير فارق فلا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لوثم
من ان الواسطة وعدمها ظاهران في القسم الثاني دون الاول ولك ان يجعل النظر ان التكلف
في الاختصاص قد يكون في القسم الاول كما اذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص الا بتحمل
وتكلف والبراءة عنه في القسم الثاني بان يكون اختصاص مجموع معان مشتمرا واضحا
ويمكن دفعه بان التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف ويمكن ان يكون القريية
عند المفتاح ما يكون اختصاصه طاهرا بلا تكلف بان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عند
ان يتكلف في اختصاصها مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف في المركب على
سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شموله لجميع افراد (الثانية المطلوب بها
صفة بمعنى ما قام بالغير) والمكنى في طويل التجاد عند التحقيق طول القائمة لان طويل القائمة
وكلام المصنف حيث قال كفولهم كناية عن طول القائمة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى
فلا يتجه انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل التجاد وان اريد مدلول الصفة المضمرة
بمادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج عنه نحو اعجبنى طول تجاد فلان فانه كناية
عن طول قائمه لاعن طويل القائمة وهي ضربان قريية وبعيدة (فان لم يكن الانتقال)
من الكناية الى المطلوب (بواسطة قريية) والقريية قسمان (واضحة) يحصل الانتقال
منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين في القسم الاول من الكناية وكانها اهملا
فيه لعدم الاطلاع على امثلتهما في كلام البلغاء (كقولهم كناية عن طول القائمة طويل
تجاده وطويل التجاد) وخص هذا القسم بتعدو المثال من بين الامثال اشارة الى تقسيم
اخر كما اشار اليه بقوله (والاولى) كناية (سادجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفي الثانية
تصريح ما تضمن الصفة) بمعنى مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (الضخيم) الراجع
الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه لمشايتها الفعل الذي لم يخل
عن مرفوع على ما قيل ويخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلا فيبعد الاضافة
عن استهجان ايهام اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين فاعله على ما نقول فاضافة
الصفة ابدا الى المفعول او المحقق به ولا يمكن ان يكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لا تحسن

بل تفجح ما لم تتضمن الصفة معنى قائما بتضمنها لا محالة حين الاضافة فان الطويل المسند
الى نجاد احد يتضمن طول قائمه فبهذا الاعتبار حسن اسناده الى ضميره بعد الاضافة لان
اسناد الطويل الذي هو صفة النجاد في قوة اسناد طول القامة اليه بخلاف زيد اصغر ثوره
وبهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل الى ضمير الموصوف لا يجعله صريحا لانه اسناد
طويل هو صفة النجاد بل يجعله في قوة الصريح لان الاسناد بملاحظة تضمنه طول القامة
فكانه اسناد باسناده طول القامة وبهذا حكم عليه بان فيه تصريحاً مالا لانه اسناد اليه
الطويل الذي هو حاله كما ظنه الشارح كيف ولو كان كذلك يخص هذا العرف بطول
نجاه وطويل النجاد ويكون قوائماً زيد كثير الرماد كناية ساذجة كقولنا زيد كثير رماده
وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل النجاد نصريحا لا كناية فيها تصریح ما
وتكلف في جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظي هو امتناع خلوا الصفة عن مرفوع
وبما حققناه لا اتجاه لهذا السؤال (أو خفية) ما عطف عليها واضحة وخفاؤها بان يتوقف
الانتقال منها على تأمل واعمال روية ولا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان
فيه نحو عريض قفاه وعريض القفاه وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال في كل
مرتبة واضحا ولا يكون كذلك وكأنه لم يعتبر لان الكناية مع الواسطة خفاء لا محالة
(كقولهم كناية عن الابله عريض القفاه) فان عرض القفاه وعظم الرأس بالافراط مما يستدل
به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد ليس
مشتركا بين الناس بل يخص به واحد دون واحد فلا ينتقل اليه الا بعد تأمل وجعل صاحب
المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولهم عريض
القفاه قال المصنف وفيه نظرو وجه النظر يحتمل ان يكون ما ذكره الشارح من انه كناية
بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفاه ومنه الى الابله وحيث يدفع بما ذكره
في جوابه من انه لا امتناع من ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقرينة بالنسبة الى
الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب واسطة فيه صاحب المفتاح على ان
المط بالكناية قد يكون الواسطة اذا كانت في افادة المطلوب وظهور المط منه كأنه المطلوب
نفسه وقد تكون المط فلا ينتهي القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن
كون وجه النظر ما ذكره احتمال ضعيف لانه بعد ما قال السكاكي كناية قريبة عن هذه الكناية
لا يتوجه عليه انها بعيدة لان الانتقال منها الى الابله بالواسطة فكيف يظن بالمصنف مثل
هذه الغفلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية قائما تكون اذا كانت الكناية المكتبة مشتهرة
ربما التحقت بالصریح فانه لا يمكن بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فانها
ليست كالصریح في المصباح وليس عريض القفاه كالصریح واللام تكن من الكناية الخفية
كما اعترف به السكاكي ولا يخفى اطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكناية الخفية
ما كان الانتقال فيها محتاجا الى تأمل قبل الاشتهار وعريض القفاه لا شهارة في الكناية من
البلاهة التحقق بالصریح فيحسن ان يكتفى عنها بعريض الوسادة ويحتمل ان يكون منها لكون
قولهم عريض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلاهة ولبس الوسادة كناية
قصد عريض القفاه بها لا مجرد فرض وتقدير فلا يصح قول السكاكي كما في قولهم عريض
الوسادة كناية عن هذه الكناية وحيث لا جواب له ويحتمل ان يكون ان القريب ما لا يكون
بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفاء في ان المطلوب بعريض الوسادة الابله سواء قصد به

بل الصحيح ان يقال كما في عريض
الوسادة كناية عن هذه الكناية
نسخه

عريض القفا والابله فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه حيثئذ ان المطلوب عبارة عن المقصود من اللفظ لا ما لا يكون وسيلة الى شيء آخر بعد افادته باللفظ (وان كان) اى الانتقال (بواسطة) فهي (بعيدة) فضلا عن ان يكون يكثر من واسطة ولم يقل والا فبعيدة لئلا يشتبه المعطوف عليه ولان الاعذب مقابلة الاثبات والنفي لا مقابلة النفي ونفيه (كقوله) كثيرا لمداد كناية عن المضيا فانه ينتقل من كثرة المداد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير اى الى كثرة قلبه (الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها وسرعة الانتقال في كل مرتبة وبطونها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة المطلوب بهما نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتتفرد الكتابة في النسبة او احدهما مذكور صريحا والاخر كتابة فجميع الكتابة في النسبة مع الكتابة عن الموصوف او الصفة اذ كلاهما مذكورين كناية فجميع الاقسام الثلاثة فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة منها اجتماع الثلاث او اثنان منها ولا يطل بشيء منها حصر القسمة لان المقسم مقيد بالوحدة كافي سائر التقسيمات نعم لو جعل قوله عليه السلم المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال على كفر المؤذى المعروض به بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذى كافرا لانه لا يعلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يعلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر يكون قسم اربعة من الكناية (كقوله) اى قول زياد الا عجم (ان السماحة) اى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا (المرونة) بضمين كمال الرجولية (والندى) اى الجود (في قبة) هي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء يقال بيت مقبب جعلت فوقه قبة (ضربت على ابن حشر) على وزن جمع فاسم رجل (فانه ان اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات) قال الشارح اراد بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق الحصر او لا يدل عليه انه جعل السكاكى من التصريح بالاختصاص له التروكة الى الكناية سمح ابن الحشر او حصل السماحة له او ابن الحشر سمع ومن البين انه لا حصر في شيء منها ويؤيد ما ذكره قوله في الايضاح فانه حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشر جمعها في قبة تنبيه بذلك على ان محلها ذوقية وجعلها مضرورة عليه اوجود ذوى قباب في الدنيا كثيرين فاذا اثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية هذا ثم وجه ارادة الثبوت بالاختصاص ان الاختصاص هو الثبوت لشيء والنفي عن غيره فاريدهنا بعض معناه وفي شروح المنتسح ان مبنى على ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر وليست الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكر بل اني انه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماعته والعبارة الصحيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لو جعل التعريف في السماحة والمرونة والندى للجنس الاستغراقى افاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لان جميع افرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بلحين وتكون مبالغة في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يعسد ان يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما حيث يكون في البيت كنيان احدهما جعل اثبات جميع افراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانتهما جعل جملتهما في قبة مضرورة عليه كناية عن الثبوت له (فترك التصريح بان تقول انه مختص بها ونحوه) مجرور معطوف على

ان تقول اى التصريح بنحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى نحو قولنا
انه مختص بهما من العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختصاص بها او ثبت له دون غيره في
وجه ومن نحو سمع ابن الحشر سمع ايضا في وجه اخر فتأمل (الى الكناية بان جعلها) اى تلك
الصفات (في قبة مضروبة عليه) اى على ابن الحشر فافاد اثبات الصفات المذكورة له
لانه اذا ثبت الامر الذي لا يقوم الا بغيره في مكان الرجل ثبت له لان الصفات ثبتت في المكان
بتبعية ثبوت محلها ولهذا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات
في المكان لامتنت ارادة الحقيقة ولم تكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه
الصفات في قبة ضربت على ابن الحشر كناية عن كونها عين ابن الحشر حيث جعلت
في مكان ابن الحشر والتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل
بالذات الاتساف فكانه قيل ابن الحشر هو السماحة والمروة والندى (ونحوه) اى نحو قوله
في الكون مثال الكناية المطلوبة بهما النسبة (قوله المجد) اى بيل الشرف والكرم اذ لا يكون
الابا لاء او كرم الابا خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل
(بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين في قوله (والكرم في رديه) وانما
قال ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاهه وتبع في هذا الرد المفتاح
حيث قال وقد بطن هذا من قسم زيد طويل نجاهه وايس بذلك فطويل نجاهه باسناد
الطويل الى الجهاد تصريح باثبات الطول للجهاد وطول الجهاد كما تعرف قائم مقام طول
القائمة فاذا صرح من بعد باثبات الجهاد زيد بالاضافة كان ذلك نصرا بجا باثبات الطول
زيد فتأمل هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكناية عن
الصفة مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثاني
ما شاهدته المفتاح وهو انه جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية عن
ثبوته له لان الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشيء بالذات ولولا ذلك لامتنت الحقيقة وكان
اللفظ مجازا والابلاغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه لان كون
الشيء بين بردي الشيء يدل على انه عينه لانه الذي يكون بين برديه والاول ما شاهدته غيره وهو
ان كون الشيء بين بردي الشيء كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه
ثبت التصريح باثبات الاحاطة المكتبة بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة
الجهاد الى الشيء بثبوت الطول المكنى بطول الجهاد له فيكون المجد بين ثوبيه بمعنى المجد يحيط به
وحينئذ ينبغي ان يكون قوله ونحوه للتبني على الفرق بينه وبين المثال السابق في كون السابق
نصا وهذا محتملا (والموصوف في هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث كثيرا ما يكون مذكورا
كامر (وقد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم انقسم الثالث اذ لا يتصور
كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم
الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع
التصريح بالصفة (كما يقال) اى الموصوف الغير المذكور في الكناية عن النسبة لافيهما
كما هو المتبادر (في عرض) بالضم اى ناحية (من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من
لسانه ويده) فكذلك اشترت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية اخرى هي
للمؤذى فالصفة وهي الاسلام هنا مصرح بها والموصوف وهو المؤذى غير مذكور والنسبة
وهي نفي الاسلام عنه مكنية بحصر الاسلام في غير المؤذى على ما يفيد تعريف الجنس للمسند
اليه فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفي

فاوجدوا من نحو سمع ابن
الحشر ج وابن الحشر
سمع نسخة

الاسلام عن المؤذى مصر حاقلت الحصر امر اجال يلزمه تفصيل التثني بحسب المقام فيجوز
 ان يكنى بهذا الجمل عن هذا المفصل على انه لو كان معنى الحصر الاثبات والتثني تفصيلا
 يجوز ان يكنى بالكل عن الجزم ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزم ويجعل الجزم مقصودا
 بالافادة ومثال الكناية عن الصفة قولك في عرض من يعتقد حل الخمر وانت تريد تكفيره
 انالا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له اذا كنى عن الكفر باعتقاد حل
 الخمر وكناية عن نفي الاسلام عنه اذا كنى بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام (قال السكاكي)
 في اوائل بحث الكناية (الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة) ومساق
 الحديث بحسن لك اللثام عن ذلك قال العلامة انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض
 وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح وفيه نظر والا قرب انه انما
 قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والحقا وقلة
 الوسائط وكثرة احوالها وجه النظر فهو ان التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها لاس
 اعم من الكناية واما محصل ما ذكره من الوجه الاقرب فهو ان كثير الوسائط قد تبلغ في الحقا
 مرتبة التعريض وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية الى هذه الاقسام لانها غير منضبطة
 وفيه نظر لانه اذا سمي بالموصوف غير المذكور تعريضا وماله وسائط كثيرة تلويحا فلا معنى
 لتداخل الاقسام والاظهار انه قال تتفاوت لما فيه من التنبه على تفاوت تلك الاقسام
 في الدقة والبلاغة دون تنقسم ثم قال السكاكي في اوائل بحث الكناية وفاء بوعده حصر
 اللثام عن هذه الاقسام واذ قد وعيت ما املى عليك فتقول الى آخر ما ذكره مما حاصله
 ما لخصه المصنف بقوله (والمناسب للعرضية) اي للكناية العرضية وهو ما لم يذكر الموصوف
 فيها (التعريض) لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة يقال عرضت فلانا وبفلان
 اذا قلت قولاً وانت تعنيه يعني لا يكون القول مسوقا له وانما تعنيه من عرض من غير ان تستعمل
 اللفظ فيه ولهذا لم يقل وانت تعنيه (ولغيرها ان كثرت الوسائط) وهو الذي عبر عنه المفتاح
 بذات مسافة بعيدة (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد السند
 في شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط
 (مع خفاء) وهو الذي فسره المفتاح بذات مسافة قريبة وفسره السيد السند بما لا واسطة
 فيها وفيها واسطة واحدة لكن في كون ما لا واسطة فيه ذات مسافة خفاء وشمول
 قلة الوسائط اخفى منه والشارح ايضا عليه على شمول قلة الوسائط لما لا واسطة فيها
 حيث جعل عريض الغفاء مثالا له (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية
 لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء الايماء والاشارة)
 قال السيد السند اما لانه اذا لم يكن قيد زائد كافي التلويح في الرمز تعين الاسم الدال على مطلق
 الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق ياد منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الائمة
 فيه شائبة الحقا فيبقى اسم الاشارة للباقي هذا كلامه ثم انتقل السكاكي من الكناية في التعريض
 الى تحقيق المجاز فيه فكلية ثم للنباضيين البهين والافلا تراخي بين كلامي السكاكي واعلم
 ان السكاكي بعد ما سمي احد اقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقيق تلك الاقسام
 بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى
 على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتني فستعرف وارتدت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر
 معتمد على قرائن الاحوال كان من القيسل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من
 القيسل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتكم هذا فالمراد بالتعريض
 ليست ما هو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو الذي قال

صاحب الكشف في مقام الفرق بين الكناية ان الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً تدل به على شيء آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه اماله الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح فيه ما يريد ففقد فرق بين الكناية والتعريض بأنه يذكر معنى الكناية بلفظها والكناية غير موضوعه بخلاف التعريض فانه لا يراد بمعناه التعريض باللفظ بل ينقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه فانه يفرق الكناية عن التعريض انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى ان هذا الفارق موجود في المجاز ايضا فقد تضمن الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضا في المثل السائر بان التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ حيث قال الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب (والتعريض) هو اللفظ الدال لامن جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلاته والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجاز وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذا واراد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معينا لهما لا حدهما بل اقربته والاخر بقرينة وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان كلام السكاكي في التعريض بهذا المعنى لا بمعنى اصطلاح عليه من عند نفسه في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض عليهما مناسبا فهو في هذا المقام جرى على ما جرى عليه غيره مرة حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى اخر وعرف الاستعارة وقسم الاستعارة لانه بهذا المعنى الى الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية على ما حققناه لك وانهذا الدرج افظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجازا واوصى بالتأمل لما راى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التنبيه يحصل بمجرد بيان انه قد يكون مجازا والتعريض بأنه يكون كناية تطويل اختصر كلامه فقال (والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني فتعرف واستريد انسانا مع المخاطب دونه) ثم زاد في توضيح المسال وبين انه يحتمل الكناية فقال (وان اردتهما جميعا كان كناية) ثم تيه على قصور كلام المفتاح (ولا بد فيهما من قرينة) حيث لم يشتمل كلامه الاعلى اشتراط القرينة في الكناية والحق معه في هذا التنبيه وان اعتمد السكاكي على اشتها وجوب القرينة في المجاز وخاف توهم عدم القرينة في الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن باقى تصرفاته على ما ترى وقد تبه الملاقة ايضا على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب في غير ما هي موضوعه وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوعه لمراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر اذ حاصل ما ذكره ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في اثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل ومما يفتى منه العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشف

وابن الاثر في هذا المقام كيف يف كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر
لا يقبله عقل لانه يؤدي ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
ذلك المعنى او مجازا و كناية بل الحق ان الاول محاذ والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي
قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصده به تهديد
المخاطب فان استعمال في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب
بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضى بدلالة الحذف مثلا
على تعظيم المحذوف او اوهائه فانه افاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا
على العقلة عن مستتبعات التراكيب وهما من بد تحقيق بقى الى الآن في ستر الاكتنان فلا علينا
ان نهى بك من غير امتنان كما وهب لنا الفيض المنان وان طال الكلام وحال السامع بينك
وبين الافهام لانه منشط وللسامع مسقط فنقول فرق بين المعنى التعريضى المجازى وبين المجاز فانك
في المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة للانتقال
الى المعنى التعريضى من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون التلفظ به من غير ارادة معنى باللفظ
الا ان المعنى التعريضى يصرف النفس بالكلية عن الالتفات الى ما اراد به الى الالتفات الى ما هو
في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريضى على سبيل الكناية وبين الكناية فانه في الكناية
لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان الانتقال الى الغير بخلاف
التعريض على سبيل الكناية كما في آذيتني فستعرف فان الالتفات النفس وانتماءها الى وعيد المخاطب
وغيره على سواء **فصل** (طبق) اى اجمع من قولهم طبق القوم على الامر اجمعوا (البلغاء

على ان المجاز والكناية ابلاغ) يقال ثناء ابلاغ اى مبالغ فيه فالمعنى ان المجاز والكناية مبالغ فيهما
مبالغة اكثر حيث بولغ في تقرير معنيهما وتحقيقهما فقوله ابلاغ شاذ من وجهين احدهما
انه اخذ من الزيد كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ولك
ان تجاوز الشذوذ ذلك الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغى في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم
يجعلوا ابلاغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلاغ من كلام فيه الحقيقة
الصرفة ويكون وجه البلاغة كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة
مطلقا في مقام يستدعى المبالغة فرب حقيقة ابلاغ من المجاز لو وقوعها في مقام لا يسع
المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحى المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على
ما هو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع البلقاء ويجعل اجماع
اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه
الاصطلاحات (من الحقيقة) اى الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التى هى الكناية
فالمجاز ليس ابلاغ منها لا اشتراكها في وجه المبالغة فقوله (والتصريح) تطويل الا ان مجمله
عطفا تفسير بالحقيقة (لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف
والسكاكى لانه وان جعل الكناية ذكرا لا لازم اى التابع وارادة الملزوم اى المتبوع لكنه جعلها
مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم مالم يصير ملزوما لا يتقبل
منه ويرد على كون المجاز ابلاغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به
المطلق فانه اذا نظر الى ما اراد بهذا القيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما
ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصده معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد
مقيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصده الا تلك الحقيقة اعنى العضو الخصوص

وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كأنه بمنزلة امر خارج عن مفهوم
المشعر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف إطلاق الاصابع على التأمل
في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا إطلاق اليد على القدرة يفيد
تصورها بصورة ما هو مظهر لها وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز
الغير المقيد لا يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه (فهو) الظاهر فهما (كدعوى
الشيء بيينة) قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المقيد وايضا في كل
من هذين الاطلاقين يعني إطلاق الاصابع واليد دعوى الشيء بيينة كما سأتى وليس ذلك
في المشعر الاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيد وبين كونهما كدعوى
الشيء بيينة بان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لا متسع انفكاك الملزوم عن اللازم
وفيه ان ما ثبت ان الاتقال فيهما من الملزوم في التصور الى اللازم ووجود الملزوم في التصور
لا يستلزم وجود اللازم وكأنه أشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اى اقتضاء
وجود الملزوم اللازم ظاهر وانما الاشكال في بيان الملزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما
لا يتنبه لمراده فيظن ان الاشكال في بيان الملزوم الذهني فيعترض بانه بعد ما بين الشارح
في اوائل بحث المجاز الملزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشيء لان ما سبق بيانه
هو الملزوم الذهني والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجى فان ذلك من هذا (و) اطبقوا
على (ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون
الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطلاق بعد ذكر الاطلاق الاول لا تطويلا
وانا ذكره المقتضاح لافراده بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه
يتضمن الاعتراف بكون المشبه اكل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة برده
ما حقق ان قولنا زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة
كنسبة الكتابة الى المجاز وما يجب ان ينبه عليه ان المصنف توهم ان ما ذكره السكاكي
ان الاستعارة مزينة على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بتقصان المشبه عن المشبه به
دون الاستعارة رد ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب في كون المجاز
والكتابة ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لانه
يفيد تأكيد لاثبات المعنى لا يفيد خلافه اذ لا يفيد رأيت اسدا زيدا من رأيت رجلا يساوى
الاسد في الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فاته الثاني وهكذا الامر في
الكثيرا ما دعى المضاف في كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فاته المضاف مع اتحاد المقصود
منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد
شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده
ليس السبب في كل صورة ذلك ورفع الایجاب الكلى لا ينافى الایجاب الجزئى فالسبب
في كل صورة تأكيد لاثبات المعنى بخلاف خلافها واما الزينة في المعنى فربما يكون كما في الاستعارة
والتشبيه دون غيرها ودونها وغير التشبيه كما في رأيت اسدا ورأيت رجلا يساويه في الشجاعة
وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ
لافتقارها الى تأمل واخر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت الزينة في الواقع
كما ذكر هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انقاطعون بان المفهوم من الخبر
ان هذا الحكم ثابت او منفي وذلك لان الدلالة اللفظية قد تختلف عن المدلول ورده السيد
السند بان هذا معنى زيك فاسد لان ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع

فانهما لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القوي في الواقع فكيف يتوهم ايجابهما للثبوت
اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المعط غلط
والتشنيع ساقط هذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما وقي نفي مانفاه الشيخ لاثبات
ان الابلغية لمجرد التاكيد فليكن لا اعتبار بزيادة في المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس
ما ذكره المصنف كانه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المصنف اقوى بل مراده
ان ليس الابلغية لافادة شئ من العبارات مزينة في المعنى دون خلافها والا لم يكن المقيس عليه
للحقيقة والمجاز معنى واحد وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاني اسد ليس الا المراد بزيد كالاسد
والا لم يكن يجعله ابلغ منه دون زيد كالحمار معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة في جاني اسد وتاكيد
تلك الدعوى يجعله عين الاسد وانكار كون زيد ناقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعترافا به
وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يؤكده دعوى التسوية والادعاء وتاكيد لا يفيد مزينة في المقبول
بمجرد تاكيد ومبالغة فيه فيدل عليه جاني اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزينة في الواقع
بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ما ذكره في الخبر وما ذكره
في هذا المقام بون بعيد هذا اخر ما وقفنا من شرح الفن الثاني بعد شرح الفن الثالث ووهبنا
ما فيه من الغرائب والبدائع نسأله التوفيق للترقي الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ
من الموانع الهى هب لنا اقوى الذرائع التوفيق لاتباع اجل الشرايع وبصرنا في اتوار العمل
باسرار المعارف والبدائع واعتنا بافاضة معاني بيانك العليسة عن العلوم الرسمية والصنائع
بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين في الوقائع (الفن) في اللغة الضرب اى النوع او التزيين
وكلا المعنيين يناسب ما سمعنا فنالا في بيان نوع من مسائل تتعلق بالبلاغة ويزين باستعانتها الكلام
(الثالث) اى الواقع في المرتبة الثالثة من الفنون الثلاثة فالمعنى الفن الذى هو ثالث الثلاثة لان الفنون
مرتبة في تحصيل البلاغة وتكملها او ثالث الفنون فانه جعل اثنين المتعلقين بالبلاغة السابقين
عليه ثلثة (علم البديع) هو في اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة
الى الفاعل وعلى الثاني الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات
فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الحبل الذى قتل فالكلام الذى
تم تزيينه بهذه المحسنات كالحبل الذى قتل اوتاره وثلث ثم قلت في الشانة (وهو علم)
فسر الشارح المحقق العلم في تعريف المعاني والبيان بملكة يقتدر بها على تفصيل ادراكات جزئية
متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد بنفس تلك الاصول وزاد المحقق المحشى
شريف زمانه تجوز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها فمعنى قوله (يعرف به وجوه
تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتألف عليه مما ورد في
هذا الكلام او يريد اراده بمقتضى استعمال المعرفة الشائعة في ادراك الجزئى على طبق ما ذكره ذلك
الشارح الجليل في تعريف علم المعاني من التفصيل فاذا ذكره هنا في شرح قوله يعرف به وجوه تحسين
الكلام من قوله اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور
معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لا يوافق
ارادتها استعمال المعرفة الشائعة في ادراك الجزئيات ومع ذلك ليس داخل في العلم بالمعنى المذكور بل
في العلم بمعنى المسائل والمبادئ والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتائجها
وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلية ليست
من المقاصد العلمية ونتائجها وكأنه لما بشاهد في هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات
ظن ان لا مشكلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته

مطلب
الفن الثالث

هكذا في النسخ معناه ولم
يظهر لي واحتمال انه فاعل يقتدر
بعيد او غير صحيح حاشية

بانه يحسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة في صدر الكتاب حيث قال ويتبعها وجوه آخرتورث الكلام حسنا هذا او وجوه الاشارة جعل الاضافة للعهد وجنث يفوت قصد الاستغراق الذي لا بد منه في وجوه التحسين وما يعرف به بعض وجوه التحسين ليس بدعيًا فينبغي ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضي المذكور في صدر الكتاب بقوله ويتبعها وجوه آخرتورث الكلام حسنا ولك ان تريد بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من اللام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون بما يكون خارجا عن بلاغته والالصار بلفظها بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اي مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة) اي الخلو من التعقيد المعنوي للثبوت على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين ووجه ذلك انه يكون اراد هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كتعليق الدرر على اعتناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالتحسين وكأنه اراد مزيد التبيين والافعال ههنا تكفل تخصيص الوجوه بالوجوه التسابعة لوجوه البلاغة تكفل اثني المذکور اذا لمعنى لتبعيتها لوجوه البلاغة لعدم الاعتداد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون مقتضى الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المجوثة عنها في البديع فنبه على ان التحسين التابع للبلاغة بالوجوه المجوثة عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة حتى لو لم يتم شئ من هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل حل الكلام على العهد بعيد عن المقام فالايق بمقسام التعريف حل وجوه تحسين الكلام على مفهومه العام واخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخلة في رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ما هو داخلة في البلاغة من الخلو عن الشافرو مخالفة القياس والغرابية وضعف التأليف فيبقى الجمع في قوله وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هذا الوجه حل ووضوح الدلالة على ما هو المعبر في البيان اما الوجه حل على مقتضى عموم البيان فمما سوى الخلو عن الشافرو مدخل في وضوح الدلالة اذا المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لا يكون واضح الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لا ينافي الوضوح الا الغرابية والتعقيد مطلقا واما التناثر فيما يعلم بالحسن ولا يتعلق به بعلم فلا يتوهم دخوله في علم البديع وبانه لو حل الكلام على الكلام الفصح اذ ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ما له دخل في الفصاحة اذ ليس بها تحسين الكلام الفصح بل جعل الكلام فصحا ويعلم مما ذكر انه لو قال تعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية البلاغة لكان اخصروا وضوح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع الوجوه الداخلة في بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد على تعريفه انه يدخل في علم البديع حينئذ الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يبحث عنه في علم العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يتسبب الكلام البليغ حسنا لامرية فيه (وهي ضربان) اي الوجوه المحسنة نوعان (معنوي) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد تعاقب بحسن المعنى وان كان لا يخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك في بعضها (ولفظي) له مزيد تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المتعلق بكليهما حسنا بان لا يكون له مزيد اختصاص باحدهما فمالم يوجد (اما المعنوي) بدأ بالمعنوي لان الاعتداد باللفظ انما هو لكونه وسيلة للمعنى

ولهذا استمع ان اصل الحسن في المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تأييداً
 للمعاني دون العكس (فنه المطابقة) وما يلحق بهما بمعنى الموافقة او المساواة
 ويؤيد الثاني تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء (ويسمى الطابق) وهو مصدر مثل
 المطابقة كالتقال والمقاتلة سمي بهما لموافقة الضدين في الوقوع في جملة
 واحدة واستواءهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والضاد) ووجهه ظاهر وانطبق
 (ايضاً) يقال طبق الشيء الشيء اذا عدهما لجملة تحت الضدين وشملتهما والبديع ايضاً
 وجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشئين اذا جمعت احدهما على حد والآخر
 وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبعد (وهي الجمع بين متضادين) هذه عبارة المفتاح ولما كان
 مراده هنا بالتضاد المعنى القوي دون الاصطلاح الكلامي على خلاف دأبه لانه يذكر
 الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية بتجسيمه لجمع النقول والمعقول فسرره
 المصنف بقوله (اي معنيين متقابلين في الجملة) سواء كان تقابل الضدين اي المعنيين الموجودين
 المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم
 والملكة او تقابل التضايف وسواء كان التقابل حقيقياً او اعتبارياً وقيل لا يجعل التضايف
 تقابلاً فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقاً على ما هو الظاهر بل هو عبارة النظر اقرب ولك
 ان تجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين وتكتفي في تجميعه بعدم تفديده ويجعل قوله في الجملة
 متعلقاً بالجمع اي الجمع مطلقاً سواء كان في جملة واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى
 او لا ولا يظهر ان يقول بين متضادين فصاعداً (ويكون) على طبق وهي او الجمع وقوله ومن
 الطابق فتفطن فالتك من الخبرين (بلفظين) اي بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان لطف
 التضاد في اتم كيف والتكلم كما جمع بين الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة
 وهذا غريب من القسم الثاني ولانه اكثر دوراً على السهم يشهد بذلك انه لم يهمل شيئاً من
 امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا القسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح
 بانه لا يوجب حداً الا هو ومن لا يتفطن لما القيناه لك ربما لقيناه بقوله هذا التقسيم تطويل
 لا طائل تحته (اسمين نحو) قوله تعالى (وتحسبهم ايقاظاً) جمع بقطع على وزن عضداً وكف
 بمعنى بظان (وهم رفود) اي نيام (او فعلين نحو) قوله تعالى (يحيى ويميت او حرفين نحو)
 قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة
 حسن ما في هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع
 الموصوف والمحكي عنه بينهما الوفاق في شاهد التطبيق فيهما من وجهين قال القاضي اي لها
 ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها
 وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكساب فيه احتمال والشر تشبيه
 النفس وتجذب اليه فكأنه اجدي في تحصيله واعمل هذه عبارته والاعمال هو الاضطراب
 في العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسم يقتضي ان تكون ستة اقسام اسم
 وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلثة متضاعف باعتبار التقدم وانا خرولم
 يمثل المصنف الا للقسم الاول واما تمثله للاسم المتقدم بقوله (نحو) قوله تعالى (او من كان
 ميتاً فاحييناه) قال انشراح فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم
 والثاني بالفعل وهذا مما يستقيم لو كان الموت والاحياء معاً لما كان قال المصنف اي ضالا
 فهديناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلناه نورا بمشي به في الناس قال القاضي
 مثل به من هداة الله وانقذه من الضلال وجعل له نورا ويمكن تصحيح التثنية على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التثنية ان كنت فطنا فعلى فهمك التعويل وبالجملة فالظاهر ان الاحياء مما يتعلق بما يقابل الموت فالمشال من قيل اشداء على الكفار رجاء بينهم وما تمثله للفعل المتقدم بقوله في الايضاح بصان وهو ليوم الروح مبذول فقد ذكر الصون بلفظ الفعل اولا والبذل المقابلة له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام الثلاثة هو الاول فقط ونحو نقول لا تقتصر في امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على ما وقع يكن لك نافذة في الحرف والاسم الصحيح كل مضروع على السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل للصحيح ما يضروع على السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا يفي الا بالطباق بين لفظين واما الطباق بين اكثر فتزيد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلاثة والتقدم والتأخر الى غير ذلك وضبط اقسامها مقوض الى فطانتك (وهو ضربان) اى المطابقة على طبق وهى الجمع وهو عند الشارح للطباق فكأنه دعاه الى تذكر الضمير او عبارة الايضاح والطباق ينقسم الى طباق الايجاب وهو للتخصيص كالفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما مر من الداعي من في الايضاح (طباق الايجاب كامر) اى كأمثلة مرت بخلافها (وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح وهى ان يجمع بين فعلى مصدر واحد ما مثبت والاخر منى او احدهما امر والاخر نهى والمثال الاول للاول والثاني للثاني قلت يخرج عن بيانه نحو است بعالم وانا علم او انا عالم ونحو احسبك انسانا ولست بانسان ونحو اضرب زيدا وما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاولى هوان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون) اى وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكيرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اى ظاهرا هى الحياة الدنيا ويعفلون عن الباطن الذى هو الحياة الاخرة او يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو وسيلة الحياة لا بدية كما قال وهم عن الاخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لا تخشوا الناس واخشون) نهى للحكام ان يخشوا غير الله فى حكوماتهم ويداؤوا فيها خشية ظالم او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اى لا يعصون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون فى المستقبل وفيه نظر لان العصيان بضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم باقى ان يجعل لا يعصون الله حالا ويقتضى ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى لم يعصوا عبر عن الماضى بالمستقبل قصد الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتنا فوقنا كما فى قوله تعالى لو يطعكم وقد سبق وقال الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا نوع خفا كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا نار او مثله فى الاسمين بالجمع بين هاتما وتلك والشارح لم يلتفت الى تنسيجه هذا بل ذكر ما يشعر بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل فى المحقق بالطباق حيث قال ومن المحقق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نار الان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر مالم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل التضاد بتصرف فى احدهما او فيهما فى الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فملان لانتضاد بينهما وانما حصل التضاد بجمل مفهولة نار او كذلك هاتما وتلك لبسنا الاسم اشارة فليس هناك متضادان انما صارا متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بهما تارة بعيدا بعدا تاما وتارة بعيدا فى الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد فى مقام التثنية للطباق ما هو المحقق به

تنظير الما هو بصدده وتنبهها على جريان هذه القسمة في الحق بالطباق ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشتباه الحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل غرض الشارح غير هذا مساع يتفطن له من يفهمه الى التوجه بدقائق القصد فراع فكن ذلك الرجل تجده (ومن الطباق) لم يقل ومنه لئلا يتبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب وطباق السلب في جعل ضمير متدالي طباق الايجاب (نحو قوله) اى قول ابى تمام في مرثية ابى نهشل محمد بن حديد حين استشهد واراد بنحو قوله ما ضبطه ما سمعاه بعضهم تدبجها بالبدال المهمل والمساء التختانية الموحدة والجيم ومن صححه بالحاء المهمل لم يزد الا تسقيما برده الرواية والدراية اذ ليس من معاني التدبج ما يناسبه المعنى الاصطلاحي بخلاف التدبج فانه التزيين بالديباج على ما في القاموس والتزيين على ما في الدستور قال الشارح ديبج الارض المطر زينها ويناسب المعنى الاصطلاحي الذي نقل المصنف تفسيره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية وينبغي ان يقصد بالالوان معان متضادة اذ لو لم تتضاد لكانت من القسم الثاني من الحق بالطباق فالتدبج بمقتضى ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والحق به ففي جعله من الطباق نظر ولا يظهر وجه تخصيص التدبج بما قصد بالالوان الكناية او التورية من دون ان يشمل المجاز وانما قال ومن الطباق دفعات توهم انه قسم له كما توهم تخصيصه باسم او دفعات توهم انه من القسم الثاني من الحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقي (تردى ثياب الموت جراحا) اتى بها الليل الاوهى من سندس خضر وفي هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبج ما فوق الواحد وفي الحواشي المنقولة عنه خضر مر فوع في البيت خبر بعد خبر لان قوافي القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ايساتها قوله وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعده بتر على ماسيحي في ردا العجز على الصدر هذا ولا يخفى ان هذا لا يلائم قوله في شرح البيت ولم يدخل في الدليل الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه وانصح في جعل الخضر صفة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر مر فوعا خبر مبتدأ محذوف اى هو خضر ويجعل الجملة صفة سندس قال الشارح اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها والاضافة لادنى ملايسة و يصح ان يراد بثياب الموت دماء تلتطخ بها يده وصارت كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه لبسها له الموت حين لبسها بمجيئه اليه وفي جمع الثوب اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسته كل جراحة ثوبا فالمعنى ارتدى الدماء فما آتى تلك الدماء الليل ولم ينقض بومه الاوهى من سندس خضر والسندس رقيق الديباج معرب بلا خلاف وان قصد من الثياب الحمر القتل او نصب السيف ومن الثاني الحيوة الابدية اولدات الجنة واللذة والنصب والقنل والحيوة متضاد ان فالبيت من قبيل الكناية وقال الشارح لا ينفي الكناية فيه الامن لا يعرف معنى الكناية اقول الوقوع في نفي الكناية لا يتصور الا بان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الحمر والسندس الخضر والجواب ان المراد ان للالوان دخلا في قصد الكناية لا ان انفسها كنايةات ومثل المصنف اتدبج التورية بقول الحريري * فخذ العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود يومى الابيض * وابيض فودى الاسود * حتى رثى لى العدو الازرق * فياحبذا الموت الاحمر * قال الشارح فالمعنى القريب للمحسوب الاصفر هو الانسان الذي له صفة والبعد

هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية كما توهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان
لقصد الكناية او التورية ان لا يخرج الالوان منهما ولا منع من الاجتماع فالاولى ان يقال
قول الحريري مما اجتمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كناية فاغبرار العنق الاخضر كناية
ان تكدر العيش الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وايضا الضمير
جائتا الرأس كناية عن ومن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوتها ثم نقول يحتمل ان يراد
بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن
فيما بينهم قال عليه السلام لا صحابه في الرغيب الى غزوة تبوك هل لكم في بنات الاصفر
كازورار المحبوب الاصفر اى عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالمشال للكناية وكانه
لم يجد المصنف اصرف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكأنه لهذا الميزكر
للتورية مثالا ههنا (والمحقق به) اى بالطباق شيان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الاخر نوع يتعلق مثل السببية واللزوم (نحو) قوله تعالى (اشدء على الكفار رجاء
ينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنهما سببية عن اللين) الذى تقابلها او الشدة
سبب العنف الذى يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشيء مقابل له غير مجامع معه كان
سبب المقابل للشيء مقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات الشيء وحينئذ
يتجه انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة على قوله والمحقق به ويمكن دفعه
بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل في الطباق والمحقق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكورة
للمقابلة مما ذكر فيه المحقق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذا ان الشيطان داخلان في الطباق
الا ان غيره من الطباق اغرق في التقابل فنبه على التفاوت بذكر لفظ الالتحاق وبهذا التكلف
يندفع الامر ان قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول عن
لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة
لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل
عنه ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعين السكون للمصلحة
ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما في ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ما ينتفع به من
فضل الله لا مدخل لسعي العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا ناراً
لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاغراق وقدم ما يتعلق به فتذكر (و) ثانيهما
الجمع بين معنيين غير مقابلين غير ضمتها بلفظين يتقابل معنيهما الحقيقيان كذا ذكره
الشارح وينبغي ان لا يخص ابهام التضاد بجمع ما يتضاد معنيهما الحقيقيان بل يجعله
منه ما يتضاد معنيهما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز
المعنيين في صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا
جمع لفظين معنيهما متضادان فالحسن طائد الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح جعله
من المحسنات المعنوية (نحو قوله) اى دعبل كزرج شاعر خزاعي رافضى (لا ينبغي باسم)
ترجم سلمي او المراد باسمه من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السلام
(من رجل) يعنى نفسه عبر عنه برجل لتمكنه الوصف بالجملة (ضحك المشيب) هو كالشيب
الشعر وبياضه قال الشارح اى ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور
التام اما لان الظهور التام لا شيب يجعل صاحبه مضحكة للناس اولا ان الظهور يستلزم
ظهور ما خفي من مستورات الثغين (برأسه فبكي) ذلك الرجل لتذكر الموت والتأسف على

زمان الشبابة فلا تقابل بين ظهور الشبابة والبكاء بل يكاد يكون بينهما تلازم لكن بين
 المعنى الحقيقي للضحك والبكاء تقابل ويمكن ان يراد بضحك المشيب سروره تشبيها
 للمشيب برجل سار من قوته وغلبته وبالبكاء الحزن فينبذ يكون من اصل الطباق (و يسمى
 الثاني ايهام التضاد) لان المعنيين المذكورين الغير المتقابلين قد عبرا بلفظين يوهمان
 التضاد للتقابل بين معنييهما الحقيقيين والمجازين مع الشهرة (ودخل فيه) اى فى الطباق
 بالتفسير الذى سبق والمحقق به (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه
 من المحسنات المعنوية حيث ذكروها فى مقابلة الطباق (وهى ان يؤتى بمعنيين) متوافقين
 او اكثر ثم يابى ابل ذلك على الترتيب فيكون داخل فيه فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين
 متقابلين لان المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا كما اشيرنا اليه ولما كان يتجسد عليه
 ان جعله داخل فى الطباق دون مراعاة النظر يحكم لانه كما يصدق عليه باعتبار جمع
 المتقابلين تمر يف التضاد يصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظر دونه
 بقوله (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا التناسب فانها غير مشروطة بذلك بشواهد
 الامثلة وهذا وان يرجح الحكم بدخولها بالطباق لكن لا يبنى كون بعض افرادها من مراعاة
 النظر لانه كلما لم يشترط فيه التناسب لم يشترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق
 الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرهما
 ويرد عليهم المطابقة بامثال فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقد توجه بان الطباق
 هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المتقابلات وفيه انه لو خص الطباق بجمع المتقابلين
 فقط يخرج جمع المتقابلات من غير ذكر على ترتيب المتناسبات المجموعة اولامنها
 وبقي ههنا مع انه من المحسنات البديعية المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة الاثنين
 بالاثنتين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولما كان هذا التقسيم
 والتسمية من التطويل بلا طائل لم يلتفت اليه المصنف ونبه على انها تقع على تلك الانحاء
 بذكر الامثلة الثلاثة (نحو) قوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله) اى قول
 رجل كنى باني دلامة على وزن تمامة (ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واهج الكفر والافلاس
 بالرجل) ذكر الرجل تغليب اذ حديث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع فجع
 الكفر والافلاس كالرجل رجولته كيف يدفعه نقصان المرأة لكونها امرأة (ونحو
 فاما من اعطى واتى وصدق بالحسنى) اى بالكلمة الحسنى اعنى كلمة التوحيد او بالخصلة الحسنى
 اى الايمان او بالله الحسنى وهو الملة من عند الله او بالثوبة الحسنى وهى الجنة (فسنيسره
 لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره لليسرى) قال الشارح
 ولما كان التقابل فى الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله
 (المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كما انه مستغن عنه فليثق) ويمكن ان يقال
 لما كان ظاهرا العبارة ادخال مقابلة فى الطباق وكان المراد ادخاله فى الطباق ولم يلحق به
 نبه على ان جميع الاتقاء والاستغناء مما يلحق بالطباق ليعلم انه اراد بقوله دخل فيه الدخول
 فى الطباق وما يلحق به ثم قول مقابلة الاستغناء عن الله بالتقوى ظاهر مستغن عن جعله فى قوة
 عدم التقوى فتأمل (واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يبق وزاد السكاكى)
 قال الشارح اى فى تعريف المقابلة قيدها اخبر عنه بان يجمع بين شيئين متوافقين
 اكثر وضديهما (واذا شرط) اعتبر (ههنا) اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات (امر
 شرط محذوف) اى فيما بين الضدين والاضداد (ضده) اى ضد ذلك الامر (كهايتين الاثنين)

فانه لما جعل التيسر مشتركين الاعطاء والاتقاء والتصديق (جعل ضده) وهو التيسير المعبر
 عنه بقوله فستيسره للعسري (مشاركين اضدادها) وهي الخجل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا
 لا يكون بيت ابى دلالة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر
 والافلاس ضده بل الظاهر انه مبني على الاجتماع اذا افلاس مع الاسلام ليس فيهما فضلا
 عن كونه غاية في القبح هكذا شرح كلام المصنف والمفتاح ووافقه شريف زمانه ونحن
 نقول اثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند معتد به مما لا يستحسنه العقلاء وقول السكاكي
 واذا اشترط هنا امر شرطه ضده كما يحتمل ان يكون ببيان ما لا بد منه للمقابلة يحتمل ان يكون
 ببيان ما به يكمل ويزيد حسنهما بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا
 امر شرط ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك لان التعريف ببيان
 ما لا بد منه للمقابلة وهذا ببيان ما لا بد منه وله مدخل في كمالها والكلام المصنف احتمال انه زاد
 السكاكي حكما على القوم هو انه يكمل المقابلة بذلك لانه زاد في تعريف المقابلة قيدا نعم
 تصرف في كلام السكاكي بما اخل بها حيث غير قوله ثم اذا شرط الخ بقوله واذا شرط الخ
 وبما وقع في هذا المقام من المصنف ان الكلام السكاكي في تعريف المقابلة خلا على
 ما يشعر به كلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكي للمقابلة وهي ان تجمع بين معنيين
 متوافقين او اكثر وضديهما قوله او اضدادها واتخذ الشارح المحقق والمحقق الشريف
 مذهباً في شرح كلام المفتاح وصرح بان لا بد في الكلام من حذف معطوف اي او اضدادها
 وليس بذلك لان معنى كلام السكاكي ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر ثم ضدي هذين
 المجموعين بان يأتي بضد المعنيين المتوافقين وهو ضدهما وبضد الاكثر وهي اضداده
 واعلم انه لا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا
 على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من الحسنات ونشر لا على ترتيب اللف وكأنه لذلك
 حذف السكاكي قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده
 خارجين عن الاضداد والتوافقات كما توهمه العبارة الاترى ان التيسير واحد من المتوافقات
 والتيسير واحد من الاضداد (ومنه) اي ومن المعنوي (مرعاة النظر) وتسميته بهذا الاسم
 والتوفيق اي جعل الشيء موافقا لشيء والتلفيق اي ضم شيء الى شيء بالخياطة بطريق تفصيل
 الاسم من افعال التكلم به في مقام التكلم به واوجعلت هذه الثلاثة منيات للمفعول كانت
 تسمية باسم صفات الاجزاء كالتناسب والائتلاف (ويسمى التناسب والتوفيق ايضا وهو جمع
 امر وما يناسبه) شامل للطباق والمشكلة ومرعاة النظر فاخرج بقوله (لا بالتضاد) الطباق
 والمراد بالتضاد ما هو مصدر المتضادين باللعني المفسر سابقا فيخرج الطباق رأسا في المشكلة
 لانه جمع امر وما يناسبه بمناسبة الجوار في تعبير واحد فلا بد من قيد يخرجها وقد امله القوم
 ولا يبعد ان يقال المتبادر من الجمع الجمع في التركيب لا الجمع في التعيين لا يقال الجمع
 في التركيب ايضا يصدق عليها لاننا نقول ليس جمع المتشاكلين في التركيب جمع المتناسبين
 اذا التناسب حصل بالجمع وانما عدل عن عبارة المفتاح وهي الجمع بين المتشابهات لانه
 لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالشبه كالقوس والسهم والوتر مثالها من التزليل ما ذكره
 بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان) قال الزجاج الشمس والقمر في موضوع الابداء
 وقوله بحسبان يدل على الخبر اي يجريان بحسبان اي يدلان على عدد الشهور
 والسنين وجيع الاوقات كذا ذكره الطيبي (وامثالها) من شعراء البلغاء ما اشار اليه بقوله
 (نحو قوله) اي قول البحترى في صفة الابل المهزولات (كالقسي المبعطقات) اي الاقواس

المتعبدات من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسم) جمع سهم (مبرية) أى منحوتة
 (بل الاوتار) جمع وترو من اطراف هذا التناسب انه جمع مفهومات يجمع بينها
 في الخارج وجعل الشارح المثال الاول لجمع المتناسبين والثاني لجمع ثلاثة متناسبات وقال
 وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم المهلبى الوزير انت ايهام الوزير اسماعيلى الوعد
 سعبي التوفيق يوسنى العفو محمدى الخلق والمهلبى نسبة الى المهلب الشاعر بصيغة اسم
 المفعول من هلبهم تهلبيا هجاءهم وشتهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبة
 واسماعيل عليه السلام علم في صدق الوعد ذكر في تفسير الكواشى انه وعد رجلا
 ان يقيم مكانه حتى يعود اليه وذهب الرجل ونسى سنة وهو عليه السلام ثبت في هذا المكان سنة
 حتى يذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان وشعيب موفى بالعبادة والصلوة واخير
 الله عن خلق محمد عليه السلام بقوله واثك لعلى خلق عظيم سئلت عابشه رضى الله عنها
 عن خلقه قالت خلقه القران ومن امثلة ذكرها المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن
 رشيقي اصم واقرى ماسمناه في التندى من الخبر المأثور منذ قدم احاديث يروى بها السيول
 عن الحياء يعنى المطوب عن البحر عن كف الامير تميم قال فانه تناسب فيه بين الصحة والقوة
 والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحياء والهر وكف تميم مع
 ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنونة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند
 الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال ولهذا جعل كف
 المدح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه وبما في البيت الثاني وغفل عنه ومن تبعه انه جمع
 السيول جمع كثرة لتصير الرواية في كمال القوة بكثرة الرواة ويبلغ حد الشهرة بل التواتر
 فيفيد اليقين وفي هذا والعنونة اثبات ما ادعاء من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى
 ان صحة العنونة وتكثير الراوى ودعوى الاصحى من الامور المتناسبة فليست لطيفتين
 خارجتين عن التناسب ذكرنا لبيان لطايف البيت كما يتوهم (ومنها) اى من مراعاة
 النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى)
 والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لا تدرك الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
 الخير) اى العالم فان اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيئا لان
 المدرك للشيء يكون خيرا به كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخير هو المدرك للشيء
 لا ما يناسبه فالاولى ان يقال الخير يناسب كونه مدركا لا بصر لان الخير هو المدرك
 فيتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المصنف ومن خفي هذا
 الضرب قوله تعالى ان تعذبهم فأنهم عبادك وان تغفر لهم فأنك انت العزيز الحكيم فان
 قوله ان تغفر لهم يوم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن اذا امكن النظر على ان الواجب هو
 العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
 العزيز الغالب من قولهم عزه يعزه كفر يغفر عليه ومنه المثل من عزيزاى من غلب سلب
 ثم يجب ان يوصف بالحكيم لئلا يتوهم ان الغفران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع
 الشيء في محله فهو احسن حسن اى ان يغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
 عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله
 تعالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطناب بل كما لا بد من الوصف بالعزيز لتحقيق
 تمكنه من المغفرة مستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
 الا من ليس فوقه احد يرد حكمه عليه والمتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة

ففيه بالغة وقد يكون متفوقا بالعلم فيتمه بالحكمة والعلم فلا يستفاد في المتفوق عليه مما لمقا
بمجرد حصر الغرة فيه لا بد في الاستفادة من حصر الحكمة ايضا (ولحق بها) اى
براعة النظر وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لها بيت النقط وحرف كك
تحت راء ولم يكن بذال يؤم الرسم غيره النقط مع انه لا تناسب بين المعاني المرادة
بهذه الالفاظ لان المراد بالحرف النقة المهزولة وبان الحرف او معناه الحقيقى فان كليهما
يصح ان يشبه بهما في الهزال في قال السارح وليس المراد بها الحوت على ما وهم وهم
ولذا فسره في شرح المفتاح بالحرف مع تأخره عن هذا الشرح وبراء الرأى من رأيه
صربت ريته وبدالى اذى السائق برفق وبأرسم رسم الديار وبالنقط تقاطع المطر
على الرسوم لا اعراب الحروف وتلك المعاني المرادة غير متاسبة والتناسب ما يتوهم من تعبيرها
بالفاظ تناسب معانيها الاخر اما التناسب فيما سوى الرسم فظاهر واما في الرسم فلان
من معانيه رسم الخط وان خفى الى الآن وقوله وحرف عطف على الرهط في البيت السابق
اعنى (تجلى عن الرهط) اى اللباس (الامامى) اى لباس تلبسه الاماء فالرهط جادة تلبسها
الاماء الخيض مكان الازار (غادة) اى ناعمة لينة تميل عنقهام من اللين وتهتم اعطافها فاعل
تجلى (لها من عقيل في م لكهارهط) اى قبيلة وقوم فالعنى تجلى من اللباس الذى تلك
انتامة التى لها من عقيل في م لكها قبائل وعن ركوب حرف في غاية الضمير تكون تحت
من يضرب رجله على ريته لانه لا حر له من الضمير فبوم ذلك الرأى رسوم اديار الى غيره
نزول المطر والاظهر كانه عليه المصنف ان اراد البيت في المفتاح تنظير لا تمثيل كما هو دأبه
وتنبه على انه لمحق براعة النظر فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح يجمع
المتشابهات في تعريف مراعاة النظر اعلم من التشابهات حقيقة ومن المعبر بعارات لها
معان متشابهة فالمراد بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) اى
ينقادان لحكم الله تعالى مما جع فيه بين معين غير متساين بلفظين يكون لهما معان
متساين كانه جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم التناسب بين النجم وبينهما اذ المراد به
نات لاساقله وانما جع لايهام التناسب بتعبيره بالنجم الذى تناسب معناه الاخر للشمس
والقمر وعدم ايهام هذه المتاسبة صح جمع الشجر ايضا لمتساينته للنجم المتاسبة لهما هذا
ما تواطأ عليه الآراء واخبر به العلماء ولك ان تقول النجم والشجر متساينان للشمس
والقمر لان المقصود جريان حكمه تعالى في العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر
لحركاتهما ابدى لحكمه تعالى على نهم واحد من غير ظهور تغيير منهن الحكم والنجم والشجر
من السفليات لانهما يذبان في كل سنة مرارا وبعد ما نفاثر الحكم عليهما اظهر فكانه
قال ينقاد لحكمه تعالى العلوى والسفلى فجمع الشجر والنجم مع الشمس والقمر من جمع
المعاني المتاسبة قال المصنف اما ما يسميه بعضهم التعريف وهو ان يؤتى في الكلام بمعان
ملتزمة وجعل مستوية المقادير او متساربة المقادير كقول من يصف سميا * تسربل وشئ
من خزوز طرزت * مطارفها طرزا من البرق كاتبر * فوشى * بلارق ونفش بلايد * ودمع
بلاعين وضحك بلائع * وكيت كقول ديك الجن احل وامر وضر وانفع ولن واخشن ورش
وابروا تدب للمعالي فيمضه من مراعاة النظر وبمضه من المطابقة هذا كلامه اقول
اولا في توضيح كلامه التعريف مأخوذ من ثوب مقوف على صيغة المفعول اى رقيق
او مخطط يخطوط بفض على الطول والتسربل اس السربال اى القميص والوشى
اللباس المنقوش والخزوز جمع خزوة طرزت اخذ الطراز والمطارف جمع مطرف وهو الرداء

من خزمر يعلو اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب ومعنى البيت لبس السحاب قصصا
منقوشا من خروز عليها اردية مطرزة بالبرق كالبرق والباقى ظاهر الا ان فيه ان تفرع دمع
بلاعين وضحك بلا تفرع على سابقه لا يظهر وديك الجن عيد السلام الشاعر ومعنى يته
احل كن حلوا للاولياء وامر ركن مرا على الاعداء وضر المخالف و اتفع الموافق
وان كن ليلى للملأيم خشنا للعنيف ورش اى اصلح حال من يخل حاله و ابرأى انحت
واقطع المفسدين من يرى القلم تحته وانتدب للمعالى اى احب يقال نذبه لامر فانتدب
اى دعا له فاجاب قال الشارح فالاول داخل فى مراعاة النظم اكونه جمعا بين الامور
المتناسية والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة وفيه نظر لان الدمع
والضحك ليسا من الامور المتناسية بل انتضاده واقول ثانيا فى نقد كلامه
ان جعل العبارات متناسية المقدار بالاستواء او التفسار ب لكون
كلماتها فى التناسب ليس طباقا ولا تناسبا (ومنه) اى من المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة
الاعداد فالتكلم اعد قبل الاخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب و لو ساعده
اللغة فوجه المناسبة انه جعل المتكلم المخاطب رقبيا ينتظر العجز (ويسميه بعضهم التسهم)
وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصب اى اعطاه الكلام نصيبا من الحسن او من
السهم بمعنى البيت الذى اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمى التسهم لانه يجعل الشاعر
بهذا العمل بيته سهما او من السهم بمعنى حجر على باب بيت بنى لصيد الاسد فاذا دخله
الاسد وقع فسد الباب فجعل فى البيت قبل العجز ما يصيد العجز قال الشارح هو من رد سهم
اى فيه خطوط مستوية كانه جعله منقولا بجامع التزيين (وهو ان يجعل قبل العجز)
اى الاخر وفيه خمس لغات العجز مسئلة وكف ويونث فينبغى تأنيث الضمير فى قوله بما يدل
عليه (من الفقرة) هى بالقبح والكسرى للغة لما انتضد من عظام الصلب من الكاهل
الى الجنب ثم اشتهر فى حلى بصاغ على شكل فقرة الظهر وفى عرف الفن ما هو فى النثر بمنزلة
البيت فى الشعر مثلا قولهم يطيع الاشجاع بجواهر لفظه فقرة و يفرع الاسماع بزواج وعظه
فقرة اخرى الا ان البيت يكون بيتا وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون اخرى (او من البيت ما
يدل عليه) اى العجز وهو اخر كلمة من البيت او من الفقرة وما يدل عليه قد يكون بحيث يدل
عليه مطلقا او ما فى الفقرة (نحو) قوله تعالى (وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون) فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على العجز (و) اما فى البيت
(نحو قوله) اى قول عمرو بن معدى كرب (اذالم تستطع شيئا فدينه وجاوزه الى ما تستطيع)
فان قوله وجاوزه يدل على ان الاخر ما تستطيع وقد يكون بحيث لا يدل عليه لولم يعرف
الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه او اخر الايات ويجب تكراره فى كل منها وينسب
اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية او نونية بل ربما يوهى خلافه اما فى النثر كقوله تعالى
وما كان الناس الامة واحدة فاختلفو اولولا كلمة سبعت من ربك لقضى بينهم فيما فيه
يختلفون وما فى الشرح من رواية فيما هم فيه يختلفون سهو فانه لولم يعرف نساء الفواصل
على النون لم يأتوهم ان العجز هنا فيما فيه اختلفوا وفيما اختلفوا وما فى الشعر فكقوله احلت
دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامى فليس الذى حلته بمحتمل وليس
الذى حرمته بمحتمل فانه لولم يعرف الروى لم يأتوهم ان العجز يحرم فدلالة ما يدل على العجز
فى الارصاد لا يتحقق كليا الا اذا عرف الروى فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح
وهمنا بحث من وجوه احدها انه لا دلالة فى قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا

انفسهم يظلمون اولاً معرفة الروى لجواز ان يكون اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ايما الى غير ذلك وكذا البيت لجواز ان يكون اخر البيت الى ان تستطيعا وثانيها انه لادلالة في قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة الآية على التجزيع معرفة الروى ايضا لجواز ان لا يكون يختلفون ويكون مختلفون بل هو اولي لانه اقرب طباق مع الماضي السابق الا ان يقال المراد بالدلالة على الجزم الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ويختلفون واحدة وفيه تكلف وثالثها وهو ان معرفة الروى لا تجرى في الفقرة لانه لا روى فيها ولذا يقول في تعريف لزوم ما لا يلزم وهو ان يحى قبل حرف الروى او ما في معناه من الفاصلة الخ الا ان يتكلف ويقال اراد بالروى ما بعينه ما في معناه ورابعها انه مع معرفة الروى ايضا لا يعرف ان العجز في قوله وليس الذي حرمة بحرام لان الروى في بحرم وبحرام واحد فيجب ان يقول اذالم يعرف القافية (ومنه) اى من العنوى (المشاكلة) وهى في اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (ذكر الشئ بلفظ غيره) وذلك يشمل كل مجاز وكنية فقيهه بقوله (لوقوعه في صحبته) فاللام للوقت اى وقت وقوعه في صحبته واما ذكر الشئ بلفظ غيره لافى هذا الوقت فلا يسمى مشاكلة وليس اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشئ معلل بالعلاقة والوقوع في صحبة الغير ليس من العلاقات الصحيحة والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر في بعض الامثلة تخفها ثانيا على الفحول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ على الخياطة مثل فتارة قالوا بان القول بالمشاكلة اثبت قسما آخر سوى المجاز والكنية وتارة بانهم قالوا اثبت كون الوقوع في صحبة الغير علاقة المجاز ونحن نبين لك علاقات امثلة الشارح صلى وجه تخلص من هذه الورطة وتمكن في تخريج العلاقة بحيث لا يلبس عليك ولا يشكل مشاكلة (تحقيقا) اى وقوعا محققا (او تقديرا) اى مقدرا فالاول كقوله (قالوا اقترح) اى علينا (شيئا) اى سل من غير تفكر وتأمل يقال اقترحت عليه شيئا اى سأله بلافكر وهذا انما يكون بين الاصدقاء واما ما قال الشارح انه من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم عن خلط المعنيين فان الاقتراح يحى معنى السؤال من غير روية على ما في الصحاح ويحى معنى التحكم ايضا على ما في القاموس على ان اجادة الطبخ لا ينبغي ان يتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغي ان يتحقق بمجرد الاشارة وقد يحى معنى الابتداع ويحتمله البيت اى ابتدع سؤالا وسل ما لا يعتاد سؤال مثله (بجدك طبخه) ولا يخفى انه ابلغ في الانقياد لامره من الانقياد لما اعتاد سؤال مثله والشارح المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقترح الشئ ابتدعه فانه غير مناسب على ما لا يخفى وقوله بخد مجزوم جواب الامر من الاجادة يعنى التحسين وهو مقتضى الرواية والدراية وان كان لجد من وجد وجه صحة (قلت اطبخوا لى جبة وقصا) عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها له في كونه مما ينبغي ان يكون مرغوبا لهم لانهم كانوا يجدون طبخه علم انهم رغبوا في الطبخ له فرغبهم في الخياطة بتصويره بصورة الطبخ ومن هذا ظهر ايضا تأثير المشاكلة في المعنى واضمحل ما يوسوس في صدور القاصرين انه لا يتجاوز تحسين المشاكلة الالفاظ فحقه ان يعد في المحسنات اللفظية ولا يخفى ان هذا التعبير بلايم كل الملاعبة كون الاقتراح بمعنى الابتداع فانه سؤال مبتدع لم يسمع قط من طبخ الجبة والقميص واثار بقوله (ونحوه تعلم ما في نفسى ولا اعلم ما في نفسك) اى في ذلك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع فيه الطبخ والثاني وقع في الصحة باعتبار وقوعهما في كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز اطلاق النفس على الله تعالى وان اراد به الذات بدون المشاكلة ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توفيقا

ولم يوجد اطلاق النفس في غير صورة المشاكلة واما اطلاق النفس على ذاته فبعلاقة انه
 كما تقوم امور الشخص بنفسه تقوم اموره تعالى بذاته فنفس ذاته كما كان اسمه وبصره كذلك
 (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحته تقدير (تخويله) تعالى قولوا انا بالله الى قوله
 (صبغة الله) ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعني التطهير في
 صبغة الصبغ تحقيقا اذ ليس في الكلام صبغ (وهو مصدر مؤكد لامنا بالله) اي من قبل له
 على الف درهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك وحذف عامله جهة اخرى وهو
 ان المصدر اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل
 تحول فاعله الى مصدره فاضيف اليه وكلمة كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضي
 و اشار الى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله (لان الايمان يطهر النفوس) ففيه به على انه لا يحتمل
 غير التطهير والاقوال يحتمل تطهير النفوس ثم اشار الى بيان وقوعه في صبغة الصبغة تقدير
 بقوله والاصل فيه اي ما بين عليه الامر في وقوعه في صحته تقدير او هذا اول من شرح
 الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحته تقدير (لاصل فيه)
 اي ذكر التطهير بالفظ الصبغ فتأمل (ان النصارى كانوا يغسمون اولادهم في ماء اصفر
 يسمونه ميموريد ويقولون انه) اي الصبغ بهذا الماء الاصفر والغمس في هذا الماء (تطهير لهم)
 قال في القاموس ويجهلون به بمنزلة الختان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا انا بالله صبغة الله
 اي غسنا الله في الايمان الذي كالماء الطهور صبغة من صبغ يده بالماء غمسها فيه او تلوين الله من
 صبغة كتبه نصرة وضربه لونه لا كصبغةكم باحد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او
 قولوا انا بالله صبغة الله باحد المعنيين لا كصبغة باحد ههنا اذا كان الخطاب للنصارى وما يتعجب
 منه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتخصيص وشرحه للفتح انه اذا كان الخطاب للكفار
 فالعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا اللهم قولوا انا بالله وصبغة الله بالايمان صبغة لا كصبغة
 ولا يخفى ان الخطاب يقولوا للنصارى لا يفيد الامر النصارى به هذا القول لامر
 المسلمين بان يقولوا اللهم قولوا (فعبير عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة بعلاقة
 انه كما لا تطهير الا بالصبغ في اعتقادهم لا تطهير الا بالايمان في الواقع قال المصنف
 هذا كما يقال لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطفي
 الى الكرام ويحسن اليهم ونحن نقول اغرس كما يغرس فلان يحتمل ان يكون لما ورد
 في الحديث ان ارض الجنة بيضاء وانما غرسها العمل الصالح (ومنه المزاوجة) وهي في
 اللغة الازد واج وفي الاصطلاح (ان يزواج) اختلف في تصحيح نسخ الفتح في بعضها
 صبغة الخطاب وفي بعضها صبغة الغائب المجهول فالتركيب من قبل جيل بين الغير
 والتزوان وبيانه في العلم الذي ملكته (بين معنيين في الشرط والجزاء) وهذا التركيب
 مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع المزاوجة من غير تكلف فالشارح قال ما استفيد به
 من كلام السلف ان يوقع الازد واج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب
 عليهما معنى واحد ولا يخفى ان هذا لا يستفاد من العبارة على ان المتبادر منه الواحد
 من كل وجد مع ان الواجب ان يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس فان لحاج
 البحر والحاج الهوى ليسا متحدين الا في جنس الحاج فلا بد من الاستعانة بالامثلة في فهم
 المقصود ومنهم من قال ان يزواج بين معنيين في الشرط والجزاء بان يقارن احدهما
 بالشرط ثم يقارن الاخر بهذا المعنى في الجزاء بواسطة ان المقارن للجزاء المقارن للشرط
 مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين معنيين في الجزاء بان يقارن بمعنى هو

الشرط معنى ومعنى هو الجزء معنى قال الشارح المحقق في شرح المفتاح الثاني ار دى
من الاول وقال في الشرح والمختصر وهو فاسد ولا قائل بالزاوجة في قولنا ان جاء زيد فسلم على
اجلسته فاعتبرت عليه هذا وفي كون الثاني ار دى من الاول بحث اذا ما اوردته في المختصر مشترك
بينهما والعبارة اوفق بالثاني بل اوفق من توجيه ما استفاده من السلف ويمكن دفع النقض
بتقديم المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما وبين الشرط والجزء بكونهما متحدين في الجنس
كما يقيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه في ترتيب معنى مخصوص عليهما بقريته الا ان هذا
ويذهب ان لا تخص الزاوجة بين الشرط والجزء ويجعل منه نحو التي نهاني الناهي عن حبه الفلج
في الهوى اصاحت الى الواشي فلج بها الخرفاته يشارك المركب من الشرط والجزء المردوجين
في هذا التحسين البدعي فاما ان يأول الشرط والجزء بما يشمل هذا التركيب فتفطن او يجعل هذا
ملحقا بالزاوجة (كقوله) اى قول البحترى (اذا ما نهى الناهي) ومعنى عن هواها (فلج)
اى لزم (في الهوى اصحت الى الواشي) اى استعنت الى التمام الذي يشي حديثه ويزيد وصدقته
فيما افترى على و كانه افتراء انه قبل نهى اناهي اذ تحيند بحسن اتصال الاصابة بنهى
الناهي (فلج بها الخرف) ومثله قوله ايضا (اذا احتربت) اى تحاربت الفرسان المذكورة
في البيت السابق (يوما ففاضت) اى سالت (دماؤها) اى دماء القنولين منها (تذكرت)
البقية من الفرسان (ففاضت دموعها) ومن قال دماء الفرسان بمعنى دماء سفوكها
فقد تكلف بلا حاجة (ومنه) المسمى باسمي (العكس والتبديل وهوان يقدم جزء
من الكلام على جزء ثم يؤخر) عن ذلك الجزء او ما يقيد معناه فيشمل هن لباس لكم وانتم
لباس لهن وقد مثل به المصنف ويشمل نحو عادات السادات لتسود العادات وسيادة
العادات يجعل السيادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيادة العادات
وسيادات العادات على ظاهر عبارة التعريف بانه يصدق على رد العجز على الصدر
في النظم والنثر قال الشارح العبارة الصحيحة ما ذكره بعضهم حيث قال هوان يقدم جزء
ثم يعكس فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك انه اوقال البعض هوان يقدم
في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكني والذي يشكل ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد
العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثاني من المحسنات
المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبارانه يجعل المعنى الواحد مرة مستحق
التقديم لفظه وتارة مستحقا لتأخيره بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار
جعل لفظ صدرا وعجزا من غير تصرف في معناه في هذا التقديم والتأخير ثم ظاهر التعريف
يصدق على القلب نحو مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم فانه قدم فيه
اجزاء هي حروف على اجزاء هي حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر
من الجزء الكلمات دون الحرف (ويقع) اى التقديم والتأخير او العكس (على وجوه
منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه) اى الى ذلك الطرف (نحو عادات السادات
سادات العادات) وكلام الملوك ملوك الكلام فان العكس قد وقع بين احدي طرفي الكلام
وهو العادات في سادات العادات وما اضيف الى العادات من السادات وفسر الشارح
ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه
وهو السادات وما ذكرنا قرب بالعبارة ويخرج من بينه نحو من عادات سادات العادات
فانه لم يقع العكس بين احدي طرفي الكلام سواء كان بمعنى طرفي النسبة او جاني الكلام دون
بيانها (ومنها ان يقع بين متعلقين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت

من الحى) اقول ومنها ان يقع بين متعلق فعل وشبهه في جملة واحدة نحو يخرج الحى من الميت
 ويخرج الميت من الحى (ومنها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين) اى جانبيهما سواء كان اللفظ
 طرفي النسبة اولا (نحو لاهن حل لهم) فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا (ولاهم
 يحلون لهم) لفظه هم فيه طرف النسبة ولفظة هن قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان
 يقع اللفظان نفس طرفي النسبة في الجملتين كما انشد الشارح لنفسه طوبى باحراز القنون ونيلها
 رداء شبنى والجنون فنون فعين تعاطيت القنون وحظها ثمين لى ان القنون جنون فنى جعل
 الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلان لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين في
 طرفي جملتين بحيث لا يتخفى (ومنه الرجوع) سمي به لما يشعر به تعريفه من انه الرجوع على
 الكلام السابق بالنقض اولانه رجوع عن الحكم السابق (وهو العود الى الكلام السابق
 بالنقض لئلا يكتفى) وانما قال لئلا يكتفى لان بعض الكلام السابق لو لم يكن لئلا يكتفى لكان مفسدا للكلام
 فلا يكون محسنا فان قلت اذا كان النقص لئلا يكتفى كان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعا
 قلت كان التحسين قسمان كذا في الكثرة (كقوله) اى زهير (قف بالديار التي لم يعفها) اى
 لم يعفها (القدم) اى تقادم العهد (بلى) اى بلى محاسنها (الارواح) جمع ربح كالرياح
 والارياح في الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو قلب في الراء لكسر ما قبلها
 وزال الكسر في ارواح كان وهذا من ابني الاء قصد دفع الالتباس بالارواح جمع روح وقوله
 وغيرها الارواح عطوف على المحذوف بعد بل كما اشترنا اليه فلا داعي الى جعل الواو فيه زائدة
 وجعله في قوة بل غيرها كما في الصحاح (والديم) جمع ديمة بالكسر وهى مطريذوم بلارعدو برق
 اويدوم خمسة اوسنة اوسبعة اويوما اوليلة اواقله ثلث النهار والليل او اكثر ما بلغ دل الكلام
 السابق على ان تقادم العهد لم يحج الديار واثارها فلما بداه انه كذب اراد الخبر بانه محاسنها القدم
 وغيرها الارواح والديم فاقى بقوله بلى نقضاله اذ لو قال لم يعفها القدم محاسنها القدم كان كلاما
 واهيا وهما لان قائله يفوه بما لا يشعر به فلما قال بلى علم انه نقض الكلام السابق فجاء الاخبار
 بمحوها القدم وغيرها الارواح والديم مقبولا لطيفا وكذلك قوله فاف لهذا الدهر لابل لاهله
 فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والتكثيرة في ذكر لا التنبيه على ان ما بعده اضرب
 لا ترق والتكثيرة في الاخبار والابسا هو غير واقع اظهرا حدوث الكتابة والحزن والدهش والحيرة
 بالوقوف على الديار على ما نقله المصنف واظهرا انه يمكن رسوم الديار في بصره ويمكن خيالها
 في نفسه بحيث لم يقف اولاته محال القدم اثارها على ما نقول وهذه التكتة مما هي من دواخل
 البلاغة كما لا يتخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المصنف بيان تكتة النقص فدع ما يريك
 الى ما لا يريك (ومنه التورية) وهو في اللغة الاخفاء (الابهام) مصدر او هم اى ادخال
 شئ في الوهم (وهو ان يطلق لفظه معنيين قريب وبعيد ويراد به البعيد) القرينة خفية وانما ترك
 المصنف ذكر القرينة لوضوح ان الكلام البليغ لا يستعمل في المعنى البعيد الا القرينة وانه
 لا يتحقق بعد المعنى المراد مع وضوح القرينة ولا خفا ايضا في انه لا يلزم ان يكون اللفظ معنيين
 بل يجب ان يكون له معان متعددة وكلما يكون الظاهرا اكثر تكون التورية اوفر والكلام ابدع
 فالمختصر الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له قرينة خفية مما يتعلق بآراء
 المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة فهو داخل في اصل البلاغة فكيف عدم
 البديع ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغي من وضوح الدلالة من البيان حتى لو بلغ في الخفاء
 بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا يفيد توريته حسنا لقوات اصل البلاغة وكون رعاية
 الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتسبا الى تأمل وتجاوز عن يادى الرأى من

الحسنات البدعية واعلم ان التورية لا يجب ان يكون بالنسبة الى المخاطب حتى لو نصب قرينة واضحة عند المخاطب خفية على السامعين حتى لا يتنبهوا الى بعدهم زيد تأمل كان في الكلام توزية (وهي ضربان مجردة وهي التي لا تجتمع شيئا مما يلازم المعنى القريب) القسمة العقلية تقتضي ضربا ثلاثة ثالثهما ما يجتمع شيئا مما يلازم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا ينافي التورية بل لا تورية الا فيها شيء مما يلازم المعنى البعيد او اقله القربة (نحو) قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فان معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلازمه وفيه بحث لان العرش يلازم الاستقرار ومعنى الاستقرار لا للاستيلاء وانما يلازم الاستيلاء الملك والمراد البعيد او هو الاستيلاء على العرش باجراء الاحكام وازال الاسباب منه حسبما تقتضيه الحكمة (ومر شحة) ترك تعريفها لاما كان معرفتها ببيان مقابله والمركبة قد سبق بمعنى اخر في علم البيان وقد اجتمعنا في قولنا رأيت اسد الله ليد اظفاره لم تقم (نحو) قوله تعالى (والسما بنيناها ياد) فان المراد ياد معناها البعيداى كمال القدرة ولا فائدة الكمال جمعت اليد وقد قرن به ما يلازم المعنى القريب وهو البناء لان البناء وان تطلب القدرة لكن طلبه لليدا اكثر فلا يرد ان ذكر البناء لا يرشح التورية في ايد لانه كايلازم المعنى القريب منها يلازم المعنى البعيد منها وقد يجتمع في الكلام توريتان كل منهما مر شحة للآخرى كقول القاضي ابى الفضل عياض على ما في الايضاح وابن عياض على ما في الشرح بصف ربيع باردا كأن كانوا اهدى من ملابسه اشهر مموز انواعا من الحلال والغزاة من طول المدى خرفت اى فسد عقلها من باب نصر وفرح وكرم فاتفق بين الجدى والحمل فان في الغزاة تورية حيث اريد بها الشمس لا الرشاد وقد رشح بذكر الجدى والحمل فانه يلازم المعنى الحقيقى اللغوى وفي الجدى والحمل تورية حيث اريد بهما المعنى البعيد وهو البرجان دون ماهو حقيقة اللغة وذكر الغزاة ترشح لهما ومثله بيت السقط اذا صدق الجدائى البخت افترى العمى الجماعة من الناس للفتى مكارم لا يخفى وان كذب الخلال اى الخيلة والمظنة فما يلقيه ايهام بيان السارح ان ترشح تورية بتورية في بيت السقط دون شعر القاضي مما لا يلتفت اليه فان قلت كانوا من شهور الشتاء فكيف يوجب اهداءه لبعض ملابسه لشهر مموز برودة الربيع قلت مسيرة الهدية الى مموز هي الربيع فان قلت ما وجه ايجاب عدم تعرفه الغزاة بين الجدى والحمل برودة الربيع قلت وجهه انه لما نزلت الحمل وقتا يجب ان ينزل فيه الجدى ظهر في الحمل انار الجدى لان الوقت للبرودة وجعل الايتين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم يجعل الرحمن على العرش استوى مجازا متفرعا عن الكتابة وقوله والسما بنيناها ياد ممزلا وتفصيله في الكشف موافقا لدلائل الاعجاز فلان نقل في مفرداته عن معناها ممزلا الى معنى آخر فضلا عن النقل الى بعيد لكن لا ضنة في الامثلة قال المصنف اعلم ان التوهم ضربان ضرب بصير مستحكما حتى بصير اعتقادا وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه شيء يجري في الخاطر ولا يلتفت اليه لانه تعرف حاله ولا بد من اعتباره هذا الاصل في كل شيء بنى على التوهم يعنى لا ينبغي الايهام بحيث بصير اعتقادا لانه اخلال وانما ينبغي رعاية القسم الثانى والمحافظة عليه ونحن نقول هذا في التورية على المخاطب مسلم واما في التورية على السامع فلا فتأمل (ومنه الابتخدام) صححه المحقق شريف زمانه بثلاثة اوجه بالمجتبىين ومهمله ثم هجعة سمي به لانه يستدعى قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير الثانى خلاف ما اريد به الاول على ما هو حقه فظاهر ايضا واما اذا كان المراد

بالضمير الاول خلاف ما اريد بالظاهر وبالثاني ما اريد بالظاهر فلان حق الضمير الثاني ان يوافق الاول وان خالف حقه وبالمثلين من استخدامه بمعنى استوهبه خادما كان المعنى المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيجعل التكلم المعنى الآخر تابعا له في الارادة في مقام ارجاع الضمير به (وهو ان يراد بلفظه معينان) حقيقيان او مجازيان او مختلفان او اكثر (احدهما) او احدهما (ثم يراد بضميره الآخر) او بضميره الآخر (او يراد باحد ضميريه احدهما) او باحد ضميره احدهما (ثم بالآخر الآخر) او بالآخر الآخر وهذا القسم يستلزم القسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضميرين الا ويتحقق باعتبار ضمير والاسم الظاهر ولا يخفى ان الاستخدام غير داخل في التورية اصلا الا ان يشترط في الاستخدام القرينة الواضحة وان اكتفى بمطلق القرينة يكون بينهما عموم من وجه والثاني اظهر (فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيتاه وان كانوا غضابا) اراد بالسماء المطر وضميره التبت والظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجرمة والغلبة على ما عداهم من الاقوام حتى يرفعون كلاهم ومائهم من غير رضائهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهر لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بارض قوم يزينه ويجعله صالحا لان يرفعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين (والثاني كقوله) اي الهتري (فسق الغضا) بان يسقي الله منزلا فيه الغضا (والساكنية) اي ساكني مكان الغضا (وان هم شبهه) اي او قدوا نارا الغضا (بين جوامع) اي ضلوع تحت الغراب (وضلوع) جمع ضلع كعب يريد نار الغضا نارا الهوى فالضمير الاول للغضا بمعنى والثاني لحقيقته واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه واياها الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه ويدخل في التعريف التعريف عند من يجعل نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعله وهو الحقيقي فاما ان يجعل داخل في التعريف بضمير من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من المعنى وما في حكمه او لا يجعل ويجعل ملحقا بالاستخدام (ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل) متعلق بالذكر بتضمين معنى الاشتغال ولا يبعد ان يقال على هذه ابيان التورية ويتعلق بكل فعل ويتعدى به كل فعل ويطلبه للكشف عن وتيرته وعلامته صحة ادخاله على الجهة او الطريق فلهذا قال في الايضاح على جهة التفصيل (او الاجال) فاحفظه عنا ان كان قابلا لاحتمال فقوله على التفصيل او الاجال للتعميم وليكون في التعريف توطئة لبيان الاقسام ويكون البيان على اشد انتظام وقوله (ثم) ذكر (مانكل) بكلمة ثم احترز عن تقديم التفصيل على الاجال فيما اذا كان اللف مجعلا لانه ليس منه ولهذا قدم اللف في تسميته اي ثم ذكر مانكل (واحد) من المتعدد (من غير تعيين) احترز به عن التقسيم والمراد ساب التعيين مطلقا بان لا يقصد التكلم الى معين وان كان قاصرا في التعيين غير وافي بما قصده وبهذا يفرق بين التقسيم المختل واللف والنشر وسيجي لهذه التسمية بيان في بحث التقسيم واخرج بقوله (نفسه بان السامع يرده اليه) ما انترك تعيين مانكل عدم الوثوق لانه ان كان الترك مع قصد الاضافة كان الكلام خارجا عن البلاغة فلا يكون ماعمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفا ونشرا ولا يكون هناك محسن بدعي بقى امر ان احدهما ان يذكر متعدد ويضاف الى البعض ماله ويضاف الى الباقي انه ليس له شيء بعدم التعرض لماله فيقال جاء محبي وعدوى ومن لا عرفه فاكرمت وشمت فافيدان المحب بكرم والعدو ومشوم والثالث غير ملتفت اليه بشيء ولا يصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه مانكل الا ان يقال المراد بذكر مانكل افادته

التي تكون غالباً بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يؤتى بمجمل مشتمل على
متعدد برد السامع من المفصل مالم يكن مما ذكر في المجمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو
وبكر سبعة دنائير فيما اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لا يزيد عليه
ابداً فيرد زيد الى اربعة وعمرو الى اثنين وبكر الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر عما اذا قسم
الاجال اللهم الا ان يقال تأخير المجمل لم يعهد في كلامهم والوارد في هذا التركيب
اعطاني سبعة دنائير زيد وعمرو وبكر فبناء التعريف على الواقع فان وجد على هذا
النظم فيجعل ملحقاً باللف والنشر فاحسن التأمل واجل التجمال يكن لك افضل التجمال
(فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر اما على الترتيب
اللف) بان يكون المذكور في النشر اولاً للمذكور في اللف اولاً وهكذا وليس اللف والنشر
المرتب (نحو ومن رحمة جعل لكم) اي خلق لكم (الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر فائدة خلق الليل وهو السكون فيه
وفائدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع
بنفسه يعرف ان السكون فائدة خلق الليل وابتغاء شئ من الفضل فائدة النهار ولا يلزم
من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه لا تعيين الا كونه ظرفاً للسكون ولا يلزم
من ذلك كونه فائدة خلق الليل لجواز ان يكون السكون في الليل من فوائد وجود النهار
وابتغاء الفضل في النهار من فوائد وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار رد فائدة
الخلق الى الخلق لا باعتبار رد المظروف الى الطرف اذ هو بهذا الاعتبار تقسيم في هذه الاية
تقسيم واف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يهتدى لوجه الشارح الجليل
فاجاب عن الاشكال بانه لا تعيين في ضمير فيه لانه يحتمل الرجوع الى النهار وتبعه المحقق
شريف زمانه في شرحه للفتح وستعرف ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعين
وافياً كاف في التقسيم والشارح يعترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب
فيه السكون شرطاً اذ لا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معظم فائدته واشتب
ما يتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله (واما على غير ترتيبه) وذلك قسمان بان يكون على
عكس ترتيبه وان يكون مخالفاً لترتيبه قال الشارح وليس الاول معكوس الترتيب والثاني
مختلط الترتيب وسماه في شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض من على تقييده
وثوق المشوش بكسر الواو وفي الصحاح التشويش التخليط وانكر القساموس ثبوته
في اللغة وقال وهم الجوهرى وصوابه التشويش (كقوله) اي قول ابن حيوش بالمهمة
والياء المنسة التحتانية والثاو المجبة على وزن تنور والحيوش الشيخ الطبراني كنيته ابن
رزق الله (كيف اسلوا) سلاه وعنه كرضي ودعا نسيه (وانت حقف) هو الرمل العظيم
المستدير يشبه الكفل في العظيم والاستدارة (وغصن وغزال لحظا) هو الغزال (وقدا)
لأغصن (وردفا) الحقف والثاني كقوله هو شمس واسدو بحر جواد وبها وشجاعة
واراد بقوله (والثاني) ذكر المتعدد على سبيل الاجال (نحو قالوا ان يدخل الجنة الا من كان
هودا وانصارى) فقد ذكر اليهود والنصارى اجالا لا يضمرا لجمع اوقوالهما اجالا باسناد
القول اليهما اجالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما اكل من الفريقتين اوالقولين
ولما كان المتعدد المجمل منهما سواء كان القولين اوالفريقتين شرح هذا المثال بخلاف
باقي الامثلة فقال (اي قالت اليهود ان يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى
ان يدخل الجنة الا من كان نصارى فكف) اي بين القولين اوالفريقتين (اعدم الانبساط)

وعدم مظنة ارادة حكمها جلة بان الداخل في الجنة احد الفريقين لا غير كما هو ظاهر
النظم (للم بتضليل كل فريق صاحبه) اى نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال بالمعنى
المقابل للاهتداء او بمعنى الهلاك قال الشارح في شرحه على المفتاح وقد جرى
الاستعمال في اللف الاجالى على ان يذكر التشريع بكلمة او كما في الآية لان الذى وقع عليه
الاتفاق هو احد القولين وانما الموصول الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ما ذكره
ان في اللف الاجالى تشريك الجماعة المذكورة كما في المذكور المفصل وليس تشريكهم
بكون كل من تلك المفصل لكل والام يكن لفا ونشرا بل تشريكهم في ان لكل واحد
من هذا المفصل والتكفل لهذا المعنى كلمة او اعلم انه اثبت صاحب الكشف نوعا من اللف
وقد وصفه بانه لطيف المسالك لا يهتدى لوجهه الا للثقة من علماء البيان في قوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وتكملوا العدة وتكبروا لله على ما هديكم واعلمكم تشكرون حيث
قال الفعل المعلن محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره وتكملوا العدة وتكبروا لله على
ما هداكم واعلمكم تشكرون شرع ذلك يعنى جلة ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله
تكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة وتكبروا لله ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عدة الفطر واعلمكم تشكرون اى اراد ان تشكروا علة الترخيص
والتيسر هذا كلامه واورد عليه من ان المعلن المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يعينه
علة ومما عين له علة تعليم كيفية القضاء وهو لم يذكر في المعلنات المذكورة فتطبيق
المعلن منه غير موافق لبيان ما شرع واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله من امر الشاهد
في تفصيل المعلنات ليس لانه معلن بشئ من المعلن بل هو توطئة وتمهيد لفرع الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف
الجر كما قال ومن الترخيص وفي امر المرخص بعدة من ايام اخذ دلالة واضحة على تعليم
كيفية القضاء هذا كلامه وفيه نظرا لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلة عليه داخلة
على الثلاثة فينبغى ان لا يدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لجزء من المرخص
بعدة من ايام اخر لكان لما ذكره وجه فالجواب اولان قوله وتكملوا العدة علة الامر بمراعاة
العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لا معنى
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشريف المحقق بان القصد
في التعليل بتكميل العدة الى ان قضاء ما فات وتلا في المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان
المطلوب اولاصوم ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فات بعدد امر برعاية العدة حفظه
عن الفوات بالكلية وتحصيله بقدر الامكان فلا معنى لجعل كمال العدة في الاداء علة لامر
الشاهد بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعدة من ايام
اخر لتكملوا العدة اذا الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكمال والمرخص يسر
عليه الاكمال او صام في الشهر فيكون عرضه لشوات الاكمال فبالرخصة يسهل عليه فتعليل
امر الشاهد بالاكمال في الاداء له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل
لان تلاقي المطلوب واجب بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص
صاحب العذر بالرخصة فيكون تعليل الامرين باكمال العدة في غاية الحسن وثانيا بانه جعل
من تفصيل المعلن ما ليس بمعلن وترك في التفصيل ما هو معلن اشارة الى ان ظاهر اللف والنشر

غير ما هو حقيقته وهذا الذي خص معرفته والاهتداء به بالثقة كما ستعرف تفصيله وهذا كلام وقع في البين فبان ان ترجع الى ما كافيه من ان ذلك النوع اللطيف من اللف الذي اهتدى اليه صاحب الكشف ما هو فقال الشارح المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر المتعدد اولاً وتفصيلاً وثانياً اجلاً فيقع اللف بين نشرين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه ان وقوع النشر بين لفين يتصور على اربعة اوجه لا يعرف لتخصيص اللطف بما ذكره وجه وانه يصدق على نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا لا تأديب والا حسان اي فعلت ذلك حقاً فان الثاني لم يذكر لللف بل لتحقيق ما سبق تأكيده فالاولى ان يقال انه ذكر بالكل بين ذكر المتعدد اولاً وثانياً معلقاً بالثاني كافي الاية وقال السيد السند شريف زمانه لا يخفى ان وقوع النشر بين لفين مفصل ومجمل لا يقتضي لطف مسلكه بحيث لا يهتدى اليه الاثقة بل لابد هناك من امر اخر وان كانت في ريب مما ذكر فتأمل فيما اورد من المثال هل هو بهذه المثابة من الدقة واللطافة ما ظن ذات طبع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا النوع عبارة عن لف يحتاج تحصيل بعض مالف فيه الى دقة نظر كما ان في الاية تحصيل تعليم القضاء كذلك ويكون في رد بعض ما لكل اليه دقة كافي لتعليل الامر بمراعاة العدة بالكل العدة فان فيه اشارة الى ان تلافي المطلوب بقدر الامكان واجب الى اخره ماسمعه ويكون المتعدد كل منه او بعض منه صالحاً للرد الى غير ما ذكره بحسب الظاهر لكن بالتأمل الصادق ينكشف انه لم يرد اليه هذا تنقيح ما ذكره قلت ما ذكره كلام محقق لا غبار عليه ولا يتوقف لطف النشر على جميع ما ذكر بل كل منها يوجب لطفه فقد بلغ لطف الاية الغاية ومن موجبات لطفه ان يكون اثنان من المتعدد معاً متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون المتعدد مذكوراً بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب في الاستنباط لافي الذكر صريحاً فان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية القضاء وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرعي في النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية العدة اولاً ثم كيفية القضاء من كون يوم يوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر المتعدد اولاً مفصلاً لانه ادى بلفظ واحد هذا واماماً ذكره الشارح بانه لا يعرف له لطف لا يهتدى اليه فلا يتجه لان ذكر ما لكل بعد المتعدد يوجب جعله نشر المتعدد فاذا تعلق بالمجمل بعده يئس السامع عن كونه نشره ثم لما نظر فوجد المجمل عين مفصل سبق وجدانه متعلق بالسابق معنى فهو نشر للسابق فيه مزيد دقة لانه نشر بحسب المعنى من غير ان يكون في اللف اقتضاء بل مع اقتضائه خلافه ويمكن بيان الاية على وجه لا يحتاج الى حذف شئ لكن عاقبة التطويل عن هذا الكلام الجميل فعمى ان اوفق لا ذكره في تفسيره في تفسير كتابه يشتمل على تفسيره وقطبيه متوكلاً عليه ومتوسلاً بشيئه ونذيره (ومنه الجمع وهو ان يجمع بين متعدد) في الذكر (في حكم) اي في محكوم به واحد قال المحقق التفاسراني في شرح المحتاج وهو ان يحكم على المتعدد بكلي وانما قيد المتعدد بالعدد في الذكر لئلا يدخل فيه البنون زينة الحياة الدنيا المحكوم به الواحد ما يكون واحداً في المعنى وان تعدد في اللفظ والامام يكن قوله فوجهك كالنار في ضوئها وقلي كالنار في حرها جمعاً وتفرقاً في بيانه قلق وخفاً وكان وجه تحسبه ابراز الشئ في هيئات مختلفة في تركيب واحد تارة في هيئة الكثرة واخرى في هيئة الوحدة ولا يظهر عدم عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به المتعدد منه فانه يشاركه في هذا المعنى كان يقال زينة الحياة الدنيا مال وبنون وذلك المتعدد منه قديكون اثنان (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد يكون اكثر

قدم الآية على الشعر على عكس ما في المفتاح ليكون التشر على الترتيب وذكر الآية مع الترتيب حسب (نحو ان الشبَاب والفراغ) والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى (والجده) على وزن العدة بمعنى الاستغناء صحح السكاكي في كتابه انه بالكسر واشكل ذلك على شارحيه فانه من شعرا بنى العتاهية على وزن الكراهية لقب ابى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد واوله علمت يا مجاشع اسم فاعل ابن مسعدة فقوله ان الشبَاب في حيز العلم فيجب فتح الهمة ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التي ضمنها ابو العتاهية يعني قد علمت هذا البيت المشهور فأذة قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب ابى اسحق وليس كنيته كما وهم الجوهري وهذا غريب يخالف للمشهور من ان اللقب لا يصدر بالاب والابن والام والبن وكل علم كذلك فهو كنية (مفسدة للمرء) فيه تغليب او كونه مفسدة للمرأة يعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة ضدها (اي مفسدة ومنه التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين) اي عدم شركة احدهما مع الآخر في وصف مختص بالآخر فالمراد بالتباين ما يقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد في الجمع والتثنية هنا يوهم انه مختص بامرين فينبغي ان يقول بين متعدد (من نوع) ليس احتراز عن ايقاع تباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون بل توضيحا وتفصيلا ولا فائدة في قوله في المدح او غيره الا التعميم والتوضيح ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا في الجمع (كقوله) اي قول الوطواط (ما نوال الغمام وقت ربيع) مع ان الربيع وقت ثروة الغمام (كنوال الامير يوم سخاء) مع ان يوم السخاء يوم فقر الامير لكثرة السائلين وكما لبذه (فتوال الامير) اي كل نوال منه (بذرة) اي جادة واند الضان (عين) اي حماوة من الدراهم وقال في الشرح هي عشرة الاف درهم وانكر في القاموس ان تكون بذرة عين البذرة اسم لعشرة الاف اوسبعة او خمسة قال بل هي جلدة السخلة (ونوال الغمام) اي كل نوال منه (قطرة ماء) فلا يرد ان الظاهر قطرات ماء ومن لطيف هذا قوله * من قاس جدواك بالغمام قاس * انصف في الحكم بين شكليين *

* انت اذا جدت ضاحكا ابدا * وهو اذا جاد جامع العين (ومنه التقسيم) شدة اتصال التقسيم باللف والنشر يقتضي ان لا يفصل بينهما بشيء ولا يقع بينهما التفريق (وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين) الا خصر ثم تعيين ما لكل قال المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكره السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم اذ يعد ان يكون التعريف اعم قال الشارح ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغل عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيق السامع اليه ويرده عليه فلينأمل فانه دقيق وفيه نظر لان ذكر ما لكل ليس بلا اضافة اليه لان التركيب يدل على الاضافة ووضعه على افادة ان كلا منهما بواحد من المتعدد ولكن لا تعيين والتعيين مقوض الى السامع فاضافة ما لكل اليه يلزم ذكر ما لكل الا انه اضافة اجا لا بلا تعيين وتفصيل قائل فان هذا هو الدقيق (كقوله) اي قول المتكلم جريبن عبد المسبح (ولا يقيم) احد فانه المستثنى منه المحذوف اي لا يتوطن في موطن الظلم (على ضميم) اي مع ظلم (يراد به) اي بذلك الاحد (الا الاذ لان) افعل من الذل (غير الحلي) العير الحمار الوحشي والاهلي واضافته الى الحلي عينته للاهلي وجعل الشارح تعيينه لانه المناسب (والوند هذا) غير الحلي (على الحسف) اي الذل (مربوط برمته) صلة الربط اي بقطعة حبل بالقبس سهل الخلاص معه عن الربط او مربوط على الذل بتما منه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته (وذا) اي الوند يشيح اي يشق رأسه بالدق (فلا يرثي له) اي للوند ولا يدق ولا يرحم (احد)

ولا يخفى ان عدم الرجم مشترك بين غير الحمي والوثق فالاول ان يجعل ضميره لكل منهما ويجعل قوله فلا يرى متفرعا على الربط والشج ولا يخفى ان هذا وذا وان كانا لا يتبعيان لشيء مما اشير اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى المعين فان الربط يلازم العير والشج والوثق بهذا الدفع ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقد مر في بحث الملف والتشعر ما يغنيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والمآب (ومنه) أي من المعنوي (الجمع مع التفريق) فيه انه لا معنى لجمع الجمع مع التفريق قسمان المحسن لانه من قبيل اجتماع القسمين وكذا اخواه لا يقال ليس حسن الجمع مع التفريق حسن الجمع والتفريق بل حسن جمع الجمع مع التفريق وهما متضادان لاننا نقول فعينه لا معنى للاقتصار على الثلاثة بل ينبغي ان يعد من الحسنات جمع الطبايع مع التناسب ولا يعد ان يقال فليكن هذا ايضا من الحسنات لانهم لم ينتهوا له وتنهوا واكتفوا بالتيه عليه باعتبار نظايره عن بيسان (وهو ان يدخل شيان في معنى وتفرق بين جهتي الادخال) لو اريد بقوله الجمع مع التفريق المعنى التركيبي لاستغنى عن التعريف كما استغنى في قوله الجمع مع التفريق والتقسيم فتأمل (كقوله) اي الوطواط (فوجهك كالنار في ضوءها وقلبي كالنار في حرها) ادخل قلبه ووجه الحبيب في الشبه بالنار وفرق بينهما بين جهتي الادخال باختلاف وجه الشبه والاظهر انه 'راد يجعل' اغلب كانه في الحرانه يحرق لانه يحترق كذا ذكره الشارح ولو قيل فوجهك وقلبي كالنار في ضوءها وحرها لكان جمع مع التفريق واغوا ونشروا وقد قصد بتشريك قلبه مع وجهه بيان مناسبة بينهما تنقض التأليف وتجزئ وجهه عن قلبه الحرز عن تحقق مماثل لوجهه في الحسن (ومنه الجمع مع التقسيم) التقسيم هنا معناه الحقيقي اي ذكر متعدد ثم اضافة ما كل اليه لانه حصل بالجمع ذكر المتعدد واما التقسيم المصريح والضمني في قوله (وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس) فهو بمعنى اضافة ما لكل من المتعدد اليه لا ذكر المتعدد ثم الاضافة (فالاول) اي الجمع قبل التقسيم (كقوله) اي ابي الطيب في مدح سيف الدولة (حتى) للعطف على قائد المقائب في البيت السابق واس يحرف جر كما توهه عبارة الشارح متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قائد المقائب لان الجار لا يدخل على الفعل (اقام) اي سيف الدولة راختره على احاط اشارة الى نصيب عزمه على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفارقها حتى تقع وتضمين معنى الاستعلاء اي مستعليا على الارياض كما هو شأن اهل الجربة في محاربة الحصون قال (على ارياض) وهي جمع ربيض بمعنى السور وهذا التضمين اللطيف من تضمين التسلط كما جاء به الشارح (خرشنة) على وزن درجعة بلدة من بلاد الروم (نشق به الروم) جنس للرومي كما ان التمر جنس بالنمرة (الصلبان) كغفر ان جمع صايب هو معبود النصراني (والبيع) جمع بيعة كقطعة بمعنى متعبد لهم يعني قائد المقائب جمع مقرب وهو ما بين الثلثين الى الاربعين من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه تذاقي به شقاوة مستمرة هذه الاشياء يجمع انواع الشقاوة من السبي والقتل والنهب والاتلاف فجمع الشقاوات تحت تشقي فم قوله فصله (للسبي ما نكحوا) اي نكحوا حتى اتى بلفظ ماله قصدا الى مفهوم الصفة اي المنكوحة وكذا في اخواته فهو على اصله فلا حاجة الى ما قل الناظرون برمتهم انه لمراعاة الموافقة بما جمعوا وما زرعوا اولاهاتهم بتزليلهم منزلة غير العتلاء وفي نكحوا تغليب اي ما نكحوا وينكحون لوبقوا ليشمل من كانت من نسائهم صبية (وللقتل ما ولدوا) من المذكور بقرينة ما قبله واو قرى ولدوا مجعولا اي وادوا منهم لصار مخصوصا بالذكر (والنهب ما جمعوا وللنار ما زرعوا) اي للنار ما زرعوا فاشجارهم الاحراق تحت

القدر ومن روعاتهم للطبخ وحله على كونه للاحراق والتضييع لا يناسب لمن هم قبح
 الحصن انما هو شان العاجز عنه القانع بمجرد اضرار اهل الحصن ولم يلتفت المصنف الى
 جعل التقسيم لما دخل تحت قوله وارضهم لك مصطاف اي منزل للصيف ومرتب اي
 منزل الربيع في قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتب
 من الارض وما فيها في كونها خالصة للمدوح كافي المفتاح لان نسخ ديوان ابي الطيب
 غير مختلفة في ان هذا البيت بعد قوله للسبي الخ بعدة ابيات لاقبله كافي المفتاح (والثاني)
 اي التقسيم قبل الجمع (كقوله) اي حسان (قوم اذا طربوا اضرروا عدوهم اوحاروا والنفع
 في اشياهم نفوا سجيبة) خير (لك منهم) صفة سجيبة فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ
 الموصوف (غير محدثة ان الخلايق) جمع خليفة بمعنى الطبيعة والخلق او الناس وعلى الاول
 اشهرها صاحب البدع (فاعلم) اعتراض (بالقاء شرها البدع) على وزن عنب جمع بدعة على
 وزن حكمة مؤنث بدع كعلم بمعنى الامر الذي وجد اولاً وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بعد
 الاستكمال او ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناسب هنا
 الاول ولا حاجة الى جملة مجازا عن المستحدثات متفرقا على المعنى الثاني كافي الشرح
 ولا يخفى ان المصراع الاخير يغيد ان شر الخلايق مسلوبة عنهم وهو لا يليق بمقام المدح
 واللايق اثبات خير الخلايق لهم الا ان يقال المقصود تمرير عن محالتهم بانهم شر الخلايق
 فصل في البيت الاول ما تحت سجيبة منهم غير محدثة (ومنه الجمع مع التفریق والتقسيم)
 قد عرفت وجه عدم تعريفه (كقوله تعالى يوم) منصوب بتقدير اذكرا وقوله لانكم (بأنى)
 اي امر الله بحمل الضمير لله فحذف المضاف او يأتي اليوم اي هو له يجعل الضمير لليوم
 وحذف المضاف كذا قل ولك ان تجعل (لانكم) بتأويل عدم التكلم فاعل يأتي كاجدوا
 تسمع بالعدى مبتدأ (نفس) بشئ (الابانة) اي باذن الله وقول السارح اي لا تكلم نفس
 بما ينفع من جواب او شناعة يوجب ان لا يكون في التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون
 بما لا ينفع وظاهر الآية يخالفه فلا بدل عنه الالذاع والمستثنى منه محذوف اي لا تكلم بشئ
 بسبب من الاسباب الابانة الله ولا يبعد ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شئ
 ولا يحتاج الى تقدير غيره ولا يدل الآية على ثبوت الاذن حتى تنافي قوله تعالى يوم لا ينطقون
 ولا يؤذن لهم فيعتذرون لجواز ان لا يكون التكلم الابانة وينبغي الاذن فينبغي التكلم ففي
 الاذن في الآية الاخرى لا يتأني بل يكشف عن حاله فلا حاجة الى ما قيل ان في هذا اليوم
 مواقفا لا اذن في موقف ونفيه في اخر او المأذون فيه الكلام الحق والمنوع عنه العذر
 الباطل والى ما يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض آخر (منهم شئ)
 تفريق لاجمع تحت النفس انما يتوقعها في سياق التثنية والمراد بالشئ الشئ المطلق
 وكذا بقوله (وسعيد) فيكون التفريق ظاهرا لكن لا يكون حائرا ولا بأس به لانه ليس
 في النظم ما يدل على ارادة الحصر وقوله (فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير شهيق)
 اي احتباس النفس بحيث يدخل ويخرج بشدة ويشفقه اوصورت بالجر (خالد بن فيها) الآية
 تقسيم واضافة ما كل منهما اليه بالتعيين (مادامت السموات والارض) قيل هو في العرف
 للتأنيذ فلذا كعبه الخلود وقيل المراد سموات الاخرة وارضها وهي ابدية ورد
 بان تأنيذ الخلود بما لا يعرف تأنيذ لا يليق ويمكن ان يحسب بانه جاز ان تكون معروفة
 فيما بين المؤمنين قبل نزول هذه الآية او بانه مما يعرف بالقياس الى سموات
 الدنيا وارضها الباقية ببقائها ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات

الجهنم الملوبة وبالارض مقابلهما (الا ماشاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سجدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك
عطاء غير مجدوذ) اي غير مقطوع بل يمتد الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما اعمل فيه العرب
افكارهم واختلفت في توجيهه المعزلة واهل السنة واكثر كل منهما على الاخر انكارهم وليبانه
مقام اخر سنبينه في مقامه ان وفقتا ولاجل آخر لكن مما لا اثر له فيما بينهم ويخاف ان يفوت
ما قد وهبنا من الحى الذى لا يموت فتذكره لك وهو ان الفرض من الاستثناء تعليق الخلودين
بمشية الله لا اخراج زمان من ازمة كون الفريقين في الدارين الا انه يخرج من ازمة خلود
بعض الاشقياء في النار بعض الازمنة للعالم بتعلق مشية الله به من الشئ ولا يخرج من ازمة
الخلود في الجنة شئ * للعالم بعدم ذلك التعاقب (وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين) فله ثلثة
معان ولا يخفى ان الانسب ان يفصل بين المعاني بشئ * الا ان يقال اخره عن الجمع مع التفريق
والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعبر في هذا القسم هو الاول دون شئ من الآخرين (احدهما
ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل ما يليق به) رد عليه انه يصدق على بعض ما هو اف
ونشر مرتب كان يقال ثقال خفاف اذا اقوا او دعوا فلا بد من قيد الاضافة بقولنا
على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
كان يقال الى كسب علم وكسب مال فذلك للآخرة والثاني للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى الاولى
الا ان لا يمتزج عن صدقه على هذه الامور والظاهر ان المراد ذكر احوال الشئ مضافا
الى كل مع ذكره ما يليق وهو المتبادر فافهم (كقوله) اي ابي الطيب (ثقال) صفة مشايخ
في البيت السابق اي ثقال لشدة وطأ تهم على الاعداء او ثباتهم على اللقاء (اذا اقوا) اي حاربوا
(خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية بهم (كثير الى شدوا) لان واحد امنهم
يقوم مقام جماعة (فيل اذا دعوا) ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منهما ما يناسبها والاضافة
الى كل ما يناسبه بتحقيق فيما اذا كان المناسب للاحوال واحدا واصنف الى الجميع فلا يجب
في التقسيم كون المناسب على قدر الحال (والاستيفاء اقسام الشئ) اي التقسيم الحاصر
(كقوله تعالى يهب لمن يشاء انثاء) ككتاب جمع انثى (ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا
هو على وزن الفعلان كالذكور جمع الذكر خلاف الانثى والتزويج بمعنى الانكاح يهودى
الى مفعولين بنفسه ومعنى التزويج الى الثاني بالياء قال تعالى وزوجناهم بحور عين اي قربناهم
وهو المناسب في الآية فقوله ذكرانا وانثاء منصوبان بترفع الحائض واوفا ويزوج من يشاء
لتعين الواو فلما عدل الى الضير راجع الى من في الجملة السابقة تبدل الواو بالواو والتتاني بين التزويج
والافراد بالنسبة الى فرقة واحدة والتواني بالنسبة الى فرقتي وعلى التزويج بافرقتين
السابقتين حتى احتاج الى المطف باو ولم يعلق بفرقة ثالثة اعطف الواو كافي الجملة السابقة تذييها
على ان المشيئين السابقتين ليس شئ منهما ما واجبا عليه تعالى ولا هذه المشيئة فتدبر كذا
افاده المحقق شريف زمانه وفيه بحث لان التتاني مطلقا لا يتاني الواو ولا يجمع او لا ترى انه
لو قيل يهب زيدا انثاء او يهبه الذكور ان شاء يتعين الواو مع ان المقس عليه واحد فينبغي
ان يجعل مناط اختيار الواو والتتاني مع التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفاء الاقسام في الآية
نظروا ان يته الشارح المحقق بان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون
ذكر او انثى لانه فرق بين ما ذكره الشارح وبين ما في الآية لان في الآية اما ان يكون له انثى او ذكر
او كلاهما واما ان يكون عقيما يبقى ما يكون له انثى واحد وذكور واحد ويكون له كلاهما او ارادة
الجنس بالجمع المنكر بعد وا ايضا اذا جعل ضمير يزوجهم للفرقتين السابقتين بقى قسم آخر

وهو تزويج الذكور والاناث لغيرهما ويمكن دفعه بان من بشاء سابقا ما أخوذ اعلى وجهه لا يخرج عنه شيء هذا ثم في الآية تسميان احدهما استيفاء اقسام الانسان وثانيهما استيفاء اقسام الولود قال صاحب انكشاف انما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية يدل على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث الآتى من جملة ما لا يشاء الانسان اهم لكونه يجبرنا خير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويعا بالذكور وكأنه قال ويحب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتأخير تنزيها على ان تقديم الاناث لم يكن التقدمة بل لمقتضى آخر هذا ويمكن ان يقال سوق الآية يدل على ان الاولاد ذكورا كانوا واناثا واهبه تعالى يجب الشكر عليها ولما كانوا ايتضون الاناث قدمهن في جعلها موهبة لانها اهم في المقام واخرى بالاهتمام ونكره لان الالاق يشانهن السر والمجهولية بخلاف الذكور فان الالاق بهم التعيين والظهور ثم ذكرهما على ما يقتضيه اتفهما من التكبر والتقديم والتأخير (ومنه التجريد وهو ان ينزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها) لا يشمل بظاهره نحو لقيت من زيد وعمر واسدين ولا نحو لقيت من زيد اسدين او اسودا فالاولى ان يقال من امر ذي صفة او اكثر امر آخر او اكثر مثله (مبالغة الكمال هافيه) اى لاجل المبالغة بكمال تلك الصفة واوقلت لقيت من فلان في ذلك الامر حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث ينزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ولوقلت لقيت من فلان اسدا للتهكم كان نقول للحيوان ما شبهه بالاسد لا يصح فيه انه انزع منه مبالغة لكونها هافيه بل مبالغة لتقصاها فيه فيلزم خروجه عن تعريف التجريد الا ان يكلف بانه لاجل المبالغة في الكمال تهكما ولزم من تلك المبالغة المبالغة في النقصان وبعدمه انه كان التجريد يقيد المبالغة الاستعارة ايضا تفيد المبالغة في الذي اوجب جعل الثاني من دواخل البلاغة والاول من توابعها وانه لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة المقبولة وعد كل منهما محسنا برأسه بل هو ايضا من صور المبالغة ومعنى هذا التعريف على ان التجريد بدعوى امكان الانتزاع من امر ذي صفة اخر مثله واما لو كان بدعوى تجسم الشجاعة في زيد مثلا وصبر وورته اسدا وكذلك تجسم صفات كمال اخرى فيه وجعلها اجساما اخر حتى صار زيد كجماعة فتقول لقيت من زيد اسدا اى اسد بعض زيد هو جماعة من الاسد والبحر والحاتم مثلا بدعوى انه تجسم فيدا الشجاعة بالاسد والعلم والبحر والكرم لحاتم فاذا لقيت لقيت جماعة كمالهم الاسد وتقول لقيت فيه اسدا ولقيت فيه بمعنى فيه اسد على ما ظن لم ينطبق عليه التعريف ولا يخفى ان اعتبارنا اقرب وادق فاحفظه قاطعا رتبة التقليد فانه احب وبالمصلحة اوفق (وهو) اى التجريد (اقسام منها) نحو قولهم لى من فلان صديق حميم يريد بهذا القسم ما يكون بكلمة من وبعض النحاة جعل التجريد من نواحيها وبعضهم جعله راجعا الى الابتداء وقد جعلناه تبعيضية فتذكر وايضا يجزى اختر والصديق الحبيب يستوى فيه الواحد والواحدة والتثنية والجمع وقد يشرق بين المذكر والمؤنث بالتاء والجمع القريب وقد يكون للجمع والمؤنث (اى بلغ من الصداقة) اى المحبة (حدا اى طرفا صح معه) اى مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) اى من فلان (آخر) اى صديق حميم (مثله فيها) اى في انصداقة الكثرة مع القرابة (ومنها) نحو قولهم لئن سألت فلانا) يحتمل ان يكون سوال رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر في السماحة وان يكون سوال رفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم (تسأل به البحر) واراد بنحو قولهم ما يكون بالباء الداخلة على المتزاع مع الباء الداخلة على المتزاع قسم اخر في مقابلة هذا القسم وانما لم يجعل التجريد مع من قسمين كالباء

لانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم الباء للتجريد وبعضهم للسببية وقد جعلناها بمعنى في
 فتذكر وقال الرضى ان نحو لقيت من زيد اسدا ونحو لتسألن به البحر على حذف مضاف
 اى لقيت من لقاء زيد ومن جهة اسدا ولتسألن بسؤال البحر والغرض التشبيه بالاسد والبحر
 وقال الشارح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثل قولنا لى من فلان صديق حليم اقوات المبالغة
 في تقدير حصول لى من حصوله صديق هذا معنى تبيينه بالصديق يقوت المبالغة في الصدقات
 وهو صديق قلت يقوت المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الحليم اما لو كان في حق
 الصديق الذى ليس بحليم اوفى حليم ليس بصديق اوفى من ليس شيئا منهم ما قال المبالغة متحققة
 فيجوز ان لا يقع مثله الا فى من ليس متصفا بدخول حرف التجريد ويكون شيهابا (ومنها نحو
 قوله) في كون المنتزع مما دخله بابه المعية (وشوها) اى رب شوها وهى من الخيل الطويلة
 الرابعة او الفرطة رجب الشديق والتخزين وكل منهما صفة مجودة في الخيل (تعدوى)
 اى تسرع (الى صارخ الوغاء) اى مستغيث في الوغاء وهو الحرب (تستلهم) اى لا بس لامة وهى
 الدرع والباء للبالسة والمصاحبة (مثل الغنيق) هو الفحل المكرم عند اهله (المرحل) من رحل
 البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدوى ومعنى من نفسى لا بس درع الكمال استعدادى
 للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لا بس درع هذا هو المشهور ويمكن
 ان يكون بمستلهم متعلقا بقوله صارخ الوغاء اى مستغيث في الحرب مستعدله بحيث ينتزع منه
 مستعد اخر وذلك بالغ في وصفه بالشجاعة لانه جعله في غابة الكمال الى ان بلغ بحيث يسرع
 الى مستغيث يستغيث مع كمال استعداده ولا يخاف من اضطر في يده مثل ذلك المستغيث وعلى
 التقديرين يتحمل ان يريد بالغنيق المرحل المنتزع منه فيكون مشبها للصورة المنتزعة بالمنتزع منه
 في كونه فحلا مكرما مشخصا من مكانه مرسلا الى جانب العدو (ومنها) ما يكون بدخول في
 على المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهى دار الخلد) قال الشارح
 لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة
 في اتصافها بالشدة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لافى الشدة ثم
 انه يمكن ان لا يكون في الانتزاع بل تكون لفائدة ان دار الكفار ومثلهم بعض من جهنم وكيف
 لا وكبر منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هى اوسع ان يشغلها جميع من دخلها قال تعالى
 هل امتلات وتقول هل من مزيد (ومنها نحو قوله) اى قول قتادة بن مسلمة الخنفي قال الشارح
 اى ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى انه لا يقابل بينه وبين ما سأتى فالمراد ما يكون
 بدون توسط حرف ومدخلية كناية ومن غير مخاطبة الانسان لنفسه (فلئن بقيت لارحلتن)
 رحل كنع بمعنى انتقل (بغزوة تحوى الغنائم) اى تجمعها صفة غزوة والفاعل ضميرها والضمير
 محذوف اى تحوى فيها الغنائم وهو الثقات من المتكلم الى الخطاب في البيت ثلثة الثقات
 كل منها من قسم وروى نحو الغنائم وجعله في شرح المجاسة اصلا وقوله تحوى الغنائم رواية
 بعض وهو يوجب كون (اويموت كريم) لغوا مستغنى عنه بقوله فلئن بقيت فانه منصوب بمعنى
 الا ان يموت كريم وحينئذ يجب ان يجعل الاستثناء من جميع الغنائم لامن الرحلة والالفاظ تأمل
 ولولم تحقق الرواية من الشاعر بالنصب لا يمكن ان يرفع عطا على تحوى اى غزوة تجمع
 الغنائم او استشهد فيها عبر عن قتله بالموت اشارة الى انه ارفع من ان يقتله الخصم بل يموت
 لتحقيق الاجل وبالجملة عبر عن نفسه بالكريم اشارة الى انه بلغ في الكرم الى حد صحت ان ينتزع
 منه كريم آخر مثله ولهذا لم يقل او اموت قال الشارح المحقق وهذا بخلاف قوله انا اعطيتك
 الكوثر فصل ربك اذلا معنى للانتزاع فيه هذا كلامه والفرق خفي ويجوز ان يكون اويموت

كريم من وضع الظاهر موضع المظهر للتعظيم فتأمل (وقيل تقديره اوموت منى كريم) فيكون
 من القسم الاول (وفيه نظر) وهو اما ما قال الشارح من انه لا حاجة الى هذا التقدير لحصول
 التجريد بدونه واما انه يجوز ان يكون التقدير اوموت بنى كريم فلا وجه للتجريم بانه من القسم الاول
 وقال الشارح وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في كون البيت من التجريد نظرا لانه من باب
 الالتفات ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان مجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها
 مخاطبا لنكتة كالنوبخ في تطاول ليلك بالامد والتصح في قوله اقول لها اذا جاشت وجاشت
 مكائك تحمدى او تسترعى هذا كلامه ويؤيده بانه لو كان النظر ما قيل لم يكن لتخصيصه بالبيت
 وجد بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريدا لانه الالتفات الا ان يقال الالتفات عند
 السكاكى دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب المعاني فكيف يكون تجريدا مع دول
 في البدع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات من باب المعاني ووجوده بطريق التجريد من
 البدع حتى لو لم يعتبر في الالتفات تجريد لم يخرج عن البلاغة لكن باب محسن وذكر المحقق
 شريف زمانه ان مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحد في هيات
 مختلفة في بناء على دعوى الاتحاد فلا يجتمعان نعم الرد على دعوى التجريد بكونه التفاتا وما
 ذكره ضعيف لان اراءة المعنى الواحد في الواقع في صور لا تنافي دعوى التعدد (ومنها ما يكون)
 اى منترع يكون مذكورا (بطريق الكناية) وفيه انه لا يقابل بين ما يكون بحرف وما يكون
 بطريق الكناية فان ما يكون بحرف ايضا قد يكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد تطويل
 التجاد وايضا منترع قد يكون بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقد يكون بطريق المجاز
 نحو لقيت من زيد اسدا وقد يكون بطريق الكناية فجعل ما هو بطريق الكناية من الاقسام
 دون غيره لانه من داع (نحو قوله ياخير من يركب المطي) هو جمع مطلية بمعنى الدابة التي
 تمطواى تسرع في سيرها (ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) صفة كأسا او متعلق يشرب
 ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب في شرب
 بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان في الشرب بكف الخيل لا يستلزم الشرب
 بكف الجواد لثبوت الوساطة بين الخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بمعونة المقام وثانيهما
 ان اسناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لا يقتضى انتزاع جواد منه كما ان قولنا
 يا من يشرب بكفه لا يقتضى انتزاع شخص آخر منه فالقول بالتجريد قول بلائبث ولذا قيل
 ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس من التجريد في شئ واتما هو كناية عن كون
 المدح غير بخيل فلا يرد ما اورد عليه الشارح المحقق ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه
 ان كان خطا بالنفس لم يكن الا القسم المذكور بعده لانه مما لانه مخاطبة الانسان نفسه بان
 ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق بها الكلام على انه لا يضر المعترض
 كونه عين ما جعل قسما له لانه داخل في اعتراضه وان لم يصرح به نعم يمكن اثبات التجريد بانه
 يتبادر من قولنا يا من يشرب بكف جواد جواد غيره فيقتضى مقام المدح اذا حل على نفسه
 فالاولى ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج بالكناية عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ من وصفه
 بالجود وانسب بما هو المقصود من الكناية اعني اراد المعنى مستورا في لباس مزين (ومنها
 مخاطبة الانسان نفسه) اى تجريد في وقت مخاطبة الانسان نفسه في العبارة مسابحة
 ولا خفاء في انه ليس الا تجريدا في صورة الالتفات على مذهب السكاكى فتنا اخبار الانسان
 عن نفسه بطريق الغيبة (كقوله) اى ابي الطيب (لا خيل عندك نهديها) للممدوح (ولامال
 فليسعد النطق) بمدحه (ان لم تسعد الحال) اى حاله وهى الفقير اذا الفقر لا يسعد للاهداء

وانما بسعد الغنى وهو عادته فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي والظن تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسماء
 انطبق على العذر بالفقر في عدم الاهداء (ومنه المبالغة المقبولة) بخلاف المردودة فانها لا تكون
 من المحسنات وفي عددها من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفي التقييد بالمقبولة رد من قبلها
 مطلقا والشارح جعل التقييد بالقبول ردا عليهما واما ما يقال في رده مطلقا ان خير الكلام ما جاء على
 منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه اى شعر المرء على المجالس
 ان كىسا وان حقا فان اشعر بيت انت فانه بيت يقال اذا انشدته صدقا اى صدق صدقا
 ففقه انه فليكن المقصود ان اشعر بيت ما يروج بحسن نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه
 وان كان كاذبا واما ما يقال في قبولها مطلقا ان احسن الشعر اكدبه قضية مشهورة
 اشتهرت بين العقلاء وتلقيها بالقبول معاشر الفضلاء وان خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
 استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجففات الغري لمن بالضحى واسيافا يقطرن من نجدة
 وما دما حيث استعمل في وصفه بالكرم الجففات وقيد هابوقت الضحى وهو وقت تناول الطعام
 والمبالغة تقتضى جمع الكثرة ووجودها في كل وقت ونحوه قال في وصف شجاعته الاسياف
 والمبالغة السيوف ووصفها بالقطر والمبالغة الوصف بالسيلان ففقه ان احسن الشعر
 اكدبه بالاشتغال على كذبات مقبولة لا تنجحها ذائقة الاستماع ولا يتأذى منها بالاستماع
 وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس بحسان لانه
 بعد ان الحسان ممن يلتزم الصدق في الشعر كما استدلل عليه بشعره السابق ان استعارة القلة
 للكثرة غير غريزة وفي وصف الجففات بالغري الذي هو جمع كثرة نوع ابضاح لها وفي تقييد لمعان
 الجففات في هذا الوقت مع كثرة الاكلين فضلا عن الاوقات الاخرى وصف السيف بالقطر
 هو الشايع دون وصفه بالسيلان على ان كمال الشجاعة ان يقطع السيف سريعا بحيث
 يتخاض من العضو قبل ان يصل اليه الدم ويختلط به كثيرا وبالجمله فالمصنف اختار مذهب
 القصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصد لانه على الشاعر ان يباليغ فيما يصير به القول
 شعرا فقط فاستوفى اقسام البراعة والتجويد او جعلها من غير غلو في القول ولا احالة في
 المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لا يوصف بشئ من اوصافه لظهور الشرف في اياته وشمول
 التزيين لاقواله كان بالابتناء والانتخاب اولى وخالف في هذا الايتار اكثر العلماء القائلين
 للشعر العالمين به فانهم اختاروا الغلو لان القائل البليغ اذا دخل في بيانه المبالغة واسقط
 عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف ورعاية المائلة اشتد فيما يتبعه الى اعلى الرتبة وظهر
 قوته في الصياغة وتمهره في الصناعة فنصرف في الوصف كيف يشاء لان العمل عنده
 على المبالغة والتخييل لا المصادقة والتحقيق كذا ذكره الامام الرزوني في شرح الجماسة وجعل
 دليل من قال احسن الشعر اصدقه ان تجويد فانه فيه مع كونه في النار الصدق يدل على
 الاقتدار والخذق و اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تسميها ليتعين المقبولة والمردودة
 ولذا لم يقل وهى بل قال (المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حسدا)
 امامفعول بلوغه كما قال الشارح وحيث بلوغه فاعل يدعى وامامفعول يدعى وفاعله لوصف
 وبلوغه بدل منه (مستحيلا او مستبعدا) قال الشارح وانما يدعى ذلك (لئلا يظن انه)
 اى ذلك الوصف (غير متناه) اى في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد
 الامرين المستفاد من كلمة او وليس المستفاد احدا الامرين مع تأنيث الشدة لتغليب الضعف
 لتذكيره اولتا وبلهما بالامرئين فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف تم قبل التعليل
 والتعليل بيان لفائدة المبالغة وبهذا التدفع ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ان تكون لهذا

الغرض وانما كونها لهذا الغرض من شرائط قبولها ونحن نقول قوله ثلثا بظن احتراز
عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا او مستبعدا لافادة الواقع لا لدفع الظن فالدعوى
المذكورة انما تكون مبالغة اذالم يقصد بها حقيقة الدعوى بل دفع الظن فان كان المقام
مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فردودة وجعل التابع والاغراق مقبولين مطلقا بمعنى قبولهما
مطلقا في مقام المظنة هكذا حقق المرام من كلام ذوى الاحلام (وتختصر) اى المبالغة
لا بمجرد الاستقرار بل بدليل قطعي كذا في المختصر (في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى
ان كان ممكنة عقلا وعادة) لو اكنى بقوله عادة لكفى اذا لامكان عادة يستلزم الامكان عقلا
(فتبليغ) والامكان العادي ان يكون الامكان بحكم الوقوع في اكثر الاوقات اودائما فدخل
في الامكان عقلا ما يحكم بامكانه العقل او وقوعه نادرا لكنه خلاف العبارة ولولم تحمل العبارة
عليه لبطل الحصر والدليل (كقوله) اى امرى القيس يصف فرسا بانه لا يعرق بكثرة العدو
(فعادى عداء) العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طاق
واحد (بين معمول عادي لا عدا كما عرفت في محله (ثور) اى ذكر من البقر او حشى (ونجدة)
اى الاتى منها (دراكا) اى متابعا (فلم ينضح بماء) اى لم يترشح بماء (فلم يغسل) بالماء فيغسل
محزوم على انه عطف على مدخول لم وقائدة قوله فيغسل ضابط المبالغة عن الخروج عن حد
الامكان عادة لان عدم النضح مطلقا خارج عن حد العادة لكن عدم النضح المستعقب
لعدم الغسل داخل في حد العادة بالغ في عدم عرق هذا الفرس بانه بلغ حدا مستبعدا حيث
عدا عدوا واكثر حتى صرع ثورا فتجده بلا توقف بينهما ولم يعرق عرقا لا احدا الغسل وذلك
ممكنا عادة لكنه مستبعد (وان كان ممكنة عقلا لاعادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا)
اى مادام في بيوتنا وفي جوارنا ويؤيد الثاني قوله (ونبتعه الكرامة حيث مالا) ادعى بلوغه
في اكرام الجار حدا يتبع الكرامة والعطاء على اثره حيث مال وهذا ممكن عقلا عادة (وهما
مقبولان) مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه فتذكر (والا) اى وان لم يمكن لاعادة ولا عقلا
(فعاد كقوله) اى ابي نواس كخداع الحسن بن هانى الشاعر (واخفت اهل الشرك حتى انه
ليخافك النطف التي لم تخلق) بالغ في اخافة المدحوح اهل الشرك بانه بالغ في الشدة الى ان خافه
النطف التي لم تخلق عبر عن الماضي بالحال حكاية وهذا متنع عقلا وعادة وكما نه مثله به
ولم يكتف بائله الاقسام لان المبالغة ردت حيث لم يدخل عليها ما يقربها الى الصحة
ولم يتضمن تخيلا حسنا ويمكن ان يقال يريد الشاعر انه يخافك ان النطق التي لم تخلق
فلا يخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخيلا حسنا وان يقال ليس من الغلو
لان المراد بقوله يخافك المستقبل يعنى يخافك النطف التي لم تخلق في وقت اخافك في الاستقبال
بعد وجودها وبلوغها سن التمييز وسماعها ما فعلت مع ابائهم (والقول منها اصناف منها
ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو يكاد في يكاد زيتها بضئ واولم تمسسه نار
ومنها ما يفهم نوعا حسنا من التخيل كقوله) اى قول ابي الطيب (عقدت سبابكم)
اى الجساد المذكورة في سابق البيت (عليها) اى فوقها (عشيرا) على وزن درهم الغبار
(لوتبتغى) تلك الجساد (عتقا) هو السير السريع للابل والدابة (عليه) اى على ذلك
المغفود (لامكنا) اى امكن العنى امكانا بعد ما كان ان اعتبر امكنا ثنية للتكثير كما هو
المناسب بالقسام وغيرنا جعل الالف الاشباع والاطلاق ادعى بلوغ العثير في الكثرة الى انه
صار ارضا يمكن سير الفرس عليه سريعا وهذا متنع عقلا لكنه تخيل حسن (وقد اجتمعا)
اى الادخال والتخييل المذكور ان فراده قبول (في قوله) اى القاضي الارجاني اى المنسوب
الى ارجان من بلاد فارس (يتخيل لي ان سمر الشهب) اى شددت في القاموس سره شده

(في الدجا) شبه الشهب بسمير لها رؤس مدورة لامعة قد دقت حتى دخلت في الدجا واستحكمت فلا يرى الرؤسها وهذا احسن من تفسير الشارح انه شد الشهب بالسامير لا يزول عن مكانها (وشدت باهداب اليهن اجفاني) جعل عدم انطباق اجفانه في الليل الى حد شدت باهدابها الى الشهب المستحكمة في الدجا وهذا امر بمنع عقلا دخل عليه تخيل فقر به الى الصحة ومع ذلك تخيل حسن (ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخسلاعة كقوله * اسكربا لاس ان عزمت على الشرب * عذا ان ذامن العجب *) اكد كونه من العجب مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر المتحقق المشار اليه بقوله ذاوا الحكم عليه بكونه من العجب مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر فافهم (وبنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة) سواء كان قياسا ميراثيا او قياسا فقهيا او غيره (للمط على طريقة اهل الكلام) وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى والاشتمام باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات فان شأنهم الاخبار بالصرف والتأكيد في مقام التردد والانكار وليس المراد بطريقتهم ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزما لمط كاذك كره الشارح لانه لا يشمل التمثيل وما اورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل ووجه تحسينه للكلام انه اخرج الكلام في المحاورات مخرجا لا يتوقع وأبرزه في سورة المقاصد العلمية وبهذا الدفع ان ايراد الحجة لا يزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر المعاصد فلا يعقل موجب تحسين لجرد ايرادهما (نحولو كان فيهما آلهة الا الله لقد دنا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المألوم وهو تعدد الالهة قال الشارح وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث انكر محجي المذهب الكلامي في القرآن وكأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية وتعدد الالهة ليس يقضي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة قال دلائل ظني اقتضى هذا كلامه وفيه بحث من وجوه احدها ان تأويل كلامه بما اوله به لا ينفع لانه وقع في القرآن وهو الذي يدنو الخلق ثم بعده وهو اهون عليه فانه في معنى ان الاعادة اهون من البدأ واسهل وكل ما هو اهون ادخل في الامكان ووقع ايضا حكاية فلما اقل قال لا احب الاقلين وهو في قوة القمر اقل وربي ليس بأقل فالقمر ليس بربي وثانها ان الآية برهان بضمته بيان له مكان آخر ان فقنا الله وياك الوصول اليه فيجعل لك الحق ثابتا في المقرونات لانه لو كانت الآية اقناعية لكانت دليلا تاما على ان معرفة الله تعالى بغير يقين كافية ولا يجب تحصيل اليقين في العقائد الالهية والمذهب خلافة فالوجه في تأويله ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن على احكامه لان الايمان قبول احكامه من غير طلب دليل منه تعالى فعني الآية عنده امتناع الفساد لامتناع الآلهة ومعني وهو اهون عليه الاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لا غير وكذا لا احب الاقلين نقل الكلام ابراهيم عليه السلام (وقوله) اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر بن ماء السماء عما بلغه انه مدح الى جفنة بالشام فشكر عليه النعمان وكرهه (حلفت فلم اترك لنفسك رية) الرية التهمة اي حلفت اني على محبة واخلاص بك كنت عليه ولم اترك لنفسك ان تتهمني باي غيرت اخلاصي بك وابدلتك بغيرك (وليس وراء الله للمطلب) اي هو اعظم المطالب فلا خيانة معه بالخلف الكاذب لمطلوب غيره فبعد الخلف لا ينبغي ان تتهمني بما كنت تتهمني (لئن كنت قد بلغت عني خيانة * لمباغك الواشي اغش واكذب *) فقد خان في خبره اني رجحت آل جفنة عليك

(ولكنني كنت امرأ الى جانب) اى جانب مخصوص بى لا يشاركنى غيرى من الشعراء
(من الارض فيه مستراد) اى محل طلب رزق (ومذهب ملوك) بدل من مستراد وجعله
الشارح على تقدير ذلك الجانب ملوك (واخوان) يعاملوننى مع سلطنتهم معاملة
الاخوان ولا يتكبرون معى او يعطفون على عطف الاخوان (اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم)
اى يجعلوننى حكما في اموالهم (واقرب) اى جعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم (كفعلك
في قوم اراك اصطنعتهم) اى احسنت اليهم (فلم ترهم في مذحهم لك اذنبوا) الاولى جعل
فلم ترهم مجهولا من الاراء فيكون نغيا لظنه اياهم مذنبين فان نفى الظن فيما هو فيه ادخل
من نفى العلم والمشهور ان المقصود بالتشيل قوله كفعلك يعنى لا تلنى ولا تعاتبني على مدح
آل جفنة وقد احسنوا الى كآلاتلوم قوم امدحوك وقد احسنت اليهم وكان مدح اولئك لا يعد
ذنباً كذالك مدحى لهم ويمكن ان يكون قوله وليس رآه الله للمرء مطلب ايضا مثالا لانه في قوة
ان الحلف باعلى المطالب لا يترك الريبة اوفى قوة الحلف بالله حلف باعلى المطالب والحلف
باعلى المطالب اعلى الاحلاف (ومنه) اى من المعنوى (حسن التعليل) هو بيان علة
الشيء (وهو ان يدعى لوصف) دعوى مجزوما به بقرينة جعل كأن السحاب الغراليت
ملحقا بحسن التعليل لدخول كأن المفيدة للظن (علة مناسبة له باعتبار) اما تعلق بقوله يدعى
او بالناسبة وهو امامنون موصوف باللطيف او مضاف اى باعتبار (امر لطيف غير حقيقى)
اى غير حقيقى علميتها بهذا الاعتبار وهو الاحتراز عن ايراد علة حقيقية ولو زعمنا كفى التعليل
بعلة غير واقعة اشتهرت علميتها لان اجراء العلة بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل سواء
كان مذهبنا كلاميا او لم يكن وليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليس من الحسنات
كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامى فكيف يخرج عن الحسنات والتقييد باللطيف
بمعنى انه يكون فيه دقة يخص بها بعض الاذكياء لخراج التعليل بعلة مناسبة باعتبار مبتذل
فانه لا يكون من حسن التعليل بعلة وقال المحقق الشريف انه لخراج التعليل بالعلة العسادية
التي كذبت الحكم بعلميتها لانها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف اظهرها
بالعادة وقد عرفت انها علة حقيقية زعما ولو كان الظهور بالاشتهار منفيما لحسن التعليل
لم يكن المستعمل لحسن تعليل وقع في كلام غيره آتيا به لانه لم يبق لطيفا بعد اظهار الغبر
اياه (وهو اربعة اضرب) بدليل قطعى هو قوله (لان الصفة) المعهودة المذكورة سابقا
بعبارة الوصف (اما ثابتة) اى معلومة الثبوت (قصد بيان علمتها او غير ثابتة اريد اثباتها)
بيان علمتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان اللامى واما احتمال الاثبات بالدليل الاثني فخراج
عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذ التبادر منه بيان علة ثبوت الشيء في الواقع لا بيان
علمته في الذهن (والاولى اما ان يظهر لها في العادة) اى نظرا الى جميع اوقات وقوعها
او اكثرها على ما هو معنى العادة (علة) وان كان لا يتخلو في الواقع عن علة فدخل في هذا
القسم ما يظهر لها في النادر علة هي المذكورة وهو ليس من حسن التعليل بل تعليل
بما هو علة في الواقع او غير المذكورة فيناسب ان يدخل في سلك القسم الثاني كما لا يخفى
(كقوله) اى ابى الطيب (لم يحك من) حكيت فلانا شابهته وفعلت فعلة او قوله سواء
(نائلك) اى عطالك (السحاب) اى نائلها (والمحاجة به) اى صارت محجومة به اى
بعدم مشابهة نائلها نائك وهو الظاهر او بسبب نائك الفائق على نائلها او بسبب نائلها
التازل عن نائك (تصبيها) الذي كان الى الآن نائلا الآن (الرحضاء) بالمهملتين ومجبة
على وزن السفهاء العرق من اترالجى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة

في العادة وقد علل بأنه عرق حاما الحادثة بسبب احد من الامور المذكورة وفيه نظر
لان لزول المطر سببا على اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولا يذهب عليك انه يمكن
جعل البيت من قبيل اثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الامكان وهو اثبات العرق
للسحاب (او يظهراها) اى للصفة (علة) غير العلة (المذكورة) وذلك قسمان احدهما
ان تنفى علة غير المذكورة ومنه المثال وثانيهما ان لا تنفى وانما قال غير المذكورة
لانه لو كانت هي المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من حسن التعليل في شيء
كذا ذكره الشارح المحقق وتعقبه المحقق الشريف بمنع الملازمة لجواز
ان تكون الظاهرة في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة
فالتعبد لانه ليس من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ودقته لظهوره بحسب
العادة وقد عرفت حقيقة البحث بما لا مزيد عليه فكن منذ كرا متدبرا (كقوله ما به)
اى مع المدح (قتل اعداءه) ولكن يتقيا خلاف ما ترجوا الذباب من وجود القتلى بعد محاربة
الفرقة فحجة تحقيق رجاء الراجين وكرهية خيبة الرجاء دعاه الى قتلهم فقلل الاعداء علة
ظاهرة في العادة هي النجاة من شرهم وخلوص الملك من ضرهم فقد تنفى علة بها يحصر
العلة في الاتقاء عن خيبة الرجاء وعلة بعير ما هو علة في العادة قال المصنف ويستتبع مدحه
بكمال الشجاعة حتى ظهرت على الحيوانات العجم فوثقوا بوجود القتلى في محاربتهم مع الاعداء
وفيه ضعف لان المجزوم به للذباب وجود القتلى للمحاربة لا وجود القتلى من اعدائه وليس
في الشعر اشارة اليه نعم كما قال يستتبع مدحه بأنه لا يقتل الغلبة الغضب عليه وقوته الغضبية ليست
متصفة برذيله الافراط كما قال الشارح مدحه بكمال الشجاعة حتى امن من شر الاعداء
فلا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم (والثانية) اى الغير الثابتة التي اريد اثباتها (اما مكنة كقوله)
اى قول مسلم بن الوليد (يا واثيا) من وشى به الى السلطان سعى ونم (حسن) فينا (اساءته) اى
ما قصدت به الاساءة او ما كانت اساءة في حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه (بجى حذارك)
اى محاذرتك اى حذارى منك كما يدل عليه قول المصنف فيما بعد حذاره منه وقال الشارح اى
حذارى اياك وهو يدل على تعدية بنفسه (انسانى) الاضافة استغرافية اى كلام انسان عبنى
(من الغرق) الجملة منادى لها فلم ان حسن التعليل يتحقق بذكر ما يصلح علة سواء كان ما يشعر
بالتعليل اولا (فان استحسان اساءة الواشى ممكن) الظاهر فان حسن اساءة الواشى ممكن
لان الظاهر ان العلة علة حسن لاعلة الاستحسان المذكور ضمنا وكانه حل قوله حسنت فينا
على انه حسنت في نظرنا والظاهر ان فينا متعلق بالاساءة (لكن لما خالف الناس فيه) حيث
لا يستحسنونها (عقبه بان حذاره منه بجى انسانه من الغرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه
فان قلت المناسب ان يقول بجى نفسى من الغرق فانه الدال على كثرة الدمع والمبالغة فيها دون ما
ذكره فان انسان العين يفرق بدمع قليل قلت بل المبالغة فيما ذكره لان انسان العين هو الساكن في الماء
الماهر في علم ما فاذا كان يفرق لكثرة الدمع ففرق نفسه بالطريق الاولى ولا يخفى ما في هذا البيت
من حسن تضمينه كمال الكآبة والحزن الموجب لكثرة الدمع في الغساية (او غير مكنة) عطف على
مكنة (كقوله) قال الشارح هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فترجمه وقيل هو كربودى
عزم جوزا خدمش كس نديدى برميان او كمر يقال حكم الشارح بان البيت للمصنف من قوله
في الايضاح فكهمنى بيت فارسى ترجمته لولم يكن البيت فجعل قوله ترجمته على صيغة المتكلم وهو
يحتمل المصدر كما حله عليه شارح الايات قلت الظاهر كونه مصدرا اذا لو كان ماضيا لتعدى الى
المفعول الثانى بالباء فيجب ترجمته بقوله (لولم تكن نية الجوازاء خدمته لما رأيت عليها علة متطوق)

اسم مفعول من انتطق اى شد المنطقة وحول الجوزاء كواكب يقال لها منطقة الجوزاء وما في الشرح من قوله من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء ففيه انه لا تساعد اللغة اذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل والاسفل ينجر على الارض ليس لها حجرة ولا يتفق ولا ساغان فانتطق لم يبحى بمعنى شد النطاق بل وانتطق بمعنى شد المنطقة وما للجوزاء شبهة بالمنطقة لا بالنطاق فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة كذا في الايضاح ويستفاد منه ان المعلل نية الجوزاء خدمة الممدوح ويتجه عليه ولا ان نية الخدمة علة لشد المنطقة دون العكس وثاني ما ذكره الشارح من ان اصل لوا متاع الجزاء لامتناع الشرط فيكون مفهوم العبارة ان العقد المتعلق لنية الخدمة لكن لا يتجه ما ذكره الشارح فيكون من قبيل الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك البيت لان المعلل هو رؤية عقد المتعلق عليه اعني الحالة الشبيهة بالنطاق المتعلق وهي صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح لانه يجوز ان يكون المراد ان يعمل بهما عقد المتعلق الحقيقي ويكون في الرؤية عقد المتعلق عليه كتابة عن عدم عقد المتعلق فيكون عقد المتعلق الحقيقي معللا بنية الخدمة وكيف لا ونية الخدمة علة لعقد الحقيقي للحالة الشبيهة به ولا رؤيتها وقد نيه على فساد ما في الايضاح من شرح كلام التلخيص مخالفا لما في الايضاح ولم يلتفت اليه لدعوى انه غفل في الايضاح دون التلخيص لانه الاصلح فالجمل عليه ارجح فقال انه اراد ان الانتطاق صفة متممة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فليس مخطيا مرتين مرة في مخالفة كلام الايضاح في شرح كلام التلخيص ومرة في جعل الانتطاق معللا مع ان المعلل رؤية الحالة الشبيهة بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح المحقق في التخصيص والاقرب ان يجعل اوههنا مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا اعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه وعلة للعلم به مع انه وصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب في الشرح بانه تكلف وخروج عن الظان المتبادر من قوله ان ندعى لوصف علة مناسبة له العلة لنفس ذلك الشيء لا للعلم به ونحن جرينا في شرح كلام المتن على هذا الظان لان العدول عن الظاهر اشق من حل ما وقع منه في الايضاح على السهوفان قلت بل لا يصح ان تجعل العلة اعم من علة العلم لان الدليل علة العلم حقيقة فلا يصح في شأنه لكونه علة غير حقيقة قلت الدليل ما لو سلم ثبت به المطلوب ويجوز ان يراد بالحقيقي منه ما ثبت المطلوب فلو كانت مقدمة من مقدماته غير ثابتة بل مبنية على اعتبار لطيف غير حقيقي لم يكن دليلا حقيقيا كما في ان نحن فيه فان استلزام عدم نية الجوزاء خدمته لعدم رؤية عقد المتعلق عليه مبنى على اعتبار لطيف ولا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقي الا ما يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجه الاقرب (والحق به) اى بحسن التعليل (ما بين على الشك) المراد به ما يشمل الظن لان كأن للظن وانما جعل ملحقا به لاداء خلافه لان الاعتبار فيه اصرار في الدعوى كما اوضحناه (كقوله) اى ابي تمام (كان السحاب) (الفر) جمع اخر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانها اشرف السحاب (غير تحتها) اى تحت الربى ذكرت في البيت السابق (حييا) اى محبوبة (فاترقا) اى ما تسكن مخفف ترقا مهموزا (لهن) اى للسحاب (مدامع) جمع مدمع ونسبة السيلان الى المدامع كنسبة الجريان الى النهر وعدم سكون دموع السحاب اما لحزنهما كما هو الظاهر او ليدفع الربى بالسيلان فيجد الحبيب المغيبة تحتها وفي الشرح قال بعض الثقات فسر هذا البيت قوم فقالوا

اراد بحبيب نفسه ولادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصديه الملازمة لمطلع
 القصيدة وهو قوله الان صدرى من عراوى بلاقع عشية ساقنى الديار البلاقع هذا كلامه
 قلت كان وجه استفسار هذا الناقد استكشاف عن وجه التعبير عن نفسه بالحبيب ولا يفيد
 ما ذكر الشارح ووجهه انه حبيب السحاب لكونه معينا لها في اسالة المياه ونظيره في عدم
 سكون مداومه (ومنه التفرع) سمي به لانه تفرع اثبات على اثبات (وهو ان يثبت لتعلق
 امر حكم بعد اثباته لتعلق له اخر) بعدية ذاتية بترتب الاثبات الثاني على الاول فخرج
 نحو غلام زيد راكب وابوه راكب ودخل غلام زيد راكب كما ابوه راكب ولم يخرج لاجراجه الاول
 الى زيادة قيد على وجه يشعر بالتفرع والتعقيب كما ذهب اليه الشارح المحقق (كقوله)
 اى الكيميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت (احلامكم) جمع حلم كقولهم بمعنى العقل لا حلم كقول
 فانه بمعنى الرؤيا (اسقام الجهل شافية) وصف بالعلم التمام والعقل الكامل (كادماء كم تشفى
 من الكلب) وصف بكونهم ملوكا واشرا فاواكلب على وزن فرس شبه جنون يمرض
 الانسان من عضه اكلب الكلب على وزن الكتف بمعنى الكلب الذى جن من اكل اللحم الانسان
 ولا دواء له انجع من شرب دم ملك وقيل يشق ايهام رجله ويؤخذ منه الدم قال المصنف
 فرع على وصفهم بشقاء احلامهم اسقام الجهل وصفهم بشقاء دمائهم من داء الكلب
 ونحن نقول جعل احلامهم بمنزلة الدماء فان حيوة العاقل بالعقل كان حيوة الحيوان باند
 والجهل بمنزلة الكلب وقد عرض لاعداء اهل البيت وقاصدى دمائهم بانهم في سلك
 كلاب كلبة يستشفون بدمائهم فانهم المنهمكون في طلب الدنيا فقد ورد
 في حقهم كلام النوبة (الدنيا جيفة وطلابها كلاب) فان قلت الظاهر انه فرع على
 وصفهم بشقاء دمائهم من الكلب وصفهم بشقاء احلامهم عن سقام الجهل فانه جعله
 مشبها به والمشهد ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه
 كلامه ان ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله فاثبات المشبه به بعد اثبات
 المشبه في الكلام وفرعه فأتى مل ووجه تحسين التفرع انه يجعل المتعلقين مرتبطين
 في الذكر كما انهما مرتبطان في المعنى في تطابق الذكر والمذكور (ومنه تأكيد المدح
 بما يشبه الذم) قال الشارح النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا ففقد يكون ذلك
 في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اؤكم
 من النساء الا ما قد سلف يعنى ان يمكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره
 وذلك غير ممكن فالعرض المبانة في تحريره وليس تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه اى فليس
 ما سمي باعتبار الاعم الاغلب تأكيد المدح بما يشبه الذم تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه فانه
 العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لو كان تأكيد المدح بما يشبه الذم بمعنى تأكيد
 الشيء بما يشبه نقيضه لم يصح ذكر تأكيد الذم بما يشبه المدح مقابل له ولم يصح ما ذكره
 في شرح المفتاح ان اكتفى عن تعريفه بما يفيد الاسم لان الاسم يفيد ما هو اخص
 من تعريفه وايضا لا يصح حصره في الضربين المذكورين وايضا لا يرجح لادخال
 الصورة المذكورة في تأكيد المدح بما يشبه الذم على ادخاله في تأكيد الذم بما يشبه المدح
 فالحق ان النظر في التسمية على امر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك بالمقابلة (وهو
 ضربان افضلهما) لاشتماله على فصل تأكيد (ان يستثنى من صفة ذم منغة عن الشيء صفة
 مدح لذلك الشيء لا باعتقاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب اذ به للجهل وليس فيه
 تأكيد ولا تسليم انها صفة ذم لجارات الخطاب فانه ايضا كلام كاذب ذكر مطابقا

لما روج عند المخاطب ولا أكيد فيه ولا يدفع توهم أنها أيضا منقبة مع صفة الذم لتلازم بينهما في الانتفاء في غالب الاوقات كما هو المعتبر غالبا في الاثبات بالمستثنى المنقطع واشتهر في كتب النحو فانها استثنيت حيث لا يدفع توهم ناش من النفي السابق ولا أكيد فيه (بل بتقدير دخولها) أي صفة المدح (فيها) أي في صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا حقق المقام واحفظه فانه من الشوارد عن اقوام بعدا قوام واعلم ان من فوائد المستثنى المنقطع تأكيد الشيء بما يشبه النقيض على احد الوجهين اللذين يذكرهما كايستفاد من هذا المقام ولا يتحصر فائدته في دفع الابهام من سابق الكلام على ما يترأى من بيان النحو فادخره واجتنب عن رتبة التقليد التي لا يكون الا في اعتساق اللبام وينجده انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبه الذم باستثناء ما ليس عيبا ولا مادحا فانه يؤكد نفي صفة الذم كما يوجب كد استثناء المادح غالبا ولي ان يقول بدل قوله صفة مدح ما ليس بصفة ذم وتأكيد المدح باستثناء صفة مدح عن صفة ذم منقبة لا بتقدير دخولها فيها فانه يؤكد المدح بالوجه الثاني فلا يقصر عن القسم الثاني في التأكيد ولا يدخل في الثاني فاختر الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداد به لتقصير متكلمه فيه بقوت فصل التأكيد بلا موجب بخلاف القسم الثاني وبهذا ظهر ان الحصر في القسمين استقرار غير ثابت بدليل قطعي فلذا لم يستدل عليه كما فعله في كثير من التقسيمات هذا واشكر الله على ما رزقك من التكريمات (كقوله) أي الثابتة الذي ساقى زياد بن معوية والذبيان بالمنقوطة والمنقوطين من تحت بالضم والكسر قبيلة (ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول) كحصول جمع فل كد والفل الثلمة سواء كان في حد السيف او في غيره (من قراع) أي مقارعة (الكتائب) جمع كتيبة بمعنى الجيش فالعيب صفة ذم منقبة قد استثنى منه صفة مدح على تقدير كونها من العيوب وهي انهم شجعان لان وصف سيف الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله (أي ان كان فلول السيف) أي الفلول المعهودة للسيف وهي الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد تكون عيبا ثم اشتغل ببيان وجهه التأكيد بقوله (فأثبت) أي الشاعر (شبا منه) أي العيب (على تقدير كونها) أي فلول السيف (منه) أي من العيب هكذا حقق المقام ولا تنبع ما وقع للشارح من وساوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في مختصره لكونه من زلة الافلام وهو أي كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت (فهو) أي اثبات شيء من العيب (في المعنى تعليق بالتحال) وان خلت العبارة عن تعليق (فالتأكيد فيه من جهة انه كدعوى الشيء بينة) لانك قد علفت نقض المظلوب وهو اثبات شيء من العيب بالتحال والمعلق بالتحال محال لعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها في الصفة المذمومة المنقبة لتزايها منزلة المذمومة في جنب صفات اخر له صفة ذم ولا أكيد في هذا الضرب جهات ثلث وهذا الوجه يجري في الضرب الثاني فهو ثاني الوجه الذي ذكر فتأمل (ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال) لانه حقيقة الاستثناء على ما تقرر في الاصول والاصل الذي لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة (فتذكر اداته قبل ذكر ما بعدهما بوجه) الابهام اشتهر في الدلالة الضعيفة وتوافقه اللغة لان الوهم بمعنى خطرة القلب او طرف التردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل ذكر ما بعده ما يدل دلالة قوية فلا يليق التعبير بالابهام ويمكن ان يجاب عنه بان الابهام كثيرا ما يستعمل في ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فان وهمت

بمعنى غلطت واوهت غيرى بمعنى اوقعته في الغلط واجاب الشارح بان الایهام في اللغة
الایقاع في الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت الشيء اى ظننته واوهمته غيرى
(اخراج شئ مما قبلها فاذا اوليها صفة مدح) وتحول الاستثناء الى الانقطاع (جاء التأكيد)
لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وفيه بحث اما اول فلان
ذكر ما ليس يعيب بعد اداة الاستثناء بتقدير انه من العيب لا يوجب انقطاع الاستثناء بل
هو استثناء متصل منى على الغرض والتقدير فالاولى انه يقال الاصل في الاستثناء الاتصال
المحقق فذكر ادائه قبل ذكر ما بعدها يوهم ذلك فاذا اوليها صفة مدح محوطة في اتصال
الاستثناء الى التقدير جاء التأكيد واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان تأكيد المدح بما يشبه الذم
موقوف على جعل غير في البيت مثلا للاستثناء حتى انه ان جعل صفة لاسم لامنصوبة
او مرفوعة لقات التأكيد وليس كذلك لانه كما ان الاصل في الاستثناء اخراج شئ محقق
الدخول في المستثنى منه الاصل في الوصف بغير اخراج شئ كذلك عن الموصوف
بالنقيضية والاخراج على تقدير الدخول تعليق بالتحال وخروج عن اصل التقييد فجاء
فصل التأكيد (والضرب الثاني) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان ثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له) اى اذ لك الشيء لانه مطلقا بل يقصد
انه صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم او لا اعتقاد المخاطب
كذلك وبناء كلامك على التماس لم يكن من التأكيد في شئ ولا يكتفى قصده صفة مدح
اخرى له بل ينبغي ان لا يكون لدفع ايهام السابق انها مسلوقة عنه كما هو المشهور
في المستثنى المنقطع بل يكون لاراء اتي اضطررت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدلت عن
اخراج شئ مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل (نحو انا افصح العرب بيداتي من قريش)
بيد بمعنى غير مختصة بالمنقطع مضافة الى ان كذا في الرضى وزعم المتنى ان بيد التعليل فالمعنى
انا افصح العرب لاجل اتي من قريش ولا يخفى ان هذا التعليل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك
تقدير الكلام لانقصان في فصاحتي الا تي من قريش فهو من الضرب الاول وفي القاموس
بيد وباء بمعنى غير ومن اجل وعلى هذا وحله على معنى على احتمال قوى فلا يفوتك
(واصل الاستثناء فيه) اى في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) لان الاصل
في استثناء ما ليس بداخل فيما قبل الاداة ان يكون منقطعا بعد خروجه عن اصله الذي
هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما في القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون
الشيء على خلاف الاصل وعلى الاصل في هذا الخلاف الا ترى ان الاعراب
بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل في الاعراب بالحرف وهو
ككونها بالحروف الثلاثة فلا تنافي بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل
في الاستثناء الاتصال لان هذه الاصلية بعد العدول عن الاصل
الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال وفي استثناء ما ليس بداخل
الانقطاع فلا تنافي وبما قررنا اندفع ان الواجب في الاستثناء فيه وما سبق ايضا ان يكون
منقطعا فلا معنى لقوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلا بالتقدير كما يدل عليه قوله (لكنه)
اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول) بل بقي على حاله
من الانقطاع وبهذا تأكد بعض ما استثناء لك فاعتصم به (فلا يفيد التأكيد) بالوجه الاول
الذي هو اتيان الدعوى بالبيئة الحاصلة من التعليق بالتحال فلا يفيد (الامن الوجه
الثاني ولهذا) اى لا احتمال الضرب الاول على فضل تأكيد (كان الضرب الاول افضل)

في التأكيدي وفضل في الاعتبار قال المصنف واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قلاما سلاسلما فيحتمل الوجهين واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الاسلاما فيحتملها
ويحتمل وجهها ثانيا وهو ان يكون الاستثناء من اصله متصلا لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولا فائدة الاكرام هذا كلامه
ويجوز عليه انه اتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية بصفة مدح مع حرف الاستثناء
بعد صفة مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من الضرب الثاني واجيب بان معنى كونه من الثاني
انه من قبيله في عدم افادته التأكيد الا من وجه واحد وبهذا اختل تعريف الضرب الاول
وتفصيله على الاطلاق او الحصر في الضربين وانهم ما ذكر بالدفع فتذكر والحق ان يقال
يجوز ان يعتبر لا يسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو لا في سماع اللغو حتى يكون
القصد ان في صفة ذم وحيث يكون الاسلاما بتقدير لكن يسمعون سلاما بصفة مدح اخرى
بعد اداة استثناء لا يمكن تقدير ادخالها في الاول ويحتمل ان يعتبر نفي الصفة ذم هو سماع اللغو
ويكون الاسلاما مستثنى من لغو فيكون من الضرب الاول لا محالة لما قدمناه لك فلا ترض
بانها مداهم وكن لا غشامة وانه لا يجوز ان يكون الآية الاولى ايضا محتملة للثالث واجيب بان
السلام لا يمكن ادخاله تحت التأثيم ولو بحسب الظاهر لان التأثيم ان يقال لاحد اثمت
ولا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بمعدد غير مستثنى منه وايضا يتجه على
الاختمال الثالث ان الانسليم ان اهل الجنة اغنياء عن الدعاء بالسلامة لجواز ان يكون
سلامتهم في الجنة ويقررها لانهم لا ينفكون عن السلام فتأمل وتحتل الآية وجهها رابعا بان يكون
سلاما مصدرا حينا اي لا يسمعون فيها لغوا وقت تسليم فيكون من الضرب الاخر
(ومنه) اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) كالضرب الاول بعينه في افادة التأكيد
فانهم فلذا حصروها في ضربين فالضرب منقول وثبات ضرب اخر مبتدع منه معقول فلا يفتي
او ضرب اخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثاني للنظر فانه يؤل اليه معنى
فضببط المصنف هذا الضرب بان تأتى بالاستثناء مفرغا وهو قاصر لان من المفرغ ما يصدق عليه
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها فافادة الشارح المحقق
بان ضم اليه ويكون العامل بما فيه معنى الذم والمستثنى بما فيه معنى المدح وتقدير وعليه
ان الضرب الاخر لا يختص في المفرغ بل يشمل مثل قوائما وما تنقسم منا الا ان آيات ربنا فانه
لم يستثن فيه في الصفة مدح من صفة ذم منفية بل من اعم منها نعم ماله الى الاستثناء من صفة ذم
منفية فانه في قوة ليس لنا عمل عيب عندكم الا ان آياتنا فالصواب ان يعرض عن اوضح المص وبين
قوله نحو (وباتنعم) اي ما تعيب (منا الا) اصل المناقب (ان آياتنا يا ربنا) يقال نعم منه واتنعم
اذا عابه وكرهه وبه فسر الآية بان المراد ينحو ان يستثنى صفة مدح من معمول ما فيه معنى الذم
بتقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق ذلك العامل هذا وقد جاء نعم منه بمعنى عاقبه ليكن
حل الآية عليه اي ما تعاقبنا الا لان آياتنا يا ربنا وحيث ذم مستثنى متصل حقيقة وليس
مما نحن فيه فان قلت على التفسير المشهور ايضا هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من
معمول عيب الخطاب فيجوز ان يكون الايمان معييا عنده قلت الايمان يا رب الكل مما لا يمكن
ان يعيبه قابل للخطاب ثم يقول لنا ضرب اخر كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح
عام صفة ذم بتقدير دخولها فيها نحو لقان جميع المحاسن الا كثر ان
النعمة فالصواب في تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير
دخولها فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها (والاستدراك)
بلفظ لكن (في هذا الباب) صرح بقوله في هذا الباب ولم نقل فيه الا لا يتوهم عوده الى الضرب
الاخر (كالاستثناء) فالمراد بالاستثناء في التعريفين ما يعبر الاستدراك بالحل على الاستثناء

يعول نسخة

حقيقة او حكما والايفسد ويجرى فيه الضربان الثاني (كافي قوله) اى قول ابي الفضل بديع
الزمان مدح خلف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحر زائرا) اى ممثلا (سوى انه
الضرم) بالكسر الاسد (لكنه الول) المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال
لا عيب فيهم لكن سيوفهم بهم فلول من قراع الكتائب وانما كان الاستدراك كاستثناء
لان الا في المستثنى المنقطع بمعنى لكن في الاصح (ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احد هما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن اشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك
فلان لا خير فيه الا انه يسى الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب
بإداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتحققهما يتحال
على قياس ماهر) من كيفية التاكيد وجهته وانه لا ينحصر فيهما بل منه ضرب اخر وان
المراد بالاستثناء اعم من الاستثناء والاستدراك الذي (في حكمه ومنه الاستنباع) وهو قد قدم
في الايضاح التوجه فكانه رأى شدة مناسبة التوجيه لتاكيد الذم بما يشبه المدح في كونه
جامعا للمدح والذم فلم يرض بترتيب التخصيص وعدل عنه ولا يخفى شدة مناسبة الاستنباع
ايضا في كونهما لا كمال المدح ولما كان مفهوم الاستنباع اعم من تفسيره لم يصح منه الاكتفاء
بما يفيد الاسم واحتاج الى التفسير ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى التفرع
بشيء على وجه يستوعب الذم بشئ اخر والى الذم بشئ على وجه يستوعب المدح بشئ اخر او المدح به
وكانه من مساحات ائمة العربية في مقام التفسير والتعريف فذكروا في التفسير (المدح بشئ)
على وجه يستوعب المدح بشئ اخر (على طريق التثليل لا التحقيق فيكون بعينه الادماج) ولذا
لم يذكر السكاكي الادماج واكتفى بذكره (كقوله) اى قول ابي الطيب (نهت من الاعمار
مالو حوته) اى جمعه (لنهت الدنيا بانك خالدمدح بالنهاية في الشجاعة) حيث غلب على
مالا لنهاية ايم ولو كان هذا في محاربة واحدة لكان غاية في الدلالة على النهاية في الشجاعة (على
وجه استنباع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) قال الشارح حيث جعل الدنيا تنهت
بخلوده ولا معنى للتهنية بشئ لافائدة له فيه وذلك الاستنباع يحصل من قوله نهت من الاعمار
مالو حوته ايضا فان نهب الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل
لمصلحة تعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك امواله لورثتهم ولجمع الاعمار فانه لا مصلحة لنفسه
فوق البقاء المخلد فهو لمصلحة الدنيا قال في المفتاح مدحه بالشجاعة على وجه يستنبع مدحه
بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر والمصنف ترك كمال السخاء وجعل المستنبع كونه
سببا لصلاح الدنيا لان استنباع كمال السخاء غير ظا لى انه تكلف له الشارحان المحققان
بان التهنية انما تكون اذا كان للدنيا منه مال او كمال ويمكن ان يقال استنباع كمال السخاء في عدم
نهب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال عنده وقوله وجلال القدر من وجه آخر اشارة
الى ما ذكره المصنف من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلال قدس سواء
ولا يخفى ان الاستنباع يزيد حسنا اذا كان الوصف المستنبع بحيث يدفع توهم اذمومنا نشأ
من المدح بشئ كافي البيت فان وصفه بالشجاعة يبين نهب الاعمار بوجه افساده في العالم
فمكة انه افاد تهنية الدنيا بخلوده مدحه بصلاح الدنيا في توهم افساده للدنيا بنهب الاعمار
(وفيه) اى في الاستنباع (وجهان اخران) وقال الشارح وفي البيت وجهان اخران من المدح
وما ذكرنا انساب وان قال المصنف في الايضاح قال علي بن عيسى الربيعي وفي البيت وجهان
اخران من المدح فالمراد بشئ آخر الجنس واحدا كان او اكثر وفس عليه نظايره (احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال) وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض

عن الاموال مع ان النهب بها اليق وهذا ينبغي عن علو الهمة او عن كمال الغنا بحيث لا حاجة له الى المال (والثاني انه لم يكن ظالمًا في قتلهم) والالم يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده لان وجود الظالم سبب لحزن كل احد للخوف من ظلمه فلا يتصور تهنيئتهم بخلوده و تهنية الدنيا تهنية اهلها وايضا لو كان ظالما في قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهو اما المال او البقاء فعدم جمع الاعمار يدل على انه ليس طالبا للبقاء وعدم نهب الاموال دل على انه لم يكن طالبا للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الاعمار والناس تجمع المال الذي دون العمر فكم بينه وبين اناس (ومنه الادماج وهو) في اللغة لف شيء في الثوب وفي العرف (ان يضمن كلام سبق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر) مفعول ثان يضمن المسند الى المفعول الاول فبذكر التضمنين احترز عن التصريح بمعنى مع سبق الكلام لاجله كما في قوله في تهنية بعض الوزراء لما اتخذ وزيراً ابني دهرنا اسمافنا في نفوسنا* واسعفتنا فيمن نحب ونكرم* فقلت له نعم لك فيها آثمها ودع امرنا ان المهم المقدم* فانه رد المقصود على من قال ان هذا الشرف فيه ادماج في الشكوى عن الدهر في التهنية وقال اخط اذ الشكوى مصرح بها بل فيه ادماج التهنية في الشكوى عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سبق للتهنية فكيف يكون التهنية ادماجا والشكوى اصلا على ان في كون الشكوى من الزمان مصرحاً به انظر افا ان اباء الدهر في واحد من امرين طالبا منه لتقديم المهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى واخر كلامه مصرح بالشكر (فهو اعم من الاستتباع) ولا يخفى ان حق البيان حيث ان لا يذكر في مقابلة الاستتباع بل ذكر الادماج من المحسنات وينبغي على دخول الاستتباع فيه كما فعل في الطباق والمقابلة وقد اشار بقوله فهو اعم من الاستتباع ان ما مثل به الاستتباع مثال له وانما اشار بقوله (كقوله) الى مثاله بفتق به عن الاستتباع فليس الغرض منه التمثيل بلغوى بل بيان الافتراق والضمير الى ابى اطيبي في الواقع (اقلب فيه) اي في ذلك الليل (اجفاني) جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من اعلى واسفل (كافي اعدبها) اي بالاجفان والتقدير بتقليبها ولو قال به ليرجع الى التقليب لكان اظهر ولك ان تجعله راجعا الى التقليبات المستفادة من اقلب (على الدهر الذنوب) ومعنى تقليب الاجفان للعدان امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عسده وكال الرغبة فيه فان الاشتغال بالمرغوب يمنع النوم ويسهل السهر (فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكوى من الدهر) الظاهر ان سوق البيت اوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا يوصف الليل بالطول لان تقليب الاجفان ظاهر في السهر لافي طوله قال الشارح المحقق وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابى اطيبي او اكثر كما في قول ابن نباته بالموحدين من فوق ومن تحت بالضم او الفتح فان كلتيهما مسمى بها العرب* ولا بد لي من جهلة في وصاله* فن لي يخل اي خليل اودع الحلم عنده* قال المص انه ضمن الغزل يعني حديث المحبوبة الفخر بكونه حليما حيث استغفهم عن وجود خليل مسالح الايداع وضمن الفخر بذلك الشكوى من الزمان بتغييره الاخوان او اعداؤه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشأن فان الاستغفام انكارى وضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدأ وانما يريد وقت ارادة الوصال فان الودائع تستعد ففقيه تضمنين معان لا معنى واحد وقد نبهناك عليه موافقة معه لكن في موضع هو احق بهذا التنبيه ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى تكلف في عبارة التعريفين وصرف التكرار المشتملة على دليل الوحدة الى الجنس لان مثل ذلك استنباطات وادماجات ولا يجب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع بل على كل واحد فاحفظه ينفعك في نظاره ولا تعدل في تعريفه بلا موجب عن ظاهره واعلم انه يمكن ان يكون المضمن في البيت

كمال شرف الحلم وعزته بحيث لا يمكن ان يعتمد في فعله امانة على اخ من الاخوان لا الشكائية
 من الزمان (ومنه التوجيه) ويسمى محتمل الضدين ومن ههنا قيل المراد بقولهم (وهو ايراد
 الكلام محتملا لوجهين مختلفين) غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكونان مدحا ودمحا
 (كقول من قال) قيل هو بشار قال الاعور يسمى عمرا وخطي ثوبا لا اندري اجبة ام قباء اقول
 فيك شعر الاتدري ام مدح ام هجاء فقال بشار (خاطلي عمرا وقبأ باليت عينيه سواء) قلت
 يتا ليس يدري ام مدح ام هجاء فانه يحتمل معنى عني العينين ومعنى ابصارهما فيحتمل المدح بانه حسن
 الخياطة بمعنى ابصار عينيه ليزيد حسن خياطته ويحتمل الذم اى بس الخياطة فيعنى عني عينيه
 ليخلص الناس من خياطته والفرق بينه وبين الابهام وجوب استواء الاحتمالين فيه ووجوب
 اتساوت في الابهام بعد المراد وقرب غيره نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل وعلى ما تقول يكون
 احدهما مما نصب عليه القرينة في الابهام وابقائهما هنا على الابهام فالمراد بكون الكلام
 محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر او الاحتمال على السواء (قال السكاكي
 ومنه) اى من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) قالوا اى باعتبار احتمالاتها المختلفة وان لمسا
 متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال والمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع
 باعتبار هذه عبارته ولا يبعد ان يحتمل على ان بعض متشابهات القرآن كذلك باعتبار فيوافق قوله
 واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام وحينئذ يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار
 من جوز تأويل مقطعات الحروف في اوائل السور فانهم لا يذكرون في تأويلها الامور المتساوية
 بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شئ منها (ومنه الهزل) هو اللعب ونقيضه
 الجسد (الذي يراد به الجسد) وفيه انه ان كان ظاهرا العبارة هزلا فالكلام من قبيل الابهام
 وان استويافهم من قبيل التوجيه وان كان الظاهر الجسد فهو من قبيل ارادة المعنى بلفظ يحتمل
 خلافا احتمالا مر جوحا فلا معنى لعمده محسنا في الجسد والهزل خاصة وايضا الوجه تخصيص
 التحسين بالهزل الذي يراد به الجسد دون الجسد الذي يراد به الهزل الا ان يقال اقتصر على الموجود
 (كقوله اذا ما عني اناك مفاخر اقل عد عن ذا) اى احسب من جملة ما يقهر بهائه (كيف اكلك
 للضب) بفتح الضاد (ومنه تجاهل العارف) ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام
 حتى يكون من محسناته ومع ذلك يخص بمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى قال لمدفع
 كالاتوهمين (وهو كاسماء السكاكي سوق المعلوم مساق غيره) فهو صفة للكلام سمي باسم
 ما هو صفة المتكلم به ولا يخص بما سوى كلامه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر
 الى الاعم الاغاب وكانه لذلك قال السكاكي لا احب تسميته بتجاهل العارف وقال غيري لا يحبه
 لسوء الادب في استعماله في كلام رب العزة ونفى المحبة كناية عن الكراهية (وقوله انكته) مما زاده
 على كلام السكاكي وليس في كلامه ولا يخلو عن تسامح لابهامه انه داخل التسمية والاولى
 ان يقول ومنه تجاهل العارف انكته وهو كاسماء الخ (كالتوبيخ في قول الخارجية) امرأة
 وهي في اصل اللغة كالتاريخي من يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم (اباشجر الخابور)
 من نواحي ديار بكر (مالك مورقا) من اوراق الشجر صار ذا ورق (كأن لم تجزع على ابن طريف)
 فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كأن الدالة على الشك
 لتوبيخ الشجر بمبالغة في وجوب الجزع او لتوبيخ من لم يجزع كذا في الشرح ولا يخص التجاهل
 بقوله كأن الخ بل في الاستفهام عن سبب كونه مورقا ايضا فانها تعلم ان السبب هو الفصل
 والوقت المقضى لذلك والاشبه ان البيت من اتدله (والمبالغة في المدح كقوله) اى البحتري
 (المعرق سري) صفة برق (ام ضوء مصباح) يذبحى ان يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد
 قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي (ام ابدا منها بالنظر الضاحي)

بالضاد المجهة والحاء المهملة بمعنى الظاهر من ضحى الطريق ظاهر بالغ في مدح ابتسامها بل نورها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ويحتمل التثنية (أو) المبالغة (الذم) كذا في الشرح فجعلها عديلة للمبالغة في المدح ولا وجه حيثئذ للعطف باو فتأمل فالاولى ان يجعل قوله والمبالغة في المدح او في الذم بمعنى المبالغة في احدا الامرين لتكنه عديلة لاختها فيكون العطف باو في محله (في قوله) اي زهير وما ادري (فسوف اخال) بكسر الهيمزة والفتح كما هو القياس لغة اي اظن وهو ملغى معترض بين سوف ومضوية ادري (اقوم) اي رجال لان القوم يخصصهم (آل حصن) الظاهر آل الحصن الا انه اراد بتكبير الآل حصرا (ام نساء) قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث اذ يصح مقابلة المجتمع من النساء والرجال بالنساء الصرفة (والتثنية) الدله ويحرك ذهاب القواد من هم ونحوه وداهمه العشق تدايها فتدله كذا في القساموس فلا يبالغو قوله (في الحب) نعم يبالغوا وكان الدله ذهاب القواد من الهوى كما في الصحاح والظاهر ان التثنية لا تخص الدله في الحب فالاولى ترك قوله في الحب (في قوله) اي قول الحسين بن عبدالله وكثير ما يتوهم انه للعجبون (الله يا ظييات القاع) هو المستوى من الارض (فلن لنا ليلاى منكن) اضافها الى نفسه اعلم انها ليست ليلى مشهورة ولم يضاف في قوله (ام ليلى) لانه لا التباس بعد لاضافة السابقة وقيل الاضافة للتلذذ كوضع الظاهر موضع الضمير (من البشر) والتزدد في كون ليلى منهن ام من البشر اما في حسن سواد عينيها وياضهما واما في التفر والوحشية قال المص وكالتحقير في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل يبئكم اذا امرتم كل ممزق انكم انى خلق جديد كانوا لم يعرفوا منه الا انه رجل ما والتعريض في قوله تعالى (وانا واياكم على هدى او في ضلال مبين) هذا ويناسب التجاهل التعظيم ايضا كانه لعظمته لا يعرف الى غير ذلك من الاعتبار (ومنه القول بالموجب) اي الحكم بموجب امر ثابت لشيء من غير ذكره او بموجب المتعلق المذكور (وهو ضرر بان احدهما ان يقع صفة) اي دالا على ذات مبهمة باعتبار المعنى المقصود (في كلام الغير كناية عن شيء) اي دالا عليه دلالة خفية لخصوص الشيء وعموم الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية اذ ايسر دلالة الاعراض على فريقهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح (انبت له حكم) صفة شيء (فتبينها) اي تلك الصفة بمعنى الامر القائم باخبر فيه استخدام (لغيره) اي الشيء (من غير تعرض لثبوته) الاولى لاثباته له ولا تنفائه عنه (بدل او نفيه عنه) فيوجب ذلك الاثبات نفي الحكم الذي اثبت افر يقهم معلقا تلك الصفة واثباته لا غير على سبيل الالتزام والمجازاة وهذا هو قول بالموجب في هذا القسم (نحو قوله) تعالى (يقولون) اي المنافقون (لئن رجعتا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل والله العزة ورسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل وقعت كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا افر يقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى باراد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك بالحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة لكن اوجب ذلك الاثبات نفي الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين هذا على وفق ما في الشرح وفي تفسيراته ضي وغيره عنى بالاعز نفسه وبالاذل رسول الله صاعم (والثاني حل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) مما يحتمله احتمالا حقيقيا او مجازيا فتدله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن انه نداء كما يتبادر الى الوهم (بذكر متعلقه) اي ما يتعلق به سواء كان جارا ومجرورا كما يتبادر الى الوهم او غيره ليشمل مثل قول القعبرى في خطاب

الحجاج معه لاحثك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه جل الادهم
 في كلام الحجاج على خلاف القيد الذي هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيئا
 يوجب كونه الفرس اذا عرفت هذا فلا خفا ان هذا القسم من القول بالموجب من تلقى
 المخاطب بغير ما يتقرب فيكون داخل في البلاغة لاتباعها فتأمل (كقوله قلت ثقلت) اي
 حملتك المؤنة (اذابت مرارا) ظرف لقلت وثقلت فحمله على ثقل عاتقه بالايدي (قال
 ثقلت كاهلي) اي عاتق (بالايدي) اي بنعم هي الاتيان مرارا كل اتيان نعمة قال المصنف
 وتبعه الشارح وقرئ من هذا قول الآخر * واخوان حسنتهم دروعا * فكانوها ولكن
 الاعادي * وختلهم سهام اصايبات * فكانوها ولكن في فؤادي * ولك ان يجعله ضربا
 ناسا وهو حل اللفظ الكائن في ظنه بمعنى من غير ان يكون في كلام الغير على معنى آخر ونحن
 نقول هذا من قبيل انتكاف في الضمير لاجل اللفظ الواقع في ظنه بمعنى على معنى آخر فان ضمير
 فكانوها للدروع المذكور في ضمن دروعا وهكذا في الضمير ارجع الى سهام اصايبات وبعد
 هذين البيتين وقاوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادي قال الشارح وهذا
 البيت من هذا القبيل وفيه نظر بل المعنى لقد صدقوا في دعوى الضمير لكن لا عن حقدى
 بل عن ودادي فهو تصديق في بعض الدعوى وتكذيب في بعضه وليس من حمل اللفظ
 على غير ما اراد المتكلم في شيء فتأمل (ومنه الاطراد وهو ان أي باسماء) الاولى باء لام
 المدح لان اختصاص الاطراد بما سوى الكنى واللقاب غير ظاهر واستعمال
 الاسماء في ما يعبرها خلاف الاصل (المدح او غيره وابائه) عطف على المدح
 والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال والاسماء اضيف الى المجموع واهذا
 جمع وليس التقدير باسماء المدح واسماء آبائه كما شرحه الشارح اذ لا يشترط
 في الاطراد ان يكون للمدح او غيره اسماء فضلا عن الاتيان بها
 (على ترتيب الولادة من غير تكلف) حتى لو وقع تكلف كان يقال عتبة الذي ابوه شهاب
 الذي ابوه حارث لا يسمى اطرادا فان قلت لا فائدة لقوله على ترتيب الولادة اذ لا يمكن الاتيان
 من غير ترتيب والالكذب الانتساب فلا بد في عتبة بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب
 اذ لو قيل عتبة بن شهاب بن حارث لكذب قلت لا يختص ذكر المدح وابائه
 في الذكر بطريق الانتساب فانه لو قيل بمدح عتبة وشهاب وحارث لكان من الاطراد
 (كقوله ان يقولك فقد ثلث) اي هدمت (عروشهم) من ثل الدار (بعتيه بن حارث
 ابن شهاب) اي تقتله فانه كان اثاث مجدهم وريثهم فتجسم ثقتك لا يقتلهم
 ثقله واعترض الشارح في مختصره بانه من قبيل تنابع الاضافات وهو محل بالفصاحة
 فكيف يعد محسنا ودفعه بمنع اخلال التنابع مطلقا بالفصاحة وقد ورد في الحديث
 الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ولا يمكن ان يدفع
 بانه مثال الاطراد المحسن ولا ينافي التمثيل حدوث ما يضر بالفصاحة من وجه آخر لان
 المحسن انما يكون محسنا بعد رعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المصنف نعم لا يضر عند
 من لم يشترطها في البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبد الملك
 ابن مروان قول دريم بن الصمة قتلنا بعبد الله خير الذاتية ذوات بن اسماء بن زيد بن
 فارب روى انه لما سمعه عبد الملك قال اولا القافية بلغة به آدم (واما) الضرب (اللفظي)
 من الوجوه المحسنة للكلام (فهو الجناس بين اللفظين) تقييد الجناس يفيد ان لفظ الجناس
 لم يخص اصطلاحا بالنشأ المذكور (وهو تشابههما في اللفظ) اخرج اضافة التشابه الى

اللفظين تشابه المعنيين ولو قال هو التشابه في اللفظ لخرج بقوله في اللفظ أي في التلفظ
لأنه لا تشابه بين المعنيين في التلفظ بل في اللفظ وقد نبه على أن اللفظ يستعمل بمعنيين
وأن أغرب في التعريف فهو وجهة للعدول من تشابه الكلمتين كما في المفتاح وله جهة أقوى
هي أظهر من أن تخفى ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ فإن التشابه يقتضي تغايرا والتغاير
اللازم للتعدد في التكرار لا يسمى في العرف تغايرا ولهذا يثبت لللفظ الواحد معان متعددة
فجعل يوم يقوم الساعة * مالبثوا غير ساعة * لفظين تخرج إلى تكلف وخروج من العرف
وتخرج مع ذلك إخراج أن أن زيدا وضرب ضرب زيد إلى مزيد تكلف بإيراد التشابه
في التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه في المراد ولا يخفى بعده ولو لم يقيد بقوله في اللفظ تبادر
التشابه في المعنى فخرج به هذا التشابه في المعنى سيما المطابق لكن التشابه في اللفظ أوسع
من الجنس حتى أنه يشمل ضرب وعلم لجناسهما في التلفظ من حيث اشتغال لفظيهما على
الثلاثية إلا أن المراد بالتشابه في التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل أنواعه
فخرج به أيضا صنف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابها في التلفظ هذا وسيجيء بعضها
في أقسام المحسنات أحسن التأمل في المقام فإن سلوكه من خواص كرام ذوي الأفهام بل
المخصوصين بأكرام الألهام والجناس ضربان تام وغير تام وأشار إلى هذا التقسيم بقوله
(والتام منه) أي من الجنس (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف) يعني أن يقول
في الحروف إلا أنه أدرج لفظ الأنواع تنبيهها على أن كل حرف من حروف الهجاء نوع
وأنما خالف عرف العربية وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ وعد زيد لفظا
واحدا وأن تلفظه الوف تصحيحا لاعتبار الجنس في لفظ واحد استعمال لمعنيين نحو يوم
يقوم الساعة مالبثوا غير ساعة لأنه يتوقف على التعدد والمراد بالأنواع ما فوق الواحد
والألم يكن جناس في التثاني والمراد أنواع الحروف الملقوطة والألم يكن دعائي أمرا
ودعائي فعل ماض متجانسين متجانسين تاما لعدم الاتفاق في عدد الحروف لأن الأصل
في الأول يدعائي (وأعدادها) الأولى وعددها إذ يوافق ضرب وقتل في عدد الحروف
لأن في أعدادها أدبس بعروفهما أعداد لا يقال أن الاتفاق في الأنواع يعني عن الاتفاق
في الأعداد لأن معنى اتفاهما في الأنواع أن يكونا متشاركين في أنواع الحروف
ولا يشارك المساق الساق في أنواع حروف المساق بل في بعض أنواعها فلو قدم
الأعداد على الأنواع لكان أحسن لانا نقول حليت وحلت متشاركين في
أنواع الحروف وليس متشاركين في أعدادها (و) في (هيأتها) الإضافة لادنى ملايسة
إذا الهيئة صفة للكلمة وإن كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة في الحروف
والأولى في هيئها أدبس بشيء من المتجانسين هيئات حتى يتفقا في الهيئات وما اشتهر
من تعريف الهيئة من أنه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على
بعض بوجب أن يكون ذكر هيأتها مقبلة عن ذكر ترتيبها وكأنه لم يلتفت إليه المصنف لما
رأى من أنه يتجه عليه أنه يوجب أن لا يتحده هيئة ضرب وريض فجعل الترتيب خارجا عن
مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور ولو أريد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة
والسكون لاهيئة الكلمة كما هو المشهور ولم يتجه شيء من المذكور لكن يحتاج إلى حل الهيئات
على ما فوق الواحد لاسم (وترتيبها) أي تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع
كل حرف في موضعه التاليف أو لا فتأمل وإنما عدل عن تعريف المفتاح وهو أن لا يتفاوت
المتجانسان في التلفظ مع أنه أخصر الإشارة إلى تفصيل التشابه المتعبر في الجنس قال المصنف

ووجه تحسبته انه افاده في صورة الاعداد (فان كانا من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين)
 او فعلين او حرفين (سمى تماثلا) الاظهر ان يسمى الجنس بمائلة وكل من المجانسين تماثلا
 وستعرف وجه العدول عنه قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من
 ان التماثل الاتحاد في النوع اقول هذا بعيد والاظهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة سمي التشابه
 الكامل بالمماثلة لكماله فكانه بلغ في الكمال الى حد قام به تماثل كما يقال جل جلاله فافهم (تخووم تقوم
 الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اقسام
 لا انواع فيكون نحو قول الحريري وذى ذمام وقت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب
 من الجنس التماثل مع ان الذمام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع ذمة بالقح وهي البئر
 القليلة الماء والغريبة ضدواكل منهما وجه في البيت فعل الاول معناه انه ليس له ابار
 قليلة الماء في مسلك العرب لانها لا يدعها السالكون ان يكثر ماءها اقلته التناول فقول
 الشارح المحقق والثاني جمع ذمة بالقح وهي البئر القليلة الماء قصر النظر من غير ظهور
 موجب وفي كونه من الجنس التماثل وجعل كون الكلمتين فيه من نوع واحد بحث لانه
 ان اريد النوع الحقيقي فكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث وان اريد الاعمال فالاسم المفرد
 والاسم الجمع نوعان اعتباريان هما جنس وفصلان لان العام الداخل في مفهوم الاعتباري
 جنسه والخاص المعبر في مفهومه فصله (وان كانا) اي اللفظان المتفقان (من نوعين) وهو
 ثلثة اقسام بالقسمة العقلية (سمى مستوفي) وهو في اللغة ما اعطى حقه بالتام سمي به تنبيهها
 على انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شيء من حق الجنس (كقوله) اي قول اي تمام
 في ما الاول فعل والثاني اسم (ما) موصولة او موصوفة خبره قوله فانه (مات من كرم الزمان
 فانه يحبى الذي يحبى بن عبد الله) فانه كريم لا يدع ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال
 الشارح لانه كريم يحبى الكرم ويجدده وما ذكرنا بلغ فافهم وعلى توجهه لوجع جعل تجديد
 الكرم لانه يهب الكرم الميت الوجود بمقتضى كرمه اكان فيه مزيد مبالغة ولطف ولك ان تجعل
 مانافية ومن زائدة وقوله فانه تعليل وفي عكسه قول الاخر سميت يحبى لانه لم يكن الى ردام
 الله فيه سبيل (وايضاً) لا يخفى ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب
 من القسمة فينبغي ان لا يذكر قوله وايضاً ليكون جناس التركيب في سلك التقسيم ويكون
 التقسيم ثلاثيا حاصرا لانه حيث يذكيون تقسيما للجناس التام الى المماثل والمستوفي وجناس
 التركيب والقول بان قوله وايضاً ليس للتنبيه على استثناف التقسيم كما حمله الشارح المحقق
 بل للتنبيه على انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افراد او تركيبا مع كمال
 الاختلاف عن التام بعيد عن الافهام (ان كان احدا لفظية مر كبا سمي جناس التركيب)
 وان كان الاخر مفردا وان لم يكن احدا لفظية مر كبا فلا اسم له على اطلاقه بل المسمى بالاسم
 قسمه كما مر فثال ما يكون كلا لفظية مر كبا مماثل به المتشابه والمفروق ومثال ما يكون احدا
 لفظية مفردا قوله مطايا ومطايا وجد كن منازل منازل عنها ليس عنى بمغلف فطا فعل ماض
 وباحرف النداء ومطايا هو النداء واحدا لفظي الجنس المركب من الفعل والحرف والاخر
 مطايا جمع مطية والافلاخ عن الشيء الكف عنه ومعنى البيت اطال وجد كن وخرنكن منازل
 متكبرة قطعتهن متابعى تقدير موت ظهر عليك مخايله من شدايد الطريق وزل عنكن راسخ
 في لا يمكن قلعه عنى فلا يمكن نجاتى عنه لان سبيه هوى لا يزول وجوى هجر ليس معه زجاء
 الوصول فقوله زل عنها فقيه التفات من الخطاب الى الغيبة والصغير لمطايا فقول الشارح

وايضاً ان كان احد لفظيه مركباً والاخر مفرداً ليس كما ينبغي فان ذاهبه مركبة من حرف
التأنيث والاسم وتركيب حام لنا ظاهر غاية الظهور وبناء الامر على ان ذاهبه في حكم الكلمة
الواحدة ولذا اجري الاعراب على التاء والمقصود بالتمثيل حامل وحامل لاحام لنا وجاملنا
تكلف لا يدعوا اليه داع مع انه يخرج حينئذ من البيان التجنيس بين حام لنا وجاملنا وكذا
بناء على ما قبل ان اسم لا وخبرها لا يعد ان لفظاً واحداً الحقيقية ولا عرفاً بخلاف الفعل
والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانهما بعدان في العرف لفظاً واحداً تكلف مع ان
شيئاً منهما لا يجري فيما مثل به للمعروف في الايضاح من قوله لا تعرضن على الرواة قصيدة
ما لم تبلغ قبل في تهذيبها فني عرضت الشعر غير مذهب عدوه منك وسواس تهذي بهما
فان اتفقا يعني اذا عرفت جناس التركيب (فان اتفقا) اي لفظا المتجانسين اللذان احدهما
مركب سواء كان الاخر مفرداً كما عرفت او مركباً كما في المثلين (في الخط) ايضاً (خص
باسم التشابه) كانه بلغ في الكمال بحيث قام به تشابه على قياس التسمية بالمائل (كقوله) اي
ابي الفتح البستي المنسوب اليه يست بالضم بلد بسجستان (اذا ملك لم يكن ذاهبه) اي صاحب
هبة (فدعه فدواته ذاهبه) الفاء الاولى جزائية والثانية سببية وذاهب الدولة كناية عن عدم
بقائها (والا) اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الاخر
اولاً في الخط (خص باسم المفروق) لافتراق اللفظين في الخط ولا فتراق اللفظين والخططين
في التشابه (كقوله) اي ابي الفتح (كلكم قد اخذ الحمام ولا حام لنا) اي لاجام . اخوذنا اليلام
قد اخذ الحمام وان كان تقدير الفعل العام اشيع (ما الذي ضر) الاستفهام انكاري اي لم يضره
شيء (مدير الجاه) من وضع الظاهر موضع المضر وهو مقبول في الشعر بلا نكسة ووجوب النكسة
انما هو في النثر (لوجاملنا) اي احسن عشرتنا ومن حسن هذا الجنس ان لاجام لنا يفيد
نفي المجاملة في اول السماع وهو صحيح في هذا المقام وانما قلنا في اول السماع لان اشتراط
تكرار لا الداخلة على الماضي يرد كون لاجام لنا محمولا على الماضي فان قلت لا يصح قوله والا
فمفروق لانه مفروق او مرفولانه ان لم يتفقا في الخط فان كان المركب مركباً من كلمتين مفروق
وان كان مركباً من كلمة وبعض كلمة مفروق كقول الحريري ولانته عن تذكر ذنبك وابكك بدمع
بضاهي الويل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ككتاب قضاء الموت ووقعه الوقع باسكون وقعة
الضرب بالشيء وردعة ملقاء ومطعم صابه الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجرهرى
في قوله الصاب عصارة شجر مر صرح بهذا التقسيم المصنف في الايضاح فعبارة الكتاب
بعيدة عن الصواب قلت ما ذكره في الايضاح تقسيم القوم وكأنه لم يرض به في التلخيص
واراد بكون احد اللفظين مركباً كونه لفظاً موضوعاً لجزء لفظه على جزء معناه لا مجرد
ماركب مع الغير وان صار بعد التركيب لفظاً مهيلاً كالمصاب الثاني ولم يلتفت اليه وليس في
مطعم صابه صورة الاعادة لان حسن التجنيس التام لكونه افادة في صورة الاعادة او بني مطعم
مهيلاً لا معنى له وكيف يعتبر في السجع المهمل ولو اعتبر لكان في المساق والساق تجنيساً تاماً ولم
يقبل به احدهما فرع من تفصيل اقسام التام شرع بقوله (وان اختلفا) في تقسيم غير التام
وجعله اربعة اقسام لان الجنس لا يجامع الاختلاف في الامر من من الامور الاربعة المذكورة
بعد التشابه حينئذ فان قلت الاختلاف في الاعداد يستلزم الاختلاف في الهيئة بل في الانواع
ايضاً في مثل الساق والمساق قلت معنى الاختلاف في الاعداد فقط انه بعد حذف الزائد
لا يبقى اختلاف ثم كانه تنبيه لفساد جمع الهيئات فقال (في هيئات الحروف فقط) اي
مع الاتفاق في الثلاثة السابقة (سمى) التجنيس (محرفاً) على صيغة المفعول من التعريف

وهكذا عند غيرنا كذا في فانه سماه في المفتاح ناقصا ووجه التحسين فيه ان فيه اظهار امور
تختلفة من مادة واحدة او ان فيه حسن الافادة الصرفة مع ايها بعض الاعادة لان فيه
ايهام الاشتقاق المشتل على اعادة ما والاختلاف قد يكون في حرف واحد (كقولهم جبة)
ثوب معلوم (البرد) بالضم ثوب مخطط (جزة البرد) بالفتح معلوم فالاختلاف في حرف
واحد هو الباء (ونحوه) في ان الاختلاف في حرف واحد (قوله الجاهل امام فرط) اي
مجاوز عن الجسد (او فرط) اي مقصر وليس له المائلة المتوسطة بين الافراط والتفريط
ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف في هذا المثال في حرفين اي الفاء والراء بسكون الراء
المدغم ازال ذلك بالتيه اوله بقوله ونحوه والتعليل ثانيا بقوله (والحرف المشدد في حكم
المخفف) ووجهه على ما قال في المفتاح انه حرف واحد في الصورة الخطية ويلزم على هذا
ان لا يكون اذنب اسم تفضيل مشبعا واذنوا فعل ماض جبعامذكرا من الجنس النام
ويكون محرك ككرم ومجر من الاحرار متجانسين متجانسا تاما وهو بعيد وعلى ما قال الشارح
المحقق انه يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كما في الحرف الواحد فكأنه لم يرد الا كيفية ويلزم
على كل تقدير كون محرك كهمل ومجر ككرم متجانسين متفقين في اعداد الحروف وما ذكرنا
من شرح كلامه اقرب مما ذكره الشارح المحقق من ان معنى قوله ونحوه المائلة في كونه
من التجنيس المحرف ودفع لما يتبادر الى الوهم من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف
وليس من قسم المحرف هذا ولا يخفى ان قوله والحرف المشدد في حكم المخفف كانه يتم للحكم
السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله (وكقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشرك بائتين
المشدد يقتضي ان يكون الاختلاف في الحرفين بالحركة والسكون بان يكون المتحركان
في احد المتجانسين ساكنين في الآخر والمقصود به التثليل لكون المتحركين في احدهما
بالفتح مكسور او ساكن في الآخر او يقال يقتضي ان لا يكون من التجنيس المحرف بل من
الناقص والبدعة كالحكمة الحدث في الدين بعد الاكمال او ما استحدث بعد النبي صلى
من الاهواء والاعمال والشرك محركة جبال للصيد وما ينصب للطير والشرك بالكسر
اسم بمعنى الاشراك والمراد به الاشراك بالله (وان اختلفا في اعدادها) اي الحروف بان
تكون حروف احدهما اكثر من الآخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزائد
في اللفظ (يسمى) الجنس (ناقصا) قال الشارح لنقصان التشابه للاختلاف في العدد
والهيئة والنوع وسماه السكائي مذيلا (وذلك) ستة اقسام لانه (اما بحرف واحد) وهو
ثلاثة اقسام كما فصله بقوله (في الاول) الخ واما باكثر وهو مثل ما لحرف واحد الا انه
لم يذكر الا قسم واحد (مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) وذلك
مبنى على ان المشدد حرف واحد والا فالمساق لا يزيد على الساق (او في الوسط نحو جدى)
اي يخفى اورزقي او عظمتي او حظي (جهدي) بالفتح اي مشقتي وكون الجسد ناقص
من الجهد كالمساق والمساق اوفى الاخر (كقوله) اي ابي تمام (يمدون من ايدي) اي
بعض ايدي اذ الحرب واعمال السيف لا يكون الا يمد فالمد للسيف ليس الاماد البعض
ايديه فالأخفش ايضا مع تجويزه زيادة من في الايجاب يرضى بجعلها زائدة
هنا اذ لا داعي اليه فجعلها زائدة على مذهبه او تقديره بسواعد من ايدي حفظا
لمن عن الزيادة كما فعله الشارح ذهول عن معنى لطيف وصدول عن
طريق حنيف وهبناه في وقت شريف وما ذكره الشارح مقابلا لتقدير المعطوف
من انه للتعبض مع انه في تقدير سواعد من ايدي ايضا للتعبض اذ السواعد بعض الايدي

فكانه مبنى على جعل من التبعية اسما وقد صرح به في شرح الكشاف وقال هذا مما استخرجته (عواصم) من عصاه بصفة ضربه به ضربة بالعصا (عواصم) من عصم على حد ضرب بمعنى منع او وفي تمامه نصول باسـياف قواص اى قوايل من قضى عليه قتله وهو انـسب مما في الشرح من انه قضى عليه حكم اى حاكم بالقتل قواضب من قضبه بمعنى قطعه على حد ضرب يعنى اسـياف قوايل الاحياء قواطع الاشياء ايا كانت خشبا وحجرا او حديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقوايل وتكون الزيادة في الآخر اعدم الاعتداد بالثـوين (وربما يسمى) قال المصنف اعني الثالث (مطرفا) نقلا من الخيل الابيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف فان آخره بخلاف الباقي في كون اللفظ اعادة قال المصنف ووجه تحسينه انه بوجه قبل ورود آخر الكلمة كاليم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما اتى بها لنا كبـدحتى اذا تمكـن آخرها في نفسك ووعاه سمك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك الفائدة بعد الياس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التأكيـد ليس عاما لانه لا يشمل مثل قولنا لهم ايد عواصم واعين عواصم اذ لا مجال لتوهم التأكيـد فينبغي ان يحذف قوله وانما اتى بها لنا كبـد والثاني ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على ورود الآخر ان يقال قبل معرفة الآخر ووجه تحسين القسمين السابقين جمع اللفاظ المناسبة فهما في المحسنات اللفظية نظير مراعاة النظير في المحسنات المعنوية وهذا الوجه يعبر اقسام الجنس (واما باكثر) قد عرفت انه ثلثة اقسام كقسمه ولم يذكر منه الا قسماسمى باسم لبيان اسمه (كقولها) اى الشاعرة وهى الخساء ويقال لها خناس ايضا اخت صخر (ان البكاه) بالضم والكسر وانثى لكثرة فهو انـسب هنا (هو الشفا من الجوى) هو حرقه القلب والمـراد مجرد الحرقه بقرينة قوله (بين الجوامع) اى الضلوع تحت الزايب مما يلي الصدر جمع جائحة (وربما يسمى) هذا الضرب الذى يكون باكثر من حرف في الآخر (مديلا) وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه اكثر من جمع الضمير كفى الشرح مما لا يوثق به ويعد من هذا الاسم وفي قوله وربما اشارته الى عدم اشتهاى التسمية (وان اختلفا في انواعها) اى في جميع الانواع لاني كل نوع كما كان المعنى كذلك في الانواع يدل عليه قوله (في شرطان لا يقع) اى الاختلاف (باكثر) اى في اكثر (من حرف) اذ لا يعد ضرورة لكل او ضرب و فرقا متجانسين (ثم الحرفان) المختلف فيهما (ان كانا متقاربين) في المخرج يسمى هذا الجنس مضارعا (وهو) اى الحرفان فالظاهر وهما فهما راجع الى الحرفين بتأويل وهو (اما) حرفا هما (في الاول) بعيد جدا (تحويني وبين كنى) اى بينى (ايل داس) اى مظلم (وطريق طامس) اى بعيد جعل الليل لاطلامه حايلا بينه وبين ربه كالطريق فكما لا يرفع الطريق من اليل لا يمكن الوصول فكذا ما لم يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول (اوفي الوسط نحو قوله) تعالى (وهي يتهون عنه ويتأون) اى يبعدون (عنه اوفي الآخر نحو) قوله عليه السلام (الـخيل معـتود بنواصبها) جمع ناصية وهى مشى مثبت شعر الرأس من جانب الوجه (الجبر) الى يوم القيمة (والا) اى ان لا يمكن الحرفان متقاربين في المخرج (سمى لاحقا وهو) كهو ايضا اما في الاول (نحو ويل لكل همزة) اى كاسر لاعراض الناس معتاد به (لمزة) اى طاعن فيها معتاد به لان بناء فعله للاعتياد (اوفي الوسط نحو) قوله بعد (ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمـرحون) اى تكبرون وهذا نظير لا تمثيل اذ كان الهمزة والهاء مع عدم صحة ادغام احديهما في الاخرى متقاربتان لكونهما حقيقيتين كذلك الميم والفاء متقاربتان شفوتين وان لم يصح

ادغام احديهما في الاخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد (اوفي
الآخر نحو) قوله تعالى (فاذا جاء هم امر من الامر) الكلام فيه كالللام في المثال السابق بل
اشد لان الراء والنون متقاربتان بحيث يدغم احديهما في الاخر وغفلة الشارح المحقق عنه
مع التعرض بالسابق محجة والمثال المطابق تلاف وتلاق اعتصم بالله فليس غيره من واق
(وان اختلاف في ترتيبها) اي ترتيب الحروف فقط (سمى تجنيس القلب) ولم يعد المفتاح من
اقسام الجناس بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان يعكس الترتيب من الاخر الى
الاول (نحو حسامه فتح لاويلاته حتف لاعدائه) هذا حل لقول الاحنف حسامك فيه
للاجناس فتح وربحك منه للاعداء حتف (ويسمى قلب كل) واما ان لا يكون كذلك (نحو)
ما جاء في الخبر (اللهم استر عورتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة (وامن روعاتنا ويسمى قلب
بعض) وان لم يخل حرف منه من تقديم وتأخير هكذا ذكره الشارح ولم يعثر على هذا التفصيل
الا من كلامه وكلام من تبعه ويحتمل كلام المصنف ان يراد بنحو حسامه فتح الخ ما يكون في
جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب اولا ونحو عورتنا وروعاتنا ما لم يكن القلب
الا في بعض حروفه وهذا وفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض (واذا وقع احدهما) اي احدهما
التجانسين جناس القلب كذا فسر المصنف وتبعه الشارح المحقق وفي المفتاح خصه
بقلب الكل وظاهر عبارته انه اذا ولي احد القسمين من قلب الكل وقلب البعض (في اول
البيت والاخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حيث (مقلوبا محض) لان اللفظين كأنهما
جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى عن كفه في كل حال (واذا ولي احد التجانسين)
اي جناس كان بقرينة العدول الى الاسم الظاهر ودلالة المثال (الاخر يسمى) الجناس
(مزدوجا ومكررا ومرددا نحو) قوله تعالى (وجئتك من سباء بنباء يقين) وقد يطلق
التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس لفظي اولا والمراد
التوافق مع قطع النظر عن الانحجام ويسمى تجنيس تصحيف وتجنيس خطومنه قول المفتاح
في التجنيس اللاحق انه اذا اتفق التجانسان كتابة يسمى تجنيس تصحيف ولما لم يخص
هذا التجنيس اللاحق كما اوهمه عبارته لم يلتفت اليه المصنف ولم يذكره في التجنيس اللاحق
ومن غرائب ذلك ما كتبه امير المؤمنين على رضى الله عنه الى معاوية حين تمرد عن طاعته
عزك غرك فصارق صار ذلك فاحش فاحش فعلك فعلك تهتدي بهدى فاجابه معاوية
بقوله على قدرى على قدرى في كلام معاوية الجناس اللفظي مع الخطى وقد بعد في هذا
النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف فانفصالها في عدم متى تعود مجانس مسعود وبعد المستصرية
جنة مجانس المسمى بضربة حية واستصح ثمة مجانس ابش تصحيفه ومجانس اتيت
بتصحيفه قيل لفاضل استصح ثمة ابش تصحيفه قال اتيت بتصحيفه وفي المفتاح ومن التجنيس
ما يسمى مشوشا وهو مثل البراعة والبلاغة قال الشارح المحقق في شرح المفتاح وجد
كونه مشوشا انه يوهم كونه مطرفا لاختلاف التجانسين بحرفين قريبين المخرج وليس به
لعدم اتفاقهما في صورة الخط وكونه تجنيس خط لاتفاق العين والعين في الخط وليس به
لاختلاف الراء واللام في الخط وهو سهو من قلم الناسخ اذ لم يشترط في المطرف الاتفاق
في الخط بل هو مجرد قرب المخرج وقال الشريف المحقق ليس بمطرف لعدم اجتماع الحرفين
القريبين المخرج وهو ايضا سهو لانه لم يشترط في المطرف اجتماع الحرفين وقيل لو اتحد
عين الكلمتين فكان تجنيس تصحيف ولو اتحد لاما هما لكان مضارعا فلما تحادنت
الصنعتان صار مشوشا ولما لم يكن كلام المفتاح هنا ظاهرا المعنى لم يلتفت اليه المصنف ويمكن

ان يقال اراد بالتجنيس المشوش ما يكون بين صورتى كتابة المتجانسين تقارب كما فى البلاغة والبراعة فانه لو اتصل الالف باراء لالتبس باللام ولو انفصلت عن اللام لالتبس اللام باراء قال الشارح المحقق ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله للشيخ حبة فرعونية سلاط الله عليها موسى خلقت حبة موسى باسمه و بهرون اذا ما قلبا (و يلحق بالتجنيس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) عدل عن عبارة المفتاح وكثيرا ما يلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق لما فيه من المسامحة لان اللاحق ان يجمع الاشتقاق اللفظين لانفس الكلمتين ولانه لا يشتمل القول والقائل لانهما لا يرجعان الى اصل واحد بل القائل يرجع الى القول ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا فسر الشارح المحقق بتوافق الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة مع الاتفاق فى اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب فى الحروف الاصول فى المختصر فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جذب وجذب فكأنه وجد فى كلامهم ما وجب التعميم لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح رد كلمة الى كلمة توافقها فى الحروف الاصول واصل المعنى وينبغى ان يراد باصل المعنى ان ما لا يد منه التوافق فيه لا يبنى التوافق فى خصوص المعنى اذا المضرب مصدرا مستثنى من الضرب مع توافقهما فى خصوص المعنى ولا ينبغى ان يبين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون المتجانسين ملحنيين بهما ويمكن دفعه بان يقال وقال توافقي توافقي انواع الحروف واعدادها وهياتها وترتيبها فمن هذه الحيثية هما متجانسان وتوافقا فى الاشتقاق فى فن هذه الحيثية من المحققات بقى انه يلزم ان لا يكون بين الضربة والصيغة والصحابة حسن جناس الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الضرب والمضرب (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل لا فراط فيه ولا تفریط او القيم لمصالح العباد او على الاديان الشايمة بالشهادة بصحتها (والثانى ان يجمعها) اى اللفظين (المشابهة وهى) اى المشابهة فى هذا المقام فى الاصطلاح (ما يشبه الاشتقاق) اى توافقي يشبهه فان قلت لا فائدة لقوله (وليس بالاشتقاق) لان مشابهة الشئ لا يكون اياه قلت لعله رد لمن حل قولهم المشابهة على الاشتقاق فضعيف ليس للمشابهة لا لما يشبه حتى يكون لغوا وتذكيره لتذكير الخبر فاعرفه فانه من المهمات والراد يشبه الاشتقاق ما يتوهم فى بادية النظر اشتقاقا ولم يكن (نحو قال انى لعنكم من الفالين) اى قال لوط لقومه فان قال وقالين مما يتوهم فى بادية النظر انه من القول ويضمحل بادية تأمل ويظهر ان قالين من الفلاكل بمعنى الترك فان قلت قالين وقال كجوى وجوانج فيكون بينهما تجنيس مزيل قلت فليكن من هذه الحيثية ومن حيث شبه الاشتقاق لاحسان بالتجانسين وقد عرفت نظيره (ومنه) اى من الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة (رد العجز) هو فى المشهور هنا كعضد وهو فى اللغة على خمس لغات كنلس وقفل وعلم وكنف (على الصدر) اى اعلى مقدم الشئ فرد العجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احد اللفظين فى صدر البيت او المصراع واما اذا وقع فى حشو المصراع الاول او اخره او حشو الثانى فلانه لم يرد العجز على اعلى مقدم الشئ لا المصراع ولا البيت ففى الشرح ان المص لم يلتفت الى ما فى حشو المصراع الثانى كما التفت اليه المفتاح لانه لا لصدارة لحشو المصراع الثانى فيه ضعف لانه لا لصدارة لما فى حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن رد العجز على الصدر انه اعادة فى صورة الافادة او افادة فى صورة الاعادة لانه فى التكرار اعادة فى صورة الافادة اذ الشايع

في التكرار التوالي فاذا فصل بين المتكررين او هم الالف في غير المتكررين تشابه اللفظ
يوهم الاعداد فالالف في معرض الاعداد كما في حشو المصراع الثاني من المتكررين بلا فصل
من العجز لا حسن له واما اذا وقع فصل فهو كالباقي ولا خفاء في حسن غير المتكرر بن نعم
بقي الكلام في انه هل هناك في غير المتكررين تحسين سوى تحسين الجنس فتأمل وظاهر كلام
المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بان شعر فرد المص بقوله (وهو في التثنية) ولاشتماله
على الرد صارهم فقدم (ان يجعل احد اللفظين المتكررين) اراد به ما يحد معناه في اتحاد
اللفظ لان فيهما كمال التكرار فلا يبعد ان ينصرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة
الى الآخر فيصح وصفهما بالتكرير المبني للفاعل او المبني للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم
المفعول (او المتجانسين) اي جناس كان (او المحققين بهما) اي الخاق كان (في اول الفقرة)
بالفتح او الكسر وقد عرقها في بحث الارصاد فلذا لم نترصد لبيانها واللفظ (الآخر في آخرها)
اي الفقرة فيكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر
في الشعر فانه ستة عشر فصلا لانه يجوز ان يقع فيه احد اللفظين في صدر المصراع الاول
او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني وليس هنا الفقرة فليس الاصدر وعجز نعم
يتصور له ثمانية اقسام على اعتبار السكاكي من جواز وقوع احد اللفظين في حشو المصراع
الثاني فانه يجوز وقوعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام الشعرية كلها
في التثنية في فقرتين بان يكون احد اللفظين في صدر الفقرة الاولى او حشوها او آخرها او صدر
الفقرة الثانية والآخر في آخر الفقرة الثانية فانه في التجنيس كما يقع في بيت فتقول يخشى الناس
ويرضاهم والله احق ان يرضاه ويشاهد كمال قدرته وعلمه وتخشاه ثم تخصيص هذه الصنعة
بالمسجع والمرزوق لوجه له بل ينبغي ان نحسن كل كلام الا ان يقال الحسن الزائد على الجنس
انما يتصور فيما يقتضي اراد التجانسين مثلا مزيد قدرة وتصرف وذلك في الشعر
الذي يكون المنطق فيه في مضيق وكذا المسجع لا في كل كلام بقي انه ينبغي ان يكون
محسنا في كلام التزم فيه الموازنة لانه كالسجع يجعل باعة البيان قاصرة فلئلا
اللفظين المتكررين قوله (نحو) قوله تعالى (ونخشى الناس والله احق ان نخشاه)
ولا يمنع ضمير المفعول كون يخشى في الآخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ (و)
للتجانسين قوله (نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) الاول من السؤال والثاني
من السيلان وضمير دمه الى السائل في المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو البالغ
في ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال وللقسم الاول من المحققين بالتجانسين قوله
(نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) وللقسم الثاني قوله (نحو) قوله تعالى
(قل اني لعالمكم من الغالين وفي النظم) عطف على قوله في التثنية (ان يكون احدهما) الخ
عطف على ان يكون الخ والاولى ان يعيد السند اليه بعد حرف العطف ولا يخفى وجهه
على من يعرف نحوه فلا يكن من المتعين والمراد باحدهما احد اللفظين بالتفصيل المذكور
(في آخر البيت) اللفظ الآخر (في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر)
المصراع (الثاني) فهذه اربعة مواضع نضربها في الاقسام الاربعة يصير ستة عشر
الا ان المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الامثالا واحدا اما المصنف الظفر او لا كتفاء
بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة
قول الحريري فشفوف بيات المثاني ومتصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع
الى تلخيص طاني فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق واما الاكتفاء

فلان الاكتفاء بامثلة قسم عن امثلة قسم آخر بعيد فالوجه ان يقل جمل المحققين بهما قسمهما
فاكتفى بامثلة اربعة امثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا في قسم و الامة في الابيضاح واضح في
انه جعل المحققين بالنسبة قسمين قسم واحد وانما لا يزيد الا بتبديل اثني عشر قسم غايته ان يذكر
مثل بعض الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام المذكورة في التعريف اربعة امثلة على طبق
اقسام هذا القسم في ذكر الامثلة نشر على ترتيب الالف الا انه زاد القسم الاخر مثالا للمكرر
الاربعة الاول وللمتجانسين الاربعة بعدهما وللمحققين الخمسة الباقية (اقوله سريع الى ابن
العم بياطين) اي يضرب بالكف المنتوحة (ويجهد وليس الى داغ النسي) اي العطا (يسريع
وقوله) اي قول صفة على وزن همة بن عبد الله القشيري (تمتع) خط اب اصاحبه يدل
عليه البيت السابق (من شميم) هو مصد ر كالشم (عرار) هي وردة ناعمة صفراء طيبة
الرائحة (بجد) ما خاف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور نهامة (يم بعد العشيبة
من عرار) من زدت في اسم ما اللفظ خيرا والمعنى تاهف (وقوله) اي اني تمام (من كان بالبيض)
جمع بيضاء (الكواعب) جمع كعبة وهي الجارية حين يبدو ثدياها للنهود والارتفاع
(مغرما) كتحذف من الغرام جاء بمعنى اسير الحب والمولع بالشئ ولا غراما حسن (فزلت
بالبيض) جمع ايض كناية عن السيوف المصقولة المحددة (القواضب) اي القواطع
(مغرما) يعني كما ان لذة الناس بخلاصة المحايب الحسان التي بخلاصة السيوف القواطع
واو حبل على ابي اراعت بالبيض القواطع في ايدي الشجعان ان الغرائب على كمن اولع
بالبيض الكواعب فاستعملها لا محالة كاستقبال الناس البيض الكراعب كان ابلغ في وصف
شجاعته (وقوله وان لم يكن المعرج ساعة قايلا فاني نافع لقليلها) فاعل ان لم يكن
ضمير راجع الى التعرّيج الذي ضمن قوله الماني البيت السابق اياه بقرينة تعديته بعلى وهو
يتعدى بالساعة لانه اي نزل والبيت السابق الماني على الدار التي اووجدتها بها اهلها
ما كان وحدا قايلا اي يحمل القيلولة فيها وهي النوم في القائلة اعني نصف النهار يعني
ما كان خاليا مقايلا وهذا كناية عن تنعم اهلها وشرفهم لان اهل الثروة من العرب
يسهرحون بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم في القائلة مبتلون بالسعي والشغل وتقدير لما
على الدار الما معرجين على الدار والثنية لتعدد الأمور والضمير للتعريج وحينئذ يهركون
معرج ساعة خيرا كمال الظهور بخلاف ما اذا كان الضير اللام كما شرحه الشارح
فانه مع الابهام والمعرج على وزن اسم المفعول هنا بمعنى التعريج وهو الاقامة او حبس
المطية على المنزل ونمى لا صفة مؤكدة للتعريج لا لفهم القلة من الاضافة
الى الساعة قبل ذكر قايلا لا محالة ولا مجال لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده
بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح وقوله نافع
خبر ان وقيلها فاعله ولا يجوز كونه مبتدأ خبره نافع كما جوزه الشارح
لانه يابس مع التأخير بالغ اعل فوجب التقديم كما في زيد قام ولا ينعكس جوازا الامر في مقام
زيد لان تجوز كون زيد مبتدأ مع التأخير والاتباس لانه تعارض الاتباس كون قائم
مبتدأ اضطراريا فللكون في سعة من الابتداء يجوز فيه كون زيد مبتدأ فلا يتم قياس ما نحن
فيه عليه وضمير قايلا الى الساعة بتقدير مضاف اي قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح
والاقرب ان يكون للتعريج بتأويل الاقامة هذا وفي المثال بحثا لا بد من بيان فرق بينه
وبين او اختصرتم حتى يصح جعل اختصرتم في حشو المصراع وجعل قليل في قايلا
في الآخر دون الحشو (وقوله دعاني) تنبيه دع بمعنى اركبني (من دلا كما) اللام مصدر

كلاماً (سفاهاً) بافتح خفة العقل ونقيضه (فداعى الشوق) انشاءً للتعليل (قبلكما دعاني) فعل من الدعاء والجناس بين دعائي ودعائي جناس التركيب لكونه ماضياً كين ولواردت تطبيقه على كون الجناس المركب بين مفرد ومركب لا غير فاجعل الجناس بين دعا ودعا وكونه في آخر البيت ككون قليلها في آخره وقدم الكلام عليه ويحتمل ان يكون البيت من قبيل المكررين بان يكون قبلكما خبر داعي الشوق اي داعي الشوق كان قبلكما ويكور داعي في آخر البيت تكرر الاول لكن ما حله عليه المصنف ابلغ في المفتاح والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والمجنز الى التكرار (وقوله) اي اشعالي (واذا بلابل) جمع بلبل وهو الطائر المعروف (افصح) اي تكلمت بالفصاحة فالبناء في قوله (بلغاتها) صلة افصحت بمعنى تكلمت كما انه في تكلم بالشئ اسله تكلم او هو من افصح الصبح اي ظهر والبناء للتدنية اي اظهرت لغاتها وجعلها متكلمة بلغات متعددة لا خلافاً لغاتها (فانف البابل) جملة الشارح المحقق جمع بلابل بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبليلة والبلابل بمعنى شدة الهم والوسواس وبالجملة المراد نفي بلابل حيث من افصح البابل لان الصوت اللطيف بحركته احزان الهوى (ياحسبه) اي الشراب (بلابل) جمع بلبل وهو من الكوز قناته التي يصب منها الماء او جمع بليلة وهو الكوز الذي فيه بلبل الى جنب رأسه والمقصود في قوله الحزن بشرب الخمر كثيراً والمقصود بالتمثيل هو ابلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فليس مما قصد به التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكي لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر المثل به هناك لكن فيرد لما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح من ان المثل نظير ما يكون الكلمة الاخرى في حشو المصراع الثاني في شئ من الصور (وقوله) اي الحر يرى يصف اهل البصرة بان منهم الصالحين المشغوفين بتلاوة القرآن والتأمل فيها ومنهم اهل النشاط المفتونين بالاثبات والاضاها والظاهر ويحتمل ان يكون تفصيلاً لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد المشغولين بالقرآن ومنهم اهل الوجد المفتونين بالصوت الطيبة كما هو شأن اهل الوجد قاله في قوله (فشغوف) للتفصيل (آيات المثاني) هو القرآن او ما ثني منه مرة بعد مرة او من الحمد الى براءة او كل سورة دون الطوال وفوق المفصل او سورة الحج والقصاص والثل والعنكبوت والانفال ومريم والروم ويس والفرقان والحجر والعد وسبأ والمائدة والبراهيم وص ومحمد ولقمن والغرف والزخرف والمؤمن والسجدة والاحقاف والجاثية والدخان والاحزاب ومن اوتار العود الذي بعد الاول واحداً مثني كذا في القاموس (ومفتون) اي محروق اسم مفعول من الفت بمعنى الاحراق او بمعنى المحجب من الفت بمعنى الاحجاب بالشئ او مجنون من الفت بمعنى الجنون (برنات) جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت (المثاني) قد علمت (وقوله) اي انقاضي الارجاني والارجان من بلاد فارس (املتهم) اي كنت راجياً منهم (ثم املتهم) اي تفكرت فيهم (فلاح) اي اظهر (ان ليس فيهم فلاح) اي فوز ونجاة فقد افاد باستعمال ثم انه كان على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر بادني تأمل فتأمل (وقوله) اي البهتري (ضرب) جمع ضريبة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا ومعنى المثل وهو المراد ثانياً وكلاهما مشتقان من الضرب اما الاول فن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب اي مصوغ والطبيعة ما صيغ الشئ عليه او من الضرب بمعنى الخلط يقال ضرب الشئ بالشئ خلط به وطبيعة الشئ ما خلط به ويمكن فيه واما الثاني فن الضرب بالقداح واصله المثل في ضرب القداح (ابعدتها في السماح) بالفتح مصدر سمح ككرم (فلسنا نرى)

على صيغة المعروف معروف فاما بمعنى الابصار وقوله (لَكَ) متعلق بقوله رى وفيها حال من ضربنا مفعول رى قدمت عليه لبقارته واما بمعنى العلم وقوله فيهما مفعوله الثاني قسم الالهام به والاباح ان يكون رى مجهول بمعنى نظن (وقوله اذالمه لم يخزن) اى لم يخزن من حد ضرب ٢ (عليه لسانه فليس على شيء) الظاهر على نفس مما يخص ذوى العقول الا ان يراد بقوله (سواء) سوى سره (بخزان) صيغة مبالغة من الخزانة ولا يخفى ان المقام يقتضى المبالغة في النفي لاني المبالغة في الخزانة فيجب جعل مبالغة الخزانة للنفي كفاعل في قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد (وقوله) اى ابي العلاء (او اختصرتم من الاحسان زركم والعذب بهجر للافراط في الخصر) بالمعجمة والمهملة والتحريك البرهدة وكسر العين البارد وفي البيت حسن التعليل (وقوله قدح الوعيد فاوعيدك ضارى) الضير الضرر (اطنين صوت اجحة الذباب بضير وقوله) اى ابي تمام في مرثية محمد بن هشل حين استشهد (وقد كانت البيض اقواضب في الوغى) بالمعجمة الحرب (بوتر) قواطع فهي الان من بعده البتر جمع ابرم معنى مقطوع الفخذة يعني لم يبق بعده من يستعملها استعماله او استعمال من يستعمله في متابعتها وقد بقي من المص ثلاثة امثلة من شبه الاشتقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقيين مثل قول الحريري ولا ح يلحى على جرى العنان اى ملهى فسهقا له من لا يح لاح فالاول ما غنى يلوح والثاني اسم فاعل من لحاه بمعنى شتمه والثاني مثل قول الآخر لعمري لقد كان الثيامكانه اى منزلة من غاية الرفع فكانه خبير كان والاباح جعله ظرفا اى كان الثيامكانه وكان منزل الثيامنزل يسكن فيه الثيامخدمته ثراء بالفتح اى غنا فاضحي الان منواه في الثرى في الممدود وادى من الثروة والمقصود بآي (ومنه السجع) في القاموس هو الكلام لمفنى او موالاة الكلام على روى جمعه اسجاع وكذا الاسجوعة بالضم وجمعه الاساجيع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة كما هو ظاهر الكلام الذى نقله من السكاكى (قيل هو تواطؤ الفاصلتين) من التثنية انا كان او غيره على حرف واحد فقوله قيل هنا عدل لقوله وقيل لا يقال في القرآن اسجاع الخ ولقوله وقيل غير مختص بالثنى وكلام الشارح المحقق في هذا المقام يدل على ان الفاصلة ينحصر التثنية لا يحتاج الى قوله من التثنية لكن ذكر الفاصلة في تعريف الموازنة مع شمولها للتثنية والنظم بوجوب التثنية (وهو معنى قول السكاكى وهو في التثنية كالفقيه في الشعر يعني كون السجع مختصة بالتثنية معنى قول السكاكى هذا وبهذا تدفع ان كلام السكاكى يدل على كون السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتين كما ذكره الشارح ولا يحتاج الى ما ذكره من التكلف من انه اراد انه معنى قول السكاكى ومضمونه لا صريحة فانه اذا علم ان السجع لا بالمعنى المصدرى بمنزلة القافية علم ان السجع بالمعنى المصدرى كالفقهاء والقافية على ما في القاموس اخر كلمة في البيت او اخر حرف فيه الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل الساكن او الحرف التى بين عليها القصيدة هذا كلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الى اول ساكن يليه مع متحرك قبله جعل السكاكى النزيع من جهات الحسن كالسجع والمص جمعه من اقسامه حيث قال (وهو مطرف) على صيغة المفعول من انفعيل وهو الحديث من المال سمي به لان الوزن في الفاصلة الثانية حدثت وليس الوزن الذى كان في الفاصلة الاولى (ان اختلفا) اى الفاصلتان (في الوزن) العروضى لا التصريفى الا ترى ان الكوثر وقوله وانحر مختلفان في الوزن التصريفى مع انها جعلتا لم يختلفا في الوزن (مالكم لا ترجون لله وقارا وقد علمكم اطوارا) قالو قار والاطوار مختلفان والوقار بالفتح بمعنى التوقير كاللزام بمعنى التكلم

اى مالكم لا تألمون توفير الله من عبده فلا تبدونه له هذا الرجاء اولاً تنقادون من عبده
 والاطوار جمع طور كثر بمعنى المرة اى وقد خلقكم مرات اذ جعلكم اولاً عنصراً
 ثم مركبات لتغذى الانسان ثم اخلاطاً ثم نطقاً ثم علقاً ثم عظاماً ولحوماً
 ثم انشأكم خلقاً آخر (والا) اى وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن (فان كان
 ما في احد الفقرتين) من الفاظ سوى الفاصلة فان اشترط المائلة فيها مذكور
 قبل فلا معنى لدرجة في هذا الاشتراط فاحفظه فانه سينفعك (او كان اكثره مثل
 ما يقابله) اى يقابل ما في احدى الفقرتين او اكثره ولا يصح رجوع الضمير الى ما في احدى
 الفقرتين ككافي الشرح فاعرفه (من الفقرة الاخرى في الوزن والتقفية) مجاز عن اتوافق
 في الحرف الاخر (فترصيع) نقلاً من الحلية او النشاط والمناسبة ظاهرة (تحو يطبع) اى
 يعمل يقال طبع السيف والدرهم والجرة من الطين عملها (الاسم) المراد به الكلمات
 المقفية (بجواهر) جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شيء ينفع به واصله (الى اقطه)
 اضافة المشبه الى المشبه وافراد اللفظ في موضع ارادة التعدد كونه في الاصل مصدراً
 (ويفرع) يدق (الاسماع) جمع سمع وهو ان كان مصدراً يصح افراده مع ارادة التعدد
 قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الا انه اوجب الاسماع
 جمعه (بزواج وعظمه) افردته لكونه مصدراً ونعم المثال في الترصيع مجمع ما في الفقرة الاولى
 مما له مقابل في الثانية يوافق مقابلة في الوزن والتقفية واما فهو مما لا يقابله شيء من الثانية
 ولو بدل الاسماع بالسمع او الزواج بالزاجر لكان مثلاً لموافقة الاكثر فسهولة تحصيل
 المثال الاكثر لم يذكره مثلاً (والافتواز) اى ان لم يكن جميع ما في احدى الفقرتين مثل
 ما يقابله من الاخرى او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى وذلك اقسام احدها ان لا يكون لما في
 احدى الفقرتين مقابل لما في الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على غط واحد كوصوف
 وصفة في قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وفعل وفاعل ومعطوف في حصل الناطق
 والصامت على ما بشاهد من الامثلة من انا اعطينا لك الكوثر فصل ربك وانحر وثانيها
 ان يكون لكن يكون جميعاً واكثره مخالفاً لما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية جميعاً وجعل
 الشارح المحقق قوله (فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) مثاله ويجه عليه ان هناك
 ليس الاكثروا للجمع مخالفاً بل المخالف والموافق منساويان اذ كل كلمة فيها كلمة فهو في مثال
 الترصيع وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدنا لك نفعه فاعرف موضع النفع فهو مثال
 لما خالف فيه جميع ما في احدى الفقرتين ما يقابله من الاخرى نعم هناك قسم اخر لم يتعرضوه
 وهو ان يكون المخالف والموافق منساويين وثالثها بل رابعها المختلفان في الوزن فقط
 نحو والمرسلات عرفاً فالعاصفات عصفاً وخامسها المختلفان في التقفية فقط نحو حصل
 الناطق اى المال الظاهر والصامت اى المال الخفي وهلك الحاسد والشامت قال ابن الاثير
 من شرائط حسن الاستعارة ان يكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى والالكان
 تطو ولا كقول الصابي المجدد الذي لا تدرك الاعين بلحاظها * ولا تحده الالسن بانفاظها *
 ولا تخلقه العصور بمروها * ولا تهرمه الدهور بكرورها * والصلوة على من لا يرى للكفر
 اثر الاطمسة ومحاه * ولا يزعم الازاله وعفاء * اذ لا فرق بين عدم اخلاق مرو العصور وعدم
 اهرام مرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفو الرسم هذا في الملازمة المستفادة من قوله
 والالكان تطو بلا بحيث يجوز ان يكون داع الى التكرار فيكون اطناباً وكأنه اذ لم يلتفت
 اليه المصنف (قيل احسن السجع ما تساوت قراينه) في كون السجع المطرف والمترافى

المتساوي القرائن احسن من الترتيب الغير المتساوي القرائن نظروا كأنه اريد ان احسن
 السجع باعتبار تساوي القرائن وتفاوتها ما تساوت قرائنه (نحو في سدر مخضود) اي
 اي لا شولته او مثني اغصانه من كثرة حمله (وطلع) هو شجر موز (منضود) نضد حمله
 من اسفله الى اعلاه (وظل محدود) متبسط لا يتقلص ولا يتفاوت وبعد فيه نظر لان
 من موجبات حسن السجع قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير واحسن السجع ما كان قصيرا
 وهو ما يكون من لفظين الى عشرة وما زاد فطويل ونفايته من خمسة عشر لفظا ومن
 الطويل ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثني عشر واحسن القصير
 ما كان على لفظين فلا يصح ترجيح المتساوي القرائن على متفاوتها مطلقا لجواز
 ان يكون المتساوي من السجع الطويل والتفاوت من القصير والتحقيق ان كلاما من الترتيب
 والقصير والتساوي من موجبات الحسن فكل ما اجتمع فيه جهات الحسن او كثرت فيه فهو
 احسن وكل ما انفرد فيه جهة حسن فهو احسن من اخر من وجه (ثم ما طالت قرينته الثانية)
 نية بكلمة ثم على كثرة رجحان التساوي على التفاوت والمراد بالطول الطول القوي بالنسبة
 الى الفقرة الاخرى كما لا يخفى والمراد طول لا يخرج عن الاعتدال صرح به ابن الاثير (نحو
 والنجم اذا هوى) اي سقط (ما ضل صاحبكم) اي الرسول (وما غوى اقرينته الثالثة) بشرط
 ان لا يزيد على الثانية والاولى معا كثيرا فان الاولين يحسبان في عدة واحدة صرح به ابن الاثير
 قال المصنف وقد اجتمعا اي طول الثانية والثالثة في قوله تعالى والعصران الانسان لئي
 خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فاعمل (نحو
 خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) اي ادخلوه (ولا يحسن ان بولي) من الابلاء (قرينة اخرى)
 مفعول ثان الابلاء والاول قرينة بانته عن الفاعل (اقصر منها كثيرا) وفيه رد على ابن
 الاثير من وجهين حيث جعل قصرا الثانية مطلقا عينا فاحشا بقيد القصر بالكثرة وتعبير
 العيب الفاحش لان في الحسن (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) اي بناء السجع على
 سكون الحز اي الحرف الاخر من الفاصلة اذا غرض من السجع وهو الازدواج لا يحصل
 الا بالبناء على السكون وذلك السكون اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كافي
 دعا ثنية امر ودعا فعلا ما ضيا او يحصل بالوقف ولذا قال مبنية على السكون ولم يقل مبنية
 على الوقف ومما لا ينبغي ان يذهب عليك انه اولم يوقف على الفاصلتين المختلفتين الاعراب
 لا يخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف
 وانما يفوت الغرض منه فوقع في عبارة الشارح من انه لو اعتبر الحركة لفات السجع مساحبة
 وواضحة ما في عبارة الايضاح انه يفوت غرض السجع (كقولهم ما بعد ما فات وما اقرب
 ما هوات) لان ما فات وان كان من قريب فلا يمكن ان يدرك وما هوات يدرك وان بعد ولذا
 قال خير الثقلين انا والساعة كهاتين و اشار الى اصبعه المبارك بين السبابة والوسطى هذا وقد
 خالف فات وآت في الحركة لكن يحصل غرض السجع بالوقف لا يقال يمنع عن السكون التقاء
 الساكنين على غير حده لاننا نقول هو مفتقر في الوقف كما عرف في موضعه (ولا يقال في القرآن
 اسجاع) اي لا يحكم هذا الحكم او لا يستعمل في شان القرآن الاسجاع (بل) يقال (فواصل)
 فيه بحث اذ لا يفيد الفواصل فائدة الاسجاع لانها اعم من الاسجاع والاعم لا يفيد معنى الاخص
 الا ان يتكلم ويقال اراد انه يقال فواصل متوافقة في الاعجاز قال الشارح المحقق وهذا مشعر
 بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الالهاري دان قوله فواصل يدل
 على ان المراد بالاسجاع في قوله ولا يقال في القرآن اسجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لا يقال

الفواصل الالهائية لا يطلق الفاصلة على المعنى المصدري حتى يحتمل الاسجاع المذكور
 في مقابلتها معناه المصدري قبل وجه نفع اطلاق السجع على القرآن انه في الاصل هدير
 الحمار وقيل عدم الاذن الشرعي ورد الشارح الثاني بان اطلاق الاسم على القرآن واجزئه
 ليس توقيفا انما التوقيف اسماء الله تعالى ويمكن تصحيحه بانه اراد هذا القابل ان اطلاق
 اسم موهم لما لا يليق به تعالى لا يصح الا باذن الشرع كاطلاق يد الله وامثاله (وقيل) السجع
 (غير مختص بالتنزيل) يجري في النظم ايضا (ومثاله من النظم) قول ابي تمام (تجلى به
 رشدي واثر به يدي) ترى كرضي معناه كثر ماله كثرى (وقاص به ندي) بالكسر المساء القليل
 في الاصل واريد به هنا المال القليل كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس التمدد بالفتح
 ويحرك وككتاب الماء القليل لامادة له وفي الديوان ايضا جعله بالفتح ومنه في الصحاح (واورى
 به زندي) وري الزند كوى وولى وربا وربة خرجت ناره واورى به ووربه واستوربه فمعنى
 اورى به زندي انه خرجت ناره بجنى افعلى بمعنى فعل وقال الشارح المهمة للصيرورة اى صار
 ذا وري وهو ايضا قول بالقياس اذ لم يثبت كتب اللغة اورى بمعنى الصيرورة ولك ان يجعله بمعنى
 الاخراج اى به اخرج زندي ناره من نفسه ومنهم من صحفه وجعله منكلم مضارع الافعال
 والرواية وظاهر الدراية خلافه وضمائره للنصر المدوح المذكور في البيت السابق وهو
 قوله ساجد نصراما حيث اى مادمت حيا واننى لاعلم ان قد جمل نصر من الحمد (ومن
 السجع على هذا القول) يعنى القول بعدم الاختصاص (ما يسمى التشطير) تعريف
 السجع على ما سبق يصدق على التشطير لان التشطير توافق الفاصلتين من التثنية على
 حرف واحد اذ كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للتشطير بمن جعل السجع
 في الشعر ايضا واولم يجز السجع في الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف لكان تعريفه
 مختلا (وهو جعل كل من شطرى البيت سجعه) اى كلاما مقفى على ما عرفته من معانى
 لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام بمسجوعا سجعته او جعل السجعة من اطلاق
 اسم الجزء على الكل على ما فى الشرح على ان السجع التعدى الذى يشق منه المسجوع
 لم يعرف (مخالفة لاختها) اى مثلها واطلاق الاخت على المنزل شائع في اللغة قال الله تعالى
 كلما دخلت امه لانت اختها (كقوله) اى ابنى تمام يمدح المعصم بالله حين فتح عوربة
 يفتح الاول وتشديد الثاني مضموما وتشديد الياء من بلاد الروم (تدبير معصم بالله)
 يجوز ان يراد به المدوح فيكون استعمال العلم وحيد يحمل متقم بالله على البدل موصوفا
 بما بعده وان يراد كل معصم بالله باستعمال التكرار في العموم على قلته فيكون موصوفا
 بما بعده من الاوصاف (متقم لله مرتعب في الله مرتعب) اى متظفر ثوابه فقوله تدبير
 مبتدا خبره في البيت الثالث لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب
 ومن السجع على هذا القول ايضا ما يسمى التصريع وهو جعل البيت بتمامه سجعه فيكون
 كل مصراع قرينة وفسر يجعل العروض وهو اخر المصراع الاول مقفاة تقفية الضرب
 وهو اخر المصراع الثاني وكأنه لم يتعرض له المصنف هنا وخص التعرض بالتشطير لان
 ظاهر تعريف السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجزء السجع في النظم فاحتاج
 الى التنبيه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف التصريع فانه
 ظاهر الاختصاص وذكر الشارح ٨ المحقق للنصر يع تقسيما وتفصيلا حسبته في هذا
 الباب تطويلا وتركه توجيها وتحصيلا (ومنه الموازنة وهو تساوى الفاصلتين) اى
 الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين (في الوزن دون التقفية) حتى لو تساويا

٧ اشارة الى انه بينه في الايضاح

عد

٨ ما وقع للشارح انه نقل عن
 ابن الاثير جعل التصريع
 سبعة اقسام سابعها التصريع
 المصدر اذ هو ان يكون قافية
 العروض مخالفة لقافية الضرب
 فاعترض عليه انه خارجة عن
 اقسام التصريع وهو لا يجده لان
 التصريع المنقسم الى سبعة بمعنى
 جعل البيت ذا مصراعين لا ما
 هو قسم السجع

عد

في التقفية ايضا لخرجنا عن الموازنة الى السجع فينتهي ما تبين ولا يلتفت الى جعل دون
التقفية بمعنى نفى اشتراط التساوى في التقفية ايضا لانه خلاف الظاهر ولا يلتفت اليه
سيما في مقام التعريف ما لم يدع اليه داع قال ابن الاثير في المثل السائر انها تساوى
الفاصلتين في الوزن لافي الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل
موازنة سجعاً فعلى هذا يكون الموازنة اعم هذا على ما نقله الشارح المحقق كلامه
في الشرح لكن ذكر في بعض نسخ المختصراته يشترط في السجع التساوى في الوزن دون
الحرف الاخير فهو شديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا مخالف
لما في الشرح ودعوى الاختصية غير ظاهرة وفي بعضه فهو شديد وقريب من الموازنة
دون السجع فهو اخص من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط
في السجع التساوى في الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص
من الموازنة من وجه وجه (نحو) قوله تعالى (ونمارق) جسع ثم رقة بضم الراء وقبح النون
وضمها بمعنى المسند (مصنوعة) مبسوطة (فان كان ما في احدي الفقرتين) من الالفاظ
(او اكثر مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن) قد عرفت شرح مثله ففطن (خص هذا
النوع باسم المماثلة) وليس تقسيمه اسم واختلف فيها فقبل مختصة بالنظم وقيل بالنثر
فصرح بذكر المثالين على انه ليس على الاختصاص بشيء منهما كما تقتضيه تعريف
المماثلة فقال (نحو) قوله تعالى (واتيناها الكتائب المستبين) اي الظاهر او المظهر
وكلاهما حسن (وهديناهما الصراط المستقيم وقوله) ابي تمام (مها) بقر (الوحش الان
هاتا) اي هذه النساء (او انس) بخلاف بقر الوحش فيكون مر جمة عليها (فنا الخط الا
ان تلك) القنا (ذوابل) ويقال قنا ذابل اي رقيق لاصق القشر النساء واضر لا ذبول فيها
فاين هن من القنا هذا شرحه الشارح المحقق ويمكن ان يكون الاشارة بهاتان الى مها
الوحش على طبق تلك وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحياتهن وتحسرا
على انه لا يمكن الوصول اليهن وحينئذ يمكن لك ان تجعل ذبول القنا كناية
عن كونها مما يحيط به الكف وعد ذبولهن كناية عن كونهن مما لم يمكن اخذهن والاحاطة
بهن في الشرح الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدي الفقرتين مثل ما يقابله
من الاخرى لاجبته اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيناها وهديناهما وهاتا وتلك ومثال
الجميع قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك مطعما واقدم لما لم يجد عنك مهرا بهذا كلامه
ولا احتمال للمثالين سوى كونهما مثالين للاكثر كما بوجه قوله والظاهر وكون ما في احدي
الفقرتين مثل ما يقابله لا يتناول بظاهرة تكرار لما لم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال
الاكثر فتدبر (ومنه القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلته وابتدأت من حرفه الاخير
الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلب والاصل مذكورين كان
ههناك جناس قلب والا فالقلب فقط فالقصد من ذكر القلب ما بقي من جناس القلب
فقوله انا الاله هلا لا اتارا من جناس القلب وكذلك ما هو نحوه مما يكون كل مصراع
من البيت قلب المصراع الاخر فلذا لم يلتفت اليه المصنف في هذا المقام ولم يمثل به ومثل
بما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثل ايضا بما يكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت
اخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل شكر بقر زوى
وزارت بر كش شوهمه بلبل بلب هرهموش (كقوله) اي القاضى الارجاني (مودته
تدوم لكل هول* وهل كل مودته تدوم) وقوله (وفي التنزيل كل في ذلك وربك فكبر) مثال

لما في الثرومن لطيفة قول عماد الدين السكاكبي للقاضي الفاضل سرفلا كسالك الفرس
 وجوابه دام علاه العماد (والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف) وبالعكس ايضا
 ولذا تحقق القلب في كل في ذلك لان المعبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصور في حكم
 المحدود كذلك ولهذا تحقق القلب في ارض خضراء اذ لا اعتداد بريق الهمزة بل هو في حكم
 النقط ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر ان في شكس قلبا وجعله
 فارقا بين جناس القلب والقلب وقال ومن موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر
 اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرناه (ومنه التثنية) ويسمى التثنية وهذا اللفظين
 ايضا (وهو بناء البيت على قافيتين) لا يخفى ان معنى بناء البيت على قافيتين ان يكون
 البيت بحيث يتم عندي قافية وقفت فلذا اكتفى بقوله يصح المعنى عند الوقوف على كل
 منهما اي القافيتين ولم يقل يصح المعنى والوزن وقال الشارح لفظ القافيتين اغنى عنه
 اذا القافية لفظ في اخر البيت فلزم يصح الوزن لم يكن قافية (كقوله) اي الحريري (يا خاطب)
 من خطب المرأة خطبا (الدنيا الدينية) اي الحسبة (انها شرك) هو الحسبة للصيد
 (الردى) الهلاك (وقراره) مقر (الاكدار) جمع كدر كفرس بمعنى الكدورة او كدر ككتف
 بمعنى الصفة فلهذا البيت قافيتان احدهما كالردى والثانية دار وعلى ايها وقفت
 يصح معنى البيت وبناء البيت على قافيتين اقل ما يجب في التثنية ولا يقتصر عليه كما يشعر به
 التسمية بهذا القافيتين ونظيره الكلام ما يضمن كمين في وجهه واذا تنازع الفعلان ومثله غير
 عزيز في كلامهم على انه قال الشارح في المختصر ان البناء على اكثر قليل متكلف (ومنه
 لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد والاعتناء ايضا لما ان المنكلم
 شدد على نفسه واوقعه في الغت اي المشقة (وهو ان يحى قبل حرف الروي) فسر بانه
 حرف بني عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او ذونية هذا ولا يخص
 القصيدة بل حقيقة في كل شعرو الاول يبنى عليه الشعر يقال ما روى اي كثير مر والشعر
 يرتوى عنده عن التأليف والتركيب او المنكلم به يرتوى عنده عن التكلم وهذا اول من قول
 الشارح لان البيت يرتوى عنده لانه لا يظهر ما يرتوى عنه البيت عنده الا ان يتكلف
 يقال يرتوى عن الامتداد وهذا هو الوجه في التسمية واما جملة من رؤيت البعير بمعنى شددت عليه
 الرداء بكسر الراء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال ومن رؤيت الحبل اي قتلته لان القتل يجمع
 بين قوى الحبل اي طاقاته كما ان الروي يجمع بين الايات كما قال الشارح المحقق تكلف لانه لم يثبت
 الروي منه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هذا اسم مصنوع في الفن لهذا العمل والقول يصح
 مع وجوده في اللغة تكلف لانه لا يذهب اليه وكذا ما يمكن ان يقال انه من روى الحديث لانه يروى
 كل بيت عنده حال اخر الايات او من الروية لان الشاعر يتفكر اولاً ويجمع كلمات فيروى
 الايات ثم يقدم على نظم الايات (او ما في معناه) عطف على حرف الروي اي ما في معنى
 حرف الروي من الفاصلة اي من حروف الفاصلة وجملة الشارح من اطلاق اسم الكل
 على الجزء هذا اذا جعل من بيانية كما يتبادر في امثاله ولو جعلت تبعية فلا حاجة الى شيء
 من التكلفين (ماليس بلازم في السجع) هو فاعل يحى ولا يخفى انه لويحي مرة في بيتين من
 ابيات القصيدة ولم يلزم ليس لزوم ما لا يلزم فالصحيح ان يلزم بدل قوله يحى الا ان يقال قصد
 بالمضارع الاستمرار العرفي فتأمل والمراد بالسجع الكلام المقتضى سواء كان سجعاً او شعراً وقد
 مضى بهذا المعنى غير مرة فلا يرد انه كان ينبغي ان يقول ماليس بالارم في الشعر او السجع واما
 دفع الشارح ذلك بان المراد ان يحى ماليس بلازم لوجعل الفاصلتان او القافيتان سجعيتين

فقد ان تحسين الشعر ليس بالالتزام ما لا يلزم فيه اوجعل سجمة بل بالالتزام ما ليس بلازم في الشعر
واذا فسروه بان يلتزم المنكلم في السجع والتقنية ما ليس بلازم من محي حركة مخصوصة
او حرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في اخر هذا البحث فان قلت قد مر
في بحث الارصاد استعمال الروي بمعنى الذي يتنى عليه او اخر الايات والفقر فلا حاجة
الى قوله او ما في معناه من الفاصلة قلت كان ماضى تجوزا بنه عليه في هذا التعريف واعلم ان لزوم
ما لا يلزم بتحقيق في بيت اذا كان غافية المصراع الاول كغافية المصراع الثاني فساقل الشارح
المراد ان يحى ذلك في بيتين او اكثر او قريتين او اكثر محل بحث (بحوفا ما لا يلزم فلا تنهر) واما
السائل فلا تنهر) مثال لما في معنى الروي قدمه لانه احوج الى التوضيح اولان تعامل المثال
المثل به في الجملة او لكونه قرأنا فالراء بمنزلة الروي حتى قبلها بالهاء المفتوح في الفاصلتين وشئ
من القحمة والهاء لا يلزم في السجع ليتحقق السجع بين تظفر وتسكر وبين تبصر وتغفر قال الله
تعالى اقرب الساعة وانشق القمر وان رواية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (وتحو قوله
سأشكر عمرا) بمدوحه (ان تراخت غنيتي) وفي ساشكر عمر التراخي المنية لطيفه وان لا يفي
صورة الكتابه بحمله على شكر العمر والبقاء (ايادي) بدل من عمرا ووجعل بدل الكل مبالغة
في ايادي عمرا كانه عين الايادي الموصوفة لكان لطيفا (لم تمنن) اي لم تعطف او لم تغلط بمنه
والمن في اصل اللغة قطع الحبل ففي في المن اشعار بانها في الاتصال كالحبال او لم تعطف قبل
(وان هي جلت) يحتمل الوصل بالشكر اي ساشكر وان هي عظيمة وشكر عظيم النعم مشكل
جدا وفيه شئ وهو فرض عدم جلاله ايادي المدوح والوصل بعدم القطع او عدم الخطا
او عدم الاعطاء لاحد من قبل وفيه ايضا وصمة العرض المذكور ولا في الاحتمال الاخير
لان هي في راجعة الى اباد اعطيت قبل فلما بالغ في ايادي عمرا كانه مثل عنهما فاجاب بقوله (فتي)
اي هو فتى اي شاب اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب اعرب اوستحي كريم
فان النبي جاء بهذا المعنى ايضا (غير محبوب) ممنون (الغنى) ضد الفقر اي لا يحجب ماله
(عن صديقه) اذ لا يحجب الغنى وتكبره عنه فعلى النائية الاضافة معنوية اي يتفجع صديقه عن
ماله كمال الانتفاع (ولا مظهر) اسم فاعل على ما هو المشهور والانصب بالحجوب جعله
اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذي هو (الشكوى اذا نعل زلت) اي زلت به يقال في
الكتابة عن زول الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به الفعل اي لا يظهر الشكوى اذا
نزل به البلايل يصبر فالعنى ان الصديق يتفجع لمنافعه ولا يتضرر بمضاره اصلا حتى لا يحزن
به لانه يخصصها ولا يظهرها ذلك ان تجعل اذا نعل زلت عبده عن حال الصديق يعني زلت
النعل بالصديق وابتلى الصديق اي لا يظهر الشكوى عن الابتلاء باصلاح حاله وثقل التعب
في دفع وباله والاباغ تعميمه ولو جعل ولا مظهر الشكوى على صيغة المفعول وزله النعل
للصديق يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عند ابتلائه لعدم الحاجة لانه
لكمال مراعاة حال صديقه لا يحوج الصديق الى اظهار الشكوى لكان
شديد الارتباط بما عبده وان كان في فهم هذا المعنى عنه نوع خفاء فأمل (راي خاني)
هي بالفتح الحاجة والفقر وفي المثل الخلة تدعو الى السلة اي السرقة فاحلها على اي المعنيين
شئت (من حيث يخفي مكانها) خفاء مكان الشئ مبالغة في خفائه او المراد بمكانها وجودها
يعني لكمال تقرب حال يرى حاجتي في موضع اخفها فيه عنه (فكانت قذى) كعملى ما يدخل
في العين وتأذى به العين قال الشارح يعني يكون كالداء الملازم له (حتى تجلت) بحسن اتمامه
هذا ويحمل ان يكون كونه قذى عينه انه لا يغفل عنه ويكون عيناه مشغولين به كما لا تغفل

عن قذا فالروى هو التاء والتزم قبلها التلام المشددة المفتوحة وهو ليس بلازم في الشعر بل تتم
 زلت ومدت وغيره فاللزم هنا ثلاثة اشياء لا يلزم شيء منها الفتح واللام والتشديد فقول
 الشارح في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم قاصر قال المصنف في الايضاح وقد يكون ذلك
 في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشار الى اخرج العسل من اختار الكسل يعني
 يلحق في التحسين للزوم ما لا يلزم التزم ما ليس بلازم في غير الفاصلتين كالترام التاء في اختار
 واشتار ولم يردانه داخل في لزوم ما لا يلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروى وقوعه
 بلا فاصلة واللام يكن للتقييد فائدة بل ينبغي ان يقال في تفسيره هو ان ينجى في الفقرة او البيت
 ما ليس بلازم في السجع الا ان يقال مقصوده الاعتراض على تعريف انعم والتنبه على
 ما صرح عنه لتعريف حاله من الاختلال واللقوت ما خرج عنه (واصل الحسن) لا مجرد
 له (في ذلك) الضرب من المحسنات اعني اللفظي ولذلك افر ذلك ولم يقل في ذنبك وبها
 اكد ذلك بكلمة لئلا يوهى اختصاص الكلام بما هو فيه من الالتزام (ان يكون) اي وقت ان
 يكون (الفاظ تابعة للمعاني دون العكس) حتى او كان كذلك لاني اصل الحسن بل ينقلب
 الى القبح لقوت ما هو الغرض من ايراد اللفظ وتحسنه وهو يمكن المعنى في النفس باصغاء اللفظ
 على سبيل النشاط ولك ان تريد باصل الحسن اصل الحسن البدعي وهو البلاغة يعني اذا فأت
 مصلحة المعنى رعاية المحسنات اللفظية لم يبق الكلام بليغا فبلغوا المحسن اللفظي لعدم ثبات
 الحسن لقوات اصله وبالجملة يتجه انه لا وجه لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظي بل اصل
 الحسن في جميع ذلك لفظيا كان او معنويا بل لا يقوت مصلحة المعنى فاذا دعى رعاية محسن معنوي
 ايضا الى اخلال باقاة اللفظ للمعنى ينبغي ان يهجر عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير بان
 قوله ان يكون الفاظ تابعة للمعاني يدل على ان الكلام في المحسنات اللفظية اذ دلالة متنوعة كيف
 ورعاية المحسن المعنوي والتكلف له ايضا بما يجعل اللفظ تابع للمعنى واوسلم فالكلام في التخصيص
 لا في حل عبارة المصنف على العموم فاللايق ان يجعل قوله والاصل في ذلك كله بمعنى ان الاصل
 في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك اعم فائدة وان كان غالب ما يقع فيه التكلف
 واكثر ما شاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه في تخصيص التوصية بهما
 لو خصت واحده المحسن المعنوي على تلك الوصية لان الاهتمام به في تلك دون الاهتمام
 باللفظي (خاتمة) قيل من الكتاب فالكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وقال الشارح
 الحق انه من الفن الثالث وللكتاب اجزاء اربعة والخاتمة من الرابع وتمسك في صدق دعواه
 بانه قال المصنف في الايضاح هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن
 الثالث وبقيت اشياء يذكرها فيه اي في علم البديع بعض المصنفين منها ما يتبع احواله اما
 لعدم دخوله في فن البلاغة يعني به ما يشتمل الثلاثة على خلاف ما يتبادر منه نحو ما يرجع الى
 التحسين في الخط دون اللفظ مع انه لا يخلو عن التكلف يعني لا يتيسر بدون تكلف لجعل
 المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين متثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
 يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف ومثل المقطع وهو منه الموصل ومثل الحيفاء
 وهي الرسالة او الخطبة او القصيدة التي يكون حروف احدي كلمتيها منقوطة والاخرى
 غير منقوطة ومثل الحذف وهو الاتيان برسالة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو
 وما تحسن له قطعاً مثل التردد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة لم تعلق نفسها بمعنى
 آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتى رسل الله اعلم ومثل التعدية وبسمى سياقه الاعداد
 وهو ايقاع اسما مفردة على سياق واحدة ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات وهو التعقيب

موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره يعني في البديع مثل ما يذكره بعض المتأخرين
 مما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماه الايضاح وهو ازالة خفاء كلامك ببيان ومثل التوسيع
 فانهما من الاطناب ومثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وابصاله الى النفس فانه
 مبني على التخليط فانه قد يبي مع الايجاز وقد يبي مع الاطناب وقد يبي مع المساواة بمعنى حسن
 البيان بانه يكون ايجازا وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس امر ازا اذ اعليها فلا يتجه ان كلام
 المحسنات البديعية بانه يكون مع الايجاز وتارة مع الاطناب ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على
 فائدة وهو شيان احدهما القول في السرقات الشعرية وما يتصل به والثاني القول في الابتداء
 والتخلص والانتهاء فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الباب هذا الكلام المص مع بعض
 تفصيل له لا بد منه ووجه تمسك الشارح ان المص ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء التي
 وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع وبانه لا بأس بذكرها وعقد عليها خاتمة
 وفصلا فعمل بذلك ان الخاتمة الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
 كالمقدمة هذا كلامه ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التبس الحال انه كالمقدمة
 من اخر الكتاب الظاهر من تمهيد المقدمة في اخر الفنون لذكر الخاتمة في الايضاح انه كالفنون
 الثلاثة حيث ذكر في اخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمنا بهما الكتاب دون ان يقول
 ختمنا بهما الفن الثالث واضح في كون الخاتمة من الكتاب وضوحا تاما وانس في وصف
 الاشياء بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع دلالة على انها منه في كتابه لانه ليس
 راضيا بما فعلوا وله في وصفها بانه لا بأس بذكرها كافي علم البديع وعبارة لا بأس شاعت فيما تركه
 اولى فعمل منه ان عدم ايرادها في علم البديع اولى ما ارادها في الكتاب لاشتمالها على الفائدة
 ينبغي ان لا يكون في البديع على ان مباحث السرقات الشعرية من قبولها ورددها وكذا
 حسن الابتداء والتخلص والانتهاء قد يكون بالاشتمال على احدي البلاغتين وقد يكون
 بالاشتمال على المحسنات البديعية فلا اختصاص لهما فن دون فن هي تكميل للثلاثة ويتعلق
 بها تعلق اللاحق بالسابق هذا وفي قول الشارح عقد عليها خاتمة وفصلا مواحدة لانه يدل
 على ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه
 في بيان الفصل (في السرقات) بفتح الراء جمع سرقة كعرفة اسم من السرقة او يكسرهما جمع
 سرقة كفرجة او سرقة ككتف وهما ايضا اسمان من السرقة والسرقة كما يجري في الشعر وهو
 اكثر ما يقع ولذا وصفه (بالشعرية) يجري في غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله (وما
 يتصل بها) ويؤيده انه قال فيما بعد وما يتصل بهذا القول في الاقناب والتضمين والعقد
 والحل والتلميح ولم يقل وما يتصل بهذا (وغير ذلك) اي ذلك المذكور من السرقات الشعرية
 وما يتصل بها وهو القول في الابتداء والتخلص والانتهاء جمعها مع السرقات الشعرية وما حصل
 بها بجامع انها مما يجب من احتياط بها كالسرقات الشعرية وما يتصل بها وتفسير غير ذلك
 بالقول عن الابتداء والتخلص والانتهاء هو الذي جعلناه تبصريحا من الشارح بان الفصل
 من الخاتمة (اتفاق قائلين) بلفظ الجمع المراد به مافوق الواحد او بلفظ التثنية اكتفاء بما قبل ما يقع
 (ان كان في الغرض على العموم) اي مشتملا على العموم او بناء على عموم الغرض وشموله للباقي
 غير مختص ببلد دون بلد (كالوصف بالشجاعة) كملاقة منه (والسخاء وحسن الوجه واليها)
 اي الحسن مطلقا (فلا يعد) بفتح الدال او كسرهما على ان يكون صيغة امر يفيد الايجاب
 فيحسن مقابلته مع قوله والاجاز ان يدعى فيه سبق والزيادة او بضمها خبر فمحمول على وجوب

او بترتبة المقابلة (سرقه) والاستعانة ولا اخذا ونحو ذلك، اي يودي هذا المعنى (لقرره) اي
 التقرر هذا الغرض العام (في العقول والعادات) ويشترك فيه الفصح والاعمى والناظر
 والفهم (وان كان في وجه الدلالة) على الغرض (كالنسيه) والمجاز والكناية المشار اليها
 بقوله (وكذا كرهيات تدل على الصفة لاختصاصها) اي تلك الهيئات (عن) الاول بما
 (هي) اي الصفة (له) ولا يخفى ان السرقه في وجه الدلالة كما يكون باعتبار طرق الدلالة
 المتفاوتة في الوضوح والخفاء تكون باعتبار المراتب البديعية ايضا (كوصف الجواد) اي
 السخى والسخية (بانهل) اي تامل الوجه وهو كتهمل السحاب لالوه (عند ورود العفة)
 جمع عاف وهو الضيف وطالب الفضل او الرزق والكل حسن في هذا المقام (وكوصف الخيل
 بالعبوس) كالدخول ضد التهلل وجعله كالتبول يعيد عن القبول وقوله (مع سعة ذات اليد)
 قبل التهلل والعبوس مع الان تهلل الجواد لا يكون مع قلة ذات اليد عند ورود العفة والعبوس
 مع قلة ذات اليد ليس من خواص الخيل وذات اليد المسال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معه
 ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر البداء بالطاء والامساك واليد بلم كقوله (فان يشترك الناس في معرفته)
 اي معرفة وجه الدلالة على الغرض (لاستفراده فيها) اي في العقول والعادات كتشبيه
 الشجاع بالاسد والجواد بالبحر (فهو كالاول) اي كالاتفاق الاول في انه لا يعد سرقه
 ولا يخفى ان ما يتصل بالسرقه من العقد والحوادث ايضا كذلك فان الخيل انما يسمى خلاذا
 كان لما في الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد انما يسمى عقدا اذا كان لما في انفراد اختصاص
 بالكتاب (والا) قال الشارح اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما
 لا يزل الابد فكر وهذا التفسير على طرق تفصيل الايضاح ويحتمل عليه انه بقي اتفاق القائلين
 في الغرض الغير العام وهو مما جاز ان يدعى في السابق والزيادة فليعلمه تركه لان سياق الذهن اليه
 بالمقايضة وعبارته التي تصلح لما لا يقصر به عنه عن ايقنه وهو ان يجعل الايقه الامرين
 المذنبين رددت الحال بينهما وهو ان يكون الغرض عاما ووجه الدلالة عاما فغنى قوله والا
 وان لم يكن احدا الامرين وذلك بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا او كلاهما
 كذلك وان اخصر الاوضح ان يقال اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كوصف
 بالشجاعة والسخا وحسن الوجه واليها اذ في وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بانهل
 عند ورود العفة والخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يعد سرقه والا (جاز ان يدعى فيه)
 اي فيما ذكر من الغرض او وجه دلالته نخلص (السبق) بقي انه ان اتفق القائلين في الغرض
 او وجه الدلالة على العموم يعد سرقه ان كان تركيب العبارة المنطوقة او المسجعة او
 المرغبة فيها محسن ذاتي او عرضي لا يبال اليه الابد فكر السابق ولا يحصى عنه الابان يجعل وجه
 الدلالة على العموم يعني ان لا يكون في الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب وانظم
 بوجه من الوجوه وانما لم يقل جاز ان يدعى فيه الاخذ لما سيأتي ان الاحوط ان يقال قل فلان
 كذا وقد سبقت فلان اليه فقال كذا اعتناء ما بذلك فضيلة الصديق واجتنابا عن دعوى
 العلم بالغيب (والزيادة) يعني يدعى زيادة احدهما اما المسبق ان اتى بامر زائد على السابق
 واما السابق ان لم يأت بالمعق بزيادة مع المساواة ايضا الفضل والزيادة الاول ولا ينبغي
 ان يتوهم ان الواقي ان يقال جاز ان يدعى فيه السابق والزيادة والمساواة (وهو) اي ما لا
 يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة او ما لا يشترك الناس في معرفته من الغرض او وجه
 الدلالة (ضربان) احدهما (خاص في نفسه غريب) لا يبال الابد فكر (و) الاخر (عامي)
 تصرف فيه بما اخرجته من الابتذال الى الغاية كما مر في باب التشبيه والاستعارة من

تقسمها الى الغريب الخاص والمبتذل العامى امامع البقاء على الابتذال اومع التصرف فيه
بما يخرجهم من الابتذال الى الغريبة كما في الامثلة المذكورة ثم (فالأخذ والسرقه) عطف
السرقه على الأخذ لتفسير لان هذا المعنى علم باسم السرقه سابقادون الأخذ والمقصود
التنبيه على ترادف الأخذ والسرقه وهذا اولى من ان يراد بالأخذ والسرقه المسمى بهذين
الاسمين اذ لا موجب لصرف اللفظ من الحقيقة الى المجاز (نوعان ظاهر وغير ظاهر) تذكير
الظاهر وغير الظاهر لانهما تفصيل اشوع فلا حاجة الى اعتبار التقلب (اما الظاهر فهو
ان يؤخذ المعنى كاه امامع اللفظ كله او بعضه او وجوده) قوله او بعضه عطف على اللفظ
ووجوده على قوله مع اللفظ قال في الايضاح امامع اللفظ كله اومع بعضه واما وحده هذا
قسم في تفصيل اقسام الظاهر الاظهر فالأظهر اوما هو اكثر سرقه فالأكثر ولهذا قدم الظاهر
على غير الظاهر قال السارح المحقق فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار سريبان احدهما ان يؤخذ
المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الأخذ
مع المعنى من كل لفظة اومع بعضه امامع تغيير النظم او دونه فهذه عدة اقسام والاولى واقسم
الاول من الضرب الاول قسمان لان تمام اللفظ مأخوذ مع المعنى امامع تغيير النظم او دونه
لانه الاوفق بما اشار اليها المصنف بقوله (فان اخذ اللفظ كله) الخ وقوله اخذ مشتق من
الأخذ الاصطلاحي لامن الأخذ اللغوي فلا يجبه انه لا بد من قيد يميزه عن الضمين حتى يصح
قوله فهو مذموم اذ التنصين اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه واسب مذموم وينبغي ان يعد
من اقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان مشتركا في قصده السابق
المعنى الذي لم يقصد التماثل الاول كما اذا قال قائل ما كان ما كان وقصد مثل معنى شعري شعري
فقال الأخذ ما كان ما كان واراد انفاء ما كان بحيث كأنه لم يكن من عمله (من غير تغيير
نظمه) اى لا يفتد واختار النظم على التركيب وهو التركيب على حسب ما يقتضيه العقل
لا التوالى في التطق كيف ما تنفق لان السرقه انما تكون لماله نظم وشان لما ركب كيف
ما تنفق (فهو مذموم لانه سرقه محضة) ابطال حق الغير وكذب مخصص ليس له تأويل
صدق كإيدل عليهم الاسماء المذكورة بقوله (ويسمى تسخضا) وهو في اللغة الابطال (واستحالا)
وهو فيها ادعاء شئ لنفسه (كما حكى عن عبدالله بن الزبير) والذير اشاعر وهو غير عبد
الله بن الزبير الصحابي المشهور واحدا لعلام في القاموس وهو القايل عبدالله بن الزبير اشاعر
ابن الله ناقة تجلنى اليك فقال ان ورا كبتها وفي الايضاح الزبير مع اللام ويوافق القاموس
(انه فعل بقول معن بن اوس) المرتضى (اذا انت لم تنصف) من الانصاف وهو العدل (اخالك)
اخوة الصداقة او النسب (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) من باب ضرب اى ان
كان يبق عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى انه يصير محترنا بظلمك ويهجران نقي عقله (وركب
حدا سيف) اى رضى بان يقتل بالسيف او ركب ما هو بمنزلة القتل به (من ان نصيه) اى من
اجل ضيكت اى ظلمك من الاجل كما في قول الشاعر * من اجلك بالتي تحت قلبي * وفي الشرح
يدل من ان نظمه فجعل من البديل (اذا لم يكن عن سفره السيف) اى على ما في الصحاح
(من حل) اى بعد سوى قبول الضيم يقال زحل من باب منع زحولا يى بعدو المرحل ما بعدل
اليه كذا في الصراخ والشعر حث على المداراة مع الاخوان والتجنب عن اقلظة معهم والا
لم يبق صديق ولا ظهير فيه تلميح الى قوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من
حولك مع زيادة مبالغة حكى ان عبدالله دخل على معاوية فأنشد هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بضم العين بعدى يا بابكر يعنى احذت الشعر بعدى ولم يفارق عبد الله المجلس

حتى دخل معنى فأنشد قصيدته التي اولها * لعمرك لا ادري واني لا وجل * على ايتنا تعدد والمنية
 اول * حتى اتها وفيها هذا البيتان فاقبل * اوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني
 انهم مالك فتال اللفظ له والمعنى فهو اخي من الرضا عمة وانا بشعره يعني انا حق منه بشعره
 والمقصود كمال الاتحاد (وفي معناه) اى معنى ما لم يغير فيه النظم في كونه مذموما وان ليس
 منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اشارة ومسحوا واخذ فيه المعنى وحده فيكون المأما
 وسلحا وفي معناه في كونه من التسخيح والاتحال ولم يحق به او داخل فيه ومعنى قوائنا في التعريف اما
 مع اللفظ كله (ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يراد بها) لكن الظاهر ان كونه مذموما اذا
 لم يفسد التبدل للكلام حسن سجع او موازنة او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان افاد فينبغي
 ان يترجح على الاصل ويزيد عليه قبول اقل الشارح كما يتسلسل في قول الخطيب * دعي المكارم
 لا ترحل لبعيتها * واقدم فانك انت الطاعم الكاسي * ذر لما اثر لا تذهب لطلبها * واحبس فانك
 انت الاكل الملبس * اقول يعل رجل طاعم طعم حسن الحال في المطعم ورجل كلب ذو كساء
 فيكون المعنى انت دنى الهمة نهاية همتك الطعام والكساء ولا يطلب المكارم من همة عالية وكان
 الهذلي جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسمه والكاسي اسم من كسيه كرضي يعني لبسه اى
 انت طالب التعم والترؤة والمكارم لا يحصل اطالها ومساويع في بعض حواشي الشرح انه
 قال اللابس من اللبس وهو الذوق يقال ما لبس اوسا اى ما ذاق ذوقا ولو صح ما ذكره
 لكان مثالا لتبديل البعض بالرادف في انه قريب من هذا ان يبدل بالافاظ ما يصادها في المعنى
 مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف
 من الطراز الاول * سود الوجوه لينة احسابهم * فطش الانوف من الطراز الاول * هذا
 ما سأتى ان القلب من الاخذ ان غير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصورة من القلب (وان
 كان مع تغير لفظه) اى نظم اللفظ وضمير كان لاخذ اللفظ كله (واخذ بعض اللفظ يسمى) هذا
 الاخذ (اغارة) لان صاحبه لا يخفى نسبته الى نفسه وينسب الى نفسه علما وثوقا له بانه لا ينكر
 عليه ما برته الاول فهو غصب ما لا غير علانية (ومسحوا) وهو في اللغة تغير الصورة الى
 ما دون منها يسمى هذا القسم باسم ما هو اكثر عيبا من افراده لان السرقة عيب فيناسب التسمية
 بما هو اشد عيبا (فان كان الثاني ابلغ من الاول) الاول افضل من الاول ليتناول الافضل
 لحسن بدعي والافضل لمحسن ذاتي وجعل الابلاغ شاملا له لا يخرج عن تكلف (الاختصاصه
 بفضيلة) لا يوجد في الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثاني ابلغ مالم
 يفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر (ممدوح) اى الاخذ
 ممدوح كما يقتضيه السوق وفي الشرح اى فالتاني ممدوح فادرك بحسن باعك الممدوح واختر
 المعدل دون المجروح (كقول) فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلم او قول سلم فالصحيح كقول سلم
 كذا بعد قول (بشار من راقب الناس) اى خاف في الصحاح راقب الله في امره خافه (لم يظفر
 بحاجته وقاز بالطيبات) اى بطيبات الرزق فكانه اشارة الى ما في الآية الكريمة يا ايها الناس
 كلوا من طيبات ما رزقناكم (القائل) اى الجري الشجاع (الاهج) اى المواظب على الامر
 الذي اغرى به وقد استمر المصنف على هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التثيل
 للامر من المذين وقع الاخذ فيهما عني مجموع المأخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلا
 في تقديرهما كقول بشار (وقول سلم الخامس) بالخامسة المبهمة يسمى بالخامس لانه باع مسخفا
 واشترى بثمنه ديوان شعر اولانه حصلت له اموال فبذرها على ما في القاموس ولانه اشترى بثمن
 مسخف ورثه عودا يضرب به على ما نقله الشارح من الاساس (من راقب الناس مات هاما)

مفعول له وجعله تميرا كما في الشرح يوجب كون المعنى مات همه فيكون اسنادا الى السبب ومع
 صحة حل الكلام على الحقيقة لا بصار الى المجاز (وقال بالذلة الجسور) اي الشديد الجرافة روى
 عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشار اقول سلم ففسال ذهب والله ماء بيتي فهو
 اخف منه واعذب والله لا سكات اليوم ولا شربت في الايضاح وقول الآخر
 * خلقنا لهم في كل عين وحاجب * بسم القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباته بضم النون بعده
 خلقنا باطراف القناني ظهورهم * عيوننا لها وقع السيوف حواجب * فبيت ابن نباته ابلغ لاختصاصه
 بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن
 الناس من جعلهم متساوين هذا لامه وقد شنع على من جعلهم متساوين بقوله ومن
 الناس ولا يوجب ما ذكره فضل بيت ابن نباته لان في بيت الآخر نهاية المبالغة في الشجاعة
 حيث لم يقدر الخصماء مع المواجهة على منع سمر القناني اعينهم ودفع البيض عن حواجبهم
 وتكرار الطعن والضرب على الاعين والحواجب الاتي هن ابعدهم وقوع الضرب عليهم
 كيف في بيت ابن نباته استطراف في خلق الاعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو
 المعتاد وانهم شاهدوا مهابةهم حين الفرار كما شاهدوا حين الاقدام ايضا (وان كان)
 الثاني (دونه) اي الاول لاختصاص الاول بفضيلة ترك التعايل لانسياق الذهن اليه من
 التعليل الاول وفيه ما عرفت (فهو) اي الاخذ او الثاني (مذموم) مردود وانما جعل ما هو
 مذموم ثانيا وبادى النظر يقتضى ان يجعل ما هو ابعدهم من الذم ثانيا لانه اقرب الى المدح ونظر
 ثان لا يملكه الا بتوان وهو ان لا يبعدهم من الذم متوسط بين المدح والمذموم والمتوسط من
 حيث هو متوسط متأخر عن الطرفين كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حيدر كرو بدو كان
 قد استشهد في بعض غزواته (ههات) اي بعد المرمى وطال المسافة بينهما لانه وصل
 الى الجنة وكم ينهوا بين الدنيا والدينية واللفظ خبر والمعنى على التمسك فزاد في التمسك بانه
 ليس انما جاء ما يتسلى به بعد فقال (لا ياتي الزمان بمثله) ليتسلى به وعلل عدم اتيان الزمان
 بمثله بعلية طبيعة الزمان لا تنفك عنه وهو قوله (ان الزمان بمثله ليجل) وبلغ فيه غاية التاكيد من
 ذكر آن واللام واسمة الجملة وقد افاد الجمل به بطريق الاولى لانه اذا كان بجلا بمثله فجعله به
 اولى وقد اشار باعادة استمرار بخل الزمان انه لم يأت بمثله قبله وان الاتيان به كان خارق العادة
 والشارح جعل ضمير ههات اما للنسيان المذكور قبله في البيت السابق وهو قوله * انسى
 ابانصر نسبت اذن بدى * من حيث يتنصر الفتى وبذل * واما لان ياتي الزمان بمثله بدل ما بعده
 فهو ضمير قبل الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لارتكابه او تخصيص بعد التبيين بالماضى
 ولا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المسئلة قال الشيخ ابو علي الفارسي
 في هذا البيت تفصيلان الغرض في هذا الكون في المثل وان يقال هو امرؤ وانه لا يكون فاذا
 جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث
 هو بل من حيث بخل الزمان بان وجود مثله وفيه بحث لان يجوز بخل المثل وان ينفى ان مثله لا يكون
 لا ينافي انه يغربل غربة المثل وقتله يلازم بخل الزمان به (وقوله ابي الطيب اعدي الزمان)
 يقال اعدي الامر جاوز غيره اليه فالعنى جاوزه سمخاه الى الزمان (فسمخاه واقديكون به
 الزمان بجلا) لا يخفى ان هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام وان كان
 بينهما فرق بان اتمام جمل البخل متعلقا بمثله صريححا وابي الطيب بنفسه لان هذا المقدم من
 التفاوت لا ينافي الاخذ ولم يشترط اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى من كل وجه كما توهمه
 البعض وان مصراع ابي الطيب خال عن التقصير الذي اثبت ابو علي في مصراع ابي تمام

فلو تم التفسير لم يكن مصراع ابي الطيب دونه ومعنى البيت على ما ذكره ابن جني انه تعلم الزمان
من سخائه فسخاؤه واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه ليجل به على
الدينا واستبقاه لنفسه وزيفه ابن فورجه وقال هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء من
لم يوجد لا يوصف بالعدوى فالمعنى انه اعدى سخاء بعد وجوده الزمان فسخاؤه على وسعدنى
بوصاله هذا وعلى التقديرين ففيه وصمة وضع المضارع مقام الماضى لانه قصد ان الزمان
كان به بخيلا فعدل الى المضارع للوزن كذا ذكره المصنف وانا اقول الاظهر ان المعنى انه
اعدى الزمان سخاءه فسخاء بسبب عدوى سخائه فضمير به للعدوى والياء للسبية وليست
صلة للسخاء اى فسخاء بسبب العدوى ولقد يكون بعده الزمان به بخيلا اذ ليس سخاءه
بعده يسرى الى الزمان فيضمير سخاءه فيسخر به ثم انه قال المصنف انا لان المعنى على الماضى
بل المعنى ان الزمان بهلاكه يكون بخيلا ابدا فيبقى على وجه الدهر ودفعه بان الزمان لما سخاؤه
والسخاء البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه فلامعنى للاخبار بانه لا يسمح بهلاكه لان
هذا الاخبار انما يفيد في حق من يقدر على هلاكه واعتصم على الدفع بان الزمان لما سخاؤه
فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما تصرفه بالاهلاك فبما
فله ان يسمح به وان يجمل واجاب الشارح عن اعتراض المصنف بان احتمال الجمل على هذا
المعنى لا يضر لانه مع ذلك الجمل ايضا ادون من مصراع ابي تمام لاحتياجه الى تقدير
مضاف لا يدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد من فسر البيت
والعلاوة ضعيفة وقد عرفت في اثناء شرح مصراع ابي تمام اشتغاله على ما يفضل
على مصراع ابي الطيب فاحفظه (وان كان) الثانى (مثله) اى مثل الاول (فابعد) اى فهو
ابعد اى فالثانى ابعد (عن الذم) من الثانى من القسم الثانى فان قلت هل يتأتى في القسم الثانى
بعد من الذم كما هو قضية صيغة الابعد قلت نعم الاقرب الى الذم والاعرف فيه ما اخذ فيه
اللفظ كله من غير تغيير لنظمه (والفصل الاول كقول ابي تمام لوحار) اى نظر الى الشئ فغشى
ولم يمتد اسبيله (مرئاد) اسم فاعل من الارتداد بمعنى الطلب واضافته الى (المنية) بمعنى من
لم يجد الا الفراق فيستثنى من قوله دايلا (على النفوس) متعلق بقوله (دايلا) وقول ابي الطيب
(اولا مقارقة الاحباب ما وجدت لها المنيا الى ارواحنا سبلا) الضمير في لها للمنيا وهو حال
عن المنيا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما في الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول
الثانى قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول واما معنى الاصابة وقوله ارواحنا حال قدمت
على صاحبها النكار تھا وقبل جمع لها اذ اضيفت الى المنيا وهى اللحم المشرفة على الخلق ويؤيده
رواية يد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعنى المنية ومرادف الفراق ومرادف
لم يجد ومرادف النفوس اعنى الارواح وحكمه الشارح بان اخذ المرادف ليس الا في الارواح
واما الفراق والمنية والوجدان فن اخذ بعض الالفاظ بعينه محمل نظر ولا يخفى ان بيت
ابى الطيب افضل حيث حصر لهتداء المنيا الى الارواح في دلالة الفراق عليها بخلاف
بيت ابي تمام فانه جعل الفراق دايلا على تقدير خبره المنية له مطلقا وحيث افاد ان لاموت مع
الوصال اذ لا سبيل للموت الاحال الفراق قال الشارح وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير
ان لا يكون في الثانى دلالة على السرقة بائساق الوزن والقافية والافهم ومذموم جدا كقول
ابى تمام * بقم الظن عندك والاماني * وان قلقت ركابي في البلاد * وما سافرت في الافاق الا *
ومن جد واك را حلتى وزادى * وقول ابي الطيب * واتى عنك بعد غد ادى * وقلبي
عن قنايك غير عاد * محبك حبة اتجهت ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد * وهذا وفيه

نظر لان المذمومة جد اعم الدلالة على السرقة مما لا ينبغي ان يخص هذا القسم الثاني مما جدد
في بعض اللفظ وكلاء مع تغيير النظم بل يجب ان يشترك بينه وبين القسم الثاني ايضا فهذا
القسم مع الدلالة على السرقة ايضا ابعد من الذم من القسم الثاني فلا حاجة الى تقييد
قوله فهو ابعد مما اذا لم تكن دلالة على السرقة واطن انه سهى في هذا المقام حيث قال
المصنف في الايضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل
على السرقة باتفاق الوزن والثانية ايضا كقول ابى تمام الى اخر الايات المذكورة فحمل الشارح
قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والالظهار انه اراد بهذا الضرب ضرب
المسخ من السرقة باقسا مهالان علة القبح مشتركة وهى الدلالة على السرقة ولما فرغ
من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثانى منه
وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال (وان اخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ
(يسمى) اى ذلك الاخذ (المأما) قال الشارح من المبالغة اذ اقصدته واسله من المبالغة
اذ انزل به هذا ووجه التسمية انه قصد بلفظه معنى الغير ولا يبعد ان يجعل الالمام متفولا من
مباشرة اللم لان النظر الى اخذ اللفظ والمعنى بمنزلة اللم من الكتبة (وسلما) وهو نزاع الشيء
عن الشيء فكان لفظ الثانى نزاع المعنى من اللفظ الاول وقال الشارح النزاع هو كشط الجلد
عن الشاة واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلد او البسه جلدا آخر هذا
والسلح نجاء بكلا المعنيين (وهو ثلثة اقسام كذلك) اى كذلك المذكور من الاقسام يعنى
ممدوحا ومذموما واما ابعد من الذم كما عرفت وفي المشرح فسر كذلك بمثل ما يسمى اغارة
ومسحا وما ذكرنا نسب بمقام معننى الاقسام (اولها) اى اول الاقسام وهو ما يكون
ممدوحا لكون الثانى ابلغ من الاول (كقول ابى تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) اى الاحسان
وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية (ان يجعل فخير وان يرث) اى يطر (فلارث في بعض
المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيك) اى تأخير عطساك (عنى اسرع
السحب في المسير الجهم) الجهم بالقبح السحاب الذى لاماء فيه كذا في
الصحاح وفي القاموس او هراق ماء يعنى تأخر عطساك عنى يدل على عظم نفعه
كالسحاب الذى يطؤ في سيره فان نفعه كثير فيبت ابى الطيب مع اشتماله على
زيادة بيان للمقصود بضرب المثل له بالسحاب يتضمن بسببه تشبيهه بالسحاب الماطرة
في كثرة منافعه وفي احياء الموهوب له كاحياء السحاب الارض (وثانيها) اى ثانى الاقسام
وهو ما يكون مذمما لكون الثانى دون الاول (كقول الجعترى اذا تائق) اى لمع (في الندى)
في الصحاح الذى على فعل لكن في القاموس كفتى هو مجلس القوم مادام وافي فان تفرق
القوم فليس بندى والشعر يساعد الصحاح (كلامه المصقول) اى المجلو في المشرح فيه
استعارة بالكناية حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له التائق والصقالة كاثبات الاظفار
للينة وفيه ان اثبات اللمعان او الصقالة تخيل والاخر تشيح اذا تخيل لا يكون الا واحدا
والاوجه انه شبه الكلام بالبريق الصافى عن الكدر واراد بكوته مصقولا خلوصه عن الكدر
واثبت اللمعان والخلوص عن شائبة الكدر وجعل ذلك البريق ظاهرا من لسانه الذى
كالسيف القاطع المصقول وجعله بعضا من السيف لان اللسان يشبه رأس السيف وضمن
وصفه بكمال الفصاحة وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعة فليس
فصل بيت الجعترى في مجرد اشتماله على الاستعارة والتخيلية كما ذكره المصنف في الايضاح
وتبعه الشارح بل فيه تشبيهات دقيقة واستنباع لطيف ايضا (وقول ابى الطيب كأن السنتهم

في النطق على رماحهم في الطعن خرصا في الشرح خرصان الشجر قضبا نهاوخر صان
 الرماح استنها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضى اسنة رماحهم ونفاذها
 كأن السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ
 كالسنتهم هذا واقول في بيت ابي الطيب من يد مبالغة في نفاذ كلامهم لبس في بيت البحري
 حيث جعل استهم مشبهة بالسنتهم على التشبيه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحري ابلغ لكثرة
 ما فيه من المزاي (وثالثها) اي ثالث الاقسام وهو ما يكون ابعد عن الادم ان يكون الثاني مثل
 الاول (كقول الاعرابي ابي زياد (ولم يك) بحذف نون يكون في الجزم لكثرة استعماله (اكثر الفتيان)
 بالكسر جمع فتى بمعنى السخى (مالا) وفي الايضاح وما ان كان اكثرهم سواما السوم بانفتح
 الابل الراحية (ولكن كان ارح بهم ذراعا) الذراع بالكسر طرف الرفع الى طرف الاصبع
 الوسطى والساعد وقديكر فيهما ورحب الباع والذراع ورحبهما اي سخى والباع
 قدر مديدين (وقول اشجع) يمدح جعفر ابن يحيى تروم الملو لمدي جعفر ولا يصنعون لما يصنع
 (وليس باوسعهم في الغنى ولكن معروفه) اي احسانه (اوسع) واما غير الظاهر فانه ان يشابه
 المعنيين) معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير فلا يمتك) على لفظ النهي (من ارب)
 على وزن فرس وحر الحاجة (لحامهم) بالضم والكسر جمع حية بالكسر (سواء
 ذوالعمامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وجلها على الاولين
 ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله والحمار بالكمس اي سواء رجالهم ونسائهم وقدرى تلك التسوية
 باستعمال ذو فيهما على السواء (وقول ابي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني
 كلاب وقبايل العرب (ومن في كفه منهم فتاة كن في كفه منهم خضاب) فتعير جرير بندي
 العمامة كتعير ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم فتاة وكذا التعبير عن المرأة بذات الحمار وعن
 في كفه منهم خضاب وفي بيت ابي الطيب من يد مبالغة حيث جعل المنهى للحرب منهم كالمرأة
 المتقبة التي في يد هـا الخضاب فانها اضعف من المرأة الخادمة المترنة على العمل والسعي
 المحملة للشدايد وفيه صنعة التوجه فانه يحتمل المدح بالشجاعة بان يحمل على أن في يده منهم
 فتاة كن في كفه منهم خضاب لتلطخه بدم الخصم وله احتمال آخر يخرج عن تشابه المعنيين
 وهو ان من في كفه منهم فتاة ليس الفتاة في كفه الازينة لكفه ولا يأتي منه فائدة سوى الزينة
 كن في كفه منهم خضاب اذ ليس الخضاب الازينة وهذا هكذا وان يدل على ضعفهم لكن
 لا بالتسوية بين النساء وبينهم في الايضاح ولا بفرك من البتين المتشابهين ان يكون احدهما نسيما
 والاخر مديحا وهجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى المختلس لينظمه
 احتال في اخفائه فغير لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وقافته (ومنه) اي من غير الظاهر (الفعل
 وهو ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحري سلبوا) اي ثيابهم (واشرقت) اي دخلت
 في شروق الشمس (الدما) كائنة (عليهم) فعليه حال من الدماء مثل (محمرة) اي غير
 مخلوطة بما تغير لونها (فكانهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم
 (وقول ابي الطيب يس الجريح) هو من الدم ما كان الى السواد (عليه) اي على السيف (وهو
 مجرد عن غده فكانما هو معد) لان الدم اليابس له بمنزلة الغمد له فنقل ابو الطيب المعنى من
 القتلى والجرحى الى السيف واذا وقع هذا النقل في المتشابهين زاده خفاء في الاخذ (ومنه)
 اي من غير الظاهر (ان يكون معنى الثاني اشمل من) معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك
 بنونيم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام الناس كلهم فجعلهم بمنزلة كل
 الناس هكذا ذكره الشارح بل المتبادر انهم زلوا بمنزلة كل الناس في الغضب فيكون اخص

من قول أبي نواس من وجهين وقول أبي نواس كتبه الى هرون حين غار على الفضل البرمكي
لكثر افضاله وامر بحبسه * قولاهرون امام الهدي * عند احتفال المجلس الحاشد * انت
على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد (ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد)
فامر هرون باطلاقه ولا يخفى ان التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص سواء
كان الاول اشمل او الثاني فالاول ان يقال ان يكون احدهما اشمل الا ان يقال عموم الاول
يتضمن شمول الحكم لكل خاص فالأحيان بخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة بخلاف
خصوص الاول فانه لا يستلزم الحكم الخاص الحكم على العام فليس فيه سرقة محضة بل
يشبه ان يكون فيه تدارك ما فات الاول وبهذا عرفت ان اخذ الثاني الاخص من معنى الاول
داخل في اخذ المعنى بعينه (ومنه) اى من غير الظاهر (القلب وهو ان يكون معنى الثاني تقيض
معنى الاول كقول أبي الشيص) الخراعى (اجد الملامة في هواك لذية حبالذكرك فللمنى اللوم
جمع لايم كطالب وطلب والامر للدعاء لان المناسب الطلب على سبيل الخضوع للوم لانهم
محسنوه والمراد كل لايم كما يقتضيه المقام (وقول أبي الطيب احبه) الاستغهام للانكار فهو في
معنى لا احبه والتى راجع الى القيد الذى هو قوله (واحبه فيه ملامة) لانه حال لتقديره بانا احب
او تجوز كون المضارع مثبتا بالواو للضرورة او على سبيل الشذوذ واما تجوز البعض
الحال بالواو اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم يعثر عليه مع التخصيص
البلغ واما جعل التنى للمجموع يجعل الواو للعطف فقيه تقصير لا يراد ما يحتمل اتقاء حبه
احتمالا ظاهرا وفي اختيار احبه على لا احبه الحرز عن ذكر لا احبه وضيق فيه في قوله واحب
فيه كضمير احبه لكن يتقدير مضاف اى احب في حبه على طبق في هواك اوالى الحب المذكور
في ااحبه معنى (ان الملامة فيه اى في حبه) على احد الوجهين (من اعدائه) اى ممن يعدونه
فكيف احب الملامة مع اعدائه وفيه ان الملامة قد تكون من احبائه الذين لا يرون اللوم
لا يقايد عوى حبه والمراد باعدائه من يعاد بهم على ان يكون الاعداء جمع عد وبمعنى المفعول
وحينئذ يصفو المعنى عن ثبوت التردد وانما بين السبب في البتين على التقيض لان الاحسن
في هذا النوع ان يبين السبب الا ان يكون ظاهرا كافى قول ابي تمام ونعمة معترف جدواه اى
احلى على اذنيه من نغم السماع قوله جدواه مفعول معترف وقول ابي الطيب والجارحات
عنده نغمات سبقت قبل سببه بسؤال فان كلاما للتذذ بسؤال السائل والتام لغوت العطاء
قبل السؤال منشأه كرم في غاية الكمال وهو ظاهر من ان يخفى بدون ذكره الحال (ومنه ان يؤخذ
بعض المعنى وبضاف اليه ما يحسنه) تحسنا اذا تبا او عرضيا واما اذا اخذ كل المعنى وبضاف اليه
ما يحسنه فهو من اخذ الظاهر الذى الثانى فيه ابلغ (كقول الآفوه) الآفوه وهو في اللغة الواسع
القم او طويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين (وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد
وجمه طيور واطيار (على اثارنا) جمع اثر معنى العلم اى مستعلية على اعلامنا متوقفة فوقها فيكون
الاعلام مظلمة بها (راى عين) اراى كالرؤية مصديرى وراى العين اى يرى الشئ بعينه
وهذا اذا كان قريبا واما اذا كان بعيدا فلا يرى الاشياء لا يتجزئ عن الغير (ثقة) مفعول له متعلق
على اثارنا اى كاشفة على اثارنا لثوقها (ان) اى بان متعلق بثقة (ستمار) اى استطعم من لحوم من
نقلهم لاعتقادنا بذلك فافاد تكرار غلبتهم على الخصم (وقول ابي تمام قد ظلمات) اى التى
عليها الظل (عقبان اعلامه) اى اعلامه التى هى كالعقبان فى سرعة وصولها الى الخصم
واصطياده للخصم (ضحى بعقبان طير) العقبان كالحرمان جمع عقاب (في الدماق واهل)
النهل اول الشرب واهل نواهل ويكون خرص الشرف فى اوله اكثر ووصفهم بالنواهل باعتبار

المشاركة على النهل (آقامت) اى عقبان الطير (مع الرايات) اى الاعلام اعتمدا على انها
ستطعم طيور القتلى (حتى كانها من الجيش) اى اقامت مختلطة مع الجيش (الا انها لم تقابل
فان اباعام لم يلم بشئ) اى لم يقصد شيئا (من معنى قول الافوه راي عين وقوله ثقة ان ستار)
بيان لكون الاخذ اخذ بعض المعنى لكن في عدم المامه بمعنى راي عين نظرا لانه عبارة عن القرب
وبعيدة التظليل وما ذكره الشارح في دفعه من ان التظليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون
الطير في جوار السماء بحيث لا يرى اصلا يدفعه ان قوله اقامت مع الرايات بعيد ان التظليل مع
القرب على ان المتبادر من ظلال القرب ان لا يخفى (لكن زاد) ابوتهم (عليه) اى على الافوه
او على البعض المأخوذ والاول يوافق الايضاح والثاني يلائم قوله ويضف اليه بعض
ما يحسنه بقوله الا انها لم تقابل وبقوله في السماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من
الجاس (ولا يظهر وجه عدم ذكر الابدات على الترتيب (وبها) اى بالابدات الاخيرة) يتم
حسن الاول) اعني قوله الا انها لم تقابل اذ ذكر اقامتها مع الرايات هو الذي يوهم مقاتلتها
ويحوج الى هذا الاستدراك وقبل المراد منه هذه الزيادات يتم حسن البيت الاول من بيتي ابى
الطيب ولا يبعد عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون بحذاء قول الايضاح وهذه
الزيادة حسنة قوله وان كان قد ترك بعض ما اتى به الافوه وعلى التفسير الاول يكون بحذاء
قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقابل في ما قاله الشارح والتفسير الاول هو
الوافق للايضاح وعليه التعويل نظر (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها
مقبولة) قد نبه بقوله ونحوها على ان غير الظاهر لا يخصص فيما ذكره وللعقل في استخراج
نظاير لها مجال لكن وجه ادراج الاكثر حتى جدا (منها) اى من هذه الانواع والصواب اى
من هذه الانواع ونحوها بل منها اى من السرقة لان حسن التصرف في كل سرقة كذلك
(ما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان) اى كل نوع من
هذه الانواع (يكون اشد خفاء) كونه اخذا (كان اقرب الى القبول) اى الى نهائية القبول والا
فالجميع مقبول وبعد يتجه ان نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل (هذا) اى هذا
الذي ذكرناه من ادعاء سبق احدهما واتساع الثاني وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل
بالاسمى المذكورة وغير ذلك مما سبق فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه
وبين التأكيده بقوله (كاه) انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
قول الاول حين نظم اوبان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه (والا فلا) يكون شئ منها اذ
لا يصح ادعاء سبق فضلا عما يترب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء بل واز (ان يكون الاتفاق)
اى اتفاق القائمين (من قبيل توارد الخاطرين) اى مجيئه على سبيل الاتفاق (من غير قصد
الى الاخذ) فأتى به من شرار الناس الذين يدعون على من ينكر العلمان سبقه غيره فان السارق
بل يدعون على من خصه الله بفصل انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفصل من غيره
اصلا حكى عن ابن ميادة اعني الرماح بن اربد بن ثريان الشاعر المنسوب الى امه ميادة وهى
امة سوداء انه انشد لنفسه مقيد ومتلاف اذ اما اثنته تهلل واهتز اهتزاز المهتد فقل ابن
يذهب بك هذا الخطيئة فقال الان علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وتوارد
الخاطرين اكثر من ان يخصص في المعاني يحكم به وجد ان كل احد وان كان توارد الشعر بعينه
اوباكثر الفاظه قليلا ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة اما من نسب
قصيدة او اياتا متعددة سبقه غيره فيها الى نفسه فلا يتأمل في الحكم لسبق غيره عليه (فاذا لم
يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليعتبر بذلك فضيلة الصدق وسلم من

دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص (ومما يتصل بهذا) اى بالسرفات الشعرية
 كما يقتضيه قوله خاتمة في السرفات الشعرية ومما يتصل بها الا ان ذلك يقتضى ان يقال ومما
 يتصل بهذا الفن فجعل ماسبق تأويل الفن والانساب ما ذكره الشارح حيث قال اى بالقول
 في السرفات الشعرية لانه يذكره قوله (القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتمجيد)
 وستعرف وجه التسمية لكل في موقعه وفي قوله ومما يتصل اشارة الى ان المتصل به لا ينحصر
 فيما ذكر بل لك ان تلحق به ما توقف على استخراج وجه الاتصال في غاية الوضوح ولم يسم
 انكل سرفات ولم يقسم الى الشعرية وغيرها لان هذه الصناعات منزوعة عن السرفة واتصالها
 للغير كما لا يخفى (اما الاقتباس) هو اخذ الذار واستفادة العلم ومناسبة كلام المعنيين بصناعة
 الاقتباس ظاهرة لان المتكلم اخذ من القرآن والحديث في كلامه ما هو بمنزلة جذوة نار
 تضيء في كلامه واستفادة علم البيان من احدهما (فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان او نظما
 (شئ من القرآن والحديث) والمزاد من القرآن والحديث اعم منه ومن الغير تغيرا يسيرا بغير
 قوله ولا يضره التغير اليسير فلا يرد اننا الى الله راجعون ليس قرأنا ولا حديثنا مع انه تضمن
 (لا على طريقة انه) اى ذلك الشئ (منه) اى من القرآن والحديث يعنى على وجه لا يكون
 فيه اشعار بانه يتخلو عن النقل والرواية فلا يقال قال الله او النبي كذا وفي القرآن والحديث
 كذا وهو ما من القرآن والحديث وكل منهما اما في النثر او النظم فالاول (كقول الحريري
 فلم يكن الا كالحب البصر او هو اقرب حتى انشد فاعرب) والثاني (كقول الآخر ان كنت
 ازعمت) اى عزمت (على هجرنا من غير ما جرم فصبر جيل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله
 ونعم الوكيل) والثالث (مثل قول الحريري قلنا شأفت الوجوه وفتح اللكم ومن يرجوه) فان
 قوله شأفت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه
 السلام كفا من الخصاص فرمى به وجوه المشركين وقال شأفت الوجوه اى قبحت بالضم من
 القبح نقيض الحسن وقول الحريري وفتح اللكم على صيغة المجهول من قبحه الله اى ابعده
 عن الخير واللحم كسر اللهم والعبد الاحق (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) اى الحبيب
 (قال لي ان رقيب شئ الخلق فداره) من المداراة وهي المعاملة والملاطفة وضمير المفعول
 للرقيب (قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره) اى دعني ولا تقضيني فاني اعلم انه لا بد من
 تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجنة حفت بالمكاره ولا بد لطالب الجنة من مشاق التكليف
 او دعني ولا تمنعني من العنف بالرقيب فان وجهك الجنة فلا بد له من ملاقات المكاره فقوله الجنة
 حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره يقال حفته بكذا اى جعلته
 محفوقا محاطا ومما ينبغي ان يلحق بالاقتباس تضمين الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن
 يتبرك بهم وبكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام ومن يتخبط في سلك هذا النظام
 وليكن هذا مما ألوح به قوله ومما يتصل به كما بهنا عليه (وهو) اى الاقتباس (ضربان ما لم ينقل
 فيه المقيس من معناه الاصل) بل استعمل في مفهومه الاصل وان يغير ما استعمل فيه هذا
 المفهوم بغير تبدل فرد بفرد (كما تقدم) من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جيل استعمل في
 مفهومه اما اذا اريد فصبر جيل اجل فظاهر واما اذا اريد فامر بى صبر جيل فلان مفهوم
 امر بى صبر جيل واخذ وان اختلف ما صدق عليه امر بى فان الامر في القرآن امر يعقوب
 عليه السلام وفي الشعر امر الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم في ضمير المتكلم لا يتم الا ان
 يكتفى بفساد اكثر اللفاظ على مفهومه وهكذا حفت بالمكاره فان المكاره على مفهومه ولكن
 تغير الفرد وحفت بمعناه لكن الضمير الى وجه الحبيب لعله بمنزلة الجنة (وخلافه) اى ما لم ينقل

فيه المقتبس من معناه الاصلى (كقوله) اى قول ابن الرومى (لئن اخطأت في مدحك فما اخطأت
في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذى زرع) اى يجنب لا يقع هو اقتباس من قوله تعالى
حكايمة عن ابراهيم عليه السلام ريشا انى اسكنت من ذرتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم
والمراد به واد لا نبات فيه ولا ماء ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم فى صبح الوجه دخل
الحمام فخلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لولوه * والبس من ثوب الملاحة ملبوسا * وقد جرد
الموسى لتزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير فى اللفظ للوزن
او غيره) كالتمثيل لانه ابراد القرآن امر الحديث لا على اتم منه نعم لو اورد على انه منه لا يصح
التغيير واما التغيير الكثير فيخرجه عن كونه اقتباسا والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع
المضمر كقوله اى قول بعض المغاربة قد كان ما حفت ان يكونا انا الى الله راجعونا فان القرآن
انا اليه راجعون او تبديل اللفظ بلفظ يساوى مفهومه مفهومه كتبديل ما خلق له بما هو
مخلوق له كقول الفاضل منصور الهروى الازدى * ولو كانت الاخلاق تحوى وراثته * ولو كانت
الاراء لا تشعب * لا يصح كل الناس قد ضمه هموى * كيان كل الناس قد ضمه هم اب * ولكنها
الاقدار كل ميسر * لما هو مخلوق له ومقرب * فانه مقتبس من قوله عليه السلام اعلموا فكل ميسر
لما خلق له او وضع ضمير راجع الى ما يساوى مفهومه مفهوم لفظ فى المقتبس هو وضعه كقول عمر
الخيام * سبغت العالمين الى المعالى * بصائب فكرة وعلو همة * ولا ح يحكمى نور الهدى * فى ليلالى
للضلالة مدلهمة * يريد الجاهلون ليطفئوا ويابى الله الا ان ينفذ ان اصله يتم نوره اى نور الله
فوضعه موضع الضمير راجع الى نور الهدى وهو يساوى نور الله واعلم ان قوله فى الامثلة
السابقة حفت بالكاره من قبيل تغيير الظاهر المقتبس فانه وضع فيه ضمير الجنة موضعها فى
المقتبس (واما التضمن فهو ان تضمن الشعر) يقول تضمنت الاناء الماء اى جعلت الماء فيه
والتضمن فى العرف بمعنيين احدهما تضمن الشعر بانه وثابها جعل البيت بحيث لا يتم معناه
الاعمال به ويخص الاول باسم تضمن الشعر والثانى باسم تضمن البيت كذا يستفاد من القاموس
لكن المصنف سيصرح بتضمن مادون البيت وما فوقه وتضمن المصراع وما دونه فلذا قال
(شيئا من شعر الغبر) يعنى يتاكان او فوقه او دونه من المصراع وما دونه والشارح المحقق
جوز تضمن الشاعر شعره شيئا من شعر آخره حتى قال فالاولى ان يقول شيئا من شعر آخر
لكنه لم ياتفت اليه لندرته هذا ويخيه على التعريف انه ان اريد بقوله من شعر الغير البيان حتى
يكون المعنى شيئا هو شعر الغير لا يتناول تضمن مادون المصراع وان اريد معنى البعض لا يتناول
تضمن تمام شعر الغير (مع التنبيه عليه) اى على شعر الغير وفيه مسامحة تنبيه عليه الشارح
حيث ضمير الضمير بانه شعر الغير ولك ان يجعله للتضمن المستفاد من تضمن اى مع التنبيه على
التضمن (ان لم يكن) ذلك الشعر (مشهورا) عند البلغاء وان اشتهر فيتم التضمن بدون التنبيه
فقوله ان لم يكن مشهورا تقييد او جوب التنبيه لاصل التنبيه كما يتبادر ولو لا التنبيه الى الشهرة
لكان سرقة لا تضمنها هكذا محقق الشارح والظاهر انه لو كان الخطاب بالشعر لم يعرف ان
التضمن شعر الغير يتم التضمن بدون التنبيه والشهرة ولا يخفى ان قيد التنبيه والشهرة ليميز
عن السرقة والتوارد لا مجرد التميز عن السرقة اما تضمن البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي * اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمثلت بيتا
بحالى بلىق * فوالله ابلىغ ما ارتجى * وتالله ادفع ما لا اطيع * العدى بالضم والكسر اسم جمع
بمعنى الاعداء وتمثلت انشدت بيتا واما تضمن بيت بدون التنبيه فكقول بعضهم كانت بلهنية
الشبية سكرة * فصحت واستبدلت سيرة محمل * وقعدت انظر المنايا كواكب * عرف المحل

وبات دون المنزل * البلهنية من العيش سعة من فوقهم وهو في شباب إليه يراد غفلة
صاحبها والبيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري واجتماع التنبيه والشهرة في
قول ابن العميد * كأنه كان منطويا على احسن * ولم يكن في قديم الدهر انشدني *
وفي الابيضاح * ولم يكن في ضروب الشعر انشدني * ان الكرام اذا ما سهلوا ذكروا * من كان
بالفهم في المنزل الخشن * البيت الثاني لابي تمام الاخنة كالبدة الحقد والجمع احن كعنب
واسهلوا سار وفي السهل ضد الحزن واما تضمن المصراع مع التنبيه (كقوله) اي الحريري
(على اني سانشد عند يحيى * اضاعوني وای في اضاعوا) المصراع الاول اعلام عرضه
ابوزيد على البيع والثاني للرجي الشاعر عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى
عنه والنسبة الى العرج على وزن الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية بن
ابي الصلت وتماه * ليوم كريمة وسداد ثغر * فقوله ليوم متعلق باضاعوني واللام للوقت
والكريمة شدة الحرب وسداد الثغر بالكسر لا غير سده بالخليل والرجال والتغر موضع الخافة
من فروج البلدان والمعنى اضاعوني في وقت الحرب وزمان سدا الثغر ولم يراعوا حتى احوج
ما كانوا الى وای في أي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تقديم وبدون التنبيه فكقول الآخر *
قد قلت لما طاعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس * اعذاره الساري الجول توقفنا *
ما في وقوفك ساعة من بلس * المصراع الاخير لابي تمام واما تضمن مادون المصراع كقوله *
كنا مع الدهر في بوس تكابده * والعين والقلب مثافي قذا واذا * لان اقبلت الدنيا عليك
بما تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا * ولا يدھنا من تقدیرنا في البيت لان المعنى لا يیم بدونه
بخلاف قول الحريري فانه لا يحتاج الى تقديره فتضمن مادون البيت قسمان تضمن بعضه
مع تقدير الباقي او ما لا بد منه وتضمنه بلا تقدير ولا يخفى ان حسن التضمن بان يكون التضمن
مما تميل اليه الطباع وتألفه وتأنس به اما لشهرته او اشتغاله على مزاييدية وكون صاحبه
من يعتد بكلامه ويستهي سماع مقالة (واحسنه) ما يتصرف فيه لكن لافي لفظه لانه
ان كثيرا يقي مضاميل ينقلب سرقة فالاولى الحفظ عن يسيره ايضا ليكون ابعدهن السرقة
بل في معناه يابداع نكته في لفظ المضمن كما يشير اليه قوله (ما زاد على الاصل بنكتة)
واطيفة (كالتورية) وقد عرفتها (والتشبيه في قوله) اي قول صاحب التحفة (اذا الوهم ابدي)
اي اظهر (لي لما بها) اي شربة سواد اللون شقتها او سمرتها وفي القاموس اللبي مثله اللام
سرقة الشفة او شربة سوداء فيها وهذا لا يخفى عن وصحة فلذا استندادها بها الى الوهم الذي
شأنه الكذب (نفرها تذكرت ما بين العذيب) تصغير عذب والعذب المستاغ من الطعام
والشراب او عذب تصغير ترخيم والاغذبان البريق والخمر (وبارقي) اي النفر الشبيهة
بالبرق يعني ما ابدي لي وهم شقتها ونفرها وادرج في ابداءها شابة يقص في شقتها تذكرت
ما بين ريق غها ونفرها من لسانها الذي تلذذت بها وبعصها ودفعت ما في لقاء الوهم من
التردد في كمال حبها وجعل الشارح العذيب بمعنى الشفة وما بين العذيب وبارقي بمعنى
البريق ولعل ما ذكرنا اعذب (وبدكرني) الوهم من الادكار (من قد ها وهدامني) بيان
لما بعده قدم عليه (مجر) مفعول يدكرني (حوالينا) جمع عالية وهي اعلى القناة اوراسها
او نصفه الذي يلي السنان (ومجرى السوابق) اي جريان سوابق الخيل يعني يدكرني الوهم
قد ها ومدامني الجارية كسوابق الخيل الذين جروا الزمام ففيه تشبيه بمثل الصورة قد ها
الساكنة في العين المضمة بالمدامع الجارية لله والفتنما تضمن هذا التشبيه بمجاوزة خيال القدر في المد
مع فقد زاد الشاعر في البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التورية اذ لا تورية اروج مما هي في بيان

حال الموهبة سيما حال ذكرناها وفي الثاني تشبيه النية الذي ظهر بالتوجيه الوجهية
الذي له فضل عند ذويه اذا اتصل بيت الى الطيب في مطلع قصيدة له اعني تذكرت
ما بين العذيب وبارق مجر عوالي وجر السوايق والمعنى انهم كانوا ازولابين هذين الموضعين
المعروفين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فيما بينهم معقول
تذكرت ابدل منه مجر عوالي وبارق تذكرت او ظرف مجرو وقد جاوز تقديم الظرف
على المصدر والمفعول مجر وعرف بهذا ان التضمين نوبان ما بقي فيه المضمين
على معناه الاصلى وما اتفق فيه عن معناه الاصلى الى معنى آخر ولا يبعد ان يترط
فيما اذا نقل من معناه الاصلى الى معنى آخر ان يكون المعنى الثاني ابغى من الاول اذ لو كان دونه
لكان مذموما ولو كان مثله لكان ابعده من الذم ولا يظهر اختصاص زيادة الحسنة لزيادة على
الاصل بالتضمين لجريانها معنى في الاقتباس وكانهم لم يلتفتوا اليه اذ لا تصور فيه زيادة على
الاصل ولا يلحق التفوه بالزيادة فيه اذا صله القرآن والحديث (ولا يضرب) في التضمين (الغير
السير) لما قصد تضمينه قال المصنف في الايضاح لا يدخل في معنى الكلام ولا يبعد ان يدفع سرر
التغير داعي التقفية ايضا وكلاهما في قول بعضهم في يهودى به داء العلب * اقول لعشر غلطوا
وعضوا * من الشيخ الرشيد واكرهه * هو ابن جلا وطلاع الثالاث * متى بضع العمامة تعرفوه *
والبيت استخيم بن وثيل بالثقة على فعل واصله مشهور فغير من التكلم الى الغيبة لا يدخل في
المقصود ولا ينظم التقفية والمعنى غلطوا في حقه ونقصوا ووضعوا من قدره يقال غص منه
نقص ووضع من قدره وفيه تهكم قدز يف باستعمال الرشيد وفي التضمين نكتة وهي التعريض
بداء العلب فيه وانه غطى بعمامة داء العلب فاذا وضع العمامة يظهر ما خفي تحت العمامة
(وربما سمى) وفي استعمال ربما اشارة الى قلة استعمال الاسم (تضمين البيت) فاذا استعانة
وتضمين المصراع فسادونه ابداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الغير هو
بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان لا يظهر في تضمين بيت واحد مصرفا لكنه وجه
التسمية ولا مشاحة فيه (ورفوا) لانه جعل شعر الغير طمشتا في صيغة شعره والرفو جعل الغير
مطمشتا وقال الشارح لانه رقى خرق شعر الغير بشعره ونحن نقول لانه لما اخذه فقد خرق
شعر الغير فرفاه بماسخه اليه (واما العقد فهو ان ينظم نثر) وان كان قرأنا او حديثا لكن (لا على
طريق الاقتباس) خرج به اقتباس القرآن والحديث وبقي عقد هما وهو النظم مع تغير كثيرا
ومع التنبية على انه من احدهما اما عقد القرآن فكقول الشاعر * انني بالذي استقرضت
خطا * واشهد معشر اقد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيئته الوجوه
* يقول اذا تدايتهم بدين * الى اجل مسمى فاكتبوه * واما عقد الحديث فكقول الامام
الشافعي المطلبى ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه * عمدة الخير عندنا كلمات
اربع قالهن خير البرية * اتقى لمستههات وازهد ودع * ما ليس يعينك واعلم بنية *
عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات وقوله وازهد
في الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال
بالنيات واراد بقوله عندنا ثقة الحديث او عند اهل العلم واكد الامر بالعمل بالنية من بين الامور
الاربعة تنبيهها على انه من بينها وجوب وتأكيدهم على من يخالفه في وجوب النية في بعض
الاعمال واتى بالامر مع انه ليس لفظ الامر الا في الزهد لان سوق الاحاديث يفيد الامر
والطلب استحسننا او وجوبنا واحسن العقد ان يزيد شيئا على اصله ويجعله اوضح كما يشاهد
في هذا العقد واو قال بالاقتباس لكان احسن لان ظاهر قوله لا على طريق الاقتباس يخرج عقد
غير القرآن والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس لكنه ليس باقتباس (كقوله) اى
قول ابي العتاهية (ما بال من اوله نظفة واخره جيفة يفتخر) اى ما سبب افتخاره وقوله يفتخر حال

(عقد قوله على رضى الله عنه ما لابن آدم والفخر وأما اوله نطفة واخره جيفة) وقوله والفخر
بحرور منقول معه وما بالك والعصب فان قلت هل ليس لابن آدم الا اوله نطفة واخره جيفة قلت
نعم لمن يقترفتا مل ومما عقد من المثل قول الشاعر * لبس جديدك انى لبس خلقى * ولا جديد
لمن لا يلبس الخلقا * عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ما قالته عابشة رضى عنها او قد وهبت
ما لا كثيرا ثم امرت بثوب لها ان يرفع بضرب في الحث على استصلاح المال واعلم ان عابشة
رضى الله عنها امرت بترقيع ثوبها لتلبسه وتنق ما لها في سبيله تعالى واراد بقوله لا جديد
لمن لا خلق له انه لا جديد من حال الجنة لمن لا خلق له في الدنيا ولم يعرف الناس معنى
كلامها فاشتهر في غير مرامها وصار مثلا والله تعالى اعلم (واما الحل) وهو
في اللغة الفتح ضد العقد وفي النظم ارتباط كل جزى باخر بحيث لا يمكن ان يتأخر
او يتقدم فكانه عقد كل ما لاخر يحل بخلاف الثرفانه لا اتصال بهذه المثابة فترا النظم
حل عقد الارتباط (فهو ان ينظم) قال المصنف وشرط كونه متفولا لان يكون
سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق اى غير
مضطرب هذا ولا وجه تخصيص هذا الإشتراط بالحل دون العقد (كقول بعض المغاربة
فانه لما فحمت هولائه وحطت نخلاته) اى صارت ثمرات نخلاته كالخطل في المارة (لم يزل
سوء الظن بعناده) اى يعود الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق توهمه الذي
يعناده) اى يحمله من عادته يقال اعتاده اى جملة من عادته فيعمل على مقتضى توهمه
(حل قول ابى الطيب * اذا ساء فعل المرء ساء ظنونه * وصدق ما يعتاده من توهم) يشكوسيف
الدولة واستماعه لقول أعدائه اى اذا فحج فعل الانسان فحمت ظنونه فيسى ظنه باوابعه وصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره وكونه موضحا لما في النظم مفسرا له يزيده حسنا
(واما التلميح) لى اليه كمنع اختلاس النظر كالمح البرق والجمع للمع والمرآة من وجهها امكنت
من ان تلمع تفعل ذلك المستند ترى محاسنها ثم تخفيها كذا في القاموس فاخذار باب الصناعة
التلميح بمعنى النسبة الى التلميح باحد المعاني لان الكلام الملمح محل اختلاس النظر الى المعنى
المشار اليه ومحل لمع المعنى المشار اليه كلمع البرق الخاطف ومحل دلالة المعنى المشار اليه
وقد جعل الشارح العلامة التلميح ايضا اسمالة وهو في اللغة الاتيان بشئ ملبح وهو غير
مشهور بل لم يعثر الشارح عليه حتى انكره وخطأ العلامة والاحتياط التوقف فان العلامة
يبعد ان يسوى بينهما من غير ان رآه في كتاب او سمعه من ثقة (فهو ان يشار) في خوى
الكلام (الى قصة اوشعر) وزاد الشارح او مثل ساير ولا يخفى ان منه الاشارة الى حديث
او آية كما يقال في وصف الاصحاب رضى الله عنهم والصلوة على اصحابه الذين هم نجوم الاقنداء
والاهنداء فان فيه تلميحاً الى قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
وكقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راى والراى مختلف فان فيه تلميحاً الى قوله تعالى
لكم دينكم ولى دين (من غير ذكره) راجع الى المشار اليه المداول عليه بقوله فهو ان يشار
الى قصة اوشعر او الى واحد من المذكور المستفاد من كلمة الوى واقسام التلميح على ما ذكره
الشارح ستة وعلى ما ذكرنا ثمانية ثالثها ما في النظم من الاشارة الى القصة (كقوله) اى قول
ابن غمام * لحنابا خراهم وقد حوم الهوى * فلو باعهدنا طيرها وهى وقع * افردت علينا الشمس
والليل * راغم بشمس ايم من جانب الحدر تطلع * تضاضوها صغ الجنة وانطوى *
لبيعتها ثوب السماء المجرع * (فوالله ما ادري احلام نايم المت بنام كان في الركب بوشع)
فوضع الضمير في اخراهم الاخبة المرتحلين اى لحقنا بمن تأخر عنهم وحوم الهوى اى اطار

الهوى قلوبا عهدناى عرفنا طيرها وهى وقع جمع واقع اى ساكنة غير طائيرة يعنى وجدناهم
 حين لحقنا بهم تدور قلوبهم حول الهوى ولا تسكن على خلاف ما عهدناهم فردت علينا
 الشمس حال كون الليل راغما مظلما كانه من ظلمته مختلط بالزحام والغبار او حين كونه دايلا
 مشرقا ما على الزوال من ظهور الشمس والياء فى قوله بشمس لهم للتجريد اى ردت الشمس بشمس
 لهم اى شمسهم بحيث يجرى فيه منه شمس ردت علينا من جانب الخدر اى من وراء السترة طامع
 والخدر كالستر سترى في ناحية البيت للجارية وكل ما وارك من بيت ونحوه نضالى اذهب
 ضوءها صبغ الدجنة اى الظلمة من وجه السماء وازالها يقال افض الخضاب ذهب لونه وكانه
 بالياء وجعل صبغ الدجنة منصوبا بيزع الخافض والمجزع والتجزع اسمى مفعول من الافعال
 والتفعيل كل ما فيه سواد وبياض يريد سواد الظلمة وبياض الكوكب وصف نجومه بالاحبة
 المرتحلين وطلوع شمس بوجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب
 وتجاهل تحيرا وتداعيا وقال اهذاحلم اراه فى النوم الاول ام كان فى الركب يوشع النبي
 عليه السلام (اشار الى قصة يوشع) بن تون فنى موسى عليه السلام (واستيفاده
 الشمس) اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قال الجبثارين يوم الجمعة فلما ادبرت
 الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله
 فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يجعل قوله ام كان فى الركب يوشع من قبيل
 رب حاتم اى من رددعائه الشمس واحسن ما يشار به الى القصة ان يكون فيما انت نطس ير
 خصوصيات القصة كان نقول فى رد الشمس من جانب الخدر واستيفاده مصلحة المقاتلة مع
 غلات الشوق وجنود نكبات الهجر ورابعها التلميح الى الشعر (كقوله عمروم الرمضاء) اى
 الارض الحارة برمض فيها القدم اى يحترق (والنار) غطف على الرمضاء (تلتظي) حال
 من النار (ارق) خبر لقوله عمرو وعامل فى قوله مع الرمضاء يقال رقى له اذا رحه (واحقى) من
 حقى عليه كرمى بالغ فى اكرامه واطهر السرور والفرح واكثر السؤال عن حاله (منك فى ساعة
 الكرب) على وزن الضرب كالكرية هو الغم الذى يأخذ النفس هكذا بين اعرا به الشارح
 وفيه ان معمول اسم التفصيل لا يتقدمه الا فى مثل هذا بسر الطيب منه رطبا فالوجه ان قوله
 مع الرمضاء حال من البتة او تلتظي صفة النار مثل امر على اللئيم يسبى والمعنى لعمروم ابتلايه
 بالرمضاء والنار المتلظئة ارق واحق من ان الميتلى لا يرق لغيره (اشار الى البيت المشهور
 المستجير بعمرو عند كربته كالسجير من الرمضاء بالنار) يريد بعمرو جساس بن مرة روى ان بسوس
 زارت اختها اهيلة ام جساس بجارلها من جرم بن ريان بطن من قضاة فدخلت
 ناقة الجرعى حتى كليب فرماها واختل ضرعها فولت حتى بركت بقضاء صاحبها
 فصاحت بسوس واذا لا واعربناه فقل جساس ايتها الحرة اهداى فوالله لا عقرن فحلا هو
 اعز على اهله منها فلما تباعد كليب عن الحى خرج جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه
 فقال يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاسرع قتله فقبل المستجير بعمرو البيت فاشتد الشربين تغلب
 وبكرار بعين سنة كاهل التغلب على بكر قال الشارح ولهذا قيل اشام من البسوس ويحتمل ان
 يكون اصل المثل من بسوس امر او مشومة من بنى اسرائيل اعطى زوجها ثلاث دعوات
 مستجابات فقالت اجعل لى واحدة قال فلاك فسادا تريد ان ادع الله ان يجعلنى اجل امرأه
 فى بنى اسرائيل ففعل فرغبت عنه فارادت شيئا فدعا الله عليها ان يجعلها كلبه نباحة فجاء
 بنوها فقالوا ايس لنا على هذا اقرار تغيرنا بها الناس ادع الله ان يردها الى حالها ففعل فذهبت
 الدعوات بشومها وخامسها التلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط

القناد اشار الى المثل السائر دون عليان القنادة والخرط قاله كليب اذ سمع قول جساس لا عقرون
 فعلا فظن انه يعرض بفعل له يسمى عليان هو وودونه خرط القنادة يضرب الامر الشاق
 والخرط ان تمر يدك على القنادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينثر شوكةا وسادسها وصابعها
 التلميح الى الشعر في النثر كقول الحريري فبت بلبلة نابغة واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة
 فبت كافي ساورتني ضيلة من الرقش في انيابها السم نافع من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
 يريد اني بت من سخطك عني الم كافي برائني حية دقيقة فيها نقط سود فيما بين انيابها السم
 مجتمع وخص الضيلة لانها اخبت الحيات المسورة الموائمة والضيلة الحية الدقيقة والرقش
 جمع رقشاء كحجر جمع حراء وهي الحية فيها نقطه سواد وبياض والانياب جمع ناب والنافع
 المجتمع من السم وثانها التلميح الى المثل كقول العتيبي فيا الهام من هرة تهق اولادها اشار الى
 المثل اعق من الهرة تأكل اولادها والعقوف ضد البر (فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء
 والخلص والانتهاء وانما يوصى بتحسين المواضع الثلاثة لان اشد ما يعاب على الصانع ان
 يقصر في اول فعله لانه بدل على كمال منهفه لان كمال القوة وشهرة العقل في اول الامر فاذا
 توانى فيه ينفر عنه المخاطب في الغاية ويحتقره وحسن التخلص مما يتوقعه كل احد وينظر
 ان يشاهد ما عمله في الانتقال الى المقصود فان اول الكلام توطئة لما ينتقل اليه فاذا لم ينتقل
 كما ينبغي ظن به انه سقط مع كمال تحفظه فيشهد عليه بضعف الروية ونقصان الاستطاعة
 والانتهاء محل انقضاء القوة فاذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع وبدأ سلطانه وتمكن حسن
 فعله الى نظره وعظم وقعه وقال المصنف الابتداء اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك
 صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا عرض عنه ورفضه وان كان الباقي في
 غاية الحسن والخلص يترقبه السامع وينظره انه كيف يقع فاذا كان حسنا ملائم الطرفين
 حرك من نشاط الصانع واعان على اصفاء ما بعده والافعال العكس والانتهاء اخر ما يعبه السامع
 ويرسم في النفس فان كان حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التقصير
 كالطعام الذي يتناول بعد الاطعمة النفيسة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
 ربما انساها المحاسن الموردة فيما سبق واقول ومن هذا القليل المبالغة في وصف حسن وجه
 المحاييب ثم موضع النطاق ثم الساق والقدم (ينبغي للشكلم) شاعر اكان او كاتب (ان تأنق)
 اى يعمل بالانيق كذا في القاموس وقال الشارح اى ان يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع
 الانيق والاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متبعيا لما يوتقه اى يعجبه (في ثلاثة مواضع
 من كلامه حتى يكون اعذب لفظا) بان يكون في غاية البعد من التافه والتقل والغرابة ومخالفة
 القياس وتخصيصه بالبعد عن التافه والتقل محل المقصود (واحسن سبكا) بان يكون في غاية
 البعد من التعقيد وضعف التأليف يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والرقية والسلاسة
 ويكون المعاني متناسبة بالفاظها من غير ان يكسب الالفاظ الشريف المعنى السخيف او على
 العكس مثلا بل يصاغان صياغة تناسب وتلازم (واصح معنى) بان يسلم من كونه متكلفا تابعا
 لالفاظ ركيكة وغير متناسبة وان يكون مبتدلة او غير مهمة في المقام ويسلم عن التناقض وايهامه
 وعن كونها معاني متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا يخفى انه بعد ما شرط كون المعاني متناسبة
 بالفاظها وان يصاغ صيغة تناسب وتلازم لاحاجة الى ما ذكره الشارح انه مما يجب
 المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرفيعة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب
 المودات وملايمات الاستعطاف وامثال ذلك (احدها الابتداء) فابتداء الحسن في تذكرا الاحبة
 والمنازل (كقوله) اى قول امرئ القيس (فقا) التنية للتكرار وصيغة التأكيدي الخفيفة قلب النون

الفاجراء للوصل مجرى الوقف او المخاطب انسان كما يشهده (بك من ذكرى حبيب ومنزل
 بسقط اللوى بين الدخول فحومل) السقط منقطع الرمل حيث يدق واللى رمل معوج يلتوى
 والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم
 والالم تصح الفاء قال الشارح وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه
 وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك
 ثم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباب الاول اقول قد
 نبه المصنف بايراده انه يمكن في حسن الابتداء حسن المصراع الاول (و كقوله) اى وحسن
 الابتداء في وصف الدار كقول اسجع السلى (قصر عليه نحية وسلام خلعت عليه جالها
 الايلم) في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي جعل نجال الايلم لباسه تشبيهه
 في الشرف بالكعبة لانه الذى يلبس من بين البيوت (ويجب ان يجنب في المدح ما يطعيره)
 يستفاد منه ان من موجبات حسن الابتداء اراد ما يتناول به (كقوله) اى قول ابن مقاتل
 الضمير (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الديلمى موعدا احبابك يا اعشى ولك المثل السوء
 (واحسنه) اى احسن الابتداء (ما تناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبى الكلام
 لاجله فيكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاة ناظرا في الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين
 الملازمة المرغبة في التخلص لانها ليست بمعنى الاشارة بل بمجرد عدم التباعد بين ما شئ به
 وبين المقصود بحيث يكون جمع ما شئ به مع المقصود جمع اجنيين فلا يلزم
 البراعة منها (ويسمى) اى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء مناسبا للمقصود
 على ما فسره الشارح (براعة) من برع مثلنا اذا فاق اصحابه في العلم او غيره او تم في كل كمال وجمال
 (الاستهلال) هو اول صوت الصبي حين الولادة واول المطر اى تفوق او جبال تام
 بسبب الاستهلال اى اول افادة المقصود (كقوله) اى قول ابى محمد الخازن في التهنية يبنى
 الصاحب بولد لا يشه (بشرى فقد انجز لاقبال ما وعد او كوكب المجد في افق العلا صعدا)
 يحتمل ان يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماه المجد جعل المجد كالسماه واثبت له كوكبا
 هو المولود وان يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد اى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد
 وكون كوكبه في غاية الصعود (وقوله) اى قول ابى الفرج السامى (في المزية) اى مزية
 فخر الدولة (هى) اى النصبة (الدين تقول بلاء) وهو بالكسر قد مر ما بلاء به (فيها) فها حذار
 (حذار) اى احذر (من بطشى) اى احذى الشديد (فتكى) اى قتلى بقتة والقول بلاء الفم القول
 الصريح الظاهر اى تقول بموت المرثى ذلك لان موته يدل صريحا على انه لا نجاة من بطشها
 او تقول بعدم موت المرثى لانه كان حاجزا للفساد الدنيا مصالحة (وثانها) اى ثانى المواضع
 الثلاثة التى ينبغى للتكلم ان يتأتى فيها (التخلص) اى وجدان الخلاص يقال خلاصه تخلصا
 اعطاه الخلاص ووضعوا لهذا العمل التخلص المبني على التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف
 ومقاساة تعب في تحصيله (مما شئ بالكلام به) اى اوقد الكلام به ايقادا شديدا حتى التهب
 يقال شب النار توقدت وشئت شيئا اوقدت لازم ومتعد مما قبل المقصود من الشعر بمنزلة
 وقود يوقد به نار البيان ليقع المقصود في التها به واخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح بمعنى اول
 الشئ اى جدى واقترح به او من شب التمر زاد في لونه واظهر حسنه وجماله فعنى شب الكلام
 به زين او اظهر جماله به فلا حاجة في حل التشبيب على الافتتاح الى ما نقل الشارح عن الامام
 الواحدى من ان التشبيب ذكر انام الشباب والله والفرل وذلك مكنون في ابتداء قصائد
 الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيها وان لم يكن في ذكر الشباب (من نسيب) اى وصف للجمال

(أو غيره) كالادب والافتقار وغير ذلك (الى المقصود) متعلق بالخلص (مع رعاية الملازمة بينهما) اى بين ما شَبَّه الكلام به وبين المقصود واحترزه عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود من غير تعهد مقدمة من المتكلم وتوقع من المخاطب في الصحاح الاقتضاب الاقتطاع واقتضاب الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص في العرف تخصيص بالانتقال مما شَبَّه به الكلام الى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما على ما صرح به في الايضاح فالاولى ان يقال وثانيها التخلص اى الانتقال مما شَبَّه الخ لئلا ينشأ الاصطلاح ولا يظن العارف الاطالة لكن ما ذكره الشارح من انه لا معنى لقوله مما شَبَّه به الكلام من نسب لان التشبيح به هو التشبيح وهو ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو تشبيح بفلان اى نسب بها فتشبيح الكلام بالنسب أو نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال لما كان أكثر ما يفتح به القصائد والمدائح نسباً وتشبيهاً ذكر التشبيح واراد مجرد الابتداء والافتتاح فقد اندفع بما حقق على انه مما يجب لانه لا مجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدي ثم ان التخلص قليل في كلام المتقدمين كما يشير اليه من ان مذهب العرب هو الاقتضاب وامثالاً خرون فقد اهجوا به لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب دعوى ان المقصود من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يتمكن في جميعها وقوع ثم وجوب التأنق في التخلص ليس مبنياً على عدم صحة الاقتضاب وليس دأراً على مذهب التأخرين كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتأق فيه (كقوله) اى قول ابي تمام في عبدالله بن طاهر (يقول في قومس) بالضم وفتح الميم صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل اواقليم بالاندلس والظرف يتعاقب يقول (قومي) فاعل يقول ولا يتخفى شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان احدهما يتقلب الى الآخر كما في سادس وسادى (وقد اخذت منا) حال من قومي اى نقصت منا القوة واثرت فينا يقال اخذ منه اذا نقصه واثر فيه (السرى اعتبر تأنيث تأنيث السرى على انه نى اسديها وفي هدى لانهما على وزن الجمع دون المصدر الاعلى استعمال قليل فتوهما انهما جمع سرية وهدية على وزن غرفة وابس التأنيث لتغليب خطي على السرى لان المؤنث لا يغلب على المذكر والسرى السيرة العادة الليل (وخطي) جمع خطوة كسجة وهي ما بين القدمين (المهريّة) المنسوبة الى مهر بن حيدان بطن من قضاة فيهم نجيب تسبق الخيل فيقال لابلهم ابل مهريّة (والقود) جمع اقود وهو الشديد العنق وقال الشارح وهي الطويلة الظهور والاعناق اى يقول في قومس قومي والحال ان من اوله السرى ومسيرة المطايا بالخطي قد اثرت فينا وبقصص من قروا نقوله وخطي المهريّة عطف على السرى لاعلى قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا ومن خطي الابل على ما توههم ومفعول يقول قوله (امطلع الشمس) مبتدأ خبره (تجنى) اى تطلب (ان قوم) اى نقصه (بنا) اى معنا يعنى هل تسرى معنا الليل الى مطلع الشمس يحتمل ان يريدوا الشمس الحقيقي ويحتمل ان يريدوا منزل ممدوحه (فقلت كلا ولكن مطلع الجود) ردع للقوم وتنبه يعنى لا قصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس وتنبهوا انه لا وجه لقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الجود اياه لا ينبغي ان يسمى منزلة منزل الشمس ولكن مطلع الجود قال الشارح واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب *نودعهم والبين فينا كانه قنابن ابي الهيثم في قلب فلق بين الفراق والغلق الجبش (وقد ينقل منه) اى مما شَبَّه به الكلام (الى ما لا يلايم ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو مذهب العرب) اى

العرب الجاهلية برشد إليه قوله (ومن المخضرمين) أي الذين مضى عمرهم في الجاهلية وبعضهم في الاسلام أو من ادر كهما أو شاعر ادر كهما فالقوله المستفادة من قوله وقد ينتقل بالنسبة الى من بعد العرب والمخضرمين فإياك وتوهم القصاص ان التمثيل بشعر أبي تمام للاقتضاب الذي هو مذهب العربية ومن يليهم سهو (كقوله) أي قول أبي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية (لو رأي الله) أي علم الله (ان في الشيب خيرا جاورته الأبرار في الخلد) أي في الجنة بقرينة الأبرار (شيبا) جمع اشيب حال من الأبرار لان الأبرار ان يجاوره الأبرار على احسن حال أولان الجنة داو الخبر ولا يخفى ان مقتضى المقام ان يقول ما جاوره احد من الأبرار شابا إلا انه راعى مصلحة الوزن فجعل المعنى تابعا لللفظ ثم انتقل الى ما يلازمه فقال (كل يوم تبدي صروف الليالي خلفا من أبي سعيد غريبا) ويمكن ان يخرج هذا البيت من الاقتضاب الى التخلص بان يقال رج بر جمع الشباب على الشيب الخلق الغريب الجديد على الخلق القديم أو بان يقال بر بداته مع ابتلاي بالشيب لا بأس لي بظهور غراب خلق أبي سعيد ولا يخفى انه لا يوافق نفي الخبر عن الشيب ما جله في مدح الشيب وفعله في الشرع فالأبرار بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله (ومنه) أي من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) في انه يشوبه شيء من الملازمة (كقوله) بعد جدا لله اما بعد (فأني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من الحمد الى الكلام آخر من غير رعاية ملازمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤثّر بالكلام الآخر فحياة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل الى لفظ ما بعد أي مهما يكن من شيء بعد جدا لله فكذا قصد الى ربط هذا الكلام بما قبله (وقبل وهو فصل الخطاب) في القاموس اما بعد أي بعد دعائي لك وأول من قاله داود عليه السلام أو كعب بن لؤي هذا ويعلم منه انه يقال من غير ان يقع بعد جدا أو غيره ومعناه حينئذ بعد دعائي لك والظاهر ان فصل الخطاب الفاصل بين الحق والمباطل أو الخطاب المفصول الغير المتشابه وكل منهما نتيجة العلم بالشيء على وجه الكمال وان قال ابن الأثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان التكلم بفتح في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد هذا والمفعول المقبول ان المراد من هذا المفعول ان اما بعد من فصل الخطاب (وكقوله هذا وان للطاسخين لشراب) فذكر هذا بقربه الى التخلص لان فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف أو فاعل فعل محذوف (أي الامر هذا او هذا كما ذكر) أو معنى هذا أو مفعول فعل محذوف أي خذ هذا (و) قد يكون الخبر مذكورا مثل (قوله) تعالى حيث ذكر جبرائيل الانبياء واراها ان يذكر عقبيه الجنة واهلها (هذا ذكر وان للنفقين لحسن مأب) ولا يخفى ان التصريح بالخبر في بعض المواضع دون باقي الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر وقال ابن الأثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص وكقوله ما ذكر كلمة ثم للتفاوت بين الكلامين ومثله فصل الكلام عن سابقه بقولك العجب (ومنه) أي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص (قول الكتاب هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الاخر فجاءه ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب (ونالها الانتهاه) أي ثالث المواضع الانتهاه (كقوله) أي قول أبي نواس في الحصيب على وزن الحسيب ابن عبد الحميد (واني جدير اذا بلغتك بالمنى) أي جدير بالفوز

بالاماني (وانت بما املت منك جذير فان تولاني) اي تعطيني (منك الجليل فاهله والا تاني عاذن
عن منعك او عن سؤال (وشكور) لما صدر عنك من سوابق العطايا والاصفاء الى المديح والتهايا
(واحسنه) اي احسن الانتهاء (ما اذن بانتهاء الكلام كقوله) اي العربي (بقيت بقاء الدهر
يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقا السبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح
حال او المعنى وهذا ادعاء لا يخفى بل يشاركني فيه جع البرية ووجه الايدان انه
تعريف الاتيان بالدعاء في الاخر وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون
يجهلون في ربانيته ويدعون حسن المقطع وراعة المقطع (وجميع فوائخ السور وخواتمها
(واردة على احسن الوجوه) يقال هذا المماثل على مذهب ابي حنيفة من ان البسملة ليست
جزأ من الشعور والافلا تفاوت بين الفوائخ ونحن نقول المراد بفائخة السورة الفائخة ولو على
بعض المذاهب (واكملها) من البلاغة (بظاير ذلك بالتأمل) في تلك الفوائخ جلها ومفرداتها
والتي لرموزها واشاراتها في بادي النظر بل ربما يكون اول السورة دعاء على شخص
واخرها مذمة لطايفة او تهديد وعيد يكتن التأمل (مع التذكري لتقدم) في الغنون الثلاثة بفصيح
عن وجود من اياها بحيث لا يتصور عزيمته عليه وليس مدى بلاغتها ما يدخل تحت طاقة البشر
بل هو شذمة بما احاط به خالق القوى والقدر ولكن هذا اخرا ما لينا اليك من البدايع
من افضل الصانع من الصنائع * ولونامات فيها وجدت سوى ما برزت به دقائق من
الودائع * فلتنظر فيها نظر الاعتبار * لتطلع على ما لا يحصى من الاسرار * واجتنب من
التعصب والانكار * فانه بحر منك عن مشاهدة رياض املاات من الازهار * وعن ان تجتني لطايف
الثمار * ربنا اللهم بارك في ما رزقت * ولا تضع اشجارا اورقت * ومنع بظلالها الطالبين
واذق من حلاوة مشارها الحاضرين والغائبين * والحمد لله

رب العالمين * وكان الفراغ من نسخته يوم

الجمعة الازهر رابع عشر شهر ربيع الآخر

عام ثلاثة ومائتين وتسعمائة

وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه اجمعين

تم طبع هذا الكتاب الجيب * والجامع الاخذ بجامع كل جاذق ولبيب * المسئلة فضائيه
ومجج * المستصعبة على غير اهله مهامه ولحجبه * المختومة به دفاتر التحقيق * الذي صار به
مؤلفه جذير بالمديح وخلق * في ايام الدولة العززية * الفايقة الفاضلة الابرزية * لازالت
محفوظة بعناية رب البرية * في المطبعة العامة بنظارة صاحب العطفة والكمال
(السيد احمد الكمال) الافندي ناظر المعارف العمومية * وبإدارة الاستاذ الاكرم

(السيد احمد الطاهر) الافندي مدير المطبعة السلطانية

في واسط محرم الحرام سنة اربع ومائتين

ومائتين والف